

الثابت والمتحول 2019:
المواطنة في تيارات الخليج

عمر الشهابي – خليل بوهزاع – آلاء الصديق – بدر النعيمي – حصة المهندي
سعيد الهاشمي – علي الزميع – علي فارس – غسان الشهابي – فهد محمد
نور الشيخ – هيا الشهواني – وضحاء شامس

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز الخليج لسياسات التنمية

عمر الشهابي وخليل بوهزاع (محررون)، **الثابت والمتحول 2019: المواطنة في تيارات الخليج** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2019).

يشتمل على فهرس:

1. مقدمة: المواطنة في تيارات الخليج 2. المواطنة: إشكالات المفهوم والممارسات لدى النخب والتيارات السياسية2.1 مقدمة: إشكالات مفهوم وممارسات المواطنة لدى النخب والتيارات السياسية2.2 المواطنة المثلُومة: محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية - سعيد الهاشمي 2.3 نقيض المواطنة: تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربية - عمر الشهابي 2.4 المواطنة الدستورية في فكر الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية - علي الزميع 2.5 المواطنة والقوى الوطنية في البحرين والكويت: تحديات مشروع الدولة الحديثة - غسان الشهابي 2.6 بديل البديل: فرص وتحديات المواطنة لدى المجتمع المدني غير التقليدي في دول الخليج العربية - بدر النعيمي 3.المستجدات في دول مجلس التعاون 3.1 مقدمة: المستجدات في دول مجلس التعاون 3.2 المستجدات في المملكة العربية السعودية - فهد محمد 3.3 المستجدات في مملكة البحرين - علي فارس 3.4 المستجدات في دولة الكويت - نور الشيخ 3.5 المستجدات في دولة قطر - هيا الشهواني وحصة المهندي 3.6 المستجدات في دولة الإمارات - آلاء الصديق 3.7 المستجدات في سلطنة عمان - وضحاء شامس 4. خاتمة: نحو المواطنة في تيارات الخليج.

العنوان بالإنجليزية:

The Constant and the Changing 2019: Citizenship in the Gulf’s Currents

Edited by

Omar AlShehabi and Khalil Bohazza

لوحة الغلاف تفصيل من العمل"صوت" للفنانة الكويتية مي عبداللطيف السعد، 2014.
شكر خاص لعائشة احمد المفتاح.

تنويه: تم تحديث صفحة الفهرس والاقسام 3,1 و 3,5 و 3,7 من الاصدار بتاريخ 11 يوليو 2019 لإدخال بعض التصويبات التحريرية الى النسخة التي نشرت بتاريخ 10 يوليو 2019

مركز الخليج لسياسات التنمية
info@gulfpolicies.com
http://gulfpolicies.org

الثابت والمتحول 2019: المواطنة في تيارات الخليج

الإطار العام:

1. مقدمة: المواطنة في تيارات الخليج 10

2. المواطنة: إشكالات المفهوم والممارسات لدى النخب والتيارات السياسية 14

2.1 مقدمة: إشكالات مفهوم وممارسات المواطنة لدى النخب والتيارات السياسية 14

2.2 المواطنة المثلّومة: محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية – سعيد الهاشمي 16

2.3 نقيض المواطنة: تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربية – عمر الشهابي 45

2.4 المواطنة الدستورية في فكر الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية – علي الزميع 74

2.5 المواطنة والقوى الوطنية في البحرين والكويت: تحديات مشروع الدولة الحديثة – غسان الشهابي 117

2.6 بديل البديل: فرص وتحديات المواطنة لدى المجتمع المدني غير التقليدي في ل الخليج العربية – بدر النعيمي 160

3. المستجدات في دول مجلس التعاون 184

3.1 مقدمة: المستجدات في دول مجلس التعاون 184

3.2 المستجدات في المملكة العربية السعودية – فهد محمد 185

3.3 المستجدات في مملكة البحرين – علي فارس 199

3.4 المستجدات في دولة الكويت – نور الشيخ 223

3.5 المستجدات في دولة قطر – هيا الشهواني وحصة المهندي 237

3.6 المستجدات في دولة الإمارات – آلاء الصديق 249

3.7 المستجدات في سلطنة عمان – وضحاء شامس 259

4. خاتمة: نحو المواطنة في تيارات الخليج 272

فريق العمل

عمر هشام الشهابي:
بحريني من المحرق. يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، وعضو مجلس الأمناء فيه. أستاذ مشارك في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت. صدر له مؤخراً كتاب "تصدير الثروة واغتراب الانسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية" من مركز دراسات الوحدة العربية. عمل كمحرر عام لهذا الإصدار. بالإمكان التواصل معه في تويتر على @omaralshehabi

خليل يعقوب بوهزاع
باحث وصحفي غير متفرغ مهتم بمعايير العمل الدولية، الإتجار بالبشر والعبودية الحديثة. حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة ليفربول جون مورس. له عدد من البحوث وأوراق العمل والمقالات في قضايا العمل والعمال. تنقل في العمل بين القطاعين العام والخاص، كما عمل محرراً للشؤون العمالية في صحيفة (الوقت) البحرينية ومراسلاً لعدد من الصحف الخليجية والعربية. عمل كمحرر عام لهذا الإصدار. بالإمكان التواصل معه في تويتر على @bohazza_khalil

آلاء محمد الصديق
باحثة مستقلة وشاعرة إماراتية من الشارقة. حاصة على الماجستير في السياسات العامة من جامعة حمد بن خليفة. يمكن التواصل معها عبر تويتر @Alaa_q

بدر مبارك النعيمي
كاتب بحريني مهتم بالقانون الدستوري والحركات السياسية في الخليج، وصاحب مدونة "هوامش دستورية" المعنية بمناقشة الشأن السياسي الدستوري في دول الخليج. حاصل على شهادة البكالوريوس في اللغة الانجليزية وآدابها من جامعة البحرين. بالإمكان التواصل معه عبر البريد الالكتروني: bader.noaimi77@gmail.com

حصة علي الحسن المهندي
قطرية، من مواليد مدينة الذخيرة عام 1993 حاصلة على درجة البكالوريوس في الصحافة المطبوعة والإلكترونية من قسم الإعلام بجامعة قطر، تعمل في مجال الاتصال الإعلامي بديوان المحاسبة، مهتمةٌ بالصحافة والأدب وكل ما يتعلق بقضايا الأمة العربية. بالإمكان التواصل معها عبر حساب تويتر: @hissaAlmohanadi

سعيد سلطان الهاشمي
باحث وكاتب وناشط مهتم بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمجتمع المدني. وُلد في مدينة صور/عُمان. حصل على بكالوريوس العلوم السياسية والاقتصاد عام 1999 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية في العام 2006 من جامعة أبردين. عضو مجلس أمناء الصندوق العربي لحقوق الإنسان، وله عدد من الأعمال المنشورة، ككتاب "عُمان الإنسان والسلطة: قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر".

علي فهد الزميع
وزير كويتي سابق في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وقبلها في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة اكستر.

غسان يوسف الشهابي
بحريني من مدينة المحرق. كاتب صحافي، وباحث مستقل في الشأن الاجتماعي والسياسي، عمل وساهم في تأسيس أكثر من صحيفة محلية، يحمل الماجستير في الإعلام من جامعة البحرين، حصل على جائزة الصحافة العربية (الفرع السياسي) العام 2007، أصدر – مؤلفاً ومحرراً – مجموعة كتب في التاريخ والسيرة، ونشرت له بحوث في عدد من المؤسسات البحثية العربية. بالإمكان التواصل معه في تويتر على @GhasanAlShihaby

نور عبد الله الشيخ
كاتبة بحرينية مهتمة بالشأن الثقافي والاجتماعي في الخليج. تعمل منسقة للمشاريع الثقافية والفنية. حاصلة على بكالوريوس إدارة أعمال وعلم نفس من الجامعة اللبنانية الأمريكية في لبنان. بالإمكان التواصل على: Nooralshaikh95@gmail.com

هيا جمعة الشهواني
قطرية من مدينة الخور، حاصلة على ماجستير علم اجتماع وأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا وبكالوريوس في الصحافة والترجمة من جامعة قطر، عضوة في شباب قطر ضد التطبيع، مهتمة بعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي. بالإمكان التواصل معها عبر حساب تويتر @alshahwanihaya

وضحاء شامس الكيومي
باحثة اجتماعية عُمانية حاصلة على درجة الماجستير في علم اجتماع المرأة والقانون من جامعة السلطان قابوس، مهتمة بقضايا المرأة والشباب لديها العديد من الدراسات والأبحاث العلمية. بالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: wadhha.shamis@gmail.com

حمد أحمد الريّس
باحث في الفلسفة والفكر الاجتماعي والسياسي. حاصل على الدكتوراة في الفلسفة من جامعة ستوني بروك بنيويورك. عمل على الإصدار كمدقق لغوي. بالإمكان التواصل معه عبر الإيميل: hamad.mohamed@stonybrook.edu

فاطمة عبدالله حنا
مشرف مختبر و مدرس مساعد في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت حاصلة على ماجستير في تصميم الاتصال في جامعة ويست منستر في بريطانيا وعلى بكالوريوس في الاتصال المرئي من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا. خبرة في التصميم الجرافيكي، عملت على تصميم الإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر موقعها: fatemahanna.me

هبة يوسف القاعوري
قائدة فريق قسم تطبيقات الحاسوب في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، حاصلة على بكالوريوس في نظم المعلومات والحوسبة من الجامعة العربية المفتوحة في الكويت عام 2007. عملت كمخرجة الكترونية للإصدار. بالإمكان التواصل معها عبر البريد التالي: kaoeri.h@gust.edu.kw



مركز الخليج لسياسات التنمية هو مركز دراسات مستقل مقره في الكويت، غرضه هو دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه، وذلك في إطار الهوية العربية - الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة. يختص المركز برصد ودراسة أوجه الخلل المزمنة في دول المجلس التعاون، والمتمثلة في الخلل السكاني والخلل الاقتصادي والخلل السياسي والخلل الأمني، بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المتمثلة في الديمقراطية والوحدة والتنمية. بإمكانكم التعرف على المزيد حول المركز عبر موقعه:

www.gulfpolicies.org

twitter: @gulfpolicies



1. مقدمة: المواطنة في تيارات الخليج

1. مقدمة: المواطنة في تيارات الخليج

تعتبر «المواطنة» من أكثر الكلمات المتداولة في الشأن العام، ومن أكثرها إبهاماً وإثارةً للّغط. فالعديد من التيارات السياسية تتشدق بالمواطنة، والحكومات بدورها وصلت لمرحلة إدراج مقررات حول المواطنة في المناهج الرسمية. وإن كان ذلك يدل على شيء، فهو أن المواطنة وعلى الرغم من الضبابية التي تحيط بها، ما زالت أمراً مرغوباً، إذ تحمل الكلمة بين طياتها خصالاً مغريةً في المخيال العام تدفع أطرافاً متفرقة لمحاولة تقمصها واحتوائها.

اخترنا في هذا الإصدار أن نركز على المواطنة، وذلك لسببين رئيسيين. أولهما هو أن المواطنة تعتبر مفتاح الخلل السياسي، وهذه السلسلة من الإصدارات معنية بالتركيز على أوجه الخلل المزمنة التي تواجه دول مجلس التعاون، بما فيها الخلل السياسي.[1] ثانياً، فأن الأدبيات التي تتناول المواطنة في الخليج نادرة إجمالاً، والأندر منها هو ما يتناول المواطنة كمفهوم وممارسة بين النخب والتيارات السياسية والاجتماعية في دول مجلس التعاون. فعادة ما ينصبّ التركيز على الأنظمة الحاكمة بصفتها من يحتكر أغلب مفاصل السلطة، وهذا أمر منطقي ويمثل أساس الخلل السياسي. إلا أنه يبقى من الضروري التطرق أيضاً إلى تعاطي التيارات السياسية والنخب والمواطنين عموماً مع المواطنة كمفهوم وممارسة.

ما هي المواطنة، وماذا تعني في سياق دول مجلس التعاون؟ ما هي طبيعة الحكم في المنطقة، وكيف تطور تاريخياً؟ وما هو دور المواطنة فيه؟ في المقابل، ما هو دور المواطنة في فكر ومنهج الحركات والنخب السياسية في الخليج، الإسلامية منها والوطنية؟ وكيف يتعاطى المجتمع المدني بتجلياته المختلفة مع المواطنة؟ هذه هي الأسئلة التي سيتمحور حولها محتوى هذا العمل.

وكما هو الحال في كل إصدار، نقوم برصد أبرز المستجدات السياسية والاقتصادية في كل دولة من دول مجلس التعاون. فبالإضافة إلى تداعيات أزمة الخليج المتواصلة التي أكملت سنتها الأولى، اتسم عام 2018 بالتصعيد في استعمال أدوات القسر، بالإضافة إلى تزايد أنشطة التطبيع مع الكيان الصهيوني، واحتداد السياسات التقشفية لمواجهة أزمة الميزانيات الحكومية. في المقابل، لم يطرأ أي إصلاح سياسي جذري في أي من أقطار الخليج، إلا أن الحراك السياسي والاجتماعي على المستوى الشعبي تواصل بشكل متفاوت في كل من دول المجلس.

---

1 للمزيد حول أوجه الخلل المزمنة التي تواجه دول مجلس التعاون، ورؤية المركز أن الديمقراطية والتنمية والوحدة هي الحلول المنشودة، انظر: عمر الشهابي (محرر)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف،2013).

في هذا السبيل، يجمع هذا العمل بين طياته كوكبة من خيرة باحثي المنطقة. وكما نوضح في كل إصدار، فإن هذا العمل هو محاولة لفهم أوجه التحديات المزمنة في دول مجلس التعاون، ويأتي هذا العمل كمسودة أولية لفتح النقاش حولها بشكل علمي ومنهجي. وإننا لا ندعي الحياد التام، بل نطمح لإعطاء الفرصة لرؤى متنوعة تجمع بينها ثوابت التطلع إلى مستقبل أفضل لأهل المنطقة مبني على الديمقراطية والوحدة والتنمية. ومن هذا المنطلق نرحّب بكافة المشاركات والتعليقات حول محتوى هذا الإصدار.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالامتنان والعرفان لكل من ساهم في هذا العمل، خصوصاً في ظل الوضع السياسي الراهن، حيث تضيق المساحة المتروكة للقلم المستقل، ما دفع البعض للمساهمة في هذا العمل من دون إبراز اسمهم.

ونأمل أن تجد عزيزنا القارئ في هذا العمل المتعة والمعرفة المرجوة، كما كان لنا في إعداده.

المحرران

عمر الشهابي

خليل بوهزاع



2. المواطنة: إشكالات المفهوم والممارسات لدى النخب والتيارات السياسية

2.1 مقدمة: إشكالات مفهوم وممارسات المواطنة لدى النخب والتيارات السياسية

2.2 المواطنة المثلُومة: محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية – سعيد الهاشمي

2.3 نقيض المواطنة: تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربية – عمر الشهابي

2.4 المواطنة الدستورية في فكر الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية – علي الزميع

2.5 المواطنة والقوى الوطنية في البحرين والكويت: تحديات مشروع الدولة الحديثة – غسان الشهابي

2.6 بديل البديل: فرص وتحديات المواطنة لدى المجتمع المدني غير التقليدي في دول الخليج العربية – بدر النعيمي

2.1 مقدمة: إشكالات مفهوم وممارسات المواطنة لدى النخب والتيارات السياسية

تعتبر «المواطنة» (citizenship) من أكثر المفاهيم التي يجري تداولها على الساحة السياسية في العقود الأخيرة، إلا أنها ما زالت في حالة دول الخليج من أكثر المفاهيم هلامية وإثارة للجدل. وعلى الرغم من تعدد التعاريف للمواطنة بعدد الباحثين فيها، إلا أنه وبحسب الكواري فإنه يتواجد حد أدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، يتمثل في شرطين جوهريين:

أولهما: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم.

وثانيهما: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات قانونية وإمكانيات اجتماعية تتيح ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.[1]

وعلى الرغم من أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية لتحقيق المواطنة كواقع معاش، الا أنه لا يوجد الكثير من الشك في كون دول الخليج العربية (فيما عدا حالة الكويت نسبياً) لا تحقق حتى هذا الحد الأدنى، كما يبين لنا سعيد الهاشمي في ورقته حول «المواطنة المثلومة». بل يمكن القول أن دول الخليج أضحت أشهر الأمثلة العالمية لأنظمة الحكم المطلق في العصر الحالي، حيث تحتكر أغلب مصادر القوى السياسية والاقتصادية مجموعة صغيرة من متخذي القرار، عادة ما تكون من عائلة واحدة، وتتجسد السيادة في شكل الحاكم. وكما يبين عمر الشهابي في ورقته، فإن هذا النظام من الحكم حديث نسبياً في تاريخ المنطقة، وتكون لأوّل مرة في خضم توسع الاستعمار البريطاني في الخليج.

إن الأدبيات التي تتعمق في مفهوم المواطنة في دول مجلس التعاون نادرة إجمالاً، وعادة ما تركز على تحليل ونقد نظام الحكم من منظور المواطنة. وفي المقابل، قلما يجري البحث في طبيعة تناول النخب والتيارات السياسية والاجتماعية المختلفة للمواطنة مفهوماً وممارسة. لذلك، يهدف هذا الإصدار إلى البحث بشكل أعمق في مفهوم وممارسة المواطنة (أو غيابها) في دول مجلس التعاون، مركزاً على الجوانب المتعددة التي تشملها المواطنة، خصوصاً من جانب التيارات السياسية والنخب والمواطنين. وتبرز في هذا الاتجاه أهمية تحليل ونقد فكر وممارسة التيارات

1 علي الخيفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، **موقع الدكتور علي الكواري**، 17 اغسطس 2000، <http://dr-alkuwari.net/sites/akak.nsms.ox.ac.uk/files/concept-of-citizenship.pdf>.

السياسية المختلفة في الساحة من منظور المواطنة، بالإضافة إلى تعاطي عموم المواطنين معها. فكما يبين علي الزميع في ورقته، فإن خطاب وممارسات الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الخليج يغيب عنه اعتبار المواطنة كأولوية فكرية سياسية واجتماعية يؤسس عليها مشروعها المجتمعي بوصفها «فريضة غائبة». في المقابل، يرى غسان الشهابي في دراسته عن التيارات المدنية في البحرين والكويت أن هذه التيارات تواجه تحديين رئيسيين، أولهما ضيق رقعة الانتشار، والثاني هو الممارسة الفعلية لبعض من أهم مفاهيم المواطنة داخل التيار نفسه، كمبدأ تداول السلطة. وأخيراً وليس آخراً، يتناول بدر النعيمي في ورقته المواطنة كممارسة جماعية لدى «التجمعات غير التقليدية» التي ظهرت في ساحة الخليج كمحاولة لخلق بديل مؤهل للتعامل مع المتغيرات السياسية، باحثاً في أهم التحديات التي تواجه تلك التجمعات من ضيق دوائرها والقدرة على الاستمرارية في المدى البعيد.

مما لا شك فيه أن المواطنة ما زالت بعيدة المنال في دول الخليج، ولكن يبقى تفعيلها هو أهم سبيل لمواجهة الخلل السياسي في المنطقة. ومن هذا المنطلق تمحص هذه الأوراق إشكالات مفهوم وممارسات المواطنة ليس لدى أجهزة الدولة فقط، بل حتى في التيارات السياسية والاجتماعية والنخب، على أمل المساهمة في إحياء النقاش حول كيفية الانتقال إلى الديمقراطية الحقة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

2

2.2 المواطنة المثلّومة: محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية - سعيد الهاشمي

لماذا نحن بحاجة لفهم المواطنة؟

من حسن حظ المواطنة، أو ربما العكس، ارتباط خطابها بالإنسان والدولة. فحيثما وجدت دولة بالمعنى المدني، الإنسان فيها المكوّن الرئيس، أضحى الكلام والنقاش حول المواطنة ممكناً وقابلاً للأخذ والرد. بل وواعداً بالنماء والتطور، سواء تم نشدان ذلك التطور على مستوى الأفكار أو على مستوى الأعمال المتحققة ميدانياً. في حين أن غياب أو تغييب الإنسان كقيمة في أيما صيغة تنظيمية تتوخى إدارة موارد أية جماعة بشرية، تُصيب هذه الجماعة بالعطب والهدر في إدارة مواردها وتسيير شؤونها.

السؤال المبدئي الذي يتبادر للذهن: لماذا نحن بحاجة لفهم المواطنة؟ وهو سؤال يُفضي بنا إلى الحيرة بين دول تؤطر واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بإرادة المواطن «المتحد»، القائمة على المشاركة في صياغة الحقوق وتحمّل المسؤوليات. الدولة في هذا النموذج تحاول أن تكون ضامن لأساسيات الكرامة والعدالة والمساواة للإنسان ليركز على العمل والإبداع والعمران. وبين؛ صيغ تنظيمية لا تزال تُدار بذهنية الحاكم «الأوحد» المتكئ على عصبويته المُحتكرة للقوة والثروة، سواءً كان فرداً أو قبيلة أو حزب أو دين أو طائفة أو مذهب أو عرق. الدولة هنا ليست أكثر من حارس أمين لنظام الحكم والناس تحته متفاوتون في المكانة والدور والفرص.

أي الصيغتين أكثر إقناعاً للإنسان لكي يتخذها وطناً ويكون فيها مواطناً؟

إن الراهن المتشظّي والقَلِق الذي تعيشه بلدان الخليج العربية، في الداخل والخارج، يحثّنا لمقاربة فهم أكثر واقعية فيما يتعلق بـ «المواطنة»، وبالتالي الاقتراب من الإنسان، والمعني هنا هو الإنسان بوصفه مواطناً مدركاً لقيمته وقيمة الحياة التي يتشاركها بمسؤولية مع من حوله.

ولأن المواطنة، كما يُنبئ عنها سياقها التاريخي، علاقة واعية بين طرفين: الدولة والإنسان، أو الوطن والمواطن، "ولأن الحرية ليست شيئاً إضافياً يودع في عقول المواطنين، بل هي ممارسة أو استجابة واعية نحو العالم من أجل تغييره ".[1] فإن هناك الكثير مما يستحق التوقف والتحليل والاستخلاص من هذه العلاقة. أسئلة كثيرة يُثوِّرها حال هذه العلاقة في بلدان الخليج العربية، أسئلة مولّدة لتساؤلات لا نهائية لا ندعي الإحاطة بها في هذه العُجالة التحليلية التي لا تطمح لأكثر من الإضاءة

---

1 من الاطروحات الجديرة بالتوقف والاستدعاء في شأن المواطنة والحرية والعلاقات التعليمية بينهما يحضر المُنظر التربوي البرازيلي باولو فريري وأفكاره التقدمية في عمليه الشهيرين "بيدغوجيا الحرية" و"بيدغوجيا المقهورين" . أبرز من أشار إلى هذه الاطروحات في الأدبيات العربية هي دراسة سعيد إسماعيل علي" فلسفات تربرية معاصرة". للمزيد انظر:
سعيد إسماعيل علي، **فلسفات تربوية معاصرة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1995).

على واقع المواطنة في هذه المنطقة والدعوة لتوليّها بالعناية التي تستحق. أسئلة من قبيل: ما هي الدولة التي تدير حياة الناس؟ أي: ما شكلها، وما نوعها، وكيف تكوّنت؟ هل هي دولة أم شكل آخر من أشكال الاجتماع البشري: كالقبليات أو التعاونيات أو السلطويات أو غيرها؟ كيف تنظر هذه الكيانات إلى المواطنة؟ ثم، أين موضع الإنسان من تلك الدولة أو من ذاك الإطار؟ كيف يمارس حقوقه، ومن أين يستمدّ مطالبه الحقوقية؟ وكيف يؤدي واجباته؟ أي الصيغ القانونية والسياسية تضمن ذلك؟ هل شارك الأفراد في صياغتها؟ هل ثمة تحالف وتضامن بين أفراد أحرار قاموا بوضع ما يحتاجونه من دولتهم في وثيقة، محضوها احترامهم وتقديرهم، بوصفها الصيغة المعتمدة ضمنياً أو علناً للدول "الحديثة»؟

بكلمة: إلى أي مدى مارس هؤلاء الأفراد تلك الحقوق والواجبات، كيف اختبروها، وما هي تجربتهم مع الأجهزة الساهرة على تنفيذها ومراقبتها؟ هل كل تلك الحقوق والواجبات تحمل معنىً يتعلق بـ «المواطنة»؟ هل هذه المواطنة تمثّل ضرورة للأفراد؟

ستحاول هذه الدراسة وصف راهن المواطنة في بلدان الخليج العربية بالنظر إلى ثلاثة محاور هي السلطة، والمجتمع، والنخب، وذلك من خلال البحث في:

أولاً: المواطنة منظوراً ومنظّراً لها من قِبل السلطة

ثانياً: المواطنة المُعاشة والمنتظرة

ثالثاً: المواطنة المُشتهاة

ونفتتح هذه الدراسة بمدخل مفاهيمي يتتبع سياقات المواطنة لغوياً وفكرياً وسياسياً، ومقارنتها مع تجارب بشرية متقاربة في الجغرافيا والزمن، مع فقرة مختصرة في نهاية التحليل تُجمل أهم الخلاصات.

لا يحتاج المتصفح للأدبيات المتوفرة حول المواطنة في المنطقة إلى كثير من الجهد كي يرى أنها:

- إما تجنح إلى الدراسات المخبرية ذات البعد الكمي، وخاصة في حقل التربية الوطنية ووسائل التدريس،
- أو تكون عبارة عن أرقام برّاقة لبرامج إعلامية في وسائل الإعلام الرسمية،
- وإما على شكل بحوث نظرية مُحمّلة بالآمال والرجاء، راغبة في ارتقاء الناس إلى الفكرة المحفوظة في فترينة عرض مصانة، يقارنها المخاطِب (بكسر الطاء) بتطور اللفظة والسلوك في السياق الغربي، ويزهد أو يستصعبها المخاطَب (بفتح الطاء) لمشّقة المطالبة بها والالتزام باستحقاقاتها، وهو الذي يظن بأنه يتنعّم في طيبات مجتمع الرفاه الذي توفره الدولة الرعوية.

كل تلك الاجتهادات، رغم محامدها العلمية، ليست بالكفاية بعد، حتى تصير المواطنة علاقة ملحّة وضرورية، وغير قابلة للتصرف من قِبل أي سلطة، وتحت أي ذريعة. ثمة انثلام يعتور المواطنة في بلدان الخليج العربية، هذا ما تفترضه الدراسة هنا، وهو ما ستحاول إثباته أو نفيه.

وكما هو معلوم فـ «الثلم» في اللغة هو التعطيل عن أداء المهمة. فالسيف المثلوم هو سيف غير ماض القطع. فهل حقاً هذا هو حال المواطنة؟ أم هو محض ادعاء؟ من المهم تشخيص المسكوت عنه في راهن المواطنة في بلدان الخليج العربية، وهذا ما ستحاوله هذه الدراسة من خلال:

- الاقتراب من واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية،
- وتتبع ما كُتب من أدبيات وكتب وأبحاث عُنيت بالمواطنة وكيف عالجت الموضوع،
- وإثارة المزيد من الأسئلة حول موضوع المواطنة، منظوراً إليها من طرف السلطة والناس والنخب، تمهيداً لتعميق النظر فيها، والعمل على دراستها ومقارنتها بتجارب إنسانية أخرى.

بكلمة، هذه الدراسة ليست أكثر من محاولة لقراءة المسكوت عنه. وهي قطعاً ليست تعداداً للمنجزات التي تحققت في هذا المقام، لأن المنجزات لديها دائماً من يبرزها ويتحدث عنها ليل نهار. هي جهد متسائل لتشجيع باحثين أكثر مُكنة وأضبط اختصاصاً، أو مؤسسات أكثر جِدة وأوفر في الإمكانات، لاستجلاء ما غَمُض واستشكل في هذا الموضوع المحوري.

مدخل مفاهيمي أولي

في سياقات ثلاثة، لغوية وفكرية و سياسية، تلحّ علينا لفظة «المواطنة» لنعيد فهمها والنظر فيها بعيداً عن تجاذبات الراهن الذي تحكمه مصلحة طرف على حساب آخر، أكثر من احتكامه على القيمة في ذاتها.

فهل بالإمكان إشاحة البصر عن اللفظة في سياقها اللغوي؟ أليست كل لفظة هي في الحقيقة مستودع لتاريخ متواصل يوثّق تصورات الإنسان وتفاعلاته مع تلك اللفظة؟ «اللغة بيت الكينونة» كما يقول هايدجر، لذا من الضروري إعادة قراءة «المواطنة» كلفظة علّها تسعف مقاربتنا لفهم متجدد، يليق بمفهوم حيوي ومتحرك عبر الزمان.

في القواميس الرئيسة للغة العربية ترد كلمة "وطن" واسم الفاعل منها (مواطن)، والمصدر المتكئ عليها (مواطنة)، على نحوٍ يدلّ إما على:

المكان: تحديده، واختياره، والإقامة فيه، بحيث يشير الجذر «و ط ن» إلى الوَطَنُ مَحَل الإنسان، وأَوْطَنَ الأرض

و وَطَّنَها و اسْتَوْطَنَها و اتَّطَنَها أي اتخذها وطنا. وأَوطَنْتُ الأَرض ووَطَّنْتُها تَوطِيناً واسْتَوْطَنْتُها أَي اتخذتها وَطَناً، وكذلك الاتِّطانُ، وهو افْتِعال منه، أَما المَوَاطِنُ فكل مَقام قام به الإِنسان لأَمر فهو مَوْطِنٌ له.

النزال: استخدم العرب «الموطن» في سياق النزال وصراعات المواجهة المباشرة، فالمَوْطِنُ هو مشهد الحرب، وهو ما يتجاوز المكان الذي جرت فيه المعركة إلى حمولات قيمية كالشجاعة والنصر والفخر. وجاء في القرآن الكريم: «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة»،[2] حيث يقترن النصر بالمَواطن. وللشاعر العربي طَرَفَةُ بن العبد قول معروف في معلقته الشهيرة: «على مَوْطِنٍ يَخْشَى الفَتَى عنده الرَّدَى // متى تَعْتَرِكْ فيه الفَرائصُ تُرْعَدِ»، حيث الموطن هنا مستعر الحرب ومكانها.

النفس: تَوْطِينُ النفس على الشيء تمهيدها لبلوغ غاياتها المُرتجاة، أي تهذيبها، وتربيتها على التصبّر، وحملها على الجَلَد، وتهيئتها لما سيلي من مواقف وخطوب.

ووطّن نفسه على الأمر أو وطّن نفسه للأمر حَمَلها عليه وهيَّأها لفعله: «ولا خير فيمن لا يوطِّن نفسَه // على نائبات الدهر حين تنوبُ».[3]

يتضح مما سبق من تأمل في اللفظة أن الفعل «وَطَن» لا يخلو من علاقة تفاعلية بين طرفين: فاعل (مُواطِن) ومفعول يختلف باختلاف السياق: مكان، ميدان، ساحة نِزال، نفس، شخصية، وغيرها. لذا ليس من الصعوبة الخلوص إلى أن علاقة كهذه تستبطن في ذاتها نديّةً وتكافؤاً كيما تعمل وتكون حيّة ومتفاعلة وجديرة بالعناية. علاقة تتطلب جهداً واعياً، يقظاً، سواءً فيما يتعلق باختيار المكان وتفضيله عن سواه، ثم تحديد علائقية الإقامة فيه عبر الزمن، حيث المواطن هنا هو المُعمِّر والباني والمُشيّد. أو فيما يخصّ ميادين نِزال تتطلب بسالة وشجاعة وفروسية، حيث المُواطن هنا هو المُحارِب. أو فيما يتعلق بتربية النفس وحملها على الصبر واحتمال المكدّرات، فالمواطن هنا هو المُجاهِد بالمفهوم الواسع للجِهاد والاجتهاد.

أما في السياق الفكري، فقد لا نجد لفظة «مواطن» سائدة في أدبيات العرب القديمة، وقد لا نصادفها تتكرر بكثرة في مدوناتهم ولا في صحائفهم. ربما لأن علاقة الوطن بساكنيه لم تكن لجوجة إلى حد القلق بشأنها، خاصةً وأن مفهوم «الوطن» ذاته كان مرناً وقابلاً للتمدد والانكماش في مقابل اسئلة كالحدود الجغرافية للمُلك، وسؤال الدين وأثره على الأتباع، وسؤال الدم والأنساب وأحجام القبائل، وهي أسئلة كانت منشغلة بالكم أكثر من الكيف، لأن الكمّ هو ما سيرجّح كفّة جباية الأموال لبقاء المُلك، ولأن ذلك الكمّ تقوم عليه «العصبيّة» التي يراها ابن خلدون (1332-1406م) أساس تكوّن الدول، بل هي سرّ توسع وقوّة الدولة إذا ما أئتلفت، وسبب زوالها إذا

2 سورة التوبة، الآية 25

3 معجم لسان العرب، «معنى كلمة ''مواطن''،» **موقع الباحث العربي**، < :http://www.baheth.info/all.jsp?term=مواطن >.

ما اختلفت. إلا أن المتجوّل بين سطور صاحب المقدمة لن يحتاج إلى كثير جهد كي يُدرك أنه كان منشغلاً بفهم العمران البشري، وأن هذا العمران يُحركه الإنسان وأساسه «الدولة، التي هي المحور الذي تدور حوله شؤون الاجتماع والهيكل الذي يقوم عليه نسيج الحياة الاجتماعية (...) فكيف تنشأ الدول، وما هي عوامل ازدهارها وأسباب هرمها؟»[4] يرى ابن خلدون «أن البشر لا يُمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات».[5]

لكن، كيف لدولة أن تدوم من دون أن تحترم آدمية الإنسان الذي أوجدها لخدمته ولتيسير شؤون وجوده؟

يجيب ابن خلدون: «فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات مُنقّباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلّقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ففسدت الحماية بفساد النيّات وربما أجمعوا على قتله لذلك فتفسد الدولة ويخرب السياج».[6]

بيد أنه يتوجب علينا الانتباه، في هذا المقام، إلى أن مفهوم «الدولة» ذاته، في هذه المنطقة من العالم لم يكن بعد قد تأطّر بذات الحدود التي تأطرت بها الدول السابقة لها زمنياً على الأقل، مثل الدولة عند الأغريق، ومن بعد الدولة عند الرومان. إذ لازمت العرب لفترات زمنية مديدة مجموعة خصائص وسمت علاقتهم بمن يسوسهم، لا يزال أثرها قارّاً في النفوس، وله سطوته على اللاوعي الجمعي، نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر:

العصبوية: شكلت العصبوية أساس الأمن الوجودي للجماعات البشرية التي استقرت في هذا الجزء من العالم، إذ آمنت بها كقاعدة راسخة ينطلق منها الفرد لتكوين كيانات اجتماعية أكبر، ثم سعت للبناء عليها وتشبيكها بكيانات اقتصادية وسياسية لها أثرها ونفوذها بالتعاضد والتحالف مع عصبويات محيطة لمواجهة الكيانات من قبائل وجماعات، حيث الفرد لا وجود له إلا وسط عصبوية معروفة.

السلطوية: حيث ينتظر الفرد ويقبل بوجود قوة فوقية قاهرة لتنظيم شؤونه العامة. بل يحاول إيجاد مبررات غيبية لإضفاء قدسية ما على هذه القوة، ثم يتلذذ بأوهام اختلقها لإعفاء نفسه من مسؤولية المشاركة في هذه الشؤون. ولا يبذل مجهوداً في التساؤل مضنة التأثير على حالة الاطمئنان الموهوم بها، بل ويتدثّر في خطابه العام بالتقاليد والإرث. الذاكرة الشفهية والمكتوبة زاخرة بنماذج وشواهد تُدعّم التسلط وتعيد إنتاج أدوات عصرية للقهر والعنف لإبقاء الطاعة العمياء كمعادل موضوعي للسلامة والتوفيق في الحياة والآخرة، حيث «طاعة أولي الأمر مجلبة للأجر والثواب».[7]

---

4 محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ط9، ص119.

5 عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الجيل، بدون سنة طبع)، ص 207.

6 المصدر نفسه، ص 209.

7 في هذا السياق ولمزيد من التوسع، من المصادر الثمينة التي توسعت في بحث الجذور؛ انظر:
خلدون النقيب، **في البدء كان الصراع! جدل الدين والأثنية، الأمة والطبقة، عند العرب** (بيروت: دار الساقي، 1997).

الماضوية: شكّل الركون إلى الماضي وما يصحبه من حنين لذيذ إلى الأمس علاقة الجماعة السياسية بمن يحكمها ويُسيّر شؤونها. حيث تزدهر تصورات عن تاريخ ومعجزات وطهرانيات لم يعد لها وجود، أو لم توجد يوماً، يتم تصويرها على أنها ارتقت عالياً لتسمو عن نقائص أهل الحاضر وتعرّيهم! الماضي هنا يقدم بوصفه مهرباً تتضخم فيه مفردات من المستحيل القبض عليها أو قياسها، بل ستظلّ منتصرة بالضرورة لأن دعماً روحياً قد انحاز لها بمجرد طرحها لنقاش عام أو خاص، كونها غائبة، ولأنها غائمة كذلك، وبالتالي مفتوحة على كل تمثلات الدعم والتحشيد واختراع المظلومية.[8] تنطوي الماضوية على انحيازات من قبيل تفضيل القبلية على المدنية، والطائفة على الدين، والأصيل على الدخيل، والمخدوم على الخادم. انحياز دائم ومتواصل ومُجرّب ومُطمئِن للقديم على الجديد. إرث يجثم على اللاوعي الجمعي، يربّت على كتف التكاسل ويُربي النفوس على التواكل وانتظار الخوارق. لا يكترث بالحاضر ولا ينشغل بإعمال الجهد في استقبال الغد فحسب، بل يُدين أية محاولة لإعادة فهم الحاضر.

السياق السياسي

إن لفظة «مواطنة» لم تترعرع عربياً في ذات السياق الذي ترعرعت فيه نظيرتها «citizenship» بالإنجليزية على سبيل المقارنة المعرفية. فالمواطنة في العربية جاءت من المكان المطلق المجرد، ثم لم تحدد نوع المكان ولا شكله، بل توسعت أغلب القواميس العربية في أن الموطن ليس خاصاً بالبشر وحدهم، بل بجميع المخلوقات من حيوانات وطيور وغيرها. وظلّت اللفظة هكذا دونما حمولة سياسية إلى وقتٍ قريب، وعلى الأرجح إلى ظهور حركات استنهاض الشعوب في مواجهة العهد المتأخر من الدولة العثمانية، في العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي تحديداً، إبان «الثورة العربية الكبرى» وتذكية مشاعر اليقظة العربية في مواجهة السلطنة التركية. في هذه الأجواء بدأت تتعالى أصوات ومقاربات جديدة لمفهوم الوطن، والوطني، والمواطن، والمواطَنة. إذن، فالسياق الذي وُلدت فيه «المواطنة» عربياً كان سياقاً في مواجهة تهديد يطال الوجود والهوية، يُنتظر منه الإقناع والصمود في وجه استعمارات مركبّة ومتوالية، من عثماني/تركي، إلى أنجلو سكسوني/بريطاني، وفرانكفوني/فرنسي، وإيطالي. حيث وجدت «المواطنة» نفسها كعصبوية جديدة لدحر عصبويات قاهرة عليها بالعدد والعدّة. لذلك تم شحن لفظة «المواطنة» بما ليس فيها، أو ما لا تحتمله، على الأقل في سياقيها اللغوي والفكري، وهي التي لم تتجاوز مفهوم اختيار المكان والإقامة فيه.

8 سلط هشام شرابي الضوء باكراً على مفهوم الزمن لدى الذهنية العربية، حيث أنها ‘‘تنظر إلى الزمان نظرة اسطورية فالماضي ‘‘مجيد’’ والمستقبل فيه ‘‘مكافأة الجنة’’. هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**(بيروت: دار الطليعة، ط 4 ، 1991).

أما اللفظة «citizenship» فقد تربّت في رحم مغاير تماماً. فهي ربيبة المدينة، مدن كأثينا، وإسبرطة، وروما، إذ تمت رعايتها من جماعات صغيرة متآلفة، تحرص على استقرار محيطها في «عالم حميم من [مجتمعات صغيرة كانت تعيش فيه] جماعات من الناس يتمتعون بوعي تاريخي، وأفكار متشابهة أبرزها حول ما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد الصالح وكيفية تطويره جيلاً بعد جيل».[9] بكلمات أوضح يرى مارشال أنّ «المواطَنة ليست مفهوماً نظرياً مجرّداً وساكناً، بل هي جزء من عملية تطوّر وتكيّف مستمرّة وواقعية»،[10] تطور بالممارسات والثورات «في آواخر القرن الثامن عشر حيث استبدلت مواطنية الفضيلة النخبوية القديمة، بالتدرج بمواطنية أكثر شمولية وديمقراطية تتركز على متطلبات الولاء».[11] فـ «المدينة» بالمعنى اليوناني للكلمة هي أولا «أهلها»، أي الذين لهم الحق في الانتماء إليها، لا بوصفها بلداً أو موطنا، بل بوصفها شخصية اعتبارية بالمعنى الذي توصف به «الدولة» في يومنا هذا. المدينة عند اليونان هي في الوقت نفسه مدينة/دولة تماماً كما أن الدولة الأوربية الحديثة هي دولة/أمة. والمواطن في هذه المدينة ليس أيا كان بل هو من له «حق المواطنة» في المدينة، أي حق المساهمة في تدبير شؤون المدينة».[12] يصل الأمر إلى مراحل التوحد والانصهار بين المواطن والمدينة في اللغة اللاتينية، فكلمة «مدني» في أصلها اللاتيني القديم مستمدة من كلمة «Civilis» المشتقة من لفظة «Civis» أو مواطن، فالمواطنة تاريخياً هي مكانة في المدينة أولاً، تطوّرت مع الزمن لتكون مكانة في الدولة، حتى غدت كلمة «مدني» تعني «متعلق بالدولة»، لذا نجد الاستخدام الشائع لها في تعابير كـ «الخدمة المدنية» و«المؤسسات المدنية» إلخ. ولأن الدولة التي «لا تحتاج إلى مبرر لوجودها أقوى من وجودها بحد ذاته» وفق كلام (مارسيليوس، مواليد 1290على الأرجح)، والذي هو بالمناسبة ذات كلام ابن خلدون في المقدمة ولكن بصيغة مختلفة، فإن البرهان المنطقي على الدولة وفق نظر مارسيليوس هو المواطنين الذين تنبع من إرادتهم الحُرّة القوانين التي تُدير شؤون الدولة، حيث «إن القانون الذي يسمعه الجميع عند إعداده، أو يُنجز بموافقتهم جميعاً (...) يتم احترامه وتحمله من كل فرد من المواطنين، لأن كل شخص يبدو وكأنه قد أقام القانون على نفسه، وبالتالي لا يحق له الاعتراض عليه، بل الأحرى يتحمله برحابة صدر».[13] بذلك تتحقق المواطنة وفق السياق السياسي الأوروبي حين «يكون لكلّ فرد حقّ معلوم في الموارد والثّروات المادّية الأساسية على غرار حقّه الثابت في المشاركة السياسية عبر الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة».[14]

وبإمكاننا قراءة الجدليات التالية من واقع السياق السياسي المقارن للمواطنة:

---

9 ديريك هيتر، **تاريخ موجز للمواطنية**، **ترجمة: آصف ناصر، مكرم خليل** (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 17.

10 توماس همفري مارشال، **ما هي المواطَنة؟** إعداد وترجمة: بدر المطيري (بريطانيا والكويت: موسوعة جامعة ستانفورد الالكترونية للفلسفة والمواطَنة والطَّبقة الاجتماعية ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2018)، نسخة رقمية.

11 المصدر نفسه، ص17.

12 محمد عابد الجابري، «المواطن والمواطنة بين الأمس واليوم»، منبر الدكتور محمد عابد الجابري، < http://www.aljabriabed.net/nation-citoyen4.htm >.

13 ديريك هيتر، **تاريخ موجز للمواطنية**، مصدر سابق، ص75.

14 توماس همفري مارشال، **ما هي المواطَنة؟ إعداد وترجمة: بدرالمطيري**، مصدر سابق.

الفردانية/الجماعية: نشأت المواطنة في الثقافة الإغريقية والرومانية من رحم الفردانية، بينما انبثقت المواطنة في الثقافة العربية بوصفها قيمة تهدف إلى دعم الجماعة في نضالها من أجل إثبات وجودها في وجه الآخر. ففي الوقت الذي يتوجب على الفرد في مدينة أثينا أن يتحلى بالاعتدال والعدالة والبسالة والتعقل ليكون مواطناً صالحاً في مجلس مدينته، قادراً على أن يحكم بشكل سليم وأن يقبل الظرف الذي يكون فيه محكوماً كما يقول أرسطو، نجد الفرد في منطقة شبه الجزيرة العربية لا يُعرف إلا بانتمائه إلى قبيلته، ثم مكانة هذه الجماعة بين القبائل العربية المتوراثة أنسابها وسلالاتها إلى يومنا هذا، وما حرص الفرد على ربط اسمه بالكُنية القبلية والافتخار بها افتخار وجود إلا إحدى تمثلات الجماعية في مقابل الفردانية. [15]

المدنية/القبلية: شكّلت المدينة والإقامة الطويلة فيها عامل ضمان لاستقرار جماعات بشرية مرتبطة ارتباط وجود بها، وبالتالي بتعميرها، وتوسعها، وحمايتها، وحسن تدبير شؤونها الداخلية ومراتب علاقاتها الخارجية وفق دوافع المصلحة والبقاء. الشكل المديني للاجتماع البشري حتّم على أفراده تطوير نماذج كثيرة لتبادل الأفكار والنقاش المفتوح من أجل الوصول إلى صيغ مرنة ومُرضية لإدارة المنازعات وتوزيع الموارد وتقعيد القواعد للتربية على الفضيلة والذود عن حياض المدينة ومن بعدها الدولة.

أما في الاجتماع العربي (الجماعات البشرية القاطنة شبه الجزيرة العربية على وجه التحديد) فالمركز هو شيخ القبيلة، وهو صاحب القرار، وإن شاور بعض «حكماء» القبيلة. ثم إن تطور حال القبيلة لا يقاس بوجود أفراد صالحين فيها، ولا بمقدار وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، بل وجود القبيلة مرتبط بضمير شيخها ووعيه بأهمية توسّع نفوذ قبيلته، واتخاذ قرار الحرب، والركون إلى السلم، وإدارة الموارد الطبيعية الداخلة في حدود مضارب القبيلة، وتَتَبّع مصادر جباية الأموال وتحديد مسارات صرفها، دون أن يحق للأتباع السؤال عن مداخيل القبيلة ولا مصارفها. [16] فطالما أن الشيخ متصف بالكرم، ولا يقطع الموائد العامرة ولا العطايا المستمرة، فذلك يكفي للرد على كل من يطالب بالمزيد. ولا غرابة من امتداد عمر القبيلة في الاجتماع العربي واستمرار نفوذها وعمق تأثيرها، ذلك أنها تنظيم اجتماعي استطاع أن يملأ الفراغ السياسي الحاصل عن عجز الجماعة عن تطوير مُكنات حكم مرنة ومتطورة مع مرور الزمن، ثم أنها - أي القبيلة - تحالف مصالح متغيرة وفق أولويات رأس القبيلة ومزاجياته أكثر منه علاقة دم أو رابطة قانونية مشتركة وموثّقة تربط كل من ينضوي تحت لوائها بمسؤليات متبادلة.

حتى المثال الذي تركن إليه مصادر التاريخ الإسلامي دائماً، وتصوره على أنه نموذج لاجتماع مديني «متقدم» قائم

15 يجادل خلدون النقيب في قدرة المؤسسة القبلية على التكيف مع المستجدات الاقتصادية والسياسية وإعادة إنتاجها لأشكال جديدة تتوافق مع مطالبات العصر كبدائل عن مؤسسات دستورية ديمقراطية، كنوع بدائي متخلف لخرافة الديمقراطية القبلية، وفي حقيقة الأمر، لا وجود لهذا النوع من "الديمقراطية" في المؤسسة القبلية. انظر لمزيد من الإيضاح:خلدون التقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص151

16 خلدون التقيب، **المصدر نفسه.**

على التعاقد المصلحي، وهو مدينة الرسول (ص) وصيغتها التعاقدية الجنينية المتمثلة في «وثيقة المدينة» التي كانت ترنو إلى بناء التزام تعاقدي يراعي المصالح القائمة على رابطة الدم ويدفع إلى ظهور مواطنين يتعايشون معاً بشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات رغم تعدد أجناسهم وأصولهم وأنسابهم وأديانهم - حتى هذه الفكرة لم تصمد طويلاً، فـ «الحوادث والتطورات السياسية المرتبطة بالصراع بين الجماعة الإسلامية وقريش، أفقرت هذه المواطنة، وأضعفت محتواها التعددي دينياً وسياسياً، وهو ما أدى في النهاية إلى ظهور الدولة الإسلامية بمظهر الدولة الدينية التي لا تعترف بالمواطنة الكاملة سوى لأهلها من الملة المسلمة».[17]

المشاركة/الاستفراد: تتميز القبيلة بعلاقات غير متكافئة بين سلالة الشيخ والميسورين وعامة أفراد القبيلة. حيث لا تسمح ندرة الموارد الاقتصادية في هذه المنطقة الجافة إلا إلى لتكريس نمط استغلالي قائم على الاستحواذ والاستفراد بوضع اليد، ونهب ما يمكن نهبه وإضفاء شرعية التملك عليه لضمان استدامة الانتفاع.[18] دون إفساح المجال لتداول أفكار إعادة طرح الموارد لعدالة التوزيع وفق متغيرات العصر أو مطالبات عموم أفراد القبيلة. فما أخذ بالدم لا يتم التنازل عنه إلا بالدم أيضاً. بل تزداد شراسة هذه الأعراف المتجذّرة كلما توسعت الفجوة الطبقية بين عموم أفراد القبيلة الذين يتزايد عددهم وبين تكاثر نسل الشيخ، بين محدودية الموارد الطبيعة وبين الأفواه المتطلبة لإطعامها. لذا فإن طبيعة العلاقة داخل هذه الجماعة البشرية تدخل في دائرة مفرغة من الصراعات البدائية على الوجود والتحقق وضمان الحدود الدنيا من البقاء.

المدينة لا تقبل هذا النوع من العلاقات، بل أنها لا تؤجل الصراع حتى يصبح عصياً على السيطرة، كما يقول بوبر. «قد تدفع بالصراع منذ بداياته، لأنه ثمّة نديّة بين سكان المدينة (أو هكذا يفترضون في أنفسهم)، فالجميع يتشاركون في البناء، وفي تصريف الشؤون اليومية، والتصدي للدفاع في مواجهة المخاطر. حتى من يدير هذه الشؤون ليس في نظرهم أكثر من موظف يستقطعون راتبه من أموالهم ليكفيهم هذه المهمة، وهو مسؤول أمامهم. هذا النوع من العلاقة بطريقة كارل بوبر هي المقياس الأوضح لـ«الدولة الحرّة» لأن مؤسساتها السياسية تُمكِّن مواطنيها من تغيير الحكومة القائمة دون سفك الدماء متى ما كانت الأغلبية راغبة بذلك».[19] إذن؛ المواطنة في دولة المدينة «هي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي [مدينة، دولة] ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة

17 محمد جبرون، **مفهوم الدولة، "الدولة الإسلامية، دولة الخلافة"** (ملف بحثي: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 29 يناير 2015)، < https://www.mominoun.com/pdf1/2015-01/54ca356a1a3151453015874.pdf >، مفهوم الدولة الإسلامية: قراءة جديدة لعلاقة الإسلام بالدولة، ص11.

18 أنظر لمزيد من التوسع في هذا المقام إلى: حمزة الحسن، «دراسة حالة السعودية" ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 647-644.

19 كارل بوبر، **في الحرية والديمقراطية، ترجمة: عقيل عيدان** (الكويت: مركز الحوار للثقافة (تنوير)، 2009)، ص 44.

عن طريق أنظمة الحكم القائمة».[20] من هنا «ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ [تاريخ المدينة على وجه الدقة] بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية (...) وحق المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون».[21]

ونأتي الآن لتتبع المواطنة من محاور ثلاث: السلطة، والمجتمع، والنخب.

أولاً: المواطنة منظوراً ومنظّراً لها من قِبل السلطة

كيف تٌعرّف وتروّج السلطات الحاكمة لخطاب المواطنة؟

تُعتبر «المواطنة» اليوم رطانة رائجة في الخطاب الرسمي لبلدان الخليج العربية. لكن هل الفكرة ذاتها واضحة لدى الطرفين، الحاكم والمحكوم؟ هل السلطة الحاكمة تنظر للناس على أنهم مواطنين أم رعايا؟ المواطنة المُسَوَّقة عبر هذه الخطابات، أهي تحالف وتضامن متكافئ المسؤوليات بين أفراد أحرار متساوين في المكانة والدور؟ بين كل هؤلاء وبين الدولة؟ أم هي وصف مسمط، برّاق الشكل، يتم استخدامه ضمن استعمالات الضرورة التي حتّمتها وسائل العصر الحديث الفائقة السرعة والتأثير؟ هل الالتزامات التي يتبادلها طرفي المواطنة (مواطن/ وطن، فرد/ دولة) واضحة، معلومة للطرفين؟ أم أنها لا تتعدى حزماً من العطايا والامتيازات في مقابل التبعية والطاعة، إذا ما توفرت ساد الرضى وإذا ما تناقصت عمّ السخط؟

هذا ما سنحاول تلمّسه في ثلاثة مرافق رئيسة، عادةً ما تشكّل منصات لقراءة خطاب السلطة الحاكمة في بلدان الخليج، كما أنها المرايا العاكسة لنظرة تلك السلطة وتعاملها مع الشأن العام وهي: الدساتير، ومناهج التعليم، والخطاب الإعلامي.

الدساتير

يمكننا الزعم بأن أبرز ما يمكننا تتبعه في المسار التاريخي للمواطنة هو سلوك البشر وشكل نظام الحكم القائم على دستور عقدي. لذلك سنبدأ بالنظر في الصياغات المكتوبة والموثقة علناً، والتي أتى حين من الدهر عليها، إذ تجاوز بعضها نصف قرن (في حالة الكويت والبحرين)، وشكّلت مصائر وتحكّمت بممارسات جيل إلى جيلين عاشوا في هذه المنطقة. سنرجئ مسألة «السلوك» لاحقاً. وفيما سيلي مسح مبدئي لورود كلمات «مواطن» و«مواطنون» و«إنسان» و«الناس» في دساتير بلدان الخليج العربي.

---

20 مقتبس من تعريف قاموس علم الاجتماع في: علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

21 علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،** المصدر نفسه، ص15.

الكويت

تَرِد لفظة «المواطن» مبكراً في الدستور الكويتي في الباب الثاني والخاص «بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي»، إذ تقترن بشكل واضح بـ «التعاون والتراحم» في المادة (7) وتصفهما الصياغة بأنهما «الصلة الوثقى بين المواطنين». ذات المادة مُصدّرة بـعبارة «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع» التي تصونها الدولة وتعمل على تكافؤ الفرص بين المواطنين كما تذكر المادة (8). يكفل الدستور «للمواطنين» المعونة وخدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية (المادة 11). كما يُقرّ الدستور «حرمة الأموال العامة» ويربط حمايتها بأنها من «واجب كل مواطن» (المادة 17).

أما في باب الحقوق والواجبات فقد تباينت الألفاظ المقترنة بكل حق وواجب على نحو يستحق المزيد من الدراسة. فهناك «الناس» عند ذكر حق الكرامة الإنسانية والمساواة (المادة29). وهناك «الإنسان» عند ذكر الحقوق السالبة للحرية الشخصية: من حبس وتفتيش وتحديد للإقامة وتعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة (المادة 31). ويرد لفظ «الإنسان» أيضاً في حريات الرأي والبحث العلمي وحق التعبير (المادة 36)، و»الكويتيين» في المادة 40 الخاصة بحق التعليم، و»كل كويتي» في مادة الحق في العمل (المادة 41)، و»الأفراد» في حق الاجتماع، وحق مخاطبة السلطات العامة (المادتان44 و45)، و»المواطنين» عند ذكر «شرف أداء الخدمة العسكرية» (المادة 47)، و»سلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن» (المادة 157).

تجدر الإشارة الموضوعية إلى ورود لفظة مواطن مقرونة بالحقوق (كحق الانتخاب والترشح والترشيح)، بينما نجد لفظة «إنسان» مقرونة بالحريات الأساسية (كحرية الرأي والتعبير)، وهو مؤشر للتقدم في تصور مفهوم المواطنة، فقد يكون ثمة بشر يقيمون على أرض الوطن لكنهم لا يحملون صفة «المواطن» فيها بعد، لذا وجب أن تُحفظ حقوقهم وحرياتهم.

البحرين

جاء في الباب الأول من دستور مملكة البحرين أن «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حـق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون». ثم جاء في لفظ «المواطنين» في الباب الثاني، الذي يحمل عنوان «المقومات الأساسية للمجتمع»، وتحديداً في المادة (4)، التي تنص

على أن «العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة»، كما تكفل للمواطنين «تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمّن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة» (ج من المادة 4)، وكذلك تكفل «للمواطنين الخدمات التعليمية والثقافية» (المادة7أ. كما أن «لكل مواطن (...) الحق في الرعاية الصحية» (المادة 8)، و«الحق في العمل» (المادة13)، والمساواة في «تولي الوظائف العامة» (المادة 16). أما في باب «الحقوق والواجبات» فيتضح حضور «المواطن» في حظر الإبعاد عن البحرين أو منعه من العودة إليها (المادة 17ب)، والمساواة في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز (المادة18)، بينما «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية (المادة 17أ) ولا يجوز عليهم القبض أو التوقيف أو الحبس أو التفتيش أو تحديد الإقامة وتقييد حرية التنقل إلا وفق أحكام القانون (19ب) والكلمة المستخدمة هنا هي «الإنسان»، وهي ذاتها المقرونة بحقوق «حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي» (مادة 23). بينما يعود «المواطن» في المادة (30) في سياق «الدفاع عنه [الوطن] واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين».

عُمان

تأتي لفظة «المواطنين» في أول سطر من ديباجة النظام الأساسي للدولة، حيث تقترن برغبة السلطان في «تطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيها مصلحة الوطن والمواطن». ثم في باب المبادئ الموجهة لسياسة الدولة، والمبادئ السياسية التي جاء فيها أن «إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين» (المادة10)، والمبادئ الاقتصادية التي تنص على «رفع مستوى المعيشة للمواطنين» (المادة 11) وأنه «على المواطنين المحافظة على حرمة الأموال العامة وحمايتها»، بينما نجد أن «العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانين» دعامات تكفلها الدولة. في حين أن «التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين» حسب المبادئ الاجتماعية (المادة 12)، التي أتي فيها كذلك أن «تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والشيخوخة، وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه (...) والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة»، كما أن «سلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن» (المادة 14). أما في باب «الحقوق والواجبات العامة» فالمواطن «لا يجوز إبعاده أو نفيه أو منعه من العودة» (المادة 16)، و«المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون،

وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة» (المادة 17)، و«للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون» (المادة 32)، و«للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة» (المادة 34)، «خدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين» (المادة 37)، و«الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن» (المادة 38). بينما وردت كلمة «إنسان» مقرونة بالحرية الشخصية، في سياق الإجراءات والأفعال السالبة لها، كالقبض، والتفتيش، والحجز، والحبس، والتعذيب، والإغراء، والمعاملة الحاطّة بالكرامة. أما عند «التقاضي» فجرى استخدام كلمة «الناس كافة» (المادة 25).

السعودية

تُعدّ الوثيقة السعودية أقل الوثائق في المنطقة ذِكراً للفظة «مواطن»، إذ لا ترد هذه الكلمة في النظام الأساسي للحكم في السعودية بشكل صريح إلا في المادة (16)، الباب الرابع: المبادئ الاقتصادية، في سياق حرمة الأموال العامة: «وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها». ثم بعد ذلك في المادة (27): «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية». وأخيراً في المادة (34): «الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع، والوطن واجب على كل مواطن».

قطر

المادة (19) من الدستور القطري هي أول مادة فيه تأتي على ذكر كلمة «المواطنين» في سياق «المقومات الأساسية للمجتمع» وتحديداً «صيانة الدولة (...) لتكافؤ الفرص للمواطنين»، تليها المواضع الموضحة لالتزام الدولة بالعمل على «توطيد روح الوحدة الوطنية، والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة» (المادة 20) و«تحقيق الرخاء للمواطنين» (المادة 28). أما في باب «الحقوق والواجبات العامة» فقد اقترن «المواطن» بشكل صريح بالتالي:

«المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة» (المادة 34)، و«لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد، أو منعه من العودة إليها» (المادة 38)، و«تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون» (المادة 42)، «وحق المواطنين في التجمع مكفول وفقاً لأحكام القانون» (المادة 44)، و«التعليم حق لكل مواطن» (المادة

49)، «والدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن» (المادة 53)، و«للأمير أن يستفتي المواطنين في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد» (المادة 75). بينما جاءت كلمة «الناس» مقرونة بحق التقاضي والمساواة أمام القانون، وكلمة «الجميع» عند ذكر «حرية العبادة» (المادة 50).

الإمارات

يُدشن دستور الإمارات ذكر كلمة «مواطن» في المادة (8) عندما يربطها بمسألة الجنسية، حيث «لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية. ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون». ثم يأتي اللفظ ثانية في باب «الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد» (المادة 14)، الذي يحدد أن «المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع. والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم». لكنه يستخدم لفظة «المجتمع» بديلاً عن «الدولة» في المادة (19) حيث نقرأ «كفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية»، وكذلك في المادة (20) حيث نقرأ «يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه. ويعمل على توفيره للمواطنيـن وتأهيلهم له». ويُلقي الدستور الإماراتي بواجب حماية الأموال العامة على «المواطن» في المادة (22)، كما أن الاقتصاد الوطني «هدفه (...) رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون» (المادة 24). أما في باب «الحريات والحقوق والواجبات العامة» فإن كلمة «المواطنين» جاءت في السياقات التالية: «لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي» (المادة 25)، و«الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين» (المادة 26)، و«حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون» (المادة 29)، و«كل مواطن حر في اختيار عمله أو مهنته أو حرفته» (المادة 34)، و«باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم» (المادة 35)، و«لا يجوز إبعاد المواطنين، أو نفيهم من الاتحاد» (المادة 37)، و«تسليم المواطنين، واللاجئين السياسيين، محظور» (المادة 38).

بإمكاننا استقراء ما يلي من الكشف السابق:

هشاشة التعاقد: جاءت غالبية دساتير بلدان الخليج منحة مكتوبة على شكل وثيقة من الحاكم إلى المحكومين، باستثناء دستور الكويت الذي اختلف قليلاً نتيجة توافقٍ نسبي بين إرادة الحاكم، وبين الإرادة الشّعبيّة المتمثّلة في الأعضاء المنتخبين في المجلس التأسّيسي، الذي تم إقراره عام 1962. غير أن جميع هذه الوثائق، بلا استثناء، ضمنت

صلاحيات مُطلقة للحكام (من شيوخ وأمراء وملوك وسلاطين) بحيث لا يجوز اقتراح تعديل هذه الصلاحيات، فيُؤبد بذلك أنظمة حكم وراثية في سلالات قبلية محددة. كما أن ذوات حكام هذه البلدان «مصونة، ولا يجوز المساس بها»، ويتم تجريم كل من يطرح أسئلة مباشرة حول شرعية أنظمة الحكم وإشكالات تسييرها للشؤون العامة.

السؤال الذي يقف أمام كل هذه الأطر التنظيمية المدججة بالقدسية وتعقيدات التعديل: ما أهمية دستور غير قائم على فكرة التعاقد؟ ثم أن مانح هذه الوثيقة سيحتفظ لنفسه بأغلب السلطات، وإن سمح لبعضها بممارسة أدوار تنفيذية وصياغية لا تتجاوز الشكل إلى المضمون، فإنه سيحتفظ بصورة الواهب المعطي الذي تفضّل ببعض ما عنده لبقية من يحكمهم وهو الذي يحتكر القوة والثروة ويقرر متى وكيف وبأي مقدار يهب كل ذلك. إذن أين مكانة الإرادة العامة هنا؟ وما الذي تبقّى «للمواطن» حتى يقبله أو يرفضه بمحض إرادته؟ فالأمر يتجاوز التوافق والتعايش السياسي، إلى الإيمان بأن الحقوق والوجبات هما قيمة أخلاقية أساسية يمارسها المواطنون في حياتهم اليومية ويعكسونها بإرادتهم الحرة في نصوص قانونية ساهموا جميعهم في صياغتها، سواء بشكل مباشر أو عن طريق انتخاب من ينوب عنهم في أداء هذه المهمة. لذلك نجد أن مفكراً كجان جاك روسو يؤكد بأن «الناس مواطنون حين يصوغون الإرادة العامة، وتابعون في طاعتهم لتبعات هذه القرارات»، ولضمان ذلك أكد رسو على الميثاق أو العقد الاجتماعي، لأن جماعة المواطنين يلزمون أنفسهم، طواعيةً، للخضوع إلى شروط وأحكام اتفقوا عليها جميعهم.[22]

رعب الحرية: تكاد لا تفلت مادة من مواد هذه الوثائق من استثناءات واستدراكات غامضة تُلحَق بكل حق أو حرية من الحريات الأساسية للإنسان، استثناءات من قبيل: «في حدود القانون»، و«إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون»، و«وفقاً للقانون»، وغيرها. أما ما تبقى من تلك المواد فتتكفل بها عبارات فضفاضة، غير قابلة للتحديد ولا القياس ولا الإثبات بشكل مقنع للعموم، عبارات من قبيل: «الآداب العامة»، و«التقاليد والأعراف المرعية»، و«أسرار الدولة»، و«هيبة ومكانة الدولة»، وغيرها. فهل بالإمكان الإشارة إلى مواطنة دون حرية في الاختيار والاختلاف تتيح للمرء أن يعبر عما يُفكر فيه ويشارك بفاعلية في السياسات التي تمسّ يومياته الأساسية من مطعم ومشرب ومسكن؟ أليست المواطنة، وفق ما بيّنه لنا التاريخ، علاقة معقدة المسؤوليات لا يكشفها ويطوّرها إلا الشعور بالحرية؟

ليس غريباً ما تكشفه صياغات هذه الوثائق من علاقة من طرف واحد قوي، يتطلب الولاء الكامل في مقابل توفير الحماية الدنيا. إن جميع دساتير بلدان الخليج العربية تتفق على صياغة المادة الخاصة بواجب الدفاع عن الوطن، ولا

22 جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبدالعزيز لبيب** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

تبحث عن لفظة أخرى غير «المواطن» لتقرنها بقدسية وأمن وسلامة الوطن، بينما نجدها تتساهل في أبواب الحريات.

فجوة التطبيق: كان عامل الزمن حاسماً في اختبار ما نصت عليه المواد الدستورية لبلدان الخليج العربية. إذ أن نظرة سريعة على واقع الدول والمجتمعات والشعوب في المنطقة تُدلل على أنه ثمة فجوة تتسع بين النص والتطبيق، فـ «إن الحديث عن المواطنة لا يستقيم مع الدولة القائمة على الأسس القبلية أو الأسس الطائفية أو الأسس العرقية العنصرية».[23] كما أن راهن الدولة في المنطقة، على مستوى التكوّن والتشكل، لا يخرج عن منطق «الغنيمة» الذي يعتَبِر الطرف المتحكم بها أو الموظِّف لها محتكراً ومتمتّعاً بامتيازاتها لنفسه أولاً، ثم لذوي القربى من أسرته، وقبيلته، وجماعته، وطائفته، بالترتيب. يرى المراقب منطق «الغنيمة» متجسداً في الواقع اليومي والمعاش، وبشكل أوضح عندما يسعى الإنسان إلى تحصيل «حقوقه الدستورية» كالتعليم والعمل والرعاية الصحية والتوظيف. فإن نجح في الحصول عليها بصعوبة من بين الحشود المتنافسة عليها فإنه لن يسلم من تحدي الكيف. إذ أنه لن يحصل على نوع جيد من التعليم كما تحصلت عليه فئات أقرب لمراتب الحكم (مدارس خاصة، أكاديميات أجنبية في الداخل، بعثات خارجية مكفولة التكاليف ومفتوحة المدد)، ولن يحظى بنفس المستوى من الرعاية الصحية التي يختصّ بها من هم حول أهل السيطرة والامتياز (مستشفيات خاصة، تأمين صحي خاص، علاج متقدم في الخارج). أما فرص التشغيل وتولي الوظائف العمومية ونظام الترقي فيها فطريق المقربين وسلالتهم ليس كطريق عامة الناس. في نهاية المطاف، هل سيصدق المواطن الواقع الميداني الذي يكابده، أم العبارة اللامعة التي تضيء أغلب دساتير بلدان المنطقة: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم على أساس النوع وللون، والجنس، والأصل والمكانة»؟

الخطاب الإعلامي

يُعد الإعلام أبرز منصات التأثير على العقول والقلوب، ويستمد أهميته من التصاق البشر بوسائله وتفاعل حواسّهم بكل ما تبثّه تلك الوسائل من مضامين، سواء أكانت وسائل تقليدية (صحافة، إذاعة، تلفزيون) أم جديدة متمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي. لقد تنبّهت أنظمة الحكم في المنطقة لمحورية الإعلام فأغدقت عليه موازنات ضخمة أتاحتها مداخيل النفط الوافرة، جرى تسخيرها بذكاء، وعن طريق التكرار الممنهج إلى تكريس التالي:

23 باقر النجار، »الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،« **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2008)، (السنة 31)، العدد (352).

الولاء على حساب الانتماء

اشتغل الخطاب الإعلامي في المنطقة على تقنيات التشويش والتشويه، حيث استطاع أن يخلق حشوداً من المتابعين غير القادرين ولا الراغبين في التمييز بين الحكومة والدولة، وبين الولاء للحاكم والانتماء للوطن، وبين الاستبداد والمشاركة، مع التركيز على مثالب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتعظيم طاعة ولي الأمر والامتثال للأبويات غير المنتهية[24] وتبجيل التقاليد والأعراف السائدة والتحذير من عواقب التمرد عليها أو حتى إعادة التفكير بها، فضلاً عن تصدير قالب موحد للمواطن الصالح المطيع لمليكه وسلطانه وأميره وشيخه، مواطن يلهج بالشكر عقب كل فعل أو قول يصدر عن الحاكم في الخفاء والعلن والدعاء بطول العمر لمن كان سبباً في وجوده ورخائه. ولأجل تكثيف كل ذلك، قامت وسائل الإعلام في المنطقة بالاستعانة بكم هائل من رجال الدين، وتكنوقراط الحكي والاستعراض من أنصاف المتعلمين والأكاديميين وأصحاب الشهادات المزيفة، والشخصيات المحاطة بنجومية الثقافة والفن، للتأكيد على الولاء للحاكم والدعاء له وتنزيهه من أي خطأ أو تقصير. تم الصرف على هؤلاء بسخاء، كما تدل استضافتهم في ساعات البث المفتوحة،[25] وتمويل البرامج التي تكرّس التسخيف وتنفّر من أي حوار جاد يقارب الأفهام تجاه القضايا المعاصرة والمصيرية، ناهيك عن التركيز على أخبار الصراعات والحروب وإهراق الدماء في العالم ومقارنة ذلك بالرخاء والأمن الذي تعيشه المنطقة، و«اعتماد القنوات الاخبارية [في المنطقة] على شبكات التواصل الاجتماعي بكل ما فيها من شائعات ومغالطات والتعامل معها باعتبارها اموراً مسلما بها ودون تدقيق مهني محترف ادى الى الابتعاد عن الموضوعية.» [26] وتشجيع الحيّالين وبائعي الوهم والمشعوذين والمضاربين وأنصاف الموهوبين وتضخيمهم تحت الأضواء ليكونوا موجهين للرأي العام، وتعظيم صورة الحاكم (الأب الحنون الرحيم الحريص على مصالح شعبه) وتجريم وتشويه صورة كل مختلف عنه، بل كل مُذكّر بآدميته وبأنه مخلوق بشري لا مقدس. هذا التنميط، مع الزمن، والتكرار، ولّد انقياد تام لتصور ذهني مريح بأن كل النعيم الذي يعيشه الإنسان في هذه البلاد سببه الرئيس الحاكم، وأي اهتزاز في هذا التصور سيعني بالضرورة زعزعة للاستقرار وكفر بالنعمة،

24 أنظر على سبيل المثال ديباجة دستور البحرين 2002، إذ كرست اجتهاداً مفتوحاً وفق مزاج الحاكم، دون مراعاة أن هذه الوثيقة إنما وجدت لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم وليس إطلاقها: «يختار ولي الأمر بفطنته بعض ذوي الخبرة من المواطنين...»

25 نشرت مجلة نيويورك تايمز الأميركية عن الشهادات المزورة والجامعات الوهمية التي تمنح شهادات غير معتمدة، مبينةً أن عدد الحاصلين على هذه الشهادات من العاملين في دول الخليج بلغ 3142 شخصاً، منهم 278 شخصاً يعملون في الكويت:

Declan Walsh, “Fake Diplomas, real cash: Pakistani company Axact reaps millions”, 17 May 2015, <http://www.nytimes.com/2015/05/18/world/asia/fake-diplomas-real-cash-pakistani-company-axact-reaps-millions-columbiana-barkley.html>.

26 احمد سليمان، «وهم الحياد الإعلامي والربيع العربي»، **بي بي سي عربي**، 13 سبتمبر 2014، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/09/140826_arab_spring>

وبالتالي استحقاق الغضب الإلهي الذي سيكون على شكل فتن وحروب وكوارث طبيعية.[27] وقد انتشر هذا النوع من الخطاب بصورة أكثر كثافة إبان انتفاضات الربيع العربي، من حيث مقارنة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول التي شهدت احتجاجات شعبية بالدول الخليجية، وكذلك «التحذير» من المآلات التي آلت إليها الأوضاع في أكثر من دولة عربية كسوريا، وليبيا، واليمن على سبيل المثال.

التلميع على حساب النقد: دأبت وسائل الإعلام الرسمية في بلدان الخليج على توسيع دائرة الاحتفاء بكل مديح وإشادة بـ «نماذج الحكم الرشيد والحكيم» التي تنعم بها. وغدت «صناعة الأمل» تجارة رائجة تتصدى لها وترعاها قيادات تملك وسائل إعلام خاصة تدفع بخطابات «الإيجابية» في مواجهة «السلبية» التي رُبطت في المخيال العام بالنقد، حتى اعتادت النفوس على نغمات المديح ودغدغة مشاعر الوطنية، مثلما اعتادت على أن المواطن الإيجابي هو المدّاح، الصدّاح بإنجازات بلاده، الساتر على إخفاقاتها، المتستر على فساد أهلها. هذا النوع من المواطنين، دون سواه، هو الذي يتم استضافته في الإعلام، ورعاية تكرار حضوره وأقاويله والاحتفال بنجاحاته ومشاريعه، وتغطية كل نشاطاته ليعلمها الجميع، وليقتدوا بها ولينفروا من نقيضه الإنسان السلبي، أي الناقد، المتسائل، الرافض لمجانية خطاب كهذا. بل إن الإعلام الرسمي لا يقف عند حد الإضاءة على النموذج الأول والتعتيم على الحالة الثانية، بل يستهدف الأخير ويشوه صورته حينما يصنفه بتصنيفات مطلقة من قبيل أنه ناقم، ناكر للمعروف، مدفوع بأجندات خارجية مجهولة ترفضها البلاد خشية تقويض السلم الأهلي والوئام الاجتماعي. النجاعة في هذا النوع من التصنيفات تتمثل في إشاعة أجواء اللا ثقة واللا طمأنينة بين الأفراد والجماعات، وتكريس فكرة أن صمام الأمان ضد هذه التناقضات المتصارعة هو النظام الحاكم وحده.

الأصيل على حساب الدخيل: يرسم الإعلام الرسمي راهن المنطقة بألوان مزهرة برّاقة. لكنه يمارس انتقائية لا حدّ لها عندما يأتي الحديث عن الإنسان الذي يعيش على هذه الأرض، انتقائية تتعارض مع قيم المساواة وقبول التنوع والاختلاف وتكرس الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية والفئوية. حيث تعجّ مجتمعات هذه البلدان بتصنيفات اجتماعية تتكئ على تمييزات وفق أسس لا تتعلق في مجملها بالنشاط الاقتصادي أو المهني، بل هي نتاج تراكمات اجتماعية[28] وسياسية وتاريخية، وفق جدلية الصراع والغلبة، من قبيل الأصل والعرق والقبيلة (العروبة [قحطاني، عدناني]، الإثنية [أفريقي،

27 تفيض وسائل الإعلام ومنابر الإعلام الرسمي في الخليج بهذا الخطاب، انظر على سبيل المثال لا الحصر:
سعد البحيري «هكذا تحدث الدعاة والمشايخ واقتصاديون عن جلسة «الصراحة» مع محمد بن سلمان»، **المواطن**، ٢٦ ابريل ٢٠١٦، <https://www.almowaten.net/2016/04/هكذا-تحدث-الدعاة-و-المشايخ-و-اقتصاديون/>.

28 أنظر في هذا المقام بحوث جون ولكنسون المتخصصة في دراسة خصائص المجتمع العُماني. على سبيل المثال:
Wilkinson ,J .C ,.*Bayasira and Bayadir* (Arabian Studies, 1974), 75-85.

كذلك:

Wilkinson ,J .C .*Water and Tribal Settlement in South -East Arabia :A Study of the Aflaj of Oman* (Oxford: Clarendon Press, 1977).

فارسي، هندي]، اللون [أبيض، أسود، إلخ.]، الدين/المذهب [مسلم (سني، شيعي، أباضي)، هندوسي، يهودي، مسيحي). حيث يأتي الخطاب الإعلامي ليمتدح هذا التنوع طالما أن «المواطن» مستمر في طاعة النظام الحاكم. بيد أن ذات الخطاب سينتفض وسيفعّل أدواته في الانتقاص من ذات المواطن، بمجرد اختلافه أو اصطدامه بالتساؤل العلني عن أسئلة مشروعة كالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وشرعية الحكم. حينئذ سيعمل هذا الخطاب على تذكير المواطن بأصوله ومنابته وتاريخه العائلي، محذّراً إياه بزوال كل ما يتمتع به بمجرد التلويح بسحب جوازه أو إسقاط جنسيته.

المناهج التعليمية

حققت بلدان الخليج العربية قفزات مشهودة على المستوى الكمي في قطاع التعليم وانحسار أمية القراءة والكتابة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن. غير أن ذلك لم يكن سبباً كافياً لترسيخ المضامين الأساسية للمواطنة بمفهومها العصري، كالمساواة، والمشاركة متعددة الأبعاد، والعدالة، وقبول التنوع والاختلاف، وتذليل الفوارق الاجتماعية والتفاوتات. فبحسب خلدون النقيب، «يخطئ من يعتقد أن انتشار التعليم ووسائل الإعلام يُضعف على المدى البعيد الانتماءات القبلية والطائفية والجهوية؛ إذ إن العكس هو الصحيح، فانتشار التعليم في بلدان الخليج والجزيرة العربية أدى إلى ترسيخ هذه الانتماءات وتعميقها في ما يمكن تسميته بالوعي القبلي».[29] فالتعليم مصاب بذات أعراض الأزمة البنيوية التي أوضحناها في الإعلام. لذلك فإن المواطنة في بلدان المنطقة تعاني تأزماً بنيوياً مركباً بالإمكان الإشارة إلى بعض أعراضه الناشئة من التعليم بوصفه منبعاً عظيم التأثير على الفرد والجماعة. من هذه الأعراض:

التلقين المؤطر: لم يبارح التعليم في بلدان الخليج العربية أطره التقليدية المرتكزة على تكرار وسائل الحفظ عن ظهر قلب، ومناهج مفصلة وفق مقاسات السلطة المركزية، ومنفصلة عن القضايا المعاصرة، حيث يعاد إنتاج وتكرار المرويات المشوهة عن التاريخ والهويات والقيم (أنظر على سبيل المثال تاريخ الدولة في السعودية المربوط بآل سعود، مفهوم عُمان المرتبط بالدولة البوسعيدية، تاريخ الإمارات السياسي الذي يبدأ بعهد الشيخ زايد وأولاده وهكذا)، فضلاً عن عدم تشجيع النقاشات الجادة حول التعددية والاختلاف والتنوع والتي تعتبر النواة لأي تربية وطنية، حيث الأساس الذي ترتكز عليه السياسات التربوية في المنطقة " ما تريده الدولة لمواطنيها، وليس ما تتحمله الدولة نحو مواطنيها".[30] ثم إن المحور الأهم في العملية التعليمية، وهو الطالب، يمثل في واقع الأمر

29 خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص173.

30 يتناول الدكتور محمد جواد رضا بالتحليل والتشريح: التشريعات التربوية وتقنين الحق التربوي في بلدان الخليج العربية ويخلص في ذلك إلى أن الخدمات التربوية في أقطار الخليج تكتسب صفة بطركية، ما تريده الدولة لمواطنيها وليس ما تتحمله الدولة نحو مواطنيها. لمزيد من الإيضحات المتقدمة انظر: محمد جواد رضا، «السياسات التعليمية في دول الخليج العربية»، **مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي** (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1998، ط3) ص 106-79.

المحور الأضعف والأخفض صوتاً، في مقابل أصوات الإدارة المركزية والمعلم. لذلك فإن المدارس في الواقع ترتكب مع منظومة الأسرة أول المجازر بحق المواطنة، حيث يتشرّب التلاميذ من مبادئ التسلط، ويتعرفون على أنجع الوسائل في هدر الوقت والموارد، وعدم الاكتراث بالشأن العام، والنفور من «شيء غريب اسمه ديمقراطية»، وزعزعة الثقة بالحرية كقيمة ممارسة تفاعلية، ولا يتعلمون وسائل التحليل والتساؤل والبحث العلمي، ولا كيف يمارسون حق التعبير عن الرأي والتفكير، ولا يتعرفون على التطور المعرفي الذي طال قيم العدالة والمساواة. ف"ليس هناك (أنا أفكر) التي تنقل تفكيرها، ولكن هناك (نحن نفكر) التي لها الفضل فيما أنتم فيه[31]"، بل واقع الحال يتجاوز ذلك إلى (نحن نفكر عنك)! فكيف سيكون حال مواطني الغد؟

التوجيه المعزول: تتزيأ مناهج التربية الوطنية في مدارس المنطقة بأزياء برّاقة على المستوى الشكلي. وتعتمد اعتماداً شبه كلي على المعلومة على حساب المعرفة، والمعطى على حساب المكتسب من الحوار، والنظري على حساب التطبيقي. كما أن أغلب ما يتم تدريسه على أنه «التعليم لأجل المواطنة» لا يعدو نسخاً ولصقاً لنظريات غربية جذّابة وناجحة، دون الالتفات إلى السياقات التاريخية والسياسية والفكرية التي جعلت تلك المقولات تبلغ ذاك النجاح والتأثير في محيطها. ثم إن أغلب هذه المناهج لا تتعدى مادة محصورة في كتاب، تُدرّس بمقدار حصة واحدة أو اثنتين في الأسبوع، وليست ضمن برنامج متكامل وحيوي يعيشه التلاميذ في يومهم الدراسي. المسألة لا تتعدى متطلب دراسي يجري امتحان التلاميذ عليه مخبرياً في نهاية كل مدة دراسية، وليس ممارسة وسلوك للإدارة الذاتية، والانتخابات، والمناظرات، والمجادلات العلمية والمدنية، ولا طرق لتعلم المحاسبة والتقييم والمشاركة ليس بالرأي وحده، بل وبتطبيق السياسات الناظمة لكل مؤسسة تعليمية.[32]

التمجيد المُسيّس: أغلب مناهج التربية على المواطنة في المنطقة محبوكة بذات المكونات التي يستخدمها الخطابين السياسي والإعلامي الرسميين، فضلاً عن نفس الخلط السائد الذي يكتنف كل هذه الخطابات. تتعدد المسميات في هذا المقام، فهناك «التربية الوطنية»، و«وطني»، و«الدراسات الاجتماعية» وجميعها تكاد تكون متطابقة في تعليم التلاميذ الولاء، والطاعة، والاعتداد بالهوية، والفخر الوطني، وتضخيم المشاعر تجاه كل ما هو محلي في مواجهة الخارجي. أنظر على سبيل المثال تداول شعارات من قبيل «عُمان أولاً»، و«إماراتي وأفتخر»، و«كلنا تميم»، و«عماني أصلي وفصلي»، و»كويت صباح»، و«قابوس عُمان»، و«آل سعود حماة الحرمين»، و»البحرين أولاً»، وغيرها مما يُشكل خبزاً يومياً للتلاميذ على دفاترهم أو موضوعات نقاشاتهم داخل الصفوف أو مسارات تنافسهم على مستوى

31 سعيد إسماعيل علي، **فلسفات تربوية معاصرة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 198، 1995) ص 215.

32 في هذا السياق ولمعرفة نتائج دراسات مخبرية وميدانية قام بها مختصين يُنظر:
سيف بن ناصر المعمري، **التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يوليو 2014)، < https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1834/التربية%20من%20أجل%20المواطنة%20في%20دول%20مجلس%20التعاون%20الخليجي.pdf >.

المدارس أو المناطق التعليمية وتحديد موضوعات الإنشاء والتعبير والرسم والتصوير في هذه العناوين وما يدور حولها. إضافة إلى أن مناهج هذه الكتب لا تحتوي أكثر من اضّبارات توثق أعمال الحكومات، وصياغاتها التشريعية للقوانين، وشجرة العائلة الحاكمة، وإنجازاتها من مبانٍ ومنشآت، دون السماح للطلبة بطرح التساؤلات عن الشخصيات، والأحداث، والأعمال، والإنتاج داخل هذه الهياكل الضخمة، ولا يتم الاستماع إلى تفاعلاتهم تجاه كل ما يُعبؤون به في جلسات مناقشة عامة داخل الفصل أو المدرسة، ولا يُلتفت إلى ما يُشكّله كل ذلك من معانٍ في وجدانهم الفردي والجمعي.

ثانياً: المواطنة المُعاشة والمنتظرة

بعد التطواف في بعض الأطر العامة التي تحكم الشأن العام والموضوعة من قبل الأنظمة الحاكمة والمبثوثة في التشريعات والتعليم والإعلام، يجد الإنسان نفسه ملزماً بالتعامل مع كتلة غامضة، من الصعب تعريفها، وعبثاً يحاول تحديد أطرها، ألا وهي المجتمع. ولأن المواطنة قائمة على العلاقة في الأساس، أي العلاقة مع الآخر، سواء كان فرداً أو جماعة، فإن الإنسان في رحلته للتعرف على «مواطنيته» لا بد من معرفته بالمجتمع الذي يعيش فيه ويتعايش معه. في هذه المنطقة من العالم تُهيمن بشكل غامض تناقضات نحتت الشخصية التي نراها اليوم. تناقضات يراها أهلها إضافات «مغرقة في القدم من التحضر والبداوة والتعبد والتمرد، ومن الجماعات الغازية العابرة ومن قوافل التجارة والحج، ومن صخب الأسواق وسكون الصحراء، من اختلاط البداوة بالجهاد، والجهاد بالتجارة، والتجارة بالزراعة، في تفاعل وذوبان متصل لا ينقطع»،[33] بينما يراها البعض الآخر سبباً في وجود «مأزق استعصائي قيمي خليجي»،[34] حيث تأتي مسألة الدين والمعتقد في عمقها، وذلك «ليس لأن المنطقة «إسلامية» برمتها، وإنما لكونها الموطن الأول لنزول الوحي، وعلى أرضها مقدسات الدين الأخير وقبلة ذويه وأتباعه. وفي التحليل الأخير، فإن أبناءهم وحدهم المنوط بهم الدفاع عن هذه الأمكنة ضد الهجمات الشرسة والاستهدافات البغيضة. وقد تولدت مواجهات تاريخية بين الدين الرسمي المعتدل والاجتهادي «الراديكالي» وبين السلطة و»الفئات الضالة»، وبين القوى الخارجية والسلطة والدين معاً».[35] لذلك فإن الحيز العام للمجتمع مشحون بمعضلات الخوف والرفض، بدرجات متفاوته لأفراده، تجاه المفاهيم الحديثة. ينطبق ذلك على المواطنة مثلما ينطبق على الديمقراطية وحقوق الإنسان. في الأفق الاجتماعي العام لبلدان الخليج العربية ثمة تزاحم وتصارع على مساحات التأثير على الفرد، ولطالما أزاحت

33 النقيب، ص13.

34 فتحي العفيفي، **الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي، في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 167.

35 العفيفي، المصدر نفسه.

السياسات العامة التي تنتجها الأنظمة الحاكمة الأيدولوجيات العابرة للقومية والدينية والعولمية، وهي إزاحات غير معلومة العمق ولا المساحات، لكنها ظاهرياً، حتى اللحظة على الأقل، قادرة على التشويش وإحكام السيطرة، وإثارة الشكوك وعدم الاطمئنان للمفاهيم «الغريبة» على تربة المنطقة وهويات شعوبها. وبإمكاننا تتبع هذا التشويش على المواطنة اجتماعياً عبر الآتي:

فراغ أم اختراق: لم يزل الحيّز بين مؤسسة الأسرة والأنظمة الحاكمة المسيطرة على البنى الإدارية والاقتصادية والسياسية في المنطقة كبيراً ومدوياً. ولم تستطع المؤسسات المدنية، التي تأسست طوعياً من إرادات فردية حُرة، ملء هذا الفراغ بشكل مؤثر وفاعل. لا لنقص في العدد ولا لعجز في الممارسة بل لأسباب موضوعية، منها أن الأنظمة الحاكمة في المنطقة بمؤسساتها الأمنية والسياسية والإدارية استطاعت أن تخترق هذا الفراغ وتحوّله إلى داعم آخر لسيطرتها وتحكّمها، إذ ضيّقت على ممارسة الحق في التجمع بالقانون، وجرّمت الحق في الاحتجاج والاعتراض السلمي الجماعي بمجموعة من الإجراءات الإدارية واستخراج التراخيص المعقدة، وشوّهت كل من طالب بممارسة هذا الحق دون العودة لهذه السلاسل المقيدة واستخدمت معهم القوة عندما نزلوا في الشوارع والميادين، وزجّت بهم في السجون، بعد أن حاكمتهم بتهم التحريض وإثارة الفوضى. أما هياكل تلك المؤسسات فمصابة بالهشاشة، حيث أنظمتها الأساسية مراقبة من قبل الأجهزة الإدارية والأمنية للحكومة، ومسارات حصولها على الدعم تحت السيطرة والمراقبة، بل أن أغلبها تسيّر أعمالها من الدعم الرسمي الذي تخصصه لها الحكومة من الموازنة العامة. وبذلك نجحت هذه الأنظمة في نقل تحسسها من فكرة «مؤسسات المجتمع المدني» إلى عموم الناس، الذين هم، في العادة، لا ينقدون كثيراً ما يصدر من سلطاتهم، بل يقبلونه ويتكيفون معه، وربما يتبنون الدفاع عنه. ومع استمرار هذا التوتر، وتضخيم «الشكوك» حول هذه المؤسسات المدنية في الإعلام والنقاشات العامة، تعجز هذه الصِيغ المدنية عن الأداء والفاعلية، وتكفّ عن الحضور، فلا تصبح عندئذ مقنعة ولا جاذبة. عندئذ يميل أفراد المجتمع للخيارات الأسلم والمُجربة سلفاً لإشباع رغباتهم في الاجتماع، إنها العصبويات الأولى (القبيلة، الطائفة، المذهب) التي ترعاها الأنظمة وتغدق عليها من الأموال العامة في سبيل استمرارها وتوسعها وإعادة تموضعها في الحدود التي تدعم وجودها واستمرارها في احتكار القوة والثروات. فينسحب الأفراد، ويؤثرون مصالحهم الشخصية على المصالح العامة. فكيف للإنسان في بيئة كهذه أن يمارس حقوقه وواجباته، متفاعلاً، بفشله ونجاحاته، في طريق بحثه عن تحقيق مواطنيته؟ يقول السياسي والقائد الإغريقي بيريكليس: «كلما كانت الدولة مؤسسة بشكل أفضل، تقدمت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في عقول المواطنين، فعندئذ تكون المصلحة

الخاصة، فعلياً، أقل بكثير، لأن السعادة العامة بإجمالها توفر نسبة أعلى لسعادة كل فرد (...) وفي الأمة المنظمة بشكل جيد يسارع كل شخص إلى الالتحاق بالجمعيات (...) وحالما يقول أحد عن مصلحة الدولة «ما شأني بها؟» عندئذ يعتبر أن الدولة قد فُقدت».[36]

توطين أم تجنيس: أوجد النفط وما صاحبه من فورة عمرانية في المنطقة مجتمعات متجاورة، ومتساكنة، لكنها ليست بالضرورة متجانسة. مجتمعات معزولة بالمعنى الحرفي للكلمة، معسكرات و«كميونات» لعمال وموظفين وتكنوقراط جاءوا من كل دول العالم، بحثاً عن فرص للعمل والعيش الكريم، «وإذا كانت أغلب دول العالم تحاول أن تذوّب وتصهر ثقافة الوافدين والمهجرين والأجانب في دائرة ثقافتها (...) وأن تجعل من اكتسابهم اللغة القومية أو الوطنية شرطاً أساسياً من شروط تأهيل العمالة [بل وإدماجهم كمواطنين في النسيج الاجتماعي للدولة] نجد أن ثقافة الأغراب والمغتربين تفرض نفسها وتحقق هيمنتها على الثقافة المحلية».[37] اللغة، والأنماط الثقافية المختلفة على مستوى الأذواق والتصورات في الطعام واللباس والفنون المختلفة، من موسيقى وسينما وغيرها، في كل مجتمع من هذه المجتمعات المتساكنة تعيش وتتوسع وتمارس أنشطتها مع تعاقب أجيالها. كل ذلك في معزل عن السكان الأصليين الذين غدو أقلية في بلدان (مثل الإمارات وقطر) فيما بات يعرف بـ«خلل التركيبة السكانية». ولأن الأنظمة الحاكمة لا تمتلك الإرادة السياسية في حل هذه الأزمة الذاهبة لتفجّرات أكبر، فإن سؤال المواطنة يبرز بشكل مُركّب هنا. إذ يتضح ضعف تأثير من يسمون أنفسهم بـ «المواطنين» على أنظمتهم الحاكمة لمعالجة هذا الإشكال الإنساني متعدد الأبعاد. كما يمنع مجتمعات النفط الجديدة من الانصهار والاندماج مع بعضها لتحقيق حد معقول يكفل ضمانات كريمة وواضحة للحقوق سواء كانت اقتصادية واجتماعية أو مدنية وسياسية، كما فعلت كثير من دول العالم (كندا، أمريكا، استراليا، نيوزيلندا). بيد أن السؤال المعكوس هنا هو: كيف لمواطن أن يطلب حقوقاً لمواطن جديد وهو لم يحقق كافة حقوقه الأساسية من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية؟

إشكال آخر يبرز في هذا السياق، وهو استخدام «التجنيس» كأداة سياسية من قِبل الأنظمة الحاكمة لتعميق أزمتها مع شعوبها، سواء بمنح الجنسية لأغراض تغيير الخارطة الطائفية ومتتاليات[38] الولاء، كما تفعل حكومة البحرين أو بالمنع والتلكؤ عن منح الجنسية وكما تتصرف الكويت، منذ عقود، مع كتلة بشرية كبيرة تعرف بـ«البدون». إذ يتم اختزال «المواطنة» وابتسارها في جواز سفر ووثيقة جنسية، الأمر الذي يكّرس عُزلة هذه «المواطنة» وتسخيفها

36 مقتبس من خطبة بيريكليس التأبينية.

37 علي أسعد وطفة، «العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية»، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 86.

38 على غرار "المتتاليات العددية" في الرياضات، والتي لا يظهر فيها رقم أو حرف بعد الآخر إلا وهو مرتبط بالذي قبله. وكما هو حال "متتاليات الولاء" حيث لا يمكن أن تحصل على امتياز جديد إلا بإيضاح ولائك للنظام بشكل صريح، وعلى درجات لا تستخدم أو توزع عبثاً.

بعيداً عن حق المشاركة في النشاط الاقتصادي، وحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والسيادية ومحاسبة كل من يُسيء لفاعلية هذه المشاركات ومراقبة أدائه.

وبدلاً من تعزيز الشعور بالاطمئنان لعروة المواطنة الراسخة المتساوية في الحقوق والواجبات وحماية ذلك بضمانات دستورية يرعاها القضاء النزيه والمستقل، تتطاول أيادي أجهزة المخابرات والأمن الداخلي ووزارات الداخلية في هذه الدول فتُسقط عن من تشاء من خصومها الجنسية، أكانوا أفراداً أم جماعات وقبائل،[39] حيث تنزع عنهم جميع وثائق السفر والهويات الشخصية ليصبحوا شخصيات "مجهولة" و"نكرة" بشكل مفاجئ وغير مفهوم، إذ تطلب منهم ذات الأجهزة مغادرة البلاد فوراً، أو القبض عليهم بتهم التواجد على أراضيها بشكل "غير قانوني"، في انتهاك صارخ وحصار مُركّب لأبسط حقوق هذا الإنسان الذي لم يرتكب أية مخالفة غير الاختلاف في الرأي السياسي عن من يحكمه، والذي (أي هذا المختلف) قد يكون أكثر تجذراً في بلده على مستوى النسب والأصالة والتاريخ أكثر من أي متسلط يستخدم وظيفته العامة لتغطية هذا الفعل اللا إنساني، بل أكثر تجذراً من الحاكم نفسه.

إن تضخم ظاهرة "سحب الجنسية" في بلدان الخليج العربية لأبلغ دليل على غياب الإنسان من معادلة الدولة والمجتمع، حيث تستمد هذه الظاهرة جذورها من نظرة الأنظمة الحاكمة للمواطنة على أنها مجموعة خدمات وامتيازات تمنحها هذه الأسر الحاكمة لشعوبها مقابل التخلي عن أية مطالبات للحقوق، إلا إذا قدّرت هذه الأنظمة هذه الحقوق، وقتما شاءت، وقرّرت تقديمها للشعوب على شكل منح وأعطيات ومكرمات.

تفاوت أم عدالة: ترتبط الفوارق الاجتماعية بالعدالة ارتباطاً جوهرياً كاشفاً لحقيقة تطبيق مبدأ العدل والحرص عليه، فالفوارق الاجتماعية لا تتقلص في مجتمع من المجتمعات ما لم تستثمر الثروة والسلطة لتأمين رخاء إنساني

---

39 انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- "الكويت نزع الجنسية عن 5 من منتقدي الحكومة،" **هيومن رايتس ووتش**، 10 أغسطس 2014، < https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254825 >.
- "البحرين: تصاعد مثير للقلق بسبب إبعاد المواطنين الذين جُرِّدُوا تعسفياً من جنسيتهم،" **منظمة العفو الدولية**، 7 مارس 2016، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/03/bahrain-alarming-spike-in-expulsion-of-citizens-arbitrarily-stripped-of-their-nationality/ >.
- "إسقاط الجنسية السعودية عقوبة لمواجهة المتطرفين،" **الحياة**، 15 ديسمبر 2016، < http://www.alhayat.com/m/story/19081331#sthash.FGTtBei1.dpbs >.
- "وزير خارجية قطر يستلم شكوى حقوقية دولية ضد بلده" **المصري اليوم**، 13 ديسمبر 2017، < https://www.almasryalyoum.com/news/details/1231398 >.
- "إسقاط الجنسية في دولة الإمارات.." **المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان**،
- < http://www.ic4jhr.org/ar/activites-ar/reports/617-الإمارات-إسقاط-الجنسية-في-دولة-الإمارات-العربية-المتحدة-2.html >.
- في عُمان تم تعديل قانون الجنسية مؤخراً : تضمن القانون العماني الجديد "تسقط الجنسية العمانية عن العماني بصفة أصلية إذا ثبت أنه: ينتمي إلى جماعة أو حزب أو تنظيم يعتنق مبادئ أو عقائد تضر بمصلحة عمان، يعمل لصالح دولة معادية تعمل ضد مصلحة عمان". انظر القانون الجديد على الرابط: < https://www.rop.gov.om/pdfs/roplaws/ROPRULE-4.pdf >.

مستدام، استثمارٌ يناهض أغلب أشكال التفاوت القائمة على الامتيازات المتكئة على شبكات التمييز المتناسلة رأسياً وأفقياً، ويشيع بديلاً عنها سلوكيات تكافؤ الفرص، النابعة من الجهد والإنتاج، والمدعومة بقيم المساواة والإنصاف والتضامن والتكافل.[40] تتسع الفوارق الاجتماعية بين الأفراد في بلدان الخليج العربية ومعها تتناقص فرص تحقيق عدالة اجتماعية ناجزة لتأمين استقرار مستدام. فهناك فارق معيشي يتزايد بين المواطنين من خلال مستويات الأجور في ظل ارتفاع الضرائب، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية، وتزايد نسب التضخم مع ركود اقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط. كل ذلك يحدث وأعداد المعطّلين عن العمل من الشباب المؤهل في تزايد في بلدان كالسعودية وعُمان والبحرين، وبشكل مواز تتضاعف أعداد القوى العاملة الخارجية، مع فوارق ثقافية بين أفراد المجتمع الواحد بسبب تباين مستويات التعليم والتدريب المهني والتكوين العملي. فضلاً عن الفوارق العمرانية التي خلقت مدناً مغايرة تماماً عن أقرب جيرانها، موزعة الثروات والموازنات بشكل غامض وغير قابل للمساءلة كما يتضح من توزيع التنمية والعمران على الإمارات الشمالية مقارنة بإمارتي أبوظبي ودبي، وعواصم بلدان الخليج الأخرى مقارنة ببقية المدن والمناطق.

أما غالبية سكان هذه البلدان فقد هجروا المهن والحرف اليدوية، حتى تلك الصناعات الأساسية التي كانت تكفل لهم استقلالاً نسبياً عن أي تحكم، لصالح الوظائف الحكومية التي عطلت القدرات الإنتاجية والمهارات الأساسية، ليس بين أوساط الجيل الشاب فحسب بل وبين أهل المهن والحرف المهرة أنفسهم.[41] إن هذه القطاعات ليس باستطاعتها مجاراة قطاعات النفط والمقاولات والمضاربات المالية، مما شجع على نشوب أزمات اقتصادية متواصلة، وحفز نمو وتوسع النشاطات الطفيلية كالبطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية، والاتجار بتأشيرات القوى العاملة الأجنبية، وشيوع المحسوبيات، والإثراء من الأراضي والعقارات التي تقوم السلطة بتمليكها لخاصتها والمقربين منها، وقبل ذلك ربط حياة الناس وأرزاقهم بمركزية السلطة، فهي من تقرر زيادة مستوى معيشتهم، وهي من تتحكم بقدراتهم وحراكهم الاجتماعي والسياسي والفكري والاقتصادي. ومن نافل القول في هذا المقام أن الإنفاق الحكومي في اقتصاديات الدول الريعية يعطي انطباعاً مضللاً عن حقيقة الواقع، فهو يظهر الرخاء والازدهار في العموميات بينما تزداد على الميدان حدة الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية، خاصة في الدخل ومستويات الغنى والفقر.

---

40 انظر دراسة حالة موسعة عن هذه المقام:

سعيد سلطان الهاشمي، «عدالة أم معادلة؟ قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عُمان،» **عدالة اجتماعية بالعربي،** 30 ابريل 2017، < http://www.socialjusticeportal.org/publication/1531/ >.

41 يُفصل د.عمر الشهابي في كتابه: **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية؛** تاريخ العلاقات الاقتصادية في عصر النفط. حيث يتتبع الكيفية التي تمت بها استعمال إيرادات النفط وإنفاقها في بناء دولة الحكم المطلق وتمويل العائلات الحاكمة وجيوشها وأجهزتها الأمنية. العلاقة بين المواطن ورأس المال والدولة شابها اضطراب تكويني، لعبت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تحييد جهود المواطن من أجل بناء دولة المواطنة، في حدودها الدنيا على الأقل.

عمر هشام الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، الفصل الثامن، ص 293-354.

فالهوة تتسع بين الغنى المفرط والفقر النسبي، ولا يمكن تحسس ذلك في ظل الإنفاق الحكومي الذي يوفر السلع الاستهلاكية المستوردة، ويرفع مناسيب الرواتب المتأتية من احتكار وإدارة المورد الوحيد للدخل. إن مسألة الفوارق في الدخل قد لا تكون بالضرورة ناجمة عن استغلال البشر، وبالتالي لن تؤدي بالضرورة إلى تنشيط حركات التغيير الاجتماعي لإحداث تغيير جذري يحسن من مستوى حياتها، لأنها، أي هذه الفوارق، قد تكون ناتجة من طرائق استغلال الموارد الطبيعية لا استغلال الموارد البشرية. وبإمكان الدولة الريعية أن تستخدم هذه الوسيلة بكل نجاح وكفاءة، إذ بمقدورها إعطاء الانطباع للجميع بحصولهم على حصص أكبر، لكن بقرار حكومي، وهذا ما حدث بالتحديد أثناء احتجاجات الربيع العربي التي اشتعلت في عُمان والبحرين والكويت، الأمر الذي يمنح السلطة قدرة على البقاء واحتواء كل محاولات التغيير القادمة من القواعد الشعبية، والتي عادة ما تكون خاضعة لسيطرة السلطة في مثل هذه الأوضاع، بعد أن جرى تحييد قدراتها التنظيمية المستقلة منذ فترة طويلة. لذا لن يكون هناك نقاش جاد ومتكافئ حول «مواطنة» متكافئة، متأسسة على تذليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة، طالما كانت هناك سلطة مركزية مستحوذة على الموارد الطبيعية، تديرها لصالح استمراريتها كسلطة أكثر من استثمارها في استدامة تنمية المجتمع والدولة.

ثالثاً: المواطنة المُشتهاة

يرتبط مفهوم «النخبة» بالقدرة على التأثير في البيئة المحيطة سواء أكان هذا التأثير اجتماعياً أم ثقافياً أم سياسياً أم اقتصادياً. ويزداد حضور النخب بالمُكنات التي تتميز بها تلك النخب في سبيل الإقناع وإعادة صياغة الأفكار وانعكاس ذلك على السلوكيات العامة. لذا فإن المواطنة بوصفها ثقافة وفهم للفرد والعالم الذي يتفاعل معه لا غنى لها عن الجدل الذي تدفع به النخب بشأن الأفكار وتناقضاتها على الأرض. عدد من النخب في بلدان الخليج العربية تبنت خطاب «المواطنة» لكنها تواجه جملة من الاستعصاءات من ضمنها:

استعصاء الأمان: تعاني النخب، المنادية بإيلاء المواطنة حقها من الاهتمام الجاد من قبل المجتمع والدولة، من القلق على الأمان الشخصي. إذ أن طرح المواطنة المستصحب بالضرورة إعادة التفكير والعمل على إشاعة الحرية كقيمة ورعاية المساواة كممارسة، وتذليل الفوارق الاجتماعية بمزيد من تطبيقات العدالة الاجتماعية، وقبول التنوع بالنسبة للجماعات والاختلاف بالنسبة للأفراد، فضلاً عن المشاركة متعددة الأبعاد في الحُكم وإدارة الشؤون العامة، كل هذه الأفكار، في واقع كالذي تعيشه المجتمعات في بلدان الخليج، يُهدد قائله ومردده في أمانه الشخصي، وأمانه

الوظيفي، وأمانه الاقتصادي والاجتماعي. حيث لا تتردد الأنظمة بأذرعها الأمنية والإدارية في أذاه، والتضييق عليه في الفرص والمنابر، وتشويه صورته في المجتمع، وصناعة شبكات معقدة من الخصومات تستهدف طمأنينته وتركيزه. لأنه يشوش على منظومات الانتفاع الطفيلية التي استفادت من التسلط والطاعة والاحتكار.

استعصاء التأثير: إلى أي مدى يتمايز خطاب المواطنة الصادر من هذه النخب عن خطاب «المواطنة» الرسمي والواقع الموضوعي الذي تهيمن عليه البنى القبلية والعشائرية؟ إذ أن هذا الميدان ليس خلواً، وغير متروك لأن يعبئه أفراد يهددون شبكات المصالح المتزاوجة قبائلياً وانتفاعياً مع السلطة المركزية. فضلاً عن إشاعة أن أفكاراً كالتي تنادي بها «المواطنة» خطيرة لأن من يصدح بها هم علمانيون أو ليبراليون، أو ملحدون، وهي صفات كفيلة باستفزاز فصيل كبير ومؤثر على المجتمع وهو النخب الدينية والتيارات الإسلاموية الجاهزة للدفاع عن التقاليد والعادات في مواجهة «الحداثوية» التي تعتبر «غازية لمهبط الوحي"، و«قلاع الاسلام الأول» و«أبناء جزيرة العرب الأصايل».[42] ومع اصطفافات كهذه ينحاز الناس بحكم العادة إلى الدين، وإلى من يمثلونه، وينفرون من الأطروحات «الغربية» التي تهدف إلى نشر بذور الشقاق والفتن و«الخروج على طاعة ولي الأمر». ففي الوقت الذي يشترط فيه أحد أبرز المنظرين للمواطنة «لاعتبار دولة ما، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه [أولاً]: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم، وثانياً: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة، مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية كما تتوفر ضمانات قانونية وإمكانات اجتماعية تتيح ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة»،[43] يحشد الخطاب الرسمي كل الأدلة والبراهين المؤكدة على أن طرحاً كهذا لا هدف له إلا تدمير الأوطان، وزوال النعيم الذي يتمرغ فيه أهلها. في هذا المقام تبرز، على سبيل المثال لا الحصر، مطالبات النخب بالانتقال من نظام الحكم الشمولي إلى نظام الملكيات الدستورية. إذ تحاول الأصوات الإصلاحية في دول الخليج الدفع العلني بضرورة «تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم يتضمن حقوقًا وواجبات متبادلة على أساس مفهوم المواطنة، وتأكيد سيادة القانون، والتحول من الملكيات المطلقة إلى الملكيات الدستورية وفق «صيغة خليجية»، أو ما يُسَمَّى «بالدستور أولًا»».[44] إلا أن مصير هذه الدعوات عادة ما يكون التجاهل العلني

42 فتحي العفيفي، **الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي.**

43 علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية** (الدوحة: موقع الدكتور علي الكواري، 17 اغسطس 2000) < http://dr-alkuwari.net/sites/akak.nsms.ox.ac.uk/files/concept-of-citizenship.pdf >.

44 أنظر على سبيل المثال: «مراجعة كتاب: الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي»، **مركز الخليج لسياسات التنمية**، تاريخ الدخول 25آذار/مارس2016:

https://www.gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1700:2014-05-09-07-09-18&catid=157:2012-01-03-19-52-43&Itemid=265 >.

وأيضاً: محمد اليحيائي، **الإصلاح السياسي والدمقرطة في الخليج**: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة (الدوحة: مركز الجزيرة للدرسات، 5تموز/يوليو2015)، < http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/07/2015759175575758.html >.

2

أو العقاب بالسجن إذا ما تحول إلى عمل مؤسسي على الأرض كما حدث لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، التي دأبت على الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين والمحتجزين في المملكة العربية السعودية إلى أن أمرت السلطات بإغلاقها في مارس/آذار 2013،[45] وهي جمعية حرص مؤسسيها (جميعهم الآن داخل السجون السعودية) على المطالبات السلمية للتحول إلى الملكية الدستورية.[46]

استعصاء الاستمرار: ترى بعض النخب «أن المواطنة ليست مجرد معادلة متوازنة بين الحق والواجب. هذا تعريف حقوقي وقانوني وسياسي. إنها أعمق من ذلك وأدق. حالة ذهنية، ثقافة ورؤية للعالم وللأشياء يستطيع من خلالها الإنسان أن يتعايش مع الاختلاف والتنوع، ويرقى إلى أسمى حالاته الإنسانية وأرفعها».[47] فيما تحرص نخب أخرى، ممكّنة اقتصادياً، ومدعومة مالياً، ومحمية أمنياً، ومسكوت عنها إعلامياً – تحرص على العودة إلى فكرة «القبلية» وتسليعها بطريقة حديثة تتميز بالحنين العميق للوداعة وترك السياسة لأهلها، والترفع عن أموال الشيوخ والحكام، وانتظار هباتهم ومكرماتهم وأفضالهم، وعدم البحث عن عيوبهم وتتبع تقصيرهم في مهامهم، وأن المدنية منتج غريب على أرض الخليج، وأن تطوراً ورُقياً يُنتظر من شكل المدن التي انفجرت بالعالم والناس والأشياء والأعراق والتناقضات هو تطور غير محمود ويمكن عزله والتحكم فيه باللوذ بقيم وأعراف القبيلة، الأمر الذي كرس خضوعاً آمناً وفراغاً مدوياً في الفضاء العام.[48] لذلك فإن استمرار «المواطنين» مرهون بالزمن وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية في الداخل وبالظروف الخارجية الضاغطة باتجاه وعي بالمواطنة يتحول تدريجياً إلى سلوك عام.

خلاصة مختصرة: هل حقاً المواطنة في بلدان الخليج العربية مثلومة؟

عندما لا تتجاوز المواطنة كونها توافقاً سياسياً لمُساكنةٍ آمنة بين الحاكم والمحكوم، وإذا لم تغادر مربع التسويات والتوافقات المرتبطة بأولويات أنظمة حكم أوتوقراطيات متقلبة الأمزجة والأهواء، وإذا لم تتجاوز ذلك إلى كونها قيمة في ذاتها، وخبزاً يومياً على مستوى السلوكيات والممارسات، وحقاً قارّاً غير قابل للتصرف من قبل أياً كان،

45 أنظر إلى مزيد من التفصيل عن هذه الجمعية وما حدث لها في تقرير منظمة العفو الدولية على الرابط: < https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/025/2014/ar/ >.

46 «لقاء خاص مع عضو حسم الدكتور محمد القحطاني»، **يوتيوب**، 19 نوفمبر 2013، < https://www.youtube.com/watch?v=u6o0pD925VU >.

47 عبدالناصر اليافعي، «جدل المواطنة والأسرة والقبيلة في السياق العربي: الخليج مثالًا»، **مجلة إضافات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة)، (2018)، (العددان42-41)، < https://www.gulfpolicies.org/attachments/article/2740/abd_alnasar_salah_alyafi_%201508%20_idafat%20_2018-03-28_%20pages-11.pdf >.

48 «ويكليكس: هيكل الاقتصاد العماني بين قبضة الاوليجارية وبين الحكومة»، **مجلة الفلق**، <https://www.alfalq.com/?p=3739>.
كذلك انظر في شأن الانتماءات التقليدية ودورها الحيوي المتجدد في واقع الإنسان في الخليج إلى:
محمد محفوظ، «الدولة والطائفية في الخليج العربي»، **مستقبل التعدد الطائفي في منطقة الخليج العربي** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013) ، ص 171.

ورؤية من خلالها يُفهم الوجود الإنساني وتبنى عليه حركة التفاعل والمسؤوليات - إذ لم يصل الحال ببلدان الخليج العربية إلى هذه التخوم فإن المواطنة ستظلّ مثلومة، أي معطّلة، عاجزة عن ضمان الحدود الدنيا لحقوق أفرادها/ مواطنيها وإن قاموا بتلاوتها وترديدها رطانةً صباح مساء.

فلا مواطنة بمعزل عن حقوق أساسية كالمساواة والتوزيع العادل للثروات، وضمان تكافؤ الفرص للجميع على مسطرة الكفاءة لا على عصا الولاء السياسي، ومن دون تمييز على أساس الدين أو الأصل أو العِرق أو النوع الاجتماعي أو غيره. لفظة «المواطنة» ستكون بلا معنى في غياب قيم وسلوكيات قبول التنوع على مستوى المجتمع والتعايش مع الاختلاف على مستوى الأفراد. كما أن المواطنة ستظلّ كلمة غير مفهومة من دون تذليل الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية. ولعله من مكرور القول ترديد أن المواطنة ليس بمقدورها أن تعمل بفعالية إلا في مجتمع قام، دون وصاية أو تهميش، بالمشاركة في صياغة دستوره، الذي فصّل فيه احتياجاته، وصان من خلاله حريات أفراده، وشرّح واجباتهم، بقطع النظر عن قدراتهم وإمكاناتهم ووظائفهم وأدوارهم. فالجميع متساوون في درجة المواطنة، والكلّ له ذات الحق في أن يعبّر ويساهم ويعمل حتى يبلغ المجتمع أهدافه في التقدم والنماء وحتى يشعر الإنسان بحريته وكرامته.

2

2.3 نقيض المواطنة: تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربية – عمر الشهابي

لا يمكن الحديث عن المواطنة في دول الخليج العربية دون التطرق إلى نظام الحكم السياسي القائم فيها.[1] وعلى الرغم من وجود تعاريف متعددة لمفهوم المواطنة، فكما يبين الكواري، فإنها تتفق على وجود حد أدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، والذي يتمثل في شرطين اساسيين:

أولهما: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم.

وثانيهما: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات قانونية وإمكانيات اجتماعية تتيح لكل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.[2]

ما من جديد في القول بأن هذا الحد الأدنى لا يتواجد في دول مجلس التعاون (فيما عدى الكويت نسبياً)، حيث يسيطر بضع أفراد من عائلات حاكمة على أغلب مفاصل السلطة في الدولة، فهذا تشخيص معروف ومتداول بشكل واسع. ولكن ما يهمنا في هذه الورقة هو وصف طبيعة هذه السلطة ومكمنها، وكيفية تطورها عبر الزمن إلى الشكل الذي تتخذه اليوم، بحيث يكون هدفنا هو سرد تاريخ تطور هذا النوع من الحكم في الخليج. وما سنطرحه في هذه الورقة هو أنه يمكن تشخيص طبيعة الحكم الحالي في دول مجلس التعاون كنوع من أنواع الحكم المطلق (absolutism) المحدث نفطياً، وإن هذا النوع من الحكم ليس تقليد متجذر منذ القدم كما هي الصورة النمطية السائدة، بل هو حديث نسبياً على المنطقة وقد برز أساساً في القرن العشرين. وقد تم رسم الإطار العام لهذا النوع من الحكم في الخليج من قبل الاستعمار البريطاني، بناء على ما كان يمارس في إمارات الهند المحلية، وبعدها تطور ليتخذ شكلاً فريداً من نوعه في العالم، إذ بنت كل عائلة حاكمة سلطتها عبر التحكم في مفاصل القوة التالية: الحصول على الدعم والاعتراف من القوى الغربية، والتحكم في إيرادات الدولة النفطية وأوجه إنفاقها، والتحكم في مفاصل الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الدولة، وأخيراً التحكم في الموارد الاقتصادية الحيوية غير النفطية، خصوصاً

1 هذا الورقة مستخلصة مما ورد في الفصل الخامس من كتاب:
عمر الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الانسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

2 علي الخيفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، **موقع الدكتور علي الكواري**، 17 اغسطس 2000، < http://dr-alkuwari.net/sites/akak.nsms.ox.ac.uk/files/concept-of-citizenship.pdf >.

الأراضي. وطبيعة هذا الحكم المطلق والقوة المتمركزة في العوائل الحاكمة في الخليج تعتبر شبه حصرية في عصرنا الحالي على دول الخليج وبعض الدول الأخرى التي لا تتعدى أصابع اليد.[3]

سنسمي هذا النوع من نظام الحاكم الذي برز في الخليج بالحكم المطلق المحدّث نفطياً (petro-modernized absolutism)، بحيث قد يكون أدق وصف لدول الخليج من ناحية فنون الحكم هي أنها إمارات محدّثة نفطياً (petro-modernized emirates). وقد اخترنا هذا المصطلح لأنه برأينا يختصر أهم ميزات نظام الحكم في دول الخليج. فدول الخليج في المقام الأول عبارة عن إمارات،[4] تتميز بالحكم المطلق، ولكنه حكم مطلق من طراز محدّث، مبني على نمط بيروقراطيات القرن العشرين، ولذلك يجب التفرقة بينها وبين إمارات الأزمنة السابقة. وندلل على نوع هذه الحداثة عبر إضافة مصطلح النفط، الذي أصبح أهم وقود (بالمعنى الفعلي والمجازي) للحداثة في عصرنا الحالي، وقد اعتمدت هذه الإمارات المحدثة على النفط بشكل أساسي لبناء نفسها. وهذا ما سنبينه في بقية الورقة.

الحكم المطلق: نظرة أولية

تقدم ممالك الحكم المطلق (absolutist monarchies) في أوروبا بين القرنين السادس والثامن عشر النموذج التاريخي الأشهر للحكم المطلق، خصوصاً من ناحية تركيز السلطة في يد حاكم واحد من عائلة معينة. وقد تكون فرنسا الملك لويس الرابع عشر، الذي حكم من 1643 إلى 1715، أشهر مثال على نظام الحكم في الممالك الأوروبية المطلقة.[5] امتازت هذه الممالك بتركيز واحتكار السلطة السياسية فيها بشكل كبير في شخص الملك، الذي يجمع في قبضته غالبية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث أصبح هو صاحب السيادة (sovereign) الأوحد ضمن حدود الدولة. وشهدت هذه الظاهرة على تطور نوعي في نظام الحكم في أوروبا مقارنة بالحقبة السابقة عليها وهي الحقبة الإقطاعية (feudalism)، التي تميزت بتذبذب نفوذ الحاكم الرسمي كلما ابتعدت المنطقة من المركز واقتربت من الأطراف. فقد كان للبارونات (barons) والإقطاعيين في كل منطقة النفوذ الأكبر في فرض قوتهم وضرائبهم ومتطلباتهم على المناطق الواقعة تحت إدارتهم، وزاد هذا النفوذ كلما ابتعدت منطقتهم عن مركز الحاكم، وإن كانوا إسمياً يقدمون الولاء للحاكم. تغير الحال مع ظهور ممالك الحكم المطلق، بحيث ضعفت قوة الإقطاعيين حتى في المناطق البعيدة، وصعدت قوة الحكم المركزي المتمثلة في شخص الملك ذو السيادة المطلقة على أراضي دولته.

3 الأردن، والمغرب، و بروناي، وسوازيلاند، و (ربما) الفاتيكان. وجاءت أيضاً بوتان ضمن هذه المجموعة سابقاً، إلا أنها تحولت إلى ملكية دستورية في عام 2008. والحال ذاته مع النيبال، حيث ألغيت الملكية عام 2008.

4 نتعامل هنا مع الامارة والمملكة والسلطنة على انهما من نمط حكم مماثل، والذي نختصره هنا بالإمارة، على رغم من بعض الاختلافات فيما بينها.

5 Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (UK: Verso Books, 2013).

نلاحظ أن طبيعة الحكم في الخليج قريبة من هذا المنظور، خصوصاً من حيث تمركز السلطة السياسية المحلية بشكل شبه مطلق في شخص الحاكم وكبار أفراد العائلة الحاكمة من حوله. ولكن بالطبع علينا أيضاً أن نوضح الفروقات بين طبيعة الحكم المطلق في أوروبا القرن السابع عشر وفي خليج القرن العشرين. ففي دول الخليج كما سنبين، يكمن جزء كبير من قوة الحاكم وطبيعة الحكم المطلق في تحكمه في توزيع إيرادات الدولة، وهي إيرادات نفطية أساساً. وبالطبع لم تكن الممالك في أوروبا تمول عبر النفط،[6] بل كانت تمول عبر الضرائب، ولهذا استعملنا مصطلح الحكم المطلق المحدث نفطياً لتفرقة الوضع في الخليج عنها. بالإضافة إلى ذلك، فهناك اختلاف جوهري آخر، يتمثل في كون الممالك في أوروبا ذات سيادة مستقلة في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل أصبح الكثير منها إمبراطوريات وقوى استعمارية ما انفكت تهيمن وتسيطر على قوى وحكومات أخرى. وقد بنيت هذه الإمبراطوريات والدول أساساً عبر جهاز بيروقراطي قوي ومحترف ومدرب، خصوصاً من ناحية الجيش. في المقابل، فإن غالبية دول الخليج عموماً قد وجدت نفسها تحت هيمنة المؤسسات الأجنبية، التي تولت فعلياً رسم حدودها وحمايتها، وما زالت تلعب دوراً محورياً في دعم الأنظمة في الخليج وتشكيل القرارات المصيرية المتعلقة بالمنطقة، مما يضع مفهوم السيادة تحت المجهر، وحري بنا أن نتعمق في هذه النقطة.

تطور مفهوم الدولة النموذجي الحديث أساساً في أوروبا بدءاً من القرن السادس عشر وحتى اليوم. وعادة ما يتم تلخيص صورة الدولة كنمط مثالي فيبري (Weberian ideal type) عبر ربطها بالمؤسسات التي لها الحق في «احتكار أدوات القسر» في منطقة معينة. وقد تشكلت الدولة أساساً في أوروبا بناء على علاقة من الاعتماد المتبادل مع صناعة الحرب، فكما يبين شارلز تيلي (Charles Tilly) في دراسته الشهيرة: «الدولة صنعت الحرب، والحرب صنعت الدولة. إذ كان هناك اعتماد متبادل بين بناء الدولة وصناعة الحرب خلال الفترة التاريخية المحدودة التي أصبحت فيها الدولة-الأمة التنظيم المهيمن في الدول الغربية».[7] وعلى مدى القرون المتتالية من القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الثانية، دخلت الدول في أوروبا في حروب متعددة، تركزت فيما بين بعضها البعض، بحيث أصبحت الحروب والقدرة على شن الحروب هي المعيار الأول والأساسي لأي نظام حكم ناجح. وحتى تخوض هذه الحروب، احتاجت الأنظمة الحاكمة إلى جيوش نظامية ومحترفة، بالإضافة إلى فرض الضرائب على شعوبها لتمويل هذه الجيوش. والاثنان، الجيوش والضرائب، احتاجوا إلى بيروقراطية مركزية محترفة وقوية، تسمح بتدريب الجيش على أعلى مستوى لشن الحروب، بالإضافة إلى تدريب كادر محترف لتولي المالية العامة وجني الضرائب

6 وقد تحتوي حالة إسبانيا من القرن السادس عشر بعد استعمار القارتين الأمريكيتين واكتشاف الذهب، على مقاربات ملفته مع دول الخليج، إذ لعب الذهب دوراً يمكن مقارنته مع النفط في وقتنا الحالي.

7 أحمد العوفي، «تشارلز تيلي: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة»، **مدونة نظر**، <https://goo.gl/u٣tkQy>.

وصرفها، وهذا ما خلق أساس الدولة الحديثة في أوروبا. ويختم تيلي دراسته بالقول بأن الدولة هي عبارة عن «جريمة منظمة» أو مشرعنة، وذلك عائد لتركز دور الدولة الرئيسي - حسب رؤيته - في استعمال القسر في محاربة الدول الأخرى، واستعمال القسر في جباية الضرائب، وفي إرغام المواطنين على الانضمام لصفوف الجيش. وبالطبع واجهت الدول في البداية معارضة لهذه المساعي، التي سابقاً كثيراً ما ارتبطت بالقرصنة وقطاع الطرق، فاضطرت الدولة إلى شرعنة وتنظيم هذه العملية.

وفي خضم تقنين هذه العملية، اضطرت الدولة إلى إعطاء «مواطنيها» حقوقاً معينة في مقابل جباية الضرائب منهم وإجبارهم على دخول الجيش. وبذلك تطورت علاقة عضوية بين الدولة ومواطنيها، بل إن مفهوم المواطن ومبدأ المواطنة (citizenship) يعود تطوره إلى هذه الفترة، حتى ظهرت الصورة المثالية للمواطن الفاعل في أمور الدولة وتبلورت بشكل واضح مع روسو (Rousseau) في الفترة السابقة للثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.[8] وهكذا، نمت «حقوق المواطنة» في دول أوروبا في جدلية مركبة مع نمو الدولة ونمو الحروب بالتزامن، والحاجة للبيروقراطيات والضرائب لتمويل هذه الحروب.

بالطبع، لم يكن هذا حال بناء الدول في غالبية ما يعرف بالعالم الثالث، الذي تعرض للاستعمار والحكم الأجنبي، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل هذه الدول الغربية. بل إن البيروقراطية الحديثة في جل العالم الثالث تبلورت أصلاً في فترة الاستعمار وحقبة التحرر التي تلتها، والتي بدأت في القرن التاسع عشر مع حروب التحرر في أمريكا الجنوبية ومن ثم انتقلت في القرن العشرين إلى باقي المستعمرات. إذن، فإن مؤسسات وأجهزة هذه الدول لم تنتج من نفس التاريخ والأوضاع التي نتجت منها الدول في أوروبا، بل لعب الاستعمار دوراً محورياً فيها.

هذه النقطة مهمة، إذ ينزع الكثير من النقاد إلى عقد المقارنات مع دول أوروبا وأمريكا الشمالية وكأنها المعيار المثالي، بحيث تكفي الإشارة لاختلاف دولة ما عن هذا «المعيار» للحكم بالخلل في بنيتها. وفي هذا التشخيص توصيف خفي للعلاج أيضاً، الذي يتلخص في أن تصبح الدولة مثل قريناتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو توصيف يفترض ضمنياً إمكانية وصول هذه الدولة «المتخلفة» إلى نفس النموذج المتبع في العالم «المتقدم». والحق أن ليس لهذه الدول أن تتشابه كلياً و»ترتقي» لمصاف الدول الأوروبية إلا إذا عاشت نفس تاريخها من حروب واستعمار. ولذلك، فالأحرى فهم تاريخ وطبيعة الدولة في كل منطقة على حدة، عوضاً عن الاعتماد الكلي على الإطارات والنماذج المسبقة لدول يختلف تاريخها وتطورها عن طبيعة الدولة قيد الدراسة. بالطبع، هذا لا يعني

8 Jean-Jacques Rousseau, *Rousseau: 'The Social Contract' and Other Later Political Writings* (UK: Cambridge University Press, 1997).

عدم إمكانية أخذ العبر والأمثلة والمعايير من هذه الدول، خصوصاً وأنها تعتبر من الدول الديمقراطية والصناعية في عصرنا الحالي، إلا أنه يحتم الوعي بأن مسار أي دولة أخرى لن يكون مماثلاً من الناحية التاريخية.

في غالبية دول الخليج، نمت الدولة بشكل مغاير تماماً لنمط نمو الدول في أوروبا، إذ أنها نمت أساساً تحت ظل الاستعمار البريطاني (باستثناء السعودية نسبياً، والتي سنعود إليها بعد قليل). وبذلك، لم تنم الدولة أساساً عن طريق بيروقراطية بنيت للحرب وجني الضرائب لتمويل هذه الحروب، بل أخذ تطورها منحىً مغايراً. ولكي نفهم نمو الدولة الحديثة في الخليج، علينا العودة إلى القرن التاسع عشر ودخول الهيمنة البريطانية إلى مياه الخليج.

أن ترى بعين الإمبراطورية: التبعية الغربية وبذور الحكم المطلق في الخليج

ظهرت في القرن الثامن عشر في الجزيرة العربية ظاهرة أسماها خلدون النقيب بـ «دورة النخب القبلية»،[9] حيث برزت عدة حركات من شبه الجزيرة بشكل ملفت للنظر، واستطاعت الوصول إلى سدة الحكم في مناطق متعددة، بل الكثير منها ما زال يحكم حتى هذا اليوم. فقد أضحى القواسم في رأس الخيمة كقوة بحرية لها اعتبارها منذ عام 1777، وسبقها بروز مسقط كقوة تجارية إقليمية منذ عام 1719، الذي تبعه انقسام الحكم بين الإمامة في الداخل والسلطنة في الساحل في عام 1792. وثبت حكم آل الصباح رسمياً في الكويت حوالي عام 1752، وبرزت كمحطة تجارية بديلة للبصرة في نهاية القرن الثامن عشر. بينما نمت البحرين كمركز تجاري بعد سيطرة آل خليفة عليها عام 1783، وبرزت الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى في عام 1744,[10] وتأسست أغلب هذه الإمارات ومراكز حكمها على تخوم الإمبراطوريات الكبرى المهيمنة على المنطقة في تلك الفترة، وبالذات العثمانية والقاجارية. وكانت هاتان الإمبراطوريتان تمران بمراحل مضطربة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ما سمح ببروز هذه القوى، والتي واصلت النمو بفضل تواجدها خارج إطار النفوذ المباشر لهاتين الإمبراطوريتين، بحيث اعتمدت على الضرائب المنخفضة مقارنة بهذه الإمبراطوريات، وسياسة المدن التجارية المفتوحة (entrepot state)، التي شجعت بدورها تنقل الناس إليها والاستقرار وبناء الحواضر الجديدة فيها.

---

9 خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص76.

10 الجدير بالذكر ان التحالف الوهابي-السعودي يختلف في انه ليس حركة قبلية كما هو الحال في مناطق الخليج الأخرى، بل تحالف اسري مديني. للمزيد انظر:

خالد الدخيل، **الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013).

جدول: العائلات الحاكمة في دول الخليج العربية

الدولة	العائلة الحاكمة	بداية فترة حكم العائلة	أول اتفاقية وقعت مع الإمبراطورية البريطانية
الإمارات – أبوظبي	آل نهيان	1761	1820
الإمارات – دبي	آل مكتوم	1833	1853
الإمارات - الشارقة ورأس الخيمة	آل قاسمي	1727	1820
البحرين	آل خليفة	1783	1820
السعودية	آل سعود	1744 (الدولة السعودية الأولى)	1915
قطر	آل ثاني	1847	1916
عمان	آل بو سعيد	1744	1798
الكويت	آل صباح	1752	1899

واتسمت هذه المرحلة بالاضطراب، يتغير فيها الحكم ويعاد رسم النفوذ باستمرار، بحيث بات عسيراً على الحكام ضمان استمرار سلطتهم لأكثر من بضع سنين، إما بسبب الاعتراك الداخلي أو بسبب المعارك مع القوى الإقليمية الأخرى.[11] ومن المهم تبيان أن طبيعة هذا الحكم لم تكن مماثلة لمفهوم الحكم أو الدولة الحديث، حيث تتواجد قوة مركزية وجهاز بيروقراطي ضخم يدير هذه الدولة بناء على أصول الترشيد الحديث من وزارات وجهاز خدمة مدنية وميزانية محدثة إلخ. بل كان الحكم أكثر تناثراً وتفرقاً، وتركز أساساً في المدينة التي كان يعيش فيها الحاكم (كالكويت)، فيما كان نفوذ الحاكم يقل في المناطق الأبعد من مركز كرسي الحكم، وإن ظلت هذه المناطق تعتبر تحت نفوذه ولو بالاسم، فقد كان يكفي أن تدين الناس أو القبائل للحاكم بالولاء الاسمي وعبر دفع الضرائب. وعموماً لم تتواجد دول ذات بيروقراطية مركزية وقوية في أي من مناطق ما يعرف بدول مجلس التعاون اليوم.[12]

مع دخول القرن التاسع عشر، بدأ نفوذ إمبراطورية أخرى بالتوسع في الخليج، وهي التي سنركز معظم حديثنا

11 كمثال، على مدى السنوات الأربعين التي تلت تولي آل خليفة الحكم في البحرين عام 1783، كانت هناك محاولات للاستحواذ على الجزر من قبل آل سعود، وسلطان مسقط، وحكام بلاد فارس. وقد نجحت بعضها في ذلك لفترات قصيرة من الزمن (كمثال آل سعود عام 1810).

12 وحتى حكام عمان، الذين حظوا بنفوذ لا ينكر وإمبراطورية آخذة في الاتساع خلال الدولة اليعربية ومن بعدها السلطنة البوسعيدية في الفترة ما بين القرن السابع عشر والثامن عشر، بحيث ضم حكمها مناطق متفرقة في الخليج وشرق إفريقيا وزنجبار وشبه القارة الهندية، إلا أن الإمبراطورية قد دخلت مرحلة الأفول بحلول منتصف القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد انفصال حاكم زنجبار ماجد البوسعيدي عن أخيه ثويني حاكم مسقط في منتصف القرن التاسع عشر. تزامن هذا مع تناشط حركة منع تجارة الرق حول العالم من قبل الإنجليز، وقد أدت هذه العوامل إلى انكماش نفوذ سلطان مسقط وقوته من الناحية الاقتصادية والسياسية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر.

عليها، نعني الإمبراطورية البريطانية. وقد رسخت بريطانيا نفوذها خلال هذه الفترة عبر توقيع اتفاقيات «سلام» مع القوى الحاكمة الممتدة على ساحل الخليج العربي آنذاك. فبعد أن دمر البريطانيون أسطول القواسم في رأس الخيمة عام 1819 بدواعي محاربة القرصنة، فرض الإنجليز على عدد من حكام المنطقة توقيع «اتفاقية السلام» لسنة 1820، التي أعطت الحماية والحرية لأية سفن بريطانية تعبر المنطقة. وتوالت الاتفاقيات مع مختلف قوى الخليج على مر القرن التاسع عشر، حتى توجت باتفاقية عام 1853 «للسلام البحري الدائم» (Perpetual maritime Truce)، التي أسست للـ «سلام» فيما بين الأطراف والحكام المتفرقين في الخليج، تحت طائلة العقوبة البريطانية لأي مخالفين.

وهكذا، بسط البريطانيون سيطرتهم على مياه الخليج، كما فعلوا مع غالبية بحار العالم آنذلك، حتى أصبح القرن التاسع عشر يعرف بـ»السلم البريطاني» (Pax Britannica)، اعترافاً بكونها أهم قوة عظمى في العالم. وكان هم البريطانيين خلال هذا القرن هو السيطرة على مياه الخليج لتأمين طرق التجارة من وإلى الهند، لا أمور الحكم الداخلية في منطقة الخليج، التي كانت تعتبر منطقة طرف (periphery) للإمبراطورية البريطانية. واكتفت بريطانيا بفرض المعاهدات التي تضمن «السلام» وعدم الاقتتال في بحار الخليج دون التدخل بشكل كبير في أمور الحكم الداخلية.[13]

لكن هذه النظرة بدأت في التغير مع نهاية القرن التاسع عشر، في تلك الفترة التي سماها المؤرخ هوبزباوم (Hobsbawm) بعصر الإمبراطوريات (Age of Empire).[14] فقد بدأ الاستعمار الأوروبي بالتوسع بشكل كبير، خصوصاً في المنطقة التي عرفت باسم «الشرق الأوسط» وإفريقيا. وقد انعكس هذا التوسع في الخليج، إذ بدأت بريطانيا بالتدخل في شؤون الحكم الداخلية في منطقة الخليج بوتيرة متسارعة. بدأت هذه التدخلات مع ما عرف بـ»السياسة الأمامية» (forward policy) للّورد كورزون حاكم الهند البريطانية (Lord Curzon – Viceroy of India)، التي وضعها في السنوات الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر. وقد طور كورزون هذه السياسة استباقاً للمراوغات المتصاعدة بين الإمبراطوريات الكبرى في ذلك الوقت، إذ رأى بأن نفوذ وأطماع فرنسا وروسيا وألمانيا بدأت تتمدد وتتزايد في منطقة الخليج، ولذلك وجب أن يكون هناك تواجد فعلي على الأرض لضباط بريطانيين «بيض» على الساحل الغربي للخليج. ولم يكن لبريطانيا حضور مباشر في الساحل الغربي من الخليج حتى هذه الفترة سوى عبر المقيم الذي كان يعيش في بوشهر والوكلاء المحليون في كل مدينة. وكانت البحرين هي المكان الذي

13 وقد يكون الاستثناء الكبير، والذي قد نعتبره البداية الأولى للتدخل البريطاني في أمور الحكم الداخلية في الخليج، هو عزلهم لحاكم البحرين محمد بن خليفة في 1869 نظراً للقتال الذي كان يؤججه في باقي الخليج من وجهة نظر البريطانيين، وتم استبداله بالشيخ عيسى بن علي، الذي كان ليحكم البحرين لأكثر من 60 سنة قبل عزله مرة أخرى من قبل الإنجليز عام 1923 كما نبين في هذا الفصل.

14 Eric Hobsbawm, *Age of Empire*: 1875-1914 (UK: Hachette UK, 2010).

وقع عليه الاختيار لتفعيل «السياسة الأمامية» في الخليج، حيث كانت البحرين أكبر مركز لتجارة اللؤلؤ في الخليج في تلك الحقبة. وهكذا قدر لهذه الجزيرة الصغيرة أن تصبح بمثابة عين العاصفة للتدخل البريطاني المباشر في أمور الحكم الداخلي في الخليج.

فمع حلول عام 1900، أرسل البريطانيون إلى البحرين أول ضابط بريطاني رسمي برتبة مساعد وكيل سياسي (Assistant Political Agent) ليقيم بشكل دائم في الضفة الغربية من الخليج، وكان يتبع المقيم السياسي (Political Resident) في بوشهر، والإثنان بدورهما كانا تحت حكومة الراج البريطانية في الهند. وسرعان ما تبع مساعد الوكيل السياسي وكيل سياسي (Political Agent) في 1904، وقد أرسل إلى المنامة، كما أرسل آخر إلى الكويت. وفي نفس السنة، دمر الإنجليز بيت وأسطول أمير المنامة المحلي ونفوه، وأسسوا مكانه «دار الحكومة» في المنامة. وكان ذلك بمثابة إعلان للملأ بأن هناك قوة سيادية جديدة في البلاد، أعلى من أي قوة أخرى، بما فيها «بيت الدولة» في المحرق، الذي كان معقل حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي. وكانت هذه بداية تدخلهم بشكل مباشر في تفاصيل وحيثيات الحكم المحلي في البحرين والخليج عموماً.[15]

ومن المهم التذكر أن هذه الفترة، الممتدة من بداية القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت مرحلة مفصلية ومتقلبة في تاريخ العالم العربي أجمع، بما فيه الخليج. فكانت هذه الفترة هي مرحلة أفول الإمبراطوريات العريقة التي حكمت وسيطرت على المنطقة لعدة قرون. إذ كانت الدولة العثمانية، التي حكمت عدة مناطق في شبه الجزيرة العربية، بما فيها المنطقة الشرقية والحجاز، تترنح إلى أن سقطت بعد الحرب العالمية الأولى. وكان مصير الدولة القاجارية في إيران مماثلاً، إذ ضعفت سلطتها منذ ثورة التنباك في نهاية القرن التاسع عشر حتى أفولها في عام 1925. بالإضافة إلى ذلك، مثلت هذه الفترة مرحلة حاسمة في رسم الحدود السيادية الأولى في المنطقة، ابتداء من اتفاقية سايكس بيكو إلى اتفاقية العقير، التي نتج عنها الانتداب البريطاني للعراق وفلسطين ومصر وغيرها من المناطق العربية. إذن، كانت هذه المرحلة محورية ومضطربة، سقطت فيها الإمبراطوريات السابقة، وتوسع فيها الاستعمار الغربي، وتولى مفاصل السلطة فيها حكام جدد، ورسمت حدود الدول لأول مرة.

---

15 التفاصيل التالية مبنية على تلك التي فصلناها في دراسة سابقة لنا:
Omar Hesham AlShehabi, "Contested modernity: divided rule and the birth of sectarianism, nationalism, and absolutism in Bahrain", *British Journal of Middle Eastern Studies*, 44.3 (2017), p 333-355.

فنون الحكم في الخليج: المستشارون كأداة لتحديث الدولة تاريخياً

وحتى نفهم التطورات في هذه الفترة، فمن الضروري أن نتبحر قليلاً في طبيعة النظام الاستعماري الاوروبي في هذه الفترة، أي في الربع الأول من القرن العشرين. وقد كان الفكر السائد في بريطانيا في ذلك الوقت بأنه على هذا الاستعمار أن يأخذ شكل «الحكم غير المباشر» (indirect rule).[16] وتقتضي الفلسفة الأساسية من وراء هذا النوع من الحكم أن لكل منطقة وسكانها خصوصياتها وطبائعها وثقافتها الخاصة، وأن على البريطانيين مأسسة هذه الخصوصيات بأكبر قدر ممكن وتقنينها رسمياً، ومن المفضل أن يتم ذلك تحت أعين الحكام المحليين، الذين بدورهم كانوا تحت وصاية الإنجليز. وطبق هذا المبدأ في مناطق مختلفة من الإمبراطورية، من الهند وصولاً إلى جنوب إفريقيا، وكانت هذه العقلية التي رسا بها الإنجليز على سواحل الخليج.

وقد تفاوتت حدة الاستعمار والنفوذ البريطاني بين دول الخليج، فكانت على أشدها في البحرين وأضعفها نسبياً في الكويت. وتمثل الاستثناء الأبرز في المملكة العربية السعودية، التي كانت في خضم تكوين الدولة السعودية الثالثة في أول عقدين من القرن العشرين، والتي لم يطلها الاستعمار البريطاني مباشرة، إلا أنه كما سنبين كان له نفوذ محوري فيها أيضاً.[17] لكن من الملاحظ أن الاستعمار البريطاني قد ثبّت حكم العوائل المختلفة في الخليج وشبه الجزيرة العربية التي حصلت على دعم البريطانيين. فكل العوائل التي حصلت على دعم «الدولة البهية» (كما كانت تسمى بريطانيا) قد بقيت في منصبها حتى يومنا هذا، فيما عدى إمارة المحمرة تحت حكم الشيخ خزعل، التي استولت عليها حكومة الشاه الجديدة في إيران، وأصبحت جزءاً من منطقة الأحواز اليوم. هذا بالإضافة إلى حكم شريف مكة في الحجاز، الذي كان مدعوماً من قبل البريطانيين قبل سقوطه وضمه إلى الحكم السعودي المساند أيضاً من قبل بريطانيا. أما الحكام الذين لم يحصلوا على دعم الإنجليز، كإمارة الرشيد في حائل، فقد سقطوا وانتهى حكمهم. وبهذا، تمكنت الإمارات الصغيرة، التي عادة ما يتم ابتلاعها من قبل قوى ودول أكبر، من الاستمرار على امتداد الساحل الغربي للخليج، بعد حصولها على الحماية البريطانية التي ثبتت حكم العائلات المالكة في كل منها.

إذا، كان للاستعمار البريطاني دور حاسم في تكوين دول الخليج، وتفاوت هذا الدور بين المناطق المختلفة، حيث بلغ تدخلهم أوجه في البحرين. وسنحول أنظارنا إلى هذه الجزيرة الصغيرة في هذا الجزء، لكونها أول شاهد على مخاض الدولة

16 Mahmood Mamdani, *Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism* (USA: Princeton University Press, 1996).

17 وعلى الرغم من أن المملكة وقعت اتفاقية دارين مع البريطانيين في عام 1915، والتي اعترفت فيها بريطانيا بمملكة نجد وأنها تحت «الحماية» البريطانية، إلا أن أحد الأسباب الرئيسية لتوقيع هذه الاتفاقية كان إيقاف توسع الملك عبدالعزيز نحو المناطق المطلة على الخليج. أي أن هذه الاتفاقية كانت استباقية من قبل الإنجليز، وفعلياً لم يكن لهم حضور عبر وكيل سياسي أو أنظمة قضائية في السعودية كما هو الحال مع باقي دول الخليج.

الحديثة في الخليج. فبحلول العقد الثاني من القرن العشرين، كان البريطانيون قد بسطوا سيطرتهم الكاملة على الحكم المحلي في البحرين. فعلى مدى الفترة من 1904 إلى 1923، واصل البريطانيون تمديد توسعهم في البحرين، إلى أن قاموا بعزل الحاكم في 1923، وتنصيب ابنه كحاكم جديد، فيما كان الضباط الإنجليز هم الممسكين بزمام الدولة من خلفه. وقد بنى البريطانيون نظام حكمهم في البحرين بناء على ما كان يطبقونه في الإمارات الهندية المحلية (Native Princely States)، بحيث يتم حصر السلطة والقوة السياسية المحلية في هيئة الحاكم، ويسانده في الخلفية ثلة من المستشارين والخبراء البريطانيين. والتبحر في أصول هذا النظام مهم، إذ هو الذي وضع البذور الأساسية لطبيعة الحكم المطلق في الخليج الذي يستمر إلى يومنا هذا. ففي سبيل تثبيت إدارة الدولة، أرسل البريطانيون «مستشاراً» إنجليزياً يدعى شارلز بلجريف ليساعد الحاكم في تدبير أمور الحكم، وقد أصبح بلجريف أسطورة في تاريخ البحرين الحديث. بل إن هذا «المستشار» أصبح متخذ القرار الفعلي في البلاد لأكثر من ثلاثين سنة حتى مغادرته في عام 1957 وسط معارضة عارمة على حكمه. وقد كانت الإدارة العامة التي أسست على يده والمسؤولين البريطانيين الآخرين هي بداية الحكم المطلق المحدث الذي مأسس له الاستعمار، حيث بدأ المسؤولون البريطانيون بقيادة المستشار بتطبيق سلسلة من « الإصلاحات »، هدفها الأساسي إنشاء بيروقراطية الدولة الحديثة في البحرين. فلمدة ثلاثين عاماً، تصرف بلجريف كرئيس وزراء البلاد، وأدار كل أمور الدولة فعلياً، من الشؤون المالية إلى نظام الشرطة مروراً بالصحة والتعليم.

جسّد بلجريف المثال الحي لذلك النمط من المستشار الاستعماري البريطاني الذي ظهر في أوائل القرن العشرين في ظلّ نظام «الحكم الاستعماري غير المباشر» ، الذي تميز بمزيج من الخلفية العسكرية وبكونه «استشراقي» مخضرم يتقن اللغة العربية بعد أن عاش في المنطقة لفترة من الزمن. وقد درس بلجريف في جامعة أكسفورد معقل تخريج كوادر الإدارة الاستعمارية، وكانت لديه خبرة سابقة في الجيش البريطاني والمستعمرات البريطانية، بما فيها السودان التي قضى فيها فترة. ثم درس اللغة العربية في جامعة لندن كلية الدراسات الشرقية والافريقية (SOAS)، وبعدها عيِّن في البحرين. وكان لـ «بلجريف» المستشار أن يصبح القدوة للبريطانيين لإدارة باقي منطقة الخليج في فترة الإستعمار.

ومن المهم التوضيح أن نظام الحكم المطلق المحدث لا يعتبر فريداً فقط على مستوى العالم في القرن العشرين، بل أيضاً بالمقارنة مع أنظمة الحكم التي كانت سائدة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في الفترة التي سبقت تحديثه وبنائه لأول مرة في بدايات القرن العشرين تحت الإشراف البريطاني. فعلى الرغم من تواجد حاكم معين من عائلة معينة في الفترة التي سبقت هذا النظام، إلا أن السلطات لم تجتمع في يده بشكل شبه مطلق، بحيث يحتكر هو والمقربون من عائلته السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في البلاد، بل وحتى الموارد الاقتصادية في الدولة.

فتاريخياً، شهدت المنطقة توزيعاً في مكامن القوى السياسية والاقتصادية. ففي البحرين كمثال، كان مجلس العرف المكون أساساً من التجار هو الفصل في القضايا والخلافات التجارية، ونفس الأمر ينطبق مع مجلس السالفة الذي تولى أمور اللؤلؤ.[18] أما القضايا الدينية والجنائية، فكان للقضاة استقلال كبير أيضاً في إدارتها.[19] وحتى فيما بين شيوخ العائلة الحاكمة، كان هناك توزيع في القوى، إذ كان لكل من «الكبارية» قوته القسرية الخاصة (الفداوية)، وكان لكل منهم مناطق معينة تحت سيطرتهم التامة (كما كان الحال مع الكثير من القرى الزراعية في البحرين التي مورس عليها الحكم الاقطاعي). وحتى بعض القبائل كان لها استقلالية في إدارة أمورهم والمناطق التي تواجدوا فيها (كما هو حال الدواسر في البديع). أما من ناحية الموارد الاقتصادية، فقد اعتمد الحاكم على الضرائب المتحصلة من التجارة في المناطق الواقعة تحت نفوذه، وهو ما أعطى التجار نفوذاً اقتصادياً قوياً في البلاد.

ويعتبر تمركز السلطة في يد الحاكم في المنامة من أهم التغيرات التي طرأت على نمط الحكم، بعد أن كانت السلطة مبعثرة على عدة شيوخ ومناطق. وتزامن ذلك مع إنشاء قوة شرطة احتكرت حق استعمال القسر وإلغاء القوى القسرية الخاصة بكل شيخ على حدة (الفداوية). كما أنشأت المحاكم الرسمية في هذه الفترة، ووضع القانون الجنائي والمدني لحكم البلاد. ووضعت أول ميزانية رسمية عامة في منطقة الخليج عام 1924، وكانت الميزانية تدقق بشكل مستقل من قبل محاسبين قانونيين في بغداد. وأنشأت عدة دوائر لإدارة أمور البلاد، بما فيها دائرة المالية ودائرة الجمارك ودائرة التعليم ودائرة الصحة، واستقدم الخبراء والتكنوقراط من الهند وبريطانيا لإدارتها. وقد تكون دائرة «الطابو» (tapu) من أهم تلك الدوائر، وهي المعنية بتوثيق الأراضي ومالكيها في البلاد، وكانت أول دائرة من نوعها في الخليج. كما أدخلت إصلاحات مركزية على مهنة الغوص، كإلغاء توارث الدين بين الغواصين، بالإضافة إلى إلغاء ضريبة «الرقابية» (من الرقبة، أي ضريبة على كل رأس)، وتحسين أوضاع الفلاحين القانوني في القرى، وقد كانوا يعيشون حياة أقرب ما تكون إلى النظام الاقطاعي.[20]

كما ابتكرتْ المراسيم والتقاليد الرسمية المرتبطة بالدولة، كعدد الطلقات النارية المعتمدة عند الاستقبال الرسمي للشخصيات، والألقاب المختلفة التي تطلق على كل مقام (كمثال حضرة صاحب العظمة)، والتي جعلت الحاكم في أعلاها. وكما كان الحال مع حكومات أوروبا في القرن السابق، كانت هذه المراسيم الحديثة تقدم نفسها وكأنها مستمرة وجزء من التاريخ والتراث القديم الممتد إلى الحاضر، وذلك بهدف بناء الهوية والسردية الحديثة للدولة وإعطائها عمقاً تاريخياً، وقد أصبح الحاكم وعائلته على رأسها.[21]

18 Fahad Ahmad Bishara, "A Sea of Debt: Histories of Commerce and Obligation in the Indian Ocean, c.1850–1940," Ph.D. Thesis, Duke University, (2012). Pp.350-355.

19 وقد يكون القاضي الشيخ قاسم بن مهزع والقوة التي كانت تحت سيطرته خير دليل على ذلك.

20 للمزيد حول هذه الفترة في البحرين انظر:

Omar AlShehabi, Contested Modernity: Sectarianism, Nationalism, and Colonialism in Bahrain (London: OneWorld Academic, 2019).

21 Eric Hobsbawm, and Terence Ranger, eds, *The Invention of Tradition* (UK: Cambridge University Press, 2012).

لم يحدث هذا كله من باب الإحسان فقط، فقد راهن البريطانيون على أن إدخال الإصلاحات والحداثة في بناء الدولة سيساهم في بسط سيطرتهم على الأمور الداخلية في الخليج، والتي بنظرهم كانت معرضة للانفلات إذا لم تطبق هذه التحديثات. وقد يكون كتاب البحرين السنوي (Bahrain Annual Report)، الذي صدر لأول مرة عام 1926، خير شاهد على فنون الحكم الحديثة التي طبقها الإنجليز في البحرين. فهذا التقرير السنوي الذي كان يكتبه بلجريف، يأخذ منظور الطائر المحلق من الأعالي ليراقب البلاد من تحته (bird's eye view)، بطريقة تسمح له باستقراء الدولة والمجتمع بنظرة شمولية فوقية، و توثيق تفاصيلهما بهدف إدارتهما بإحكام. فضم التقرير السنوي الميزانية المدققة والمفصلة بحسب الدوائر الحكومية، وإحصائيات متعددة عمن تلقى العلاج في المستشفى وأمراضهم، وعدد الطلبة في كل مستوى دراسي، وعدد موظفي الدولة، وعدد القضايا في المحاكم، وغيرها من أمور إدارة الدولة الحديثة التي ظهرت لأول مرة في الخليج في البحرين.

وبذلك، تركزت غالبية منابع القوى السياسية في البلاد من القضائية والتنفيذية والتشريعية رسمياً في الحاكم، الذي أصبح هو صاحب السيادة (the sovereign) الأعلى الذي تترسخ في شخصه كل هذه الصلاحيات، فيما كان المستشار بلجريف هو من يدير الأمور فعلياً على أرض الواقع نيابة عنه. وهذا النوع من الحكم المطلق المحدث الذي تم تطبيقه في البحرين، كان هو النموذج المعياري لباقي الخليج. حيث برّر البريطانيون هيمنتهم على الدولة عبر المكاسب الاقتصادية والمادية التي أنتجها النظام المطلق البيروقراطي الجديد. وسرعان ما أصبحت البحرين وبلجريف قدوة للمنطقة يحتذى بها من وجهة نظر الإنجليز. ومن ركائز هذا النموذج الجديد كان «المستشار» على نمط بلجريف، وقد حاول البريطانيون تطبيقه في باقي المنطقة كوسيلة لتحديث الحكم تحت سيطرتهم.

النفط يتفاعل مع أجهزة الحكم المطلق المحدث

وسرعان ما امتزج عامل أساسي آخر مع بيروقراطية الدولة الحديثة ليولد تحولاً مفصلياً في إدارة دول الخليج، وبالطبع فإننا نقصد هنا اكتشاف النفط وتصديره وتدفق إيراداته على الدولة. وكان لهذين العاملين، أي بناء البيروقراطية الحديثة وإيرادات النفط المتدفقة على الخليج، دور محوري في بناء الدولة عبر جدلية ثنائية بينهما، بحيث كان كل منهما يغذي الآخر.

ومرة أخرى، ونظراً لكونها الموقع الأول لاكتشاف النفط في عام 1932، لعبت البحرين دور المختبر لبلورة عملية توزيع العائدات النفطية، والتي شكلت سابقة طبقت فيما بعد في بقية دول الخليج. ونص الاتفاق الرسمي المبرم

بين المستشار وبقية المشرفين على الاستعمار البريطاني، وشركات النفط، والحاكم المحلي، على توجيه ثلث العائدات نحو «محفظة الحاكم» (privy purse) كحصة شخصية له من عائدات النفط، يحق له التصرف بها حسب إرادته. أما الثلث الثاني فخصص لتمويل الإنفاق السنوي للموازنة العامة للدولة، وخصص الثلث الأخير للاستثمارات الخارجية طويلة المدى، كنوع من الاحتياطي والاستثمار للأجيال القادمة. وكان هذا التوزيع للحصص «الثلث بالثلث بالثلث» مسجلاً وموثقاً رسمياً في الميزانيات السنوية والحسابات الختامية للدولة. وهكذا أسس لمبدأ تلقي العائلة الحاكمة سنوياً لحصة خاصة من النفط تعادل قيمة النفقات السنوية للدولة كاملة لذلك العام. وبرأينا فإن هذه هي «الخطيئة الأولى» التي أسست للنمط الذي نظرت وتعاطت عبره الدولة ومن ثم المجتمع مع إيرادات النفط وأوجه استعمالها، بحيث نظرت الدولة والمجتمع إلى هذه الإيرادات على أنها ككعكة تقطَّع وتوزَع على جهات خاصة في المجتمع، لكل منها نصيب محدد حسب مكانته الاجتماعية وقربه من مركز اتخاذ القرار، بناء على مبدأ «أريد نصيبي من الكعكة». وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا القسم.

لنبدأ سعينا بما كتبه المستشار بلجريف سنة 1950 فيما يتعلق بمخصصات الميزانية لـ «محفظة الحاكم» في البحرين:[22]

«هذا النوع من الإنفاق هو من وجهة نظرنا الغربية قابل للنقد ... إلا أنه يجب ألا تغيضنا كثيراً الزيادة في مصروفات «محفظة الحاكم»، إذ قد يكون من الحكمة أن يكون كريماً تجاه أقربائه في ظل العلاقات الأبوية والبدائية السائدة في مشيخات الخليج. فأعضاء العائلة الحاكمة المتذمرين والساخطين هم دائماً مصدر رئيسي محتمل للمشاكل السياسية.»[23]

وقد عبر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ذلك الوقت السير روبرت هاي (Rupert Hey) عن شعور مماثل:

«على الرغم من أن الحاكم قد يكون لديه بعض المشاكل الصغيرة مع شعبه، فإن أقاربه غالباً ما يكونون الشوكة الكبرى في جسده. قد يناصره عدد قليل منهم، لكن يمكننا تقسيم البقية إلى قسمين: أولئك اللذين يريدون المال والسلطة، وأولئك اللذين يريدون المال فقط ... والفئة الأخيرة هي الفئة الأكبر عدداً بكثير. هناك العديد من الشيوخ الذين يرفضون القيام بأي عمل، وبعضهم يعيشون حياة مترفة. وهؤلاء ينادون بشكل مستمر بزيادة بدلاتهم، حيث يجعلون حياة الحاكم عبئاً عليه باستمرار، حيث يجد هو صعوبة في مقاومة متطلباتهم ...».[24]

وسرعان ما تبع المخصصات حصول أعضاء العائلة الحاكمة على مزايا وإعفاءات أخرى من قبل الدولة، خصوصاً من

22 في الأقسام التالية من الكتاب سوف نستدل باقتباسات من مسؤولين بريطانيين في الخليج، بهدف نقل وجهات نظرهم بشأن طبيعة الحكم في تلك الفترة. وعلينا تحذير القارئ حتى يكون على علم مسبق، حول النظرة الاستشراقية والاستعمارية والاستعلائية في كثير من هذه الاقتباسات، التي كانت سمة سائدة في صفوف مسؤولي الاستعمار الإنجليز في الخليج، تماماً كما كان الحال في الأجهزة الاستعمارية البريطانية في بقع أخرى من العالم. ومع ذلك، اخترنا تقديم الاقتباسات حرفياً، حتى يتم تسليط الضوء على الخطابات ووجهات النظر لمختلف مسؤولي الاستعمار البريطاني في تلك الفترة.

23 BNA, FO 371/91299.

24 Ali Khalifa Al-Kuwari, “Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,” PhD Diss, *Durham University*, (1974), p. 209.

ناحية الكهرباء والماء والجمارك، التي لم يتحملوا شخصياً تكلفة أي منها، وقد دون بلجريف بشكل منهجي في تقرير البحرين السنوي كل الإعفاءات الجمركية وفي الكهرباء والمياه التي كان يحصل عليها أعضاء العائلة الحاكمة.[25] وكما سنرى، أسس هذا لنموذج لباقي الشعب للنظر إلى إيرادات النفط وأوجه إنفاقها بطريقة مماثلة، أي أن لكل شخص نصيب شخصي فيها، على غرار العوائل الحاكمة. وبهذا تمأسست النظرة إلى إيرادات النفط على أنها «كعكة أريد نصيبي منها»، يتم تقسيمها على جهات خاصة من شيوخ ومواطنين، كل حسب قربه من مركز القرار، بدلاً من النظر إليها أساساً كثروة عامة يجب المحافظة عليها بل وجعلها تتكاثر.

هذا يأخذنا إلى قناة أخرى مكنت العائلة الحاكمة من تركيز الحكم المطلق في يدها. فبالإضافة إلى التحكم في إيرادات النفط وأوجه إنفاقها، والحصول على دعم المؤسسات الغربية التي طبقت مبدأ بناء بيروقراطية الدولة، فقد دأب أعضاء العائلة الحاكمة، خصوصاً النشطين منهم وذوي الطموح والمقربين من الحاكم، بتثبيت قوتهم عبر تحكمهم في دوائر ووزارات الدولة المختلفة التي تم بناؤها حديثاً، حيث قاموا بإدارتها إلى جانب الخبراء الغربيين فيها، وأصبحوا يتحكمون في أوجه إنفاقها وأيضاً في الخدمات المقدمة منها.[26] وهكذا، فقد كان أخ الحاكم هو رئيس بلدية المنامة، والمسؤول الأول عن التعليم، كما دخل أعضاء العائلة الحاكمة في مناصب قضاة في المحاكم، ومن بعدها في باقي دوائر الدولة. إذن، فإن السيطرة على إيرادات النفط لم تكن الطريقة الوحيدة التي ثبتت سلطة العائلة الحاكمة، إذ بقي السؤال الأهم هو كيف استعملت إيرادات النفط هذه في سبل أخرى لتثبيت القوة والسلطة. وقد تمثلت أحد فنون الحكم المعتمدة في دفع أعضاء العائلة الحاكمة، بالإضافة إلى المستشارين الغربيين، إلى التمركز في دوائر الدولة وأجهزتها البيروقراطية المبنية حديثاً، لكون هذه الأجهزة تعبر عن المؤسسات التي رسخت فيها قوة وسيادة الدولة، رسمياً وقانونياً. ولذلك تمركزت سلطة وسيادة الدولة بشكل كبير في العائلة الحاكمة والمستشارين.

وهذا التحكم في دوائر ومؤسسات الدولة الرئيسية لم يكن غرضه بسط سلطة العائلة الحاكمة على بقية السكان فحسب، بل كان أيضاً وسيلة لتقنين وحل الخلافات بين أعضاء العائلة نفسها عبر توزيع السلطة السياسية وتنظيم المنافسة بين هذه المؤسسات، بدلاً من اللجوء إلى وسائل أخرى كالعنف لفض الخلافات، والتي كانت تستعمل بكثرة في ماض ليس ببعيد. إذن، فحتى يتم ضمان استمرارية وإعادة إنتاج «الدولة» ونظام الحكم الذي ثبتت عليه، فقد كانت الطريقة تتركز على تثبيت افراد من العائلات الحاكمة في أسس مفاصل الدولة، وخصوصاً في

25 “Government of Bahrain Annual Report for Year 1357 (March 1938 - February 1939),” *qdl*, <https://goo.gl/VwYjYY>.

26 Michael Herb, *All in the family: absolutism, revolution, and democracy in Middle Eastern monarchies* (NY: SUNY Press, 1999).

مفاصل المؤسسات المتعلقة بالقسر والمال والتي سميت «بالسيادية»، أي الشرطة (ومن بعدها الجيش) والمحاكم، بالإضافة إلى وزارة المالية (ومن ثم انضمت وزارة الخارجية بعد الاستقلال). وتم تمويل بناء هذه البيروقراطية عبر إيرادات النفط، التي كما رأينا استخدم الجزء الأكبر منها كإيرادات خاصة للحاكم وإلى تمويل الإدارة العامة والأجهزة القسرية.

وبالإضافة إلى زيادة نفوذ أفراد العائلة الحاكمة عبر نصيبهم من ريع النفط، فقد أعطت إيرادات النفط استقلالية اقتصادية لأجهزة الدولة من بقية المجتمع، فلم تعد الدولة تعتمد أساساً على الضرائب المفروضة على التجارة لإيراداتها، وبذلك فإنها لم تعد تعتمد على أنشطة التجار للحصول على المال. ومنذ بداية بناء الدولة الحديثة في البحرين، فقد كان الجانب الأمني يأخذ نصيب الأسد من مصروفات الدولة، خصوصاً في ظل الأحداث الجسيمة التي بيناها في فترة عزل الإنجليز للحاكم السابق والمعارضة التي برزت ضدها في 1923، بحيث لم تتواجد قاعدة شعبية كبيرة للحاكم الجديد حتى بين أهله، الذين ناهضوا عزل الحاكم السابق. وهكذا انتشرت الاضطرابات وأحداث «الشغب» مع ولادة الدولة الحديثة في البحرين. ولذلك ركز المستشار الإنجليزي على بناء جهاز أمني مدرب ومحترف، وخصصت نسبة كبيرة من ميزانية الدولة السنوية عليه.

وحتى تكتمل القصة، فمن المهم التنويه بأن جزءاً من إنفاقات الدولة قد وجهت أيضاً لبناء المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث أصبحت البحرين مكان انتشار التعليم والصحة من قبل الدولة بشكل نظامي وموسع لأول مرة في الخليج. وبالإضافة إلى الخبراء الأجانب، فقد نمى على مدى القرن العشرين كادر محلي مكون من تكنوقراط وخبراء محليون ساهموا في بناء الجهاز البيروقراطي والمحلي وإدارته في البحرين وبقية دول الخليج. ولم يجري هذا اعتباطاً، بل جاء كردة فعل على الحراك السياسي والاجتماعي الداخلي والإقليمي، الذي أدى إلى زيادة المصروفات على هذه الخدمات الاجتماعية لمحاولة مواجهة وتقنين الحراك المحلي والإقليمي المعارض.[27]

أما الثلث الأخير من إيرادات النفط، فخصص كما ذكرنا سابقاً لاستثمارات خارجية، وكانت البحرين أول دولة في الخليج تقوم بذلك، مؤسسة بذلك لمبدأ استعمال جزء من النفط لاستثمارات رأسمالية عامة. وهكذا، مع حلول منتصف الثلاثينات، اتضحت في البحرين التركيبة الأساسية لأوجه إنفاق إيرادات النفط في الخليج التي فصلناها في القسم السابق، كما تمأسست أهم ملامح الحكم المطلق المحدث نفطياً. وتتلخص أهم ملامح هذا الحكم ونمط إعادة إنتاج الدولة المبني حوله في التالي: تمركز القوة السياسية في يد الحاكم، وسيطرة عائلته على أهم مفاصل الدولة ومؤسساتها، وخصوصاً القسرية منها. وكان لهم أن يسيطروا على إيرادات النفط وطريقة توزيعها، ما

27 للمزيد حول ذلك انظر:
عمر الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الإنسان**، الفصل الثامن.

وفر المال اللازم لضمان استمرارية هذا النمط من الحكم وإعطائه استقلالية اقتصادية من بقية المجتمع، حيث ذهب جزء كبير من الإيرادات إلى أفراد العائلات الحاكمة. أما الباقي فقسم بين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والاستثمارات الخارجية. وأشرف عليهم وساندهم في ذلك ثلة من المستشارين الغربيين، الذين وضعوا أسس البيروقراطية الحديثة لهذه الدولة، والتي سرعان ما انضم إليها وأدارها كادر تكنوقراط وطني. كانت هذه إذن لبنات الحكم المطلق المحدث نفطياً في إمارات الخليج تحت حكم الاستعمار البريطاني، وحتى تلك التي لم تكن تحت سيطرته، إذ كانت كل منها تراقب وتتعلم وتتفاعل مع الأخرى.

الكويت وأول طفرة نفطية كبرى

انتقلت أعين المسؤولين البريطانيين في الخليج بعد البحرين إلى الكويت، حيث اكتشفت في عام 1938 احتياطيات نفطية ضخمة تعدت تلك في البحرين عشرات المرات، وبدأ تصديرها عام 1946. وعلى الرغم من عدم تدخل الإنجليز بشكل عام في الشؤون الداخلية للحكم في الكويت في الفترة التي سبقت اكتشاف النفط، إلا أن اكتشافه غير تلك الموازين، بحيث عمل الإنجليز على إيجاد موطئ قدم في العملية السياسية الداخلية. وكما هو الحال في البحرين، فقد أرسل البريطانيون «مستشارين» لمساعدة حاكم الكويت الجديد الشيخ عبد الله السالم الذي تولى الحكم عام 1950، على أمل ضمان تثبيت نفوذهم في عملية بناء الدولة الحديثة في الكويت. فقد أُرسِل اللواء ويليام هاستد (William Hasted) لإدارة دائرة التنمية التي تم إنشاؤها في بداية الخمسينات، والتي كانت تشرف على مشاريع التنمية في الكويت، في حين وجِّه كركتون (G. C. L. Chricton) ليدير دائرة المالية، التي أصبحت من أهم الدوائر بعد تدفق إيرادات النفط. وعلى غرار الحال في البحرين، أنشأت الدوائر الحكومية المتعددة، وترأس العديد منها أشخاص من العائلة الحاكمة، في سبيل بسط سيطرتهم وأيضاً لتقنين المنافسة فيما بينهم. وكانت المنافسة فيما بين أعضاء العائلة الحاكمة تلعب دوراً مهماً في إبراز أصحاب الكفاءة والطموح اللازم لاستلام زمام الحكم والقيادة، إذ تبوّأ جميع حكام الكويت التالين، بما فيهم الشيخ صباح السالم، وجابر الأحمد، وسعد العبدالله، مناصب قيادية في دوائر الحكومة سابقاً.[28]

28 بما فيهم الشيخ صباح السالم الصباح، والذي كان رئيس دائرة الشرطة من 1953 إلى 1959، ورئيس دائرة الصحة من 1959، ومن ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية من 1962 إلى 1963، وثم رئيس الوزراء من 1963 إلى أن حكم البلد كأمير في عام 1965. والشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي كان وزير المالية من 1962-1965، ومن بعدها أصبح رئيس الوزراء حتى توليه الإمارة نهاية عام 1977. والشيخ سعد عبدالله الصباح، الذي ترأس الداخلية والجيش في عامي 1962 و1964 حتى أصبح وليا للعهد عام 1978 إلى أن أصبح أميراً لتسعة أيام قبل عزله لتدهور حالته الصحية .

إلا أنه من المهم أيضاً أن نبين أنه كانت هناك فروقات مهمة بين البحرين والكويت، على رغم التشابه العام فيما بينهما. فالإنجليز لم يستطيعوا بسط السيطرة الكاملة على الحاكم في الكويت كما الحال في البحرين. بل إن الحاكم الشيخ عبد الله السالم كان أكثر استقلالية ولعدة أسباب، منها طبيعة شخصه، والضغوطات الخارجية المتمثلة في مطالبات حكومة العراق بالكويت، وتفادي البريطانيين لاستعمال القوة في تلك الفترة، بالإضافة إلى طبيعة الحراك السياسي داخل الكويت. فرفض الأمير تعيين مستشاراً بريطانياً أعلى كما كان الحال مع بلجريف في البحرين، وتوجه في المقابل إلى ملء البيروقراطية المحلية بمزيج من أعضاء العائلة الحاكمة والشخصيات المحلية البارزة، والتكنوقراط من الدول العربية المجاورة، وخاصة فلسطين وسوريا. وهذا أعطاه المقدرة على المناورة والتوازن النسبي بشكل أكبر مع البريطانيين، بل أن المستشارين البريطانيين سرعان ما استقالوا أو كانوا على الهامش.

وعموماً مع بداية الخمسينات، التي مثلت عصر التحرر والاستقلال لكثير من دول العالم، خفت بريق «خبراء» الاستعمار البريطاني على طريقة بلجريف، واتجه الهاجس في فترة ما بعد الاستعمار في العالم إلى هموم «التنمية »، حيث أصبحت التنمية هاجساً جديداً بين الدول الغربية والمؤسسات المتحالفة معها، بحيث تركز اهتمامهم على تحسين الأوضاع المادية «للدول النامية» المستقلة حديثاً. وتحوّل عندها الطلب إلى خبراء التنمية، لا سيما أولئك القادمين من الدول الغربية.[29]

وفي حال دول الخليج، مكنت الإيرادات النفطية الهائلة هذه الدول من الحصول على آخر تطورات ومنتجات «التنمية» في ذلك الوقت، التي كانت الدول النامية الأخرى تشقى للحصول عليها نظراً لشح الموارد، من محطات تحلية المياه أو توليد الكهرباء أو التخطيط المدني أو الموانئ والقواعد العسكرية. احتاجت مثل هذه الموارد إلى «خبراء» لإدارتها، ولكن لنتذكر أن هذه منطقة لم يكن فيها مدرسة ثانوية قبل ظهور النفط، فكان عليها استيراد هؤلاء الخبراء، وقد استقدموا أساساً من الدول الغربية، بالإضافة إلى بعض الدول العربية كما رأينا (والتي كان الكثير منها تحت الاستعمار او الانتداب الأوروبي). وهكذا تدفقت الحشود من الخبراء الاقتصاديين، والمهندسين، والعسكريين، والجيولوجيين، وغيرهم، إلى دول الخليج. وإذا كانت البحرين هي بداية تدفق «المستشارين الاستعماريين» في الخليج، قد كانت الكويت بداية التدفق الحقيقي من ناحية «خبراء التنمية» في الخليج.

اختلاف جوهري آخر بين الكويت والبحرين كان حجم العائدات النفطية المتدفقة. ففي البحرين، كان الارتفاع في إيرادات الدولة كبيراً، إلا أنه ارتفع تدريجياً وبنسب أقل عند مقارنته بالكويت. ففي فترة ما قبل النفط، وصلت

29 Arturo Escobar, *Encountering development: The making and unmaking of the Third World* (USA: Princeton University Press, 2011).

الإيرادات في البحرين أوجها عام 1926 عند 1,4 مليون ربية هندية (أي حوالي 100 ألف جنيه إسترليني).[30] ومع تدفق النفط، ارتفعت الإيرادات تدريجياً حتى وصلت إلى 4,3 مليون ربية هندية (أي حوالي 322 ألف جنيه إسترليني) عام 1937 ميلادي، أي تضاعفت الزيادة بحوالي ثلاث مرات على مدى عشر سنوات فقط. أما في الكويت، فمن غير المعلوم ما كانت عليه إيرادات الحاكم في فترة ما قبل النفط، ولكنها قطعاً كانت أقل من الإيرادات التي كانت تحصل عليها حكومة البحرين في أوج تصدير اللؤلؤ قبل الكساد العالمي، التي كما رأينا بلغت حوالي 100 ألف جنيه. في المقابل، فبحلول عام 1955 كانت إيرادات الكويت من النفط قد تعدت 100 مليون جنيه، أي أنها تضاعفت أكثر من ألف مرة في فترة محدودة جداً.

بغض النظر عن الأرقام الدقيقة، فإن نقطتنا الأساسية هي أن الكويت تمثل أول دولة في الخليج شهدت «طفرة نفطية» بمعنى الكلمة بين ليلة وضحاها، بحيث تدفق الثراء على الدولة بشكل لم يكن حتى ممكناً تخيله في الماضي القريب، وذلك دون تطور موازٍ في قوى الإنتاج. عندها، ظهرت مشكلة جديدة وهي: ما العمل بهذه الثروة المفاجئة؟ من هذه الناحية، أسست القاعدة المتبعة في البحرين (الثلث بالثلث بالثلث) الإطار العام لعملية توزيع إيرادات النفط في الكويت أيضاً، وإن اختلفت الأرقام والنسب. فالمبدأ العام كان متشابها في كل هذه الدول، حيث استثمِر جزء كبير من الإيرادات في الخارج في سندات بالجنيه الإسترليني، وجزء معتبر استخدم كمخصصات لشراء الأراضي أو للعائلة الحاكمة كما هو الحال في البحرين. أما الجزء المتبقي، فقد وجِّه نحو الخدمات العامة وأعمال «التنمية»، حيث وصلت هذه المشاريع، التي قادها «خبراء التنمية» الجدد، إلى مستويات لم تكن معهودة في المنطقة، وتخطت تلك التي في البحرين بأشواط.

اختلاف آخر بين الكويت والبحرين تمثل في تقنين الكويت لمخصصات الحاكم في دستور 1962 بعد حصولها على الاستقلال عام 1961، ووضعتها تحت مراقبة ديوان محاسبة مستقل يتبع مجلس الأمة المنتخب. وعلى الرغم من توجيه جميع إيرادات النفط إلى الحاكم في بدايات تصدير النفط، حيث كان هناك خلط بين المال الخاص له والمال العام للدولة، إلا أنه بحلول عام 1963 كانت المبالغ المستحقة للحاكم سنوياً مثبتة بحكم القانون، بحيث قدر المبلغ المخصص بـ 10 ملايين دينار كويتي، ما شكل 5,2٪ من ميزانية الدولة في تلك السنة.[31]

إلا أنه برزت آلية أخرى ساهمت في توزيع العوائد النفطية على المتنفذين. وكان ذلك عبر شراء الحكومة للأراضي منهم بأسعار مضخمة بعد تسجيل مساحات كبيرة من الأراضي بأسمائهم. وعلى الرغم من استفادة الكثير من

30 كان الجنيه الإسترليني يساوي 13.33 ربيه هندية.

31 وارتفع المخصص إلى 8 ملايين دينار كويتي في 1970/1971، ولكن كنسبة مئوية من إجمالي عائدات النفط، فقد انخفض من 5.2% إلى 2.6%. وعلى سبيل المقارنة، كانت النسبة 11% في عام 1950. مع مرور الوقت، تمت زيادة المخصصات، حتى وصلت إلى 50 مليون دينار كويتي في عام 2006 كما بينا في الفصل السابق، ولكنها ظلت تشكل نسبة أقل من الميزانية العامة بالمقارنة مع الدول الاخرى.

المواطنين من هذه العملية عبر تثمين بيوتهم القديمة والحصول على مبالغ في مقابلها، إلا أن الغالبية من مبالغ شراء الأراضي ذهبت إلى المتنفذين الذين كانت مساحات كبيرة من الأراضي مسجلة بإسمهم. وهكذا، ففي حين استحوذت مخصصات العائلة الحاكمة في الفترة من -1952 1970 على نسبة 2,7 ٪ فقط من عائدات النفط، استحوذت مصروفات شراء الاراضي على 20,6٪ من إجمالي الإيرادات النفطية في نفس الفترة. وبذلك أسس لعامل آخر يدعم سيطرة كبار المتنفذين على السلطة والاقتصاد عبر التحكم في الأراضي. وكما كان الحال في البحرين، حصل أعضاء العائلة الحاكمة على إعفاءات وتخفيضات في مدفوعات الطاقة والمياه والجمارك، بل إن الوثائق البريطانية تبين تأثير ما كان يتبع في البحرين على ما حصل في الكويت من هذه الناحية، إذ كان أعضاء العائلة الحاكمة والمستشارين في الكويت يستعملون الحال في البحرين كسابقة يبنى عليها، ما يبين التلاقح والتشابك في الأحداث بين الدول المختلفة وكيفية تأثيرها على بعضها البعض.[32]

وهكذا، تمأسس نمط الحكم المطلق النفطي المحدث في الكويت بطريقة مشابهة لتلك المتبعة في البحرين، مع وجود بعض الاختلافات. وكان ذلك عبر تحكم العائلة الحاكمة في أهم مفاصل ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى حصولهم على الدعم الغربي. زد على ذلك حصولهم على نسبة معتبرة من إيرادات النفط كمستحقات خاصة، وتحكمهم في أوجه صرف الإيرادات المتبقية عبر مناصبهم في الدولة. هذا فضلاً عن تحكمهم في الأراضي المسجلة باسمهم، والتي مثلت مصدراً لقوة اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة.

الحكم المطلق المحدث نفطياً في الإمارات وقطر وعمان

كانت قطر الدولة التالية تحت الحماية البريطانية التي اكتشف النفط فيها وبدأ تصديره عام 1949. وسرعان ما توجهت أعين البريطانيين إلى تثبيت نفوذهم في قطر. وقبل عصر النفط، كانت قطر تعتبر ذات اهتمام ثانوي بالنسبة للبريطانيين، إذ لم تبرم اتفاقية حماية مع حاكمها حتى عام 1916. وحتى بعد هذه الاتفاقية، لم يرسل البريطانيون وكيلاً سياسياً لقطر حتى عام 1949، أي عند بدء تصدير النفط، حيث أصبحت قطر بين ليلة وضحاها منطقة ذات أهمية عالية بالنسبة لهم. ففي نفس السنة ، تم إرسال وكيل سياسي إلى قطر، وأجبر البريطانيون الحاكم على «التنحي عن الحكم» نظراً لسوء إدارة الدولة وإيراداتها من وجهة نظرهم، ليأخذ مكانه ابنه الشيخ حمد. ومع الأمير الجديد، أرسل البريطانيون «مستشاراً» على غرار بلجريف عام 1950 للإشراف على

32 BNA, FO 1016/679.
وهنا يجب التنويه ان الكويت في عهد الحاكم عبدالله السالم اصدرت تشريعاً يقنن ملكية الاراضي في الدولة ويحد من ظاهرة استملاكها بشكل فردي، بحيث اصبحت رسمياً كل الاراضي خارج منطقة معينة ملكاً عاماً لا يجوز التصرف فيها الا بقرار رسمي من الدولة.

تطوير البيروقراطية الحديثة، وتنظيم مخصصات الميزانية، ووضع خطة تنمية للبلاد.[33]

إلا أن البريطانيين لم يبسطوا سيطرتهم المطلقة على الحكم في قطر، وكانت إحدى أهم الصعوبات التي تطرق إليها البريطانيون هي الخلافات بين أعضاء العائلة الحاكمة حول مخصصاتهم من عائدات النفط والمطالب المتواصلة بزيادتها. ففي عام 1951/1950 على سبيل المثال، وهي السنة الثانية التي وضعت فيها ميزانية رسمية لقطر، تم تخصيص ما لا يقل عن 3 مليون ربية للعائلة الحاكمة من إجمالي دخل النفط الذي بلغ 7 ملايين ربية. وبحلول عام 1959، كانت مخصصات العائلة المالكة قد تجاوزت 50٪ من عائدات النفط. وانتهى الأمر بعدم تمكن المستشار البريطاني من بسط سيطرته بالكامل، على الرغم من وضعه لأسس البيروقراطية والدوائر الحكومية، حتى وصل به الأمر إلى الرحيل، والشعور بالسخط حول الوضع. وقد أدى تفاقم الخلافات بين أعضاء العائلة الحاكمة والبريطانيين حول كيفية تقسيم إيرادات النفط، بالإضافة إلى أزمة مالية بدأت بالتفاقم عام 1959، إلى تسوية بين أفراد الأسرة الحاكمة والبريطانيين، نحي بموجبها الحاكم السابق الشيخ علي، وتسلم الحاكم الجديد الشيخ أحمد الحكم في عام 1960، وتم الاتفاق على أن مخصصات العائلة الحاكمة لن تتجاوز 50٪ من عائدات النفط.[34]

في عمان والإمارات، لم يجر تصدير النفط حتى ستينات القرن الماضي. ولهذا، فإن مظاهر «التنمية» و«الحداثة» التي وصلت سابقاً إلى البحرين والكويت وقطر ظهرت فيها في عقد لاحق. وقد كان للبريطانيين دور محوري وأساسي في إدارة العملية في هاتين الدولتين، وصلت بهما حتى للإطاحة بالحكام في سبيل بسط نفوذهم على السلطة وفي سبيل تحقيق «التنمية»، التي أصبحت الهوس الجديد للبريطانيين في جنوب الخليج.

اشتهر سلطان عمان بشحّ صرفه على البلاد. ففي الميزانية التقديرية لمسقط لعام 1949، بلغت المصروفات 15,5 لاخ (لاخ = مئة ألف ربية)، انصبت أساساً على الدفاع والخدمة المدنية والإدارة.[35] ولم تحصل الصحة والتعليم سوى على 0,03 لاخ و0,45 على التوالي، بينما ذهبت 15,5 أخرى إلى الفائض. وفي خضم الافتتان بـ« التنمية» الذي ساد المؤسسات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أرسلت بريطانيا خبيراً اقتصادياً لاستعراض حالة الاقتصاد العماني في عام 1951، والذي كان في هذه المرحلة يعتبر متأخراً نسبياً عند مقارنته بدول شمال الخليج. ولم يجد الخبير أي ميزانية رسمية، وبحسب كلامه «فإن الإدارة بها لا تزال بدائية، والعادة المتبعة هي أن عائدات السلطان تعتبر سراً طي الكتمان». وقد أوضح التقرير كيفية اتخاذ القرارات المالية، ومرة أخرى نعتذر للقارئ عن النظرة الاستشراقية والمتعالية فيه:

«الجمود الذي تعاني منه الإدارة أساسها هو السلطان. وهو محافظ بطبعه ويطارده شبح ذكرى إفلاس والده. لذلك فإنه يرفض تفويض السلطة، وغيابه لفترات طويلة في منطقة صلالة يبعده ولا يمكنه من إدارة الدولة بشكل فعال.

---

33 علي خليفة الكواري، **العوسج** (بيروت: منشورات ضفاف، 2013)، الجزء الأول، ص 118-117.

34 المصدر السابق.

35 BNA, FO 371/9129.

ويزعم المبشرون الأمريكيون، اللذين عرفوه منذ أيام طفولته، بأنه يتمنى بأن يبقى شعبه متخلفاً، حيث أنه مقتنع بأن التعليم هو ما أنهى حكم الاستعمار البريطاني في الهند. وفي كل الأحوال، فإن التقدم يعتبر مفهوماً غريباً عن تقاليد عمان الداخل، وقد يتعذر السلطان بأنه لن يستطيع أن يستعيد قبضته على أتباع الإمام إذا انغمس في التجربة الحداثية.»

وعن منطقة ظفار، يواصل التقرير بأنه « تم التعاطي مع هذه المحافظة من قبل السلطان وكأنها مزرعة خاصة، ويتم التعامل مع إنفاقات المنطقة وإيراداتها بشكل منفصل تماماً عن الشؤون المالية المعتادة للدولة.» [36]

وقد كانت معاملة السلطان هذه أحد أسباب اندلاع ثورة ظفار في منتصف الستينات، التي كان من شأنها هز أسس الحكم في السلطنة، بل في شبه الجزيرة العربية كلها. و بحلول عام 1970، رأى المسؤولون البريطانيون بأنه لا أمل في القضاء على الثورة سوى عبر تغيير السلطان والبدء في عملية تحديث لإدارة الدولة و«التنمية» في البلاد، فنفذوا انقلاباً على السلطان السابق سعيد بن تيمور وثبتوا ابنه السلطان قابوس في مكانه.[37]

وقد أدار عملية بناء بيروقراطية الدولة وتحديثها بعد الانقلاب فيلق من المستشارين البريطانيين، غالبيتهم من ذوي الخلفية العسكرية. وكان تيم لندن (Tim Landen) أشهر هؤلاء المستشارين، وقد عمل كمستشار أعلى لأمور الدولة بطريقة مماثلة لبيلجريف في البحرين. كما اشتهر المستشار تيموثي أشوورث (Timothy Ashworth)، الذي استلم شؤون الإعلام والعلاقات الخارجية، وديفيد بايلي (David Bailey)، الذي تولى عملية تأسيس و"حرفنة" الجيش.[38]

وعلى الرغم (أو ربما بسبب) هذا النمط من التحديث، تواصلت مشاكل الميزانية تحت حكم السلطان الجديد. ففي عام 1971، تم إنفاق ٪20 من الميزانية على القصور، ولم تشمل هذه نفقات السلطان على الرحلات والكماليات. في المقابل، خصص ٪40 من عائدات الدولة للإنفاق العسكري، الذي تركز أساساً على مواجهة الثورة في الظفار.[39]

واستمر ارتفاع هذه الإنفاقات في العام التالي، فمن الميزانية العامة المقدرة بـ 50 مليون ريال عماني، استحوذ الإنفاق العسكري على 30 مليون. وقد وصلت مالية الدولة إلى نقطة حرجة في تلك السنة بين الإنفاق الشخصي للسلطان والمتطلبات العسكرية لمواجهة الثورة، ولم يتم انقاذ الوضع إلا عبر منحتين ماليتين ضخمتين من السعودية وأبوظبي، بحيث أصبحت التحويلات بين حكومات الخليج لدعم ومساعدة بعضها البعض أمراً متكرر الحدوث. [40]

ومع حلول الطفرة النفطية في منتصف السبعينات، كان السلطان الجديد قد ثبت حكمه، وهزمت الثورة بحلول

---

36 BNA, FO 371/91297.

37 Abdel Razzaq Takriti, "The 1970 Coup in Oman Reconsidered," *Journal of Arabian Studies* 3.2 (2013), p 155-173.

38 بدر العبري، "تيم لاندن: لورنس العرب المعاصر،" **الفلق**، 20 اغسطس 2013<http://www.alfalq.com/?p=5820>.
للمزيد حول عمان في بداية تكوين الدولة راجع:
سعيد سلطان الهاشمي، **عمان الإنسان والسلطة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

39 Abdel Razzaq Takriti, *Monsoon Revolution* (UK: Oxford University, 2013), p. 218.

40 *Ibid*, Chapter 10.

عام 1975. وقد تكون عمان في فترة حكم السلطان قابوس هي المثال الأقرب إلى النمط المثالي (ideal type) من «الحكم المطلق المحدث نفطياً»، وذلك لارتكاز قوة الدولة بشكل كبير في شخصية السلطان بشكل منفرد. وعلى عكس باقي دول الخليج، فإن قوة ونفوذ باقي أعضاء العائلة الحاكمة قد ظلت ضعيفة نسبياً. والهالة التي بنيت حول السلطان، وربطه بشكل جذري مع بناء الدولة، تجعل شخصه أقرب إلى «الحاكم ذو السيادة المطلقة» (the sovereign) من بين كل دول الخليج.

تتشابه الأحداث في أبوظبي في جوانب كثيرة مع ما حصل في عمان. فلم يصدر النفط حتى عام 1962، وكان البريطانيون هناك أيضا تحت الانطباع بأن هناك حاجة للتنمية الاقتصادية العاجلة، واعتقدوا أنهم سيواجهون مع الحاكم الشيخ شخبوط موقفاً مشابهاً لما واجهوه مع سلطان عمان السابق. فقد نظر البريطانيون إلى الشيخ شخبوط بأنه غامض، عديم الانتظام، وبخيل، وأنه لا يعترف بضرورة إنفاق المال على التنمية الداخلية. وعموماً كان ينظر إليه كشخصية خارجة عن السيطرة. وفي عهده، خصصت عائدات النفط للحاكم شخصياً، الذي كان يوزعها كما يرى، بحيث كان «يعتبر نفسه الآمر الناهي المطلق داخل البلد، ولا يحق لأحد مساءلته في أي شيء. بحيث كان الحكم الوحيد في الشؤون الداخلية ولا يقبل النصيحة من أحد.» [41]

في نهاية المطاف، أدت حدة الغضب لدى باقي أفراد الأسرة الحاكمة، إلى جانب عدم الرضا البريطاني تجاه حكمه، إلى الإطاحة بالشيخ شخبوط ونفيه إلى خور مشاهر في إيران في انقلاب قاده البريطانيون في أوائل اغسطس عام 1966. وحل محله شقيقه الشاب الكاريزماتي الشيخ زايد، ومن بعدها بدأت عملية تحديث الدولة وبيروقراطيتها والخدمات التي تقدمها، والتي تحملت تكلفتها إيرادات النفط المتضخمة.[42]

وهكذا، وفي غضون خمس سنوات بين 1965 و1970، تمكن البريطانيون من عزل 3 حكام قسراً في جنوب الخليج (الشارقة عام 1965، وأبوظبي عام 1966، وعمان عام 1970)، هذا بالإضافة إلى الحاكمين الذين تم تدبير «تنازلهما» في قطر في 1949 و1960. وفي جميع الحالات، فمن وجهة نظر البريطانيين، مثّل انعدام الحداثة وانتشار «اللاعقلانية» في الدولة في ظل الحكام الذين أطيح بهم احد أهم الأسباب للتدخل، في عصر كان يرون أنه ينبغي للدولة فيه أن تتوجه نحو التطوير والتحديث و»التنمية». ولذلك، كان الحكم والدولة بحاجة إلى إعادة تنظيم من وجهة نظرهم، ونتج من ذلك الحكم المطلق النفطي المحدث الذي ثُبت من تلك الفترة حتى يومنا هذا في الخليج، والذي بنى مبدأ إعادة إنتاجه حول مركزية الحاكم من عائلة معينة في أعلى هرم السلطة،

41 BNA, FO 1016/737.

42 BNA, FO 1016/737.

وحصر مفاصل مؤسسات الدولة الرئيسية في كبار أفراد عائلته، مع دور محوري «للمستشارين» الأجانب في بناء البيروقراطية الحديثة. وقد قامت هذه الدولة بتمويل إعادة إنتاجها عبر إيرادات النفط، التي أعطتها استقلالية مالية من باقي فئات المجتمع، على الرغم من اعتماديتها المتزايدة على بيع النفط في الخارج لتمويلها. ومولت إيرادات النفط هذه الميزانيات الخاصة للحكام وأفراد عائلتهم والأجهزة القسرية الواقعة تحت إمرتهم، بالإضافة إلى بناء باقي أجهزة الدولة.

الحكم المطلق المحدث نفطياً في المملكة العربية السعودية

كما ذكرنا سابقاً، فإن تاريخ بناء الدولة في المملكة العربية السعودية يختلف إلى حد ما عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، بل وحتى عن العالم العربي، حيث لم يدخل الاستعمار الغربي (وبالذات البريطاني) إلى تلك الأراضي. وعلى الأقل في بداياتها، اتخذت الدولة السعودية منحى قد يكون أقرب إلى نظرية شارلز تيلي حول تكوين الدولة في أوروبا، إذ بنيت الدولة السعودية أساساً على الحرب وعلى التوسع الجغرافي، على الرغم من أن البيروقراطية المنظمة لم تكن قد تمت بعد.[43] إلا أن ذلك لم يعن انعدام نفوذ البريطانيين على حاكم السعودية الأول الملك عبد العزيز، وإن كان هذا النفوذ أقل حدة من المناطق الأخرى. فقد وقع البريطانيون اتفاقية دارين مع الملك عبد العزيز في عام 1915، التي اعترف بموجبها الإنجليز بمملكة نجد بل ووفروا الحماية الاسمية لها. كما قاموا بتقديم الدعم المادي والسلاح للملك عبد العزيز خلال حملاته العسكرية قبل أن يصبح ملكاً، وشاركوا في معركة السبلة الحاسمة ضد الإخوان بقيادة فيصل الدويش عبر طائراتهم الحربية، وكانت هذه الطائرات هي كلمة الفصل التي أنهت فعلياً تمرد الإخوان على مؤسس الدولة السعودية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الإنجليز في رسم حدود المملكة السعودية الأولى (وكانت حينها مملكة نجد) مع العراق والكويت. هذا بالإضافة إلى أن التجارة في المناطق التي أصبحت فيما بعد جزءاً من الدولة السعودية، خصوصاً في الحجاز والمنطقة الشرقية، كانت جزءاً من شبكة التجارة البريطانية الممتدة على مدى المحيط الهندي من الهند إلى شرق إفريقيا والسويس.

ومع بداية تصدير النفط بشكل مكثف بعد الحرب العالمية الثانية، تطور الحكم المطلق المحدث نفطياً في السعودية بشكل مشابه لما حدث في باقي دول الخليج، وإن كانت لكل دولة خصوصيتها. ففي السنوات الأولى من الحكم وحتى وفاة مؤسس الدولة الملك عبد العزيز في عام 1953، لم توجد بيروقراطية إدارية إلا بالكاد، وقد اعتمدت أساساً على البيروقراطية المتواجدة سابقاً في الحجاز تحت الحكم العثماني لإدارة أمور الدولة الأساسية، وقد

43 Ahmed Alowfi, "From Warriors to Administrators: Capital and Coercion in the Early Process of State Formation in Arabia (1900-1938)," Master's thesis, *American University* (2015).

كانت إيرادات النفط وتوزيعها أساساً في يد الحاكم.

وفي شكل مماثل لما حصل في الكويت، اعتمد الملك أساساً على مزيج من المستشارين العرب، كحافظ وهبة من مصر الذي أيضا قضي مدة في الكويت والبحرين، بالإضافة إلى المستشارين الغربيين، الذين قد يكون أشهرهم سانت جون فيلبي، المستشرق البريطاني الذي اشتهر بانشقاقه عن الأجهزة البريطانية للعمل مع الملك، حيث قام باعتناق الإسلام وإدارة مفاوضات الملك مع شركات التنقيب النفطية في بداية عصر النفط.

وكما كان الحال مع باقي إمارات الخليج، فمع بداية الخمسينات بدأ التوجه بالتغير نحو معالجة قضايا «التنمية» واستقطاب خبرائها، خصوصا من الغرب، وفي مقدمتهم خبراء الاقتصاد. فنشطت مؤسسات دولية كفورد، والأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وجيش كبير من التكنوقراط الدوليين، صعد جميعهم على متن الطائرات المتوجهة إلى مطارات الخليج الحديثة، بالإضافة الى بناء كادر من التكنوقراط المحلي، وذلك في سبيل تنفيذ رؤية حداثية لإعادة تنظيم المجتمع، عكست ما يعتبره «خبير التنمية» الحال الأفضل للشعوب الواقعة تحت رقابته.

اشتدت حدة هذا التوجه نحو خبراء التنمية في ظل الأزمة المالية لعام 1957 والتي كادت تطيح بالاقتصاد السعودي، وشكلت مفرقاً هاماً في نمط الإدارة المالية في السعودية بل وفي الخليج ككل. فكما يروي التقرير الاقتصادي للسفارة البريطانية في المملكة العربية السعودية في عام 1958:

«تعاني السعودية حالياً من أزمة في العملة والاقتصاد. ولا تحتاج أن تبحث طويلاً لتحدد العوامل وراء الصعوبات الحالية. فقد كانت نفقات الحكومة السعودية خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعائلة الحاكمة، مبنية على افتراض الكمية القصوى من الإنتاج النفطي، وكثيراً ما تجاوزت هذه النفقات الإيرادات النفطية. ولذلك فقد كان الاقتصاد غير جاهز لمواجهة الركود الذي تلى أزمة السويس 1956، عندما قام الملك سعود بقطع إمدادات النفط إلى مصنع التكرير في البحرين كبادرة منه للتضامن العربي، وكان هذا يمثل خمس إجمالي إنتاج ارامكو. زد على ذلك تقلص مبيعات النفط للأسواق الأخرى بسبب النقص في المخازن خلال الفترة التي تلت هذه الأزمة. وأخيراً، فاقم بيع ريال الفضة السعودي من نفاد الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.» [44]

وقد وصلت خطورة الأمر في بداية عام 1957 إلى إقحام القيود على صرف العملة نظراً للضغط عليها، التي انخفضت قيمتها من 100 ريال = 125 روبية هندية إلى 100 ريال = 82 روبية. ونتيجة لانخفاض العملة ظهر نقص في المواد المستوردة، بما فيها الضروريات كالغذاء، وارتفعت تكلفة المعيشة بشكل ملحوظ، بمستويات وصلت إلى 35 إلى 40 بالمئة فوق مستوى اكتوبر 1956.

44 BNA, FO 371/133156.

ويستمر تقرير السفارة البريطانية:

«دعا الملك سعود الدكتور أحمد زكي سعد كمستشار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقام سعد بمقابلة مطولة مع الملك، حيث وضح بلغة لا لبس فيها المخاطر الحقيقية لاستمرار المعدل الحالي للإنفاق غير المقيد، والإسراف من قبل كل من الحكومة والعائلة الحاكمة. ويقول مصدر موثوق، بأن سعداً حذر الملك سعود أنه إذا كان يرغب بمصير الملك فاروق (حاكم مصر السابق الذي أطيح به مؤخراً)، فما من طريقة أفضل من مواصلة السياسات الحالية.

وخلال استعراضه لحالة المالية السعودية، أبلغ سعد الملك سعود أن الدين الحكومي زاد على 700 مليون دولار أمريكي (وهو مبلغ يعادل سنتين كاملتين من الإيرادات النفطية) ... وأكد سعد أن الريال في خطر، وأن التقشف بات الآن مسألة ملحة جداً».[45]

وسرعان ما طبقت إصلاحات اقتصادية في السعودية منذ ذلك العام. فمن ناحية ميزانية الدولة، أصبحت السياسة العامة متركزة في محاولة إدارة النفقات والعائدات النفطية بشكل تكون فيه الميزانية متوازنة ولا تتعدى نفقات إيرادات النفط بكثير. كما تم وضع ونشر ميزانية مفصلة نسبياً (إذا ما قورنت بتلك المنشورة في عصرنا الحالي)، وكانت تشمل مخصصات العائلة الحاكمة. كمثال، اعتبرت ميزانية العام 1961/1960 ميزانية تقشفية في خضم الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة، حيث قام رئيس الوزراء آنذاك الأمير فيصل بتخفيض مخصصات الملك والعائلة الحاكمة بنسبة وصلت إلى النصف. وبينت هذه الميزانية أن 55 مليون دولار، والتي شكلت 14,4٪ من الميزانية، ذهبت إلى مخصصات الملك والعائلة الحاكمة، وكانت أكثر من تلك المكرسة لمشاريع «التنمية الاقتصادية».[46]

واستمر هذا الحال على مدى العقد القادم. فعلى سبيل المثال تبين ميزانية 1971/1970 المقدرة بـ 6,380 مليار ريال، والتي كان عندها الأمير فيصل قد أصبح ملكاً، بأن الخزينة الخاصة للملك حصلت على 173,1 مليون ريال سعودي، بنسبة تساوي 2,7٪ من الإنفاقات، إلا أن وزارة الدفاع وفروعها حصلت على نسبة 28,5٪ من الميزانية. استمر الحال في ميزانية السنة القادمة 1972/1971 المقدرة بـ 10,782 مليار ريال سعودي، حيث بقيت قيمة الخزينة الخاصة للملك ثابته عند نفس القيمة من الريالات، وبذلك انخفضت إلى (1,6٪) من مصروفات الميزانية، فيما حصلت وزارة الدفاع وفروعها على 2,347 مليار ريال سعودي (23,5٪)، وكان هذا المبلغ أكثر من ثلاثة

45 BNA, FO 371/133156.

46 BNA, FO 371/157011.

أضعاف مخصصات التعليم وعشر أضعاف مخصصات الصحة. وفي كل هذه السنوات، خصص ما يقارب 10٪ من الإيرادات العامة كتحويلات دعم إلى مصر والأردن في أعقاب اتفاق الخرطوم بعد هزيمة 1967 ضد إسرائيل. وهكذا، فإن الخانات الثلاث من المخصصات الملكية، وميزانية الدفاع، والمساعدات الخارجية كانت تستحوذ على أكثر من 40٪ من ميزانية هذه السنوات.[47]

وهكذا، تبلورت في السعودية حالة مشابهة لتلك التي في البحرين أو الكويت أو قطر أو عمان أو أبوظبي: نسبة معينة من الإيرادات كانت تذهب كمخصصات للعائلة الحاكمة، التي تحكمت أيضاً في توزيع باقي الإيرادات عبر إدارة أعضائها لأهم مفاصل الوزارات والمؤسسات الأساسية في الدولة، التي استُقدم الخبراء والتكنوقراط من الغرب والدول العربية لبنائها، والتي رسخت نظام الحكم المطلق المحدث نفطياً وسيطرة العائلة الحاكمة على مفاصله، بالإضافة إلى النظرة إلى إيرادات النفط وكأنها كعكة تتقاسمها الأطراف الخاصة، لكل طرف في المجتمع نصيبه منها.

بروز نجم شركات الاستشارات الإدارية في القرن الواحد والعشرين

إلا أنه وعلى عكس باقي دول الخليج، كانت الدولة الغربية التي امتدت هيمنتها على السعودية هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي سرعان ما وسعت نفوذها ليشمل كل دول الخليج ولتأخذ مكان بريطانيا كعرابة المؤسسات الغربية المهيمنة على دول الخليج العربية، التي أصبحت بدورها تتكل على الولايات المتحدة لتوفير الأمن العسكري وتوفير الكثير من مستشاري الدولة من «الخبراء». فبالإضافة إلى الحضور العسكري المتزايد في منطقة الخليج منذ أن أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والاقتصادية العظمى في العالم، بحيث تحولت دول الخليج إلى إحدى أهم مساحات النفوذ الأمريكي العسكري في العالم،[48] تبوأ المستشارون الأمريكيون وأولئك القادمين من المؤسسات التابعة لنفوذ أمريكا الدور الذي كان يلعبه «مستشارو» المستعمرين البريطانيين سابقاً في رسم السياسات العامة في الخليج. وبذلك، تجذرت الاعتمادية على المستشارين الغربيين من قبل حكومات دول الخليج كتقليد سارٍ منذ أيام المسؤولين العسكريين البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين، مروراً بمستشاري التنمية من خمسينات إلى ثمانينات القرن العشرين، وانتهاء بصنف جديد من المستشارين الغربيين، الذين اشتد عودهم في الألفية الجديدة على وجه التحديد، والذين تجسدوا في شكل شركات الاستشارات الإدارية (management consultancy companies).

47 BNA, FCO 8/1743 Saudi Budget. Letter from the embassy.

48 للمزيد انظر
عمر الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الانسان**، الفصل العاشر.

ارتبط ظهور الشركات الاستشارية في القرن العشرين في أمريكا ببروز دور المدير المحترف، بناء على حاجته للنصائح والاستشارات في القرارات التي يتخذها، وبطبيعة الحال تركزت الظاهرة بداية في شركات القطاع الخاص.[49] وعلى الرغم من تركيز شركات الاستشارات بداية نشاطها على تقديم المشورة حول الأمور التشغيلية والتنظيمية في الشركات، إلا أنها سرعان ما توجهت نحو «الاستشارات الاستراتيجية». فعلى مدى القرن العشرين برزت شركات عملاقة متعددة الأطراف والأنشطة في عالم متحول وشديد المنافسة، ما جعل رسم استراتيجية خاصة لها وتطبيقها أمراً ملحاً. ومع انتشار مبدأ الخصخصة و»النيولبرالية» في ثمانينات القرن العشرين، بدأت شركات الاستشارات بالدفع نحو استعمال أساليب إدارة الشركات الخاصة في إدارة المؤسسات الحكومية العامة. ومنذ ذلك الحين، مثّل قطاع الإدارة العامة وتقديم الاستشارات للحكومات سوقاً جديداً ضخماً لشركات الاستشارات. وكانت دول الخليج من أوائل من لجأ إلى هذه الشركات منذ ستينيات وسبعينات القرن الماضي.

وعلى الرغم من لجوء عدة دول لاستعمال الشركات الاستشارية في رسم استراتيجياتها، إلا أن دول الخليج انفردت بدرجة اعتماديتها على هذه الشركات، حيث تركز عمل الشركات الاستشارية في دول مجلس التعاون أساساً في المؤسسات الحكومية والمشاريع العامة، فيما كان تواجدها في القطاع الخاص البحت محدوداً جداً. وقد توسع عدد الشركات الاستشارية في دول المنطقة على مدى القرن الحادي والعشرين، حتى وصلت حدة الاعتمادية في القطاع العام على هذه الشركات لدرجة تسليمها زمام رسم وتطبيق أهم استراتيجياتها الاقتصادية. ومن النادر أن تجد دولة تسلم إرادياً مبدأ رسم ووضع خططها الاستراتيجية إلى شركات استشارية أجنبية بنفس الوتيرة التي تبنتها قيادات المنطقة. وتعتبر عملية وضع خطط اقتصادية وطنية طويلة المدى ممارسة معتادة في فن إدارة الدول، ولكن عادة ما توضع هذه الخطط من قبل التكنوقراط الوطنيين والخبراء، بالتزامن مع الممثلين المنتخبين الذين من المفترض أن يمثلوا الشعب. وفي حالة بعض البلدان سيئة الحظ، كما اكتشفت اليونان في القرن الحادي والعشرين، قد تُجبَر تلك الدول على قبول مثل هذه الخطط كجزء من «حِزمة شاملة» من الإصلاحات للحصول على معونات من قِبل مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لم تواجه شركة ماكينزي مثل هذه القيود في منطقة الخليج، فالحكّام في المنطقة لا يدينون بالفضل للهيئات المنتخبة ولا لآراء التكنوقراط المحليين، ولا هم مجبرون على تبني هذه الخطط من جهات تقدم لهم القروض أو المعونة. ولكنهم بدلاً من ذلك يدفعون مليارات الدولارات بمحض إرادتهم لتلقي المشورة من الشركات الاستشارية، حيث أنفقت المملكة العربية السعودية وحدها أكثر من مليار دولار على المستشارين في عام 2015.[50]

49 سلطان العامر، «دور الشركات الاستشارية في عملية التحول الاقتصادي»، **الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، (الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

50 “Saudi Arabia leads GCC consulting market”, *Trade Arabia*, 21 April 2016, <http://tradearabia.com/news/REAL_305379.html>.

باختصار، كلّفت كل دولة من دول الخليج شركة استشارية غربية لوضع «رؤية اقتصادية» توضح الطريق نحو مستقبل ما بعد النفط في القرن الحادي والعشرين.[51] وعلى الرغم من ربط نمط شركات الاستشارات في صرعتها الحالية بما يسمى بالنيولبرالية أو الإداروية (managerialism)، بحيث يجري التعامل مع غالبية مهام الدولة وكأنها مشاريع استثمارية، فإن إدمان دول الخليج على المستشارين الغربيين يمتد لقرن من الزمن تقريباً. فكما رأينا، تكررت قصة الحكام الطموحين المتعاونين مع الخبراء الغربيين في سبيل إدارة اقتصاد البلاد في الخليج، بل إنها في صلب فنون الحكم في الدولة، بحيث يقوم التاريخ بإعادة إنتاج نفسه، كل مرة في حلة جديدة. فتارة كانت في شكل الإداريين الاستعماريين البريطانيين، وتارة في شكل خبراء التنمية من المؤسسات الدولية، وتارة في شكل شركات الاستشارات الإدارية.

خلاصة: الاستفراد في السلطة والنفط في ظل الهيمنة الغربية

وإذا ما عدنا إلى سؤالنا الأساسي في هذا القسم، وهو ما هي طبيعة نظام الحكم الذي برز في الخليج في القرن العشرين، فبإمكاننا القول بأن هذا النمط من فنون الحكم قد بني على تركيز وحصر القوة السياسية المحلية بيد الحاكم وعائلته، وذلك عبر احتكار أدوات القسر، التي كانت متاحة في السابق لكوكبة من الشيوخ المختلفين، والتي تم تحييدها وإنشاء جهاز شرطة وجيش محترف يحتكر استعمالها. ثانياً، كانت المؤسسات الغربية والحماية التي توفرها تدعم الحاكم وتمنحه الشرعية كالحاكم المطلق للبلد، وبدأ ذلك أولاً مع الهيمنة البريطانية لينضوي بعد ذلك تحت المظلة الامريكية، والتي ما زالت تلعب دوراً محورياً في صياغة القرارات المصيرية المتعلقة بعلاقات المنطقة الدولية. ثالثاً، استقدِم «الخبراء» الأجانب، بعضهم من البريطانيين والأمريكيين وبعضهم من العرب، لبناء البيروقراطية الحديثة ومقوماتها في الخليج، من المحاكم إلى القوانين إلى دوائر الدولة إلى ميزانيتها المدققة. رابعاً، توزع أعضاء العائلة الحاكمة، أو على الأقل الكبار منهم، على أهم المناصب والمؤسسات في هذه الدولة الجديدة، خصوصاً تلك التي تسمى بالسيادية، وبدأ السعي نحو بناء كادر بيروقراطي من الخبراء والتكنوقراط المحليين الذين عملوا تحت السيطرة العامة للعائلة الحاكمة. وهذا التوزع لأقطاب العائلة الحاكمة على أغلب مفاصل الدولة الرئيسية ثبت نفوذهم، وربط مبدأ الدولة بهم بشكل عضوي، حتى صار من الصعب التفرقة بين الدولة وبين العائلة الحاكمة.

خامساً، بدأت إيرادت النفط بالتدفق وتمركزت لدى الدولة، أو بالأخص الحاكم، حيث كانت إيرادات النفط هي

---

51 «الرؤى الإقتصادية والتنموية في دول مجلس التعاون»، **الثابت والمتحول: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف، 2015).

الأداة التي مولت إعادة إنتاج الدولة واستمراريتها مالياً، عبر سماحها باستقلالية الحاكم وجهازه البيروقراطي من باقي المجتمع مادياً، حتى لم يعد هناك داع لفرض الضرائب. إلا أن هذا فرض على أجهزة الدولة الاعتماد على العالم الخارجي ليواصل ضخها بإيرادات النفط، حتى تضمن الدولة الأموال المطلوبة لإعادة إنتاج نفسها. وهكذا كانت لتقسيمة إيرادات النفط دور محوري في صنع نمط الحكم، حيث خصص جزء كبير من إيرادات النفط كمخصصات للحاكم وعائلته. بالإضافة إلى ذلك، تحكم أعضاء العائلة الحاكمة في الموارد الاقتصادية الأساسية الأخرى في البلد، خصوصاً الأراضي العقارية، التي أصبحت وسيلة للنفوذ والثراء. وبهذا، اضحى الحكم المطلق ظاهرة ثابتة في دول الخليج العربية، حتى بدى وكأنه ارتبط بالمنطقة منذ الأزل، وطمرت صيرورته كنظام حديث تبلور اساساً خلال فترة الاستعمار البريطاني من القرن العشرين.

2.4 المواطنة الدستورية في فكر الحركات الإسلامي السنية والشيعية الخليجية – علي فهد الزميع

تمهيد

تقوم الديمقراطية بمبادئها الدستورية الحديثة على مبدأ سيادة الأمة، حيث إنّ الشعب هو من يمارس السلطات بنفسه أو بواسطة ممثليه أو من ينوبون عنه، فيحدد من يمتلك السلطة والأشخاص الذين لهم الحق في ممارستها، كونه صاحب السيادة، والسيادة هي أساس المبدأ الديمقراطي وهي السلطة العليا التي لا نظير لها ولا معقّب عليها. وتعتبر المواطنة هي إحدى مكونات وإفرازات الديمقراطية، وتبرز أهميتها كونها أصبحت تمثل جوهراً للفكر السياسي الحديث وثمرة تطوره الإنساني المستمر والمتجدد وخاصة في القرون الأخيرة وما احتوته من ثورات وأحداث في العالم وإفرازاتها الفكرية وانعكاس كل ذلك على العملية السياسية، متمثلة في تحول قيم ونظرية المواطنة إلى صياغة قانونية وسياسية تجسدت في المبادئ الديمقراطية الدستورية الأساسية كسيادة الأمة ومبادئ الحقوق والحريات المختلفة. وتنبع أهمية دراسة قيم المواطنة من ارتباطها بقيم سياسية أساسية موصولة بحاجات الإنسان وحقوقه العامة، وعليه فالتفكير في المسألة السياسية ليس ترفاً بل هو تعبير عن حاجة تتعلق بفطرة الإنسان بصفته كائناً مُلْزَماً بالعيش داخل جماعة ما، كما أنه من جهة ثانية يمثل استجابة لحاجة المجتمع إلى تحديد السلطات والقواعد المنظمة لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وكيفية تصريف المشكلات ومعالجة الاختلافات بين الأفراد والفئات.[1] ومما لا شك فيه أن دراسة فكر المواطنة يعد من أهم مداخل التنمية، فالكثير من الدراسات التي تناولت وضع دول الخليج أوردت مؤشرات دقيقة تفيد مقدار تأثير غياب قيم المواطنة بصورها المختلفة في إعاقة التنمية وتأخيرها، ومن الخطأ الاعتقاد أن عوائق التنمية والإصلاح محصورة في الأنظمة السياسية وحدها فقط، بل إن الحركات والتيارات السياسية لها دور هام في تحقيق التنمية المستهدفة، فالناظر في فكر التيارات السياسية الإسلامية الخليجية التي تقدم نفسها كبديل للواقع الحالي سيلاحظ أنها ليست بأرقى من ذلك الواقع الذي تزعم مواجهته، بل هي في فكر وسلوك معظمها تمثل استمرارية لعقلية الاستبداد وثقافته، وعليه فإن كان تفعيل قيم ومبادئ المواطنة من أهم مداخل التنمية فلا نجاح لهذه القيم دون تغيير الفكر وإنشاء ثقافة بديلة تفعّل دور التيارات والحركات التنموي في المجتمعات الخليجية.[2]

1 د. علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب عبد الرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية** (بيروت: مركز نهوض للدراسات والنشر، 2019) ص 2.

2 د. علي الزميع ود. الطيب بوعزة، **موسوعة المبادئ الدستورية في الفكر السياسي الإسلامي «التاريخ، المفاهيم، المؤلفات»** (بيروت: مركز نهوض للدراسات والنشر، مسودة أولية، 2019)، ص3-2.

تعكف غالبية الأبحاث والدراسات المختصة بالبحث في سبب تأخر دول الخليج على الاهتمام بقضايا المواطنة بالتركيز على دور الأنظمة السياسية في هذا التأخير، دون بحث جدّي في التركيبة الاجتماعية والسياسية للمنطقة، بالإضافة إلى إهمال البحث في دور القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في ذلك، حيث أن معظمها تمثل انتاج وأراء للقوى الوطنية المعارضة وأما تقييم فكر القوى الشعبية فيتجلى في الغالب ببعض الدراسات الموضوعية والأكاديمية [3] ورغم تحمل السلطات السياسية ومؤسساتها الجانب الأكبر مxن المسئولية في تأخر ركاب المواطنة، كونها مالكة السلطة والقرار المطلق سياسياً واقتصادياً، إلا أنه من الموضوعية الإقرار بأن تراجع قيم المواطنة في دول الخليج كان نتاج ممارسات سلبية جماعية شاركت فيها معظم القوى المجتمعية والسياسية والاقتصادية في مجتمعاتنا الخليجية، فالتيارات السياسية الشعبية بفصائلها المختلفة تتحمل جزءاً من المسؤولية،[4] وتعتبر أزمة المواطنة داخل التيار الديني أكثر تعقيداً من التيارات الأخرى لأنها منبثقة مما تعتبره هذه الحركات قيماً مرتبطة بجذور مرجعية ودينية تضفي الكثير من المثالية والقدسية على آرائهم وبرامجهم الفكرية والسياسية.

لفهم دقيق وعلمي لمفهوم المواطنة لدى التيارات الإسلامية في الخليج لابد من البدء بفهم جذور وتطور ما يقارب معاني هذا المفهوم في الفقه والفكر الإسلامي تاريخياً، فلقد مرت قيم ومبادئ المواطنة بالعديد من المراحل يمكن إجمالها في ثلاث مراحل رئيسية وهي:

قيم المواطنة في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين: حيث يرى جميع الكتاب والمفكرين الإسلاميين التقليديين ومفكري عصر النهضة من التجديدين أضافة الى كثير من المستشرقين الغربيين على أن المجتمع الإسلامي قد تأسَّسَ في عهد النبوة على قيم ذات ملامح تقارب بشكل كبير فلسفة العقد الاجتماعي وقيم المواطنة بمفهومها الحديث،[5] وتضمن المجتمع الإسلامي في عصر الرسول بدايةَ نواة إيجابية للمساواة بين المواطنين في الدولة الإسلامية بمختلف توجهاتهم العقائدية، حيث مُنح غير المسلمين الكثيرَ من الحقوق التي تُعَدُّ سَبْقاً كبيراً مقارنة

3 على سبيل المثال فإن أغلب -إلا ما ندر- أنتاج منتدى التنمية الخليجي على مدار الثلاثين عامًا الماضية يتناول تقييم واقع وسياسات الأنظمة، مع قلة من الدراسات الموجهة لتقييم فكر وسياسات الحركات.

4 د. علي الزميع، **النموذج المأمول في متطلبات وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون**، ورقة مقدمة إلى منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية تحت عنوان «إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية والعوامل المؤثرة فيها،» الدوحة (5-3 ديسمبر 2016)، ص18.

5 للمزيد راجع:

عبد الملك بن هشام، **سيرة ابن هشام، الجزء الثاني** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1989)، الطبعة الثانية، ص 30 وما بعدها.

محمد ضياء الدين الريس، **النظريات السياسية الإسلامية** (بيروت: دار التراث، 1976)، الطبعة السابعة، ص17.

محمد عمارة، «الإسلام والسياسة،» دراسة منشورة ضمن كتاب (**فكر المسلم المعاصر... ما الذي يشغله ؟** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، الطبعة الأولى، ص 43.

مراد هوفمان، **الإسلام كبديل، ترجمة: غريب محمد غريب**، (الكويت: مجلة النور الكويتية، الطبعة الثانية، 1977)، ص 140.

جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1995)، الطبعة الثالثة.

بالواقع المحيط بهم في الحضارات الأخرى. وبتحليل مسيرة وهدي الرسول والوثائق التي عقدها الرسول والخلفاء الراشدين يمكن استخلاص عدد من قيم ومبادئ المواطنة، التي كانت متقدمة في سياقها التاريخي، والتي يمكن أن تمثل نواة جيدة نحو تأسيس رؤية متكاملة لمفهوم المواطنة في الإسلام، شريطة إعمال الاجتهاد الشرعي لتطويرها بما يتفق مع الواقع الجديد.[6]

حيث تضمَّنَتْ بيعة العقبة الأولى والثانية ووثيقة المدينة التي تعد - كما يرى بعض الباحثين - أول وثيقة سياسية تنظيمية في الإسلام تؤسس لحق المواطنة مجموعةً من الحقوق الأساسية، ووضع الرسول ﷺ في وثيقة نجران مبادئ الإخاء بين المواطنين من المسلمين والنصارى،[7] كما جاءت خطبة الوداع لتؤكد على مبادئ التكافل الاجتماعي، والمساواة بين جميع المسلمين، فضلا عن التأكيد على حقوق المرأة.[8]

وفي عصر ما بعد الخلافة الراشدة وحتى سقوط الخلافة العثمانية، هناك شبه اجماع من المفكرين الإسلاميين أن الدولة الإسلامية قد أخذت بنية الإمبراطوريات التقليدية المركزة على التوسع والفتوح الجغرافية العسكرية في حدود مملكتها، دون اهتمام بنشر وتطبيق قيم الدين الحضارية، وفى هذه الحقبة شهدت قيم ومبادئ المواطنة وغيرها من القيم السياسية تراجعًا كبيراً، تجسَّد فيما حدث من تناقض وصراع بين القيم المرجعية التي أقرها الإسلام، وبين آليات وممارسات تطبيقها في الواقع، والتي تراجعت بشكل كبير، ففُرِّغَتْ تلك القيم من مضمونها الحقيقي، وبدأنا نرى التفريق بين المواطنين على أساس دينهم ومذهبهم وأصولهم العرقية بداية من الدولة الأموية ثم ما تلاها من الدول.

ولقد جاء عصر النهضة في وقت بدأ يتضح الفارق إنسانياً بين الأمم والشعوب وذلك نتيجة لاتضاح ملامح الدولة الحديثة الوطنية في مختلف الدول العربية، كما يعد هذا العصر هو بداية تعرف العالم العربي على مصطلح ومفاهيم المواطنة بصورتها المعاصرة، ما أوجد صداماً مع مفهوم أممية ومركزية الخلافة والدولة الإسلامية الرافض للدولة الوطنية القطرية بصورتها الحديثة لدرجة التحريم، مما جعل مفكري عصر النهضة يتصدون لذلك في محاولة منهم لإقرار عدم مناقضة الدولة الحديثة للإسلام، وأن شكل الدولة السياسي والقانوني ليس من أصول الدين إنما من المتروك لاجتهاد المسلمين كونها من قضايا السياسة المدنية.[9]

6 محمود شريف بسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، الطبعة الأولى، ص 24.

7 سعود المولى، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة – الجزء الأول** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2016)، المرجعية والحزب والدولة المدنية والمواطنة في الفقه السياسي الشيعي المعاصر، ص111.

محمد بك الخضري، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة الأموية، تحقيق: محمد العثماني** (بيروت: دار القلم، 1986)، ص 143.

8 للاطلاع على نص الوثيقة راجع: محمود شريف بسيوني، مرجع سابق ص 32.

9 للمزيد راجع: يورغن هابرماس، **المواطنة والهوية القومية، ترجمة: د. رند المالح وباسمين جمال هاجر، تدقيق وإشراف: د. رند المالح** (بيروت: مركز نهوض للدراسات والنشر، 2018)، ص7.

د. علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب عبد الرزاق السنهوري**، مرجع سابق، ص 2.

د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية ـ دراسة تحليلية نقدية لمسارات الفكر السياسي السني والشيعي** (بيروت: دار نهوض للدراسات والنشر، 2017).

وتجدر الإشارة إلى أن مفكري عصر النهضة كانت لهم رؤية واضحة في هذا الشأن، حيث لم يخلطوا بين أغراض الدولة ووسائلها وأغراض ومقاصد الدين، وإن كانوا قد رأوا إمكان تجاورهما عندما تحترم الدولة الشرع، كمرجعية عليا بناءً على ونتيجة لإرادة الجماعة، ونزع أي قدسية أو صبغة دينية عن السلطة والحاكم أو الدولة كاجتماع سياسي، وإن انطلق من افتراض ضرورة وجود نظام حاكم يحترم الشرع ويحرسه ونفوا وجود أي سلطة دينية في الإسلام.[10]

واستكمالًا لمسيرة مفكري عصر النهضة، نجد أن المدرسةَ الاجتهادية التجديدية المعاصرة السنية والشيعية قد قدمت مشروعاً سياسيّاً حضاريّاً لنظام الخلافة، ذا ملامح مؤسسية، بديلاً للخلافة الفردية، وهو مشروع يقرر السيادة للأمة اعتماداً على تبني أحد أصول الفقه الإسلامي المجمع لدى الأمة، وهو مبدأ الإجماع الذي يأتي بعد القرآن والسنة، حيث إذا كانت الأمة الإسلامية قد ارتضت الإجماع في أمورها الدينية فكيف لا ترتضيه في الأمور السياسية المرتبطة بطبيعتها بظروف الواقع البشري ومتغيراته.[11] ويقترب هذا الطرح إلى حدٍّ كبير من النظريات الحديثة، القائمة على أساس أن الأمة مصدر السلطات والسيادة، وتعدد السلطات والفصل بينها، واستقلالية وحياد المؤسسات في الدولة.[12]

واقع وإشكالات تفعيل مبادئ المواطنة والإصلاح السياسي في فكر الحركات الإسلامية الخليجية المعاصرة

ينسب الفضل إلى عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال (1893-Thomas Marshall 1981) في وضع نظرية اجتماعية حديثة حول المواطنة وحقوق الرعاية الاجتماعية، بعد أن تبلورت بصورة كبيرة في محاضراته الشهيرة المعنونه بـ «المواطنة والطبقة الاجتماعية»، التي قام بإلقائها في جامعة كامبريدج في عام 1949. [13]

ووفقاً لمارشال فإن المواطنة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية وهي العنصر السياسي والعنصر الاجتماعي والعنصر المدني. ويتمثل المكون السياسي من المواطنة في حق المشاركة في تولي مسؤولية سياسية كعضو في هيئة منتخبة تتمتع بصلاحيات سياسية أو كناخب يختار وينتخب أعضاء هذه الهيئة أو السلطة السياسية،[14] فالحقوق السياسية تعد مناط المواطنة وتعبر عن انتماء المواطن إلى الجماعة السياسية،[15] وفي ذلك الإطار يذهب مارشال إلى أن تحقيق المواطنة يتطلب الاعتراف بأهمية الحرية الفردية دون الغلو فيها، ويعزو ذلك إلى المكاسب السياسية والاجتماعية

---

10 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، مرجع سابق، «الإسلاميون المعاصرون وفكرة الدولة الديمقراطية»» ص206.

11 د. علي الزميع و د. الطيب بوعزة، **موسوعة المبادئ الدستورية في الفكر السياسي الإسلامي**، مرجع سابق، ص34.

12 د. علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب فقه الخلافة وتطورها**، مرجع سابق، ص 2.

13 Thomas Humphrey Marshall, Citizenship and social class (London: Cambridge University Press, 1950).
توماس همفري مارشال، **المواطنة والطبقة الاجتماعية، ترجمة: بدر ناصر الحتيتة المطيري، سلسة التقارير الاستراتيجية (2)** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2017).

14 توماس همفري مارشال، **المواطنة والطبقة الاجتماعية** ،مرجع سابق، ص44.

15 وليم سليمان قلادة، **مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات، العدد الثالث من سلسلة المواطنة** (القاهرة: المركز القطبي للدراسات الاجتماعية، مايو1999).

التي بنت ورتبت ملامح مطلب الحق في المشاركة في الحكم، والحق في المشاركة في القرار السياسي.[16] وأقرب المؤسسات ارتباطاً بهذه الحقوق هي مؤسسات السلطة التشريعية.

أما المكون الاجتماعي من مكونات المواطنة فيتمثل في نطاق عريض من الحقوق يمتد من حق الحصول على قدر معقول من الأمن والرفاه الاقتصادي وصولاً إلى حق المشاركة والتمتع الكاملين في الموروث الاجتماعي المشترك، وأن يعيش الفرد حياة إنسان متمدن ومتحضر طبقاً للأعراف السائدة المتعارف عليها في المجتمع. وأقرب المؤسسات ارتباطاً بهذه الحقوق هي مؤسسات النظام التعليمي وقطاع الخدمات الاجتماعية.[17]

بينما يتمثل العنصر المدني من المواطنة في مجموع الحقوق الضرورية اللازمة لحرية الفرد، وتشمل الحرية العامة للإنسان، وحرية الإيمان والاعتقاد والفكر والتعبير، وحرية التملك وحق الدخول في عقود صحيحة وحق التمتع بالعدالة، وأقرب المؤسسات ارتباطاً بهذه الحقوق هي مؤسسات السلطة القضائية.[18]

ولقد شهد الواقع السياسي والاجتماعي المعاصر لمنطقة الخليج العربي تفاعلاً مع قيم المواطنة نتيجة لعدة عوامل، في مقدمتها تأثير فكر النهضة العربية الحديثة وانتشار المؤسسات التعليمية والثقافية، مما كان له الأثر الكبير في ظهور دعوات إصلاحية تسعى في جزء من أهدافها إلى نشر مبادئ ومفاهيم الإصلاح السياسي وتطبيقها في المجتمع الخليجي، وقد ابتدأت هذه الجهود بشكل خاص في الكويت والبحرين ودبي في عام 1938 لتشكل الملامح الأولى للدعوة للحياة الديمقراطية في الأقطار الخليجية، ويمكن القول أن هذا التصور عن منطقة الخليج العربي وتجربتها الديمقراطية كان حصيلة تطور تاريخي له سماته السياسية والفكرية والثقافية.[19]

واستمرت هذه الحركات الإصلاحية في مسيرتها إلى يومنا هذا في التأرجح بين نجاحات وإخفاقات وفترات من الجمود، إلا أنه من المؤكد ديمومة هذا الحراك الوطني نتيجة تفاعل عموم القوى الوطنية المدنية والإسلامية في العقود الأخيرة رغم تباين فكرهم وبرامجهم، وعليه تسعي هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على ملامح المسيرة الفكرية للتيارات الإسلامية في مجال الإصلاح السياسي. ومن نظرة عامة على الحركات والتيارات الإسلامية السنية والشيعية في الخليج يتضح أنها في المجمل مقسمة إلى ثلاث مدارس وهي:

- الحركات والتيارات الإسلامية ذات الفكر التراثي السلفي التقليدي، كالجماعات السلفية الأصولية التي تنقسم إلى المدرسة الوهابية العلمية والمدرسة الجامية المدخلية والمدرسة السلفية الجهادية.

---

16 كمال عبد اللطيف، «مفهوم المواطنة وسياقات تشكله» مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 9 فبراير 2015، < https://www.mominoun.com/articles/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%87-1392 >.

17 توماس همفري مارشال، **المواطنة والطبقة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص44.

18 المرجع نفسه، ص44.

19 هاشم الطائي، «ملامح نمو الوعي الديمقراطي في الخليج العربي» **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، المجلد 7، العدد3، 2012، ص1.

- مدرسة تيار الإسلام السياسي «ضبابية الفكر»، التي لم تنح نحو التجديد الكامل كما لم تتمسك بالتقليدية والتراثية، كالإخوان المسلمين والسلفية الحركية والمدرسة السرورية وتيار الصحوة السعودي وحزب الأمة.
- التيارات الحركية الشيعية بتنوعها الفكري والسياسي، وهي تيارات تنقسم بين مدرسة الولي الفقيه والمدرسة التراثية التقليدية المرتبطة بمدرسة الانتظار ومدارس ولاية شورى الفقهاء وولاية الأمة على نفسها.

وسيتم تخصيص هذا الجزء من البحث لتناول إشكالات فكر الدولة المدنية والمواطنة في فكر وممارسة الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية المعاصرة، حيث شهدت الدول الخليجية بعد عقود على تأسيسها الحديث العديد من التحديات، خاصة في ظل تهميش قيم المواطنة من جانب السلطات الحاكمة لهذه البلاد وما وازها من تهميش وعدم اكتراث بتلك القيم من جانب الحركات الاجتماعية في دول الخليج، وعلى رأسها الحركات الإسلامية السنية والشيعية التي تضع يدها على الجانب الأكبر من الحراك المجتمعي في الخليج في ظل ضعف باقي الحركات الليبرالية والقومية والمدنية.

وللقيام بمسح لواقع فكر ومفاهيم المواطنة في برامج الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الدول الخليجية سيتم الاعتماد على نظرية عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال حول المواطنة، والتي سبق التعرض لها بالشرح، وذلك بتطبيق عناصرها الرئيسية الثلاثة - وهي العنصر السياسي والعنصر الاجتماعي والعنصر المدني - على برامج وممارسات الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الدول الخليجية المعاصرة كالتالي:

المبدأ والعنصر السياسي في المواطنة:

انطلاقا من أن الأمة مصدر السلطات وصاحبة السيادة على نفسها، فإن المكون السياسي من مفهوم المواطنة يتمثل – وفقاً لنظرية مارشال - في حق المواطن في المشاركة في تولي مسؤولية سياسية كعضو في هيئة منتخبة تتمتع بصلاحيات سياسية أو كناخب يختار وينتخب أعضاء هذه الهيئة أو السلطة السياسية،[20] فالحقوق السياسية تعد مناط المواطنة وتعبر عن انتماء المواطن إلى الجماعة السياسية.[21] وأقرب المؤسسات ارتباطاً بهذا المبدأ هي مؤسسات السلطة التشريعية.

يتطلب تناول المبدأ والعنصر السياسي التعرض لعدد من القيم السياسية مع دراسة الكيفية تفاعلها مع التيارات الإسلامية الخليجية السنية والشيعية في فكرها وبرامجها، حيث سيتم استعراض تفاعل هذه التيارات مع أهم مبادئ

20 توماس همفري مارشال، **المواطنة والطبقة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص٤٤.

21 وليم سليمان قلادة، **مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات**، مرجع سابق.

الفكر السياسي الحديث، التي من أبرزها:

- إشكالية الاعتراف بالدولة الوطنية كدولة شرعية وبديلاً عن الخلافة الأممية.
- المشاركة الشعبية وسيادة الأمة وإشكالية وجوب تطبيق الشريعة ومصدر شرعية الحاكم.
- مفاهيم المعارضة والتداول السلمي للسلطة مقابل مفهوم حصانة الأنظمة والحكام، وتعددية مؤسسات وسلطات النظام السياسي أمام فردية واحتكار السلطة بشخص الحاكم.

يعتبر الاعتراف بالدولة الوطنية كدولة شرعية وبديلاً عن الخلافة أحد أبرز الإشكاليات والتناقضات التي تواجه الحركات الإسلامية السنية والشيعية في دول الخليج من جهة تفعيل العنصر السياسي من المواطنة، حيث أسهَمَ الفهمُ الجامد لمفهوم الدولة والأمة في الإسلام في تكريس رفض الدولة الوطنية. إذ ذهبت الحركات الخليجية الإسلامية السنية والشيعية التقليدية التراثية ومعظم مدرسة الإسلام السياسي إلى أن هناك تناقُضاً بين المفهومَينِ وأن رابطة الأمة يجب أن تَحُلَّ محل رابطة المواطنة، وأن هذه الدولة يجب أن تكون عامة وأممية ومركزية من منطلق أن الأمة واحدة وأنها يجب أن تجمع كل مسلمي العالم.[22] فمفهوم الدولة الوطنية الحديثة لدى معظم الحركات والتيارات الإسلامية السنية الخليجية مفهوم هلامي، حيث يتَبَنَّى معظمهم فِكراً دِينيّاً سياسياً أممياً عابراً للوطنية ذا صبغة عالمية، من شأنه أن يقوِّضَ عمليات الاندماج المجتمعي، إذ يجد الفرد المنتمي إلى هذا الفكر نفسه حائراً بين هويته الوطنية وهويته الدينية فيختار الأخيرة، وعليه يكون جزء من ولائه مرتبط بمرجعية فكرية وسياسية خارجية من خلال تبنيهم أممية الفكر السياسي، كالسلفيين والإخوان وحزب الله وغيرهم من التيارات.[23]

ويبرز فكر التيارات الإسلامية السلفية التراثية في مضمون كل المقررات الدراسية السياسية في أقسام الشريعة في الجامعات الخليجية كنماذج للإنتاج الفكري للتيارات الإسلامية السلفية التقليدية السنية المهيمنة على عموم المناهج في الدراسات الشرعية. حيث نجد أن هذه المقررات الدراسية تقسم نظم الحكم في العالم إلى أنواع وتتحفظ على نظم الحكم الحديثة أو النظام الديمقراطي، الذي تمثل – بحسب هذا الفكر والمنهج - الحرية المطلقة أهم مقوماته، وقد خدع بهذه القراءة الكثيرون ممن يجهلون قواعد النظام السياسي الإسلامي وتميزه عن النظم السياسية الأرضية الهابطة!.[24] هذا التوصيف السلبي لعموم الأنظمة هو الذي سيسمح لهذه الأدبيات بالانتصار لفردانية النظام المنقذ الوحيد للبشرية ألا وهو نظام الحكم الإسلامي التراثي. ووفقا للمقرر فإن «أولو الأمر»

22 محمد عفان، «أسلمة الدولة الحديثة السعودية نموذجًا،» **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 18 يونيو 2016، ص17-15.

23 توفيق السيف، «الأحزاب المرتبطة بالولي الفقيه،» **الجزيرة نت**، 26 ابريل 2006، < https://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/6136be45-b917-4ec1-8c81-d38dbb62e8af >.

24 ساري حنفي، «من نَظَّرَ لداعش؟ قراءة لمقرر «السياسة الشرعية» في جامعة خليجية،» **معهد العالم للدراسات**، 25 سبتمبر 2016، < http://alaalam.org/ar/religion-ar/item/395-573250916 >.

هم أحد أركان الدولة الإسلامية، وبحسب مصادر مختلفة يعتمد عليها المؤلف يتشكل هذا الفريق من «الفقهاء والعلماء الذين يعلمون الناس دينهم والأمراء والولاة».[25]

ويرى عموم رموز تيار الصحوة الإسلامية السعودية أن الوطنية هي الشعار الذي يؤمن به المنافقون. ويستندون في ذلك إلى قول الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله «أن الوطنية شعبة من القومية وأضيق منها القبلية وهي الشعار الذي فرق المجتمعات وسيمزقنا لو أننا آمنا به وكفرنا بالوحدة الإسلامية وجعلنا للولاء بدلاً من التعارف». ويرون أن الوطنية ماهي إلا فكرة غربية تم تصديرها للمسلمين لتفريقهم،[26] كما يرون أن من الشنائع التي تراها هذه الأيام أن يكون المعيار هو القومية كما تقول الناصرية والبعثية أو الوطنية، ويستدلون على فتوى للجنة الدائمة برئاسة الشيخ بن باز رحمه الله «أن من لم يفرق بين اليهود والنصارى وسائر الكفرة إلا بالوطن وجعل أحكامهم واحدة فهو كافر»، فالجنسية لا قيمة لها، إذ المسلمون جميعا أخوة.[27]

وفي هذه الحقبة ورغم هيمنة التيار التقليدي نجد أصوات الكثير من ممثلي المدرسة المقاصدية، أمثال المفكر عبد الله الحامد في السعودية، الذي يمثل أحد أهم رموز التيار الإسلامي الخليجي التجديدي الداعم لمفاهيم المواطنة، والذي يرى أن الواقع والممارسة العملية للتيارات التراثية وتيارات الإسلام السياسي تؤكد قابليتهم للوقوع والانزلاق في فخ الدولة الدينية، إذ يعتبرون أنفسهم المرجعية الوحيدة التي تنطق باسم الله من خلال تَبَنّي تفسيرٍ خاصٍّ بهم للنَّصِّ الدينيِّ وإسقاطه على الواقع ومن ثم الاستبعاد والتكفير - في كثير من الأحيان – لأيَّةِ رؤية أو تفسير آخر. وترى المدرسة التجديدية أن الانسداد الفقهي الاجتهادي الشرعي يشكل أحد أسباب تكريس هذه الحالة. ومن ثم فحلُّ هذه الإشكالية يتمثل في الشروع في إنتاج اجتهادٍ فقهيٍّ جديد، فالدولة الوطنية في فكر هذه الحركات تواجه العديد من التحديات والصعوبات، حيث تقوم الدولة في فكرهم على الرابطة الدينية، وهذا ما يجعل بعض المفكرين يرصدون خلطاً بين مفهومي «أمة الإسلام» و «الشعب».

وترى المدرسة التجديدية الخليجية على لسان سلمان العودة - أحد أبرز من دعا للتجديد الديني السياسي - أن هذا الفكر التراثي الرافض للدولة الوطنية ينقض ما ذهب إليه بعض المفكرين من أن الخلافة ليست صور وشعارات تراثية، أنما قيم حية ومتطورة منتجة لأشكال وآليات وسياسات جديدة حسب احتياج الأمة.[28] وتذهب هذه التيارات التجديدية إلى أنه ليس في الشريعة ولا في التاريخ والفكر الإسلامي دولة دينية ثيوقراطية،[29] ولا يجوز

25 ساري حنفي، مرجع سابق.
26 سفر الحوالي، **المسلمون والحضارة الغربية** (بدون ناشر، يوليو 2018)، ص1111.
27 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص1051.
28 سلمان العودة، **أسئلة الثورة** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 56.
29 سلمان العودة، مرجع سابق، ص127.

استخدام الدين لإضفاء الشرعية على سلطة الحاكم.[30] فالدولة الإسلامية هي دولة مدنية تقوم على عقدٍ اجتماعي مدني بين سلطات الدولة ومؤسساتها قائمٍ على العدالة وتوزيع السلطة. والدولة تكون إسلامية من جهة وجود الضوابط والمقاصد الإسلامية فيها، فالحكومات والمؤسسات معبرة عن إرادة الشعب وخياراته وهي وكيله عنه وفق تعاقد مدني صرف، وضمن شروط يجب الوفاء بها والرقابة عليها والمحاسبة. وقد قال الله تعالى عن ذاته الكريمة « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ» (الأنبياء: 23)، فالناس جميعاً مسؤولون إذاً والسلطة في الإسلام بشرية وليست كهنوتية.[31] وينبغي في هذه الدولة أن يتم فصل السلطات الثلاثة (التشريعية والقضائية والتنفيذية) بشكل واضح لكي تبقي الحكومة المركزية متوازنة وبعيدة عن الفساد.[32]

وعليه فإن موقف الحركات الإسلامية الحركية التجديدية في الخليج من الدولة الوطنية مغاير إلى حد بعيد لموقف الحركات التراثية المعتقدة بالخلافة الأممية (في الفكر السني) ودولة الولي الفقيه (في الفكر الشيعي)، إلا أن أولئك يدركون صعوبة استنباتها من جديد في رحم الواقع السياسي المعاصر، ومن ثم اعتبروا الدولة الوطنية معادلاً موضوعيّاً للخلافة. غير أن هذا لا يعني تصالحاً مع الدولة الوطنية في الجوهر، بل هو سعي إلى محاولة ترويضها، وتقريبها من النموذج الإسلامي بشكل ضبابي وهلامي، إذ تظل الخلافة أو الدولة الإسلامية الموحدة لديهم هي الهدف المنشود ورمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها، والاهتمام بشأنها.[33]

وتذهب الحركات الإسلامية التجديدية في الخليج إلى ضرورة القبول بالدولة الوطنية القطرية انطلاقاً من أنَّ الفقهاء قد أقروا بإمكانية وجود أكثر من دولة وخلافة إسلامية في آن واحد،[34] وهو ما أكده الواقع التاريخي في معظم حقب التاريخ الإسلامي.[35] فقد أجاز الفقهاء وكذلك أكدت الممارسة السياسية التاريخية تعدُّدَ الأوطان، وتعدد الخلفاء، والاعتراف بوجود أكثر من خليفة في وقت واحد. وقد أعطى العلماء الشرعية للخلفاء علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير في نفس الوقت، وللخلافة الأموية في الأندلس في ظل الخلافة العباسية

30 محمد العبد الكريم، **صحوة التوحيد- دراسة في أزمة الخطاب السياسي الإسلامي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، الطبعة الثانية، ص17.

31 سلمان العودة، مرجع السابق، ص128.

32 سلمان العودة، مرجع السابق، ص129.

33 حسن البنا، **رسالة المؤتمر الخامس، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (القاهرة، المكتبة التوفيقية، 1965).

34 أكد بعض الفقهاء جواز التعدد اعتمادا على توسع رقعة العالم الإسلامي وصعوبة حكمه من إمام واحد، للمزيد راجع: رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة الكبرى** (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1922)، ص56.

راجع: رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة الكبرى**، مرجع سابق، ص82.

35 للمزيد في هذا الشأن راجع كلا من: ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 33.

عضد الدين الإيجى، **المواقف، تحقيق عبد الرحمن عميرة** (بيروت: دار الجيل، 1997)، ص 400.

ابن حزم الشهرستاني، **الفصل في الملل والأهواء والنحل، وبهامشه الملل والنحل، المجلد الأول** (مكتبة السلام العالمية، 1348هـ)، ص113.

بعد وفاة الرسول بسنوات قليلة، ومع ذلك نجد الآن من يستنكر – من حيث المبدأ والملامح-قيام الدولة الوطنية مُدَّعياً مخالفتها للتصور الإسلامي.

وبمطالعة مضمون كتاب «زاد الأخيار» كمنهج يتدارسه أعضاء حركة الإخوان المسلمين في الكويت ويمكن أن يمثل التوجه العام لفكرهم، وكنموذج للإنتاج الفكري لتيارات الإسلام السياسي السنية كالإخوان المسلمون والسلفية الحركية وحزب الأمة في الكويت، نجد أنه وللأسف أهمَلَ قضايا الفكر والتنظير السياسي الإسلامي المعاصر، ومدى تفاعله مع الواقع الميداني في حراك التيار الإسلامي العام، وكذلك علاقاته وتفاعله قُرباً وبُعداً عن قِيَمِ الدولة الحديثة كمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية والحريات وغيرها. هذا رغم أن الحراك السياسي أصبح أحدَ أبرز المؤثرات في مسيرة الحركة الإسلامية، من حيث تطورها الفكري، أو تركيبتها التنظيمية، أو علاقاتها بالحراك السياسي الجماهيري، أو الأنظمة. بل إنه مع ما آل إليه أمر التنظير السياسي وإسقاطاته من تشابُكٍ في كثير من جوانبه مع الوضع الدولي، وخصوصاً بعد الأحداث المتعاقبة منذ أفغانستان، مروراً بالعراق وسوريا وليبيا وغيرهم، وما نتج عنها من تساؤلات ومتطلبات - فلا يزال التنظير السياسي الإسلامي يقف عاجزاً عن بلورة رؤية واضحة وفكر مقنن واضح وحديث، وهذا ما نجده في «زاد الأخيار»، إذ ما زال يكرر أطروحات تقليدية حول مفاهيم الشورى والولاية بشكل نظري وتقليدي بحت، يُثِيرُ الكثير من اللبس والتناقض لدى متلقيها من أبناء هذا الحراك الإسلامي. كل ما سبق يؤكد وجود انفصال بين تقدمية الحراك السياسي وتراثية التنظير لدى تيارات الإسلام السياسي الخليجية.[36]

وبالمقابل نجد أن تيارات الإسلام السياسي في حزب الأمة بقيادة د. حاكم المطيري يعتمد الفكر التجديدي الإصلاحي، إلا أن فكره على الرغم من ذلك ما زال يواجه إشكالية بالغة بربطه للإصلاح والتجديد بمركزية الخلافة وعدم اعترافه بالدولة الوطنية الحديثة، وعدم حسم إشكالية إيجاد بديل للخلافة الإسلامية. فمهمة الحزب تأسيس المشروع السياسي السني القائم على استعادة الخلافة الراشدة بالوسائل كافة، مع تصدير الرؤية السلمية بوسائلها كافة وإعمالها في الواقع السياسي كأولوية بين الوسائل الأخرى كلها وتفعيلها مع القواعد والأصول الشرعية في علاقة الحزب بالنظم السياسية.[37]

أما الحركات والتيارات الإسلامية الشيعية الخليجية فمفهوم الدولة الوطنية الحديثة لدى الكثير منها متطابق مع التيارات السنية من حيث الهلامية التي تعتريه، والتي يشهد عليها تبني معظمهم فِكراً دِينيّاً سياسياً أممياً عابرًا للوطنية ذا صبغة عالمية، والارتكان في ذلك إلى أفكار خط الإمام-ولاية الفقيه، وهو ما يعتبره البعض وفقاً للتوصيف

36 **زاد الأخيار** (الكويت: اللجنة العلمية بمؤسسة الكلمة، 2008).

37 حاكم المطيري، **تحرير الإنسان وتجريد الطغيان دراسة في أصول الخطاب السياسي القرآني والنبوي والراشدي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989).

السياسي خيانة وطنية في ظل استمرار الجدل والضغط على التيارات الدينية الخليجية الشيعية الرئيسية لاتخاذ موقف محدد إزاء دور الفقيه. ثم تطور هذا الضغط نحو الجدل حول علاقة الدين بالسياسة بشكل عام وقضايا مثل الحريات العامة وسيادة الشعب والعلاقة الممكنة مع الأنظمة السياسية العلمانية والمدنية والقوى الدولية ذات التأثير.[38]

وبشكل عام - وكما يرى بعض الباحثين - فإن إشكالية التيارات السياسية التقليدية شيعية كانت أم سنية تكمن فيما تطرحه من تصور لنظام حكم هو أقرب إلى نموذج الدولة الدينية الثيوقراطية، إذ إنها ترى في نفسها الممثل الوحيد للدين، وأن ما تقدمه من تفسير هو التفسير الصحيح، وما دونه باطل، لذا تنظر للآخر باعتباره خارج الملة. ومن ثم يرى كثيرون - تأسيساً على هذا الطرح - أنه لا تعددية سياسية أو إمكان خلق أرضية مشتركة للتعايش في ظل حكم هذين التيارين، وفي هذا الصدد يمكننا القول: إن نظرية ولاية الفقيه المطلقة في نسختها الخُمَينِيَّة تتشابه كثيراً مع مفهوم الحاكمية لدى بعض فصائل الإسلام السياسي والسلفية التراثية والتيارات السلفية الجهادية، فكلاهما يقود في منتجه الأخير إلى دولة دينية، يحتكر فيها رجال الدين تفسير وتأويل النص الديني، وسُبل إنزاله على الواقع، ومن ثم فكل رؤية تتعارض معهم يتم التعامل معها باعتبارها خارج دائرة الإيمان.[39]

وأما فيما يتعلق بإشكالية المشاركة الشعبية وسيادة الأمة وإشكالية وجوب تطبيق الشريعة ومصدر شرعية الحاكم، يتضح أن معظم الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية التقليدية تتحفظ على المشاركة الشعبية - المعتمدة على مبدأ الأمة مصدر السلطات - فكرياً بوصفها مفسدة للدين تارة وبوصفها منافيه لأحكام الدين ووحدة الصف المسلم تارة أخرى. ولا يعني هذا التحفظ عدم مشاركة تلك الحركات في الفعاليات السياسية، حيث ما تزال تراوح وتدور في الإطارِ الفكريِّ التقليديِّ والتاريخيِّ رغم تفاعلها السياسي والحركي مع آليات الديمقراطية والمشاركة الشعبية بالعموم، وإن كان ذلك من باب المصلحة لا أكثر. غير أن رفض تلك الحركات للتقنين الفقهي المُعلن والواضح يبقى كاشفاً لحقيقة عدم الإيمان بهذا المبدأ (مبدأ الأمة مصدر السلطات)، الذي يمثل غيابه معضلة مزمنة للأمة تاريخيّاً. وعليه نجد أن حركات الإسلام السياسي الخليجية كالإخوانُ المسلمين والسلفية الحركية وبعض الحركات الشيعية الحركية لم تقنِنِ مَوقِفِها الشَّرعيِّ المعلَنِ حَولَ إيمانِهِم وقَبولِهِم بالمشاركة الشعبية وبالنَّظريَّةِ الديمقراطيَّة بالكاملِ وتداوُلِ السلطةِ بعد، وهم في ذلك يتوافقون جزئياً مع الحركات التراثية نتيجة حيرتهم الفكرية والشرعية المستمرة.

ويرتبط بهذه الإشكالية تحديد مصدر شرعية الحاكم، فإن التيارات التقليدية الخليجية السنية قد قبلت بالآليتين المثيرتين للجدل للمشروعية السياسية: الاستيلاء (أي القبض على السلطة باستخدام القوة)، والتعيين (أي الاستخلاف

38 توفيق السيف، **الأحزاب المرتبطة بالولي الفقيه**، مرجع سابق.

39 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

من قبل الحاكم السابق أو الحكم الوراثي). ويستخدم العلماء التراثيون نفس المنطق الذي استخدمه علماء السلف لشرعنه التغلب وهو أن سلطان غشوم خير من فتنة تدوم، فقد كان فهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب للدولة الإسلامية مقتصراً على وظائفها، المتمثلة في قيامها بتطبيق الشرع ومحاربة البدع، ولم يعر انتباها لأحد أهم أعمدة تأسيس الدولة وهو الأساس الذي يجب أن يختار على أساسه الحاكم، وكيف تتم محاسبته، وعزله إذا حاد عن الطريق القويم.[40]

أما تيار الصحوة الإسلامية السعودي فيرى عمومه أن الإسلام دين التوحيد المطلق لله وليس فيه مدنية من أي نوع لا مضادة للدين ولا غير مضادة، لا جزئية ولا كلية وليس فيه إسلام سياسي وإسلام غير سياسي.[41] وهناك من يرى أن تيار الصحوة الإسلامية يحوي بعض ملامح فكر سياسي تجديدي في بعض جوانبه، مثل أن الإمامة لا تنعقد لأحد إلا بأن يبايعه أهل الشورى، وليس بمجرد أن يعهد إليه الإمام السابق، فلو أن أهل الشورى اختاروا غير المعهود إليه لم يكن لعهد الإمام السابق من أثر. ويشترطون أن يكون الإمام قرشياً وأن يكون مجتهداً عالماً وأن يستشير في أموره وأن تختاره الأمة وترضى به وأن يكون ديِّناً عادلاً وأميناً وعاقلاً،[42] ويرون أنه لا تنعقد الولاية لفاسق، ومن الفسق الخيانة، ولا لعاجز أو سفيه، ولابد من توفر الشروط الشرعية في الإمام وأهمها إقامة الدين والعدالة والقرشية والعلم، ولا يولي من سأل ذلك ورشح نفسه وحرص على الولاية.[43]

وعلى الجانب الأخر نجد أن بعض مفكري المدرسة الاجتهادية الخليجية يؤيدون مفهوم أن السياسة عمل بشري من اختصاص الأمة، ويعارضون قول الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية بأن السياسة الشرعية هو «قائم مقام النبوة»،[44] ويعتبرون أن في هذا القول شيء من اللبس، لأنه يضع السياسة وكأنها ضمن حيّز المقدس،[45] حيث يؤمنون بسيادة الشريعة مع دعوتهم إلى الأخذ بمقاصد الشريعة دون الإغراق في التفاصيل ومع الأخذ بالتجديد،[46] ومراعاة التدرج في إنفاذ الأحكام والعمل على تحقيق المناط. وتقتضي السياسة الشرعية تقديم الأصول (الكليات) ولو ترتب على ذلك تفويت بعض الجزئيات والتفصيلات.[47]

وفي ذلك الإطار يرى التيار الإسلامي التجديدي الاجتهادي أن علاقة الحاكم بالمحكوم قائمة على البيعة، وهي عقد بين طرفين باتفاق، ويشترط فيها كسائر العقود الرضا وعدم الإكراه، مما يفسر مشروعية وجود علاقة تبادلية بين

40 محمد عفان، مرجع سابق، ص17-15.
41 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص945.
42 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص951.
43 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص 945-944.
44 أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية** (القاهرة: دار الحديث، 2006)، ص254.
45 سلمان العودة، مرجع سابق، ص 53.
46 سلمان العودة، مرجع سابق، ص111.
47 سلمان العودة، مرجع سابق، ص122.

الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، الأمر الذي يتيح للمحكومين معارضة الحاكم ونصحه، وطاعة الحاكم تكون مرتبطة بالبيعة تبعاً لها في حالة وجود إمام مختار برضى الناس.[48]

كما ترى هذه المدرسة أن التصور السياسي الإسلامي قائم على تداول السلطة باعتبارها إحدى منتجات الشورى، وتعبيراً حقيقيّاً عن سيادة الأمة، فلها الحق في عزل النظام القائم، واختيار نظام جديد طبقاً لمفهوم البيعة الحقيقي، التي يجب أن تكون في شكل صيغة تعاقدية. واقترحت هذه المدرسة تحديد البيعة بمدة معينة كما في الفكر السياسي الحديث، لأن ذلك من شأنه أن يحقق صالح المسلمين ومقاصد الشريعة،[49] وفي هذا الإطار تدعو إلى ضرورة إعادة تفعيل دور المجتمع والأمة في السياسة، فالحديث عن شرعية المتغلب كان نتاج غياب المؤسسات الاجتماعية والمدنية القادرة على ترجيح الكفة وغياب دستور واضح يحدد الحقوق والواجبات (فقه الضرورات).[50] وعليه يرون أن إعادة إحياء مبادئ عصر النهضة الداعية إلى مدنية الدولة من خلال الإقرار بسيادة الأمة كمصدر للسلطات حتماً إلى تنظيم حق المواطنة وسبل ممارستها وبالتالي إشاعة السلام الاجتماعي داخل المجتمع، وتماسك مكوناته في وحدة منسجمة، ينتفي معها بقدرٍ كبيرٍ أيُّ صراع طائفي أو عرقي إثنيّ، وهو صراع عانينا منه كثيراً، نتيجةَ ضبابية التصوُّرِ في الفكر السياسي الإسلامي حول هذه الإشكالية.

وأما بالنسبة لأهمية العمل الجماعي المؤسسي السياسي وشرعية الانتماء للأحزاب والجماعات، يدعو تيار الإسلام السياسي إلى ضرورة تحقيق التوازن في شخصية المسلم بين الفردية والجماعية، وذلك دون تحديد موقف محدد من المفاهيم السياسية والقانونية الحديثة للعمل الحزبي المبني على قيم الديمقراطية المعاصرة. وعلى الرغم من ذلك نجد أن أدبيات هذا التيار توجه الاتهام لأي حزب ينادي بفصل الدين عن الدولة أو أيّ حزبٍ قوميٍّ ويدعون للتبرؤ منه، وهو ما يمثل تنظير مأزوم في التفاعل مع الآخر داخل المجتمع الإسلامي.[51]

وفي المقابل شهد الفكر السياسي التجديدي للحركات الشيعية الخليجية محاولات متعددة للتطوير ليقبل بالمشاركة الشعبية وسيادة الأمة عبر توجيه النقد للكثير من الأسس والمرويات التاريخية المنتمية للماضي، والتي قام عليها الفقه السياسي الشيعي من خلال حراك إصلاحي متأثراً بالمدرسة الاجتهادية السياسية التي قادها مفكرو عصر النهضة الشيعية في الثورة الدستورية وعلى رأسهم النائيني ومدرسته.[52] وعلى الرغم من أهمية هذه الرؤى إلا

---

48 سلمان العودة، مرجع سابق، ص142-141.

49 أحمد كمال أبو المجد، **نظرات حول الفقه الدستوري في الإسلام**، مطبوعات الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية، المحاضرات العامة، الموسم الثقافي الرابع، 1961-1960، (القاهرة: مطبعة الأزهر)، ص52.

50 سلمان العودة، مرجع سابق، ص72.

51 **زاد الأخيار، الجزء الثالث**، مرجع سابق، ص 497.

للمزيد راجع: د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

52 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة – الجزء الأول، توفيق السيف: مكانة العامة في التفكير الديني، نقد الرؤية الفقهية التقليدية للسلطة والاجتماعي السياسي**، مرجع سابق، ص127.

أنها بقيت نخبوية ممثلة في مجاميع صغيرة ألتفت حول حزب الدعوة في فكره التأسيسي أو الشيخ محمد شمس الدين أو الشيخ محمد فضل الله، ولم تمثلها تيارات أو حركات سياسية جماهيرية تستطيع إنزالها على الواقع السياسي الشيعي الخليجي. فربما كان المناخ الفكري الشيعي لا يزال غير مهيَّأً لمثل تلك الأفكار نتيجة لسيطرة الفكر التقليدي وفكر تيار الإسلام السياسي عليه، وعليه فإن هذا الحراك الفكري والسياسي لم يتبلور بعد وخاصة في ظل تزايد وتيرة المتغيرات الداخلية والإقليمية.

وأما فيما يتعلق بمفهوم شرعية سلطة الأمة تجاه مفهوم الحكومة الدينية (وجوب تطبيق الشريعة)، تتمسك التيارات الخليجية التقليدية بتطبيق الشريعة كأساس للدولة الإسلامية، وتعتمد الحركات التقليدية على نظرية الحاكمية لله في تفسير ذلك، التي تقضي بأن السلطان السياسي في المجتمع الإسلامي ليس حقّاً من حقوق الأمة، فالبشر ليسوا هم الحكام في مجتمعاتهم وإنما الحاكم في هذه المجتمعات هو الله، أيْ إن الأمة ليست مصدر السلطات (السيادة).[53] وذلك دون الإجابة عن السؤال الجوهري: مَنِ المُناطُ به تفسيرُ الشريعة والشرعية، ومَن يمتلك الحق والصلاحية في إضفاء الشرعية على نظام حاكم ما أو نزعها منه؟ ويقود تبني الحاكمية في الأخير إلى دولة دينية يحتكر فيها رجال الدين تفسير وتأويل النص الديني وسُبل إنزاله على الواقع، ونجد ذلك في أدبيات السلفية التقليدية التراثية الحديثة والمعاصرة في كتابات روادها وشيوخها (محمد بن عبد الوهاب، عبد العزيز بن باز، محمد ناصر الدين الألباني، محمد بن صالح بن عثيمين...)، حيث أسست المدرسة السلفية مختلفَ تصوراتها على نحو موصول بمبدأ التوحيد. وعلى الرغم من أن مفهوم الحاكمية لم يرد في كتابات ابن عبد الوهاب، وعلى الرغم من نقد السلفية للتيارات الحركية القائمة على مفهوم الحاكمية واستهجانهم لإدخال لفظ الحاكمية ضمن منطوق التوحيد، نتيجة التزامهم بأن أنواع التوحيد ثلاثة لا رابع لها، أي توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، فإنهم في مبحث توحيد الألوهية نجدهم يستحضرون مدلولَ الحاكمية وإن لم يستحضروه كلفظٍ، بل حتى في الردود التي انتقد بها السلفيين سيد قطب نلحظ إقراراهم بأن الحاكمية جزءٌ من مقتضيات التوحيد. يقول الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في جوابه عن سؤال: «ما حكم من يقول: إن معنى لا إله إلا الله هو «لا حاكمية إلا الله»؟ .. هذا أخذ جزءاً قليلاً من معنى «لا إله إلا الله»، وترك الأصلَ الذي هو التوحيد والعبادة، «لا إله إلا الله» معناها: لا معبود بحق إلا الله، فهي تنفي الشركَ وتثبت التوحيدَ. والحاكمية جزء من معنى «لا إله إلا الله».[54]

وعلى هذا الأساس نجد لدى السلفية ربطاً حرفياً وظاهرياً بين تحقيق الحاكمية والتوحيد، وما يستتبعه ذلك من

---

53 محمد عمارة، **الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 36 وما بعدها.

54 أبو نعيم إحسان، «جمع أقوال أهل العلم في مسألة الحاكمية،» **شبكة الإمام الآجري**، مارس 2007، < http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=1029 >.

فهم قاصر لتطبيق الشريعة مرتبط برفض الديمقراطية وما تمثله من تعددية حزبية ومجالس نيابية. كما أن هذا التصور حاضرٌ أيضاً في أدبيات السلفية الجهادية التي قامت بربط مفاهيم الحاكمية والجاهلية بالولاء والبراء والجهاد، فأنتجت تصورات سياسية عدمية متشنجة،[55] بينما نجد أن التيارات التجديدية قد تجاوزت هذه الإشكالية بالتصريح أن تطبيق الشريعة يكون مناط ومسؤولية الأمة فقط من خلال سيادتها ووفقاً لإرادتها، بينما اكتفت تيارات الإسلام السياسي برفع شعارات تطبيق الشريعة كـ «الإسلام هو الحل» و «القرآن دستورنا» دون أي تفعيل لهذه الشعارات ضمن برامج هذه التيارات على أرض الواقع.

أما في الفكر الشيعي فقد أدت هيمنة نظرية الولاية العامة والمطلقة للفقيه في إيران إلى قيام دولة دينية ذات نظام حكم ديني صريح، وهو ما كان له أثر مباشر على فكر وحراك الكثير من التيارات الخليجية الشيعية. فقد أعطت نظرية ولاية الفقيه المطلقة للولي الفقيه هالةً من القداسة، فهو حاكم سياسي يحكم امتداداً للنبوة، أما الحركات الشيعية الخليجية التراثية فيحد من مشاركتهم السياسية ما يعرف بنظرية القبول والانتظار، التي توجب على الشيعة عدم الانخراط في أيِّ نشاط سياسي قبل عودة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري)، ومن يفعل ذلك يصبح آثماً، وعلى الشيعة عدم إقامة أيَّةِ حكومة حتى عودته فهو الحاكم والإمام الشرعي.

لذلك تُعدُّ غَيبةُ الإمام العسكري من المحطات التاريخية المهمَّة في الفكر السياسي الشيعي، إذ يتم تبني عقيدة أنه ما زال حياً، ولكنه غائب[56] وينبغي انتظار عودته والتضرع إلى الله بتعجيلها. وقد تجلى تأثير هذا الاعتقاد سياسياً في إشكالية كبرى واجهت الطائفة الشيعية الإثناعشرية، تتجسد في السؤال التالي: من سينوب عن الإمام المهدي في غيبته دينيّاً وسياسيّاً؟ فقد أحدثت هذه الغَيبةُ فراغاً كبيراً، وازداد الأمر سوءاً بحسم الإجابة عن هذا السؤال (في ذلك الوقت) بإنه يجب على الأمة أن تعيش في حالة انتظار حتى عودة الإمام الغائب. وقد عزز هذه الرؤية ما ورد عن الأئمة طبقاً لمروياتهم بأن «كل راية تُرفع قبل قيام المهدي، فصاحبها طاغوتٌ، يُعبَدُ من دون الله».[57] وتهاجم وترفض مدرسة التجديد من النائيني إلى شمس الدين وفضل الله وشريعتي نظرية الانتظار السلبي دون أيِّ فعل سياسي للأمة الشيعية حتى عودة الإمام الغائب، مع تحفظهم على الولاية العامة للفقيه.[58]

وأما فيما يتعلق بمفاهيم المعارضة والتداول السلمي للسلطة مقابل مفهوم حصانة الأنظمة والحكام وتعددية مؤسسات وسلطات النظام السياسي أمام فردية واحتكار السلطة المطلقة بشخص الحاكم، فعلى الرغم من أهمية

55 د.علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**، مرجع سابق، ص 26.

56 محمد رضا المظفر، **عقائد الإمامية** (قم: مركز الأبحاث العقائدية، 1422هـ)، ص96.

57 الحر العاملي، **وسائل الشيعة، الجزء 13** تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث (قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، 1414هـ).

58 علي فياض، **نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي**، تقديم هاني نسيرة، منشور على موقع مركز آفاق للدراسات والبحوث بتاريخ 2 اكتوبر 2010.

مفردة المعارضة والتداول السلمي للسلطة إلا أن التيارات السياسية الإسلامية الخليجية قد اختلفت حول هذه المفردة السياسية،[59] حيث يتناقض هذا المفهوم مع تعاظم نفوذ الفكر المناوئ للرقابة الشعبية وأنشطة المعارضة السياسية لدى بعض الحركات الدينية السلفية التقليدية التي تقوم ممارساتها السياسية فكريّاً وحركيّاً على التركيز والتمحور حول مبدأ طاعة أولياء الأمر ورفض حقوق الشعوب السياسية، وخاصَّةً حق المعارضة بوصفها خروجًا علي الحاكم الشرعي، مع رفض الحزبية وأي شكل من أشكال الممارسة السياسية الديمقراطية، وتتخذ هذه التيارات دوماً موقفَ الانحيازِ للحكومات ضد الحركات الإسلامية السياسية الأخرى، وضد المعارضة الوطنية عموما وبالإطلاق.[60] وأبرز هذه الفصائل ما يطلق عليه التيار السلفي الجامي المدخلي الوهابي وما ينتهجه من رفض لكافة أشكال النشاط السياسي المعارض، مثل المظاهرات والاحتجاجات وكتابة مقالات تنتقد النظام وتوجيه النصح للحكام على الملأ أو إمضاء العرائض المطالبة بالإصلاح. وبالمحصلة، فقد حُرم المجتمع المسلم من أن يكون له أي قول في الأمور السياسية لأنه وفقاً للأيديولوجيا الوهابية، النقد الشرعي الوحيد المسموح بتوجيهه إلى السلطة السياسية هو ما يكون في السر بين الحكام والعلماء فقط، وإن كان الحكام لا يوجد أي إلزام عليهم للأخذ بنصيحة العلماء، ولذلك يرى الكثيرون أن هذا الخطاب قد أنتج رعايا وليس مواطنين.[61]

وتؤكد السلفية التراثية على إلزامية الطاعة التامة للحاكم وإن كان حاكماً غير عادل، وترى أن الحكام الظلمة يجب طاعتهم والسكوت عن مخالفتهم، فيُصلى خلفهم ويُجاهد معهم وتستغل قوتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن الخروج على هؤلاء الحكام الظلمة دوماً ما يجلب مصالحاً أقل ومفاسداً أعظم. ولهذا فإن الخارجين قلما ينجحون في تحقيق الصلاح في الدين أو الدنيا،[62] وهذا ما يؤكد – وفق رؤيتهم – أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم للأمة بأن تصبر على جور الحكام هو الأصلح. فقد أمر الحكام بأن يكونوا عادلين وأن يعملوا وفقاً لمصلحة رعاياهم، وأمر الأمة بأن تصبر على مظالمهم وألا تخرج عليهم.[63] فالخطاب الشعبوي لغالبية الحركات الإسلامية السنية والشيعية التقليدية يتضمن تصوراً يقوم على الدعوة بعدم حاجة المجتمع إلى تعددية سياسية وحزبية، بداعي الحفاظ على تلاحم وانسجام ووحدة المجتمع والتخلص من أي فرصة لحدوث نزاعات أو صراعات أيدلوجية أو سياسية.[64]

---

59 عمر رشيد عبد العزيز، **حقوق ولاة الأمر** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، ص1 وما بعدها.

60 للمزيد راجع: «الموقف من جمعية إحياء التراث – لقاء للشيخين فلاح مندكار وسالم الطويل،» **حساب fourus2012 في يوتيوب**، 11 ديسمبر 2013، < https://www.youtube.com/watch?v=dy-kfCvNCBo >.
«فلاح إسماعيل مندكار: محاضرة (ما هي الفتنة؟) الجزء الأول والثاني» حساب **عبد الله السلفي في يوتيوب**، 14 اغسطس 2013، < https://youtu.be/HaMw1JYiPg8 >.

61 محمد عفان، مرجع سابق، ص17-15.

62 محمد عفان، مرجع سابق، ص17-15.
Feldman Noah: *The fall and rise of the Islamic state*, Princeton University Press, 2012, p.102.

63 محمد بن عبد الوهاب، **مراجعة عبد العزيز بن زيد رومي ومحمد بلتاجي وسيد حجاب، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب** ج8 (الرياض: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، 1978)، ص 51-50.

64 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة – الجزء الأول، موجز الكتاب**، مرجع سابق، ص18

وعودة لمضمون المقرر الجامي «السياسة الشرعية» نجد أن هناك تفصيلاً وتركيزاً شديدين من قبل هذا المنهج الدراسي على مسألة «الطاعة لولاة الأمر والمسئولين، ليست في حال دون حال، بل دائما أبداً، في العسر واليسر، وفي الرضى والسخط، وفيما تكرهه النفوس ويشق عليها، وغير ذلك» ولعل هذا الرأي هو ما يفسر تلك السرعة في إصدار الفتاوى التي دأب بعض مفتي دول الخليج العربي على تعميمها حيال تحريم المظاهرات والخروج على الحاكم المسلم.[65] وفيما يتعلق بسلطة الحاكم تبنت هذه الفصائل الرؤية التقليدية القائلة بأن السلطة تتمثل في منصب الإمام، وهو المسؤول عن تطبيق الشرع، وقد أشار مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز بن باز في تفسيره لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» أن هذا النص يوضح أن طاعة أولياء الأمر تتبع من طاعة الله وطاعة رسوله وتعد من مقتضياتها، وفي هذا النظام يمارس الحاكم صلاحيات سياسية غير محدودة، بينما لا يكون للأمة حق في المشاركة السياسية، ويكون للعلماء وحدهم حق ممارسة دور سياسي عن طريق تقديم النصح للحاكم (بشكل خاص وليس على الملأ).[66]

وللأسف لقد أدى هذا التصور والتعامل مع الخلافة كمنصب فردي وشخصي من جانب الحركات والتيارات الإسلامية الخليجية التقليدية التراثية، وليس كمؤسسة متعددة السلطات والهيئات، إلى كثير من النتاج الفقهي والفتاوى الشرعية الشاذة والمناقضة لا لمصلحة أمة الإسلام فحسب بل للشريعة ومقاصدها وللعقل السليم. وعليه فقد تنبه الكثير من رواد التجديد إلى خطورة تركيز الفكر السياسي التقليدي على إضعاف والتقليل من سلطة الأمة والتهوين منها بمقولات مستهجنة مثل «العوام» و«الرعاع» وما شابه ذلك، الأمر الذي لم ولن تكون نتيجته سوى هيمنة سلطة الحاكم/الخليفة. والحاصل في التاريخ الإسلامي – ماضياً وحاضراً – يؤكد ذلك. بل بلغ الأمر في لحظتنا المعاصرة إلى أن بعض رموز التيار التقليدي انتهوا في تصوراتهم السياسية إلى توكيد ما يشبه الحصانة المطلقة للحاكم. حيث أطلقوا يده في مال الأمة وثرواتها بلا رقيب أو حسيب، وأطلقوا يده في عرضها ودمها، حتى أجازوا له أن يقتل ثلث الشعب، استناداً إلى قول شاذ منسوب إلى الإمام مالك يفيد بجواز «قتل ثلث الخلق لاستصلاح الثلثين»، وهو قول قرر المالكية (القرافي مثلاً) كذب نسبته إلى مالك.[67] ويري الشنقيطي أن «دعواهم على مالك أنه يجيز قتل ثلث الأمة لإصلاح الثلثين [...] فهي دعوى باطلة لم يقلها مالك ولم يروها عنه أحد من أصحابه، ولا توجد في شيء من كتب مذهبه [...] والذين نسبوا هذا القول لمالك فهو على سبيل التشنيع والرد والتوسع في المصالح المرسلة».[68]

65 ساري حنفي، مرجع سابق.

66 محمد عفان، مرجع سابق، ص17-15.

67 محمد داود كوري، عبد الحق التركماني، **دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية**، (بيروت: دار اللؤلؤة، ب ت)، ص 84.

68 سلمان العودة، مرجع سابق، ص155.

ولنا مثال آخر في إجازة علماء السلطنة العثمانية لما يسمى بـ«قانون قتل الإخوة»، الذي كان يقضي بقتل السلطان الجديد لجميع إخوانه خشية أن ينافسوه على الملك. والعجب أن الذي أسس لهذا القانون هو السلطان محمد الفاتح، حيث جاء في وثيقة «قانون نامة» التي وضعها السلطان بعد فتح القسطنطينية ما ترجمته أن «من تيسرت له السلطنة من أولادي، فمن المناسب أن يقتل جميع إخوته».[69]

وفي سياق العلاقة مع الحاكم يناقش مقرر «السياسة الشرعية» في طرحه التراثي قاعدة الشورى كإحدى قواعد النظام السياسي في الإسلام، وقد استفاض فيما إذا كانت نتيجة الشورى معلِمة أم ملزِمة، مبيناً كيف اختلف العلماء حول هذه النقطة، وفصل في هذا الموضوع بالاعتراف بإلزامية الشورى، ولكن مفهوم الشورى وفقاً لهذا الفكر يختلف عن الديمقراطية والمواطنة، مثال ذلك أنهم يشترطون في أهل الشورى أن يكونوا مسلمين، ويتم اختيارهم إما من بين من هم «يعرفون بالشهرة بين الناس [...] وإما بتعيين الحاكم لهم أعضاءً في مجلس الشورى».[70]

ويري بعض رموز تيار الصحوة الإسلامية السعودية أنه بانعقاد البيعة لإمام وجبت طاعته، ولا يجوز طاعته في المعصية بحال، والحاكم الجائر ينبغي الصبر عليه ليس إقراراً لجوره، بل مراعاةً للمصلحة العامة مع التهيئة لإزالة الجور بالتقليل من المنكرات وتقليص صلاحياته ما أمكن. ومن أهم أسباب ذلك التوبة وترك المعاصي والتعاون على الحق بإنشاء المؤسسات الأهلية المستقلة.[71] فالمبدأ لديهم أنه في حال تعارض الاستقرار والفوضى يجب تغليب جانب الاستقرار مع الاستمرار في التسديد والنصح، ويرون أن الخروج بالقوة هو مذهب الخوارج والمعتزلة ومن شايعهم، ويحسبون أن ذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،[72] بل إنهم يذهبون إلى أن مراعاة مصلحة المسلمين قد تقتضي إقرار ولاية المتغلب إذا أجمعت عليه الأمة وسمي «أمير المؤمنين» تسكينا للدهماء، على أنه يظل متغلباً وليس حاكماً عن طريق الشورى، أي أنه إمام اضطرار لا إمام اختيار، ولا يجوز تسخير مقدرات الأمة لهواه أو ادعاء أنه وال شرعي.[73] ولكننا نجد المحسوبين على هذه الفئة يؤيدون وفي ذات الوقت مبدأ المعارضة بالإنكار لمن أعطي المقدرة عليها، فلا يجوز السكوت عن الظلم ولو سكت الغير، فربما كان الغير معذوراً، وربما اجتهد غيره في تحقيق مصلحة وكان مخطئاً وربما أنكر على الإمام سراً وهو لا يعلم، ويتعين ذلك إذا تغير السلطان وكثرت المنكرات.[74]

وعلى النقيض ترى بعض التيارات السلفية التقليدية المتشددة – كالسلفية الجهادية – أن المعارضة هي رفض الأنظمة الحاكمة بصورة مطلقة، وتدعو إلى ضرورة الجهاد في مواجهتها، فهي بالأساس لا تؤمن بالدول القائمة

69 محمد داود كوري، عبد الحق التركماني، مرجع سابق، ص 84.

70 ساري حنفي، مرجع سابق.

71 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص939.

72 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص944.

73 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص945.

74 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص 945.

ولا بالمجتمع وبالتالي لا تؤمن بالمعارضة، وعليه فالمعارضة المعترف بها لديهم هي المعارضة المسلحة التي تسعى لإسقاط الأنظمة - الكافرة في نظرهم - لإقامة الخلافة الإسلامية طبقاً لرؤيتهم.

وبالمقابل ترى المدرسة الاجتهادية التجديدية الخليجية ممثلة في المفكر السعودي د. عبد الله الحامد أن المعارضة إنما هي من وسائل قوامة الأمة على الحاكم قيام «مجلس نواب منتخب» يرسم الخطوط التربوية والسياسية والمالية ويشرع النظم والوسائل التي تكفل تطبيق الشريعة ويراقب أداء الحكومة، لأنها صورة من صور «أولي الأمر»، وتحديد صلاحية الحكام بكونها «تنفيذية» فقط، والفصل بين السلطات الثلاث واستقلال القضاء، واعتباره سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وقيام أحزاب سياسية وتداول السلطة لأن في ذلك ضمان يجنب الناس اللجوء إلى التغيير الدموي. كما أن من وسائل قوامة الأمة على الحكام حرية الرأي والتعبير والتجمع عبر البيانات والتظاهرات والاعتصامات والتزام الحكومة ومعارضيها الأسلوب السلمي في أي نزاع، وقيام جمعيات أهلية دون وصاية الحكومة، وإلزام الحكام اعتماد الانتخاب والاستفتاء.[75]

ويؤكِّدُ الحامد على حق المعارضة السلمية وإمكانية اللجوء للعصيان المدني إذا اقتضى الأمر ذلك بالاعتصام والمظاهرات والإضراب،[76] إذ يطرح مفهوم «الجهاد السلمي» الذي أداته القلم واللسان والتكتل الاجتماعي عبر المظاهرات والإضراب والاعتصام شريطة ألا ينفجر فيه مسدس ولا رشاش ولا يرفع أصحابه سوطاً ولا عصاً، فاشتراك الناس في المظاهرات والاعتصامات والبيانات وفي التصويت والترشح والترشيح في الانتخابات فيه ضمانُ لحقوقهم، لأن الأصل في نشاط المجتمع المدني أنه لجام الفوضى، وإطار الحاكم.[77] وتستدل هذه المدرسة على حديث الرسول (ﷺ) عندما سألة رجل أَيُّ الجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قال: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»،[78] فجَعَلَ الرسولُ الكلمة من الجهاد في الذروة، والكلمة هي نوع من أنواع العمل المدني[79] ويرون أن مشروعية الجهاد العسكري لا يجيز أن يتمني المرء لقاء العدو؛ مما يعنى كراهية القتال في الإسلام الا في حالات الدفاع وهو عكس الفهم الشائع لدى بعض المفكرين الغربيين ان الإسلام انتشر على بحد السيف ويستدلون على ذلك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم -: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاصْبِرُوا» لأن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرِهِم هي المسالمة، أما في الجهاد السياسي السلمي، فينبغي للإنسان أن يُعرِّضَ نفسَهُ للأذى، ما دام يطيق ذلك، لأن الأصلَ في نشاط المجتمع المدني أنه لجام الفوضى، وأَطْرُ الحاكم.[80]

---

75 عبد الله الحامد، **الكلمة أقوى من الرصاصة – الجهاد السلمي الأكبر** (الرياض: الدار العربية للعلوم، رجب 1433هـ)، ص42.

76 عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان، الطبعة الثالثة** (2010)، ص189.

77 عبد الله الحامد، **الكلمة أقوى من الرصاصة**، مرجع سابق، ص 8 وما بعدها.

78 رواه النسائي وأحمد.

79 عبد الله الحامد، **الكلمة أقوى من الرصاص**، مرجع سابق، ص 4 وما بعدها.

80 عبد الله الحامد، **الكلمة أقوى من الرصاص**، مرجع سابق، ص 8 وما بعدها.

ويري الحامد – كأحد ممثلي التيار الإسلامي التجديدي الخليجي – أن الغاية هي الخروج من حكم الوصي على الأمة إلى حكم الوكيل، فالأمة لها قوامتها على نفسها. ويبرر الحامد ذلك بقوله «أن الشعب هو ولي الأمر (الأصيل) وكل من عداه فهو عنه (وكيل) قاضياً أو والياً أو (عريفاً) برلمانياً: هذه هي السياسة الشرعية الراشدية».[81] فدول الغرب تقدمت بتوعية الجماهير بمبدأ قوامة الأمة مطلباً، وبالجهاد السلمي مركباً، وكونهما من قواعد العقيدة الكبرى.[82] ويؤمن الحامد بأن الصبر والأمل والمثابرة والإصرار مهما طال المسار هي الزاد، وأن بداية الإصلاح تكون بالبيعة الشرعية على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التي مقتضاها قوامة الأمة على ولاتها مطلباً وبالجهاد السلمي مركباً،[83] فالحاكم أجير وله أجرة محددة وللمحكومين الحق في سؤاله من أين لك هذا،[84] فكما يشير ابن خلدون أنه عندما بايع الناس معاوية قال له أبو مسلم الخولاني «السلام عليكم أيها الأجير، فقال له قل الأمير فقال بل أنت أجير».[85] ويثير المفكر الإسلامي الخليجي التجديدي سلمان العودة مسألة لمن الدور في تفعيل قيم المواطنة والرقابة عليها، هل هو للشعوب أم لأهل الحل والعقد؟ وفي هذا السياق يشير العودة إلى أن مصطلح أهل الحل والعقد لم يرد صراحة في الكتاب ولا في السنة ولا على لسان الصحابة ولكنه شاع بعد ذلك على ألسنة الفقهاء، ووفقاً لرأيه فإنه مصطلح صارم يوحي بوجود نخبة في كل زمان بيدها النقض والإبرام في القضايا الكبرى، ولكنه في الواقع مصطلح بحاجة إلى المراجعة، لما يحيط به من ظروف تاريخية، حيث لم يوجد في التاريخ الإسلامي مؤسسة معنية بمعرفة رأي النخبة وإجماعها وإنما التاريخ الإسلامي غالبا تاريخ نخب، والثقافة السائدة تنطوي على التقليل من شأن من يسمون بالعامة وينبزون بالرعاع والهمج والغوغاء ولدى الغرب فكرة مشابهة.[86] ويعتقد العودة أن الحق هو للأمة، فهي الأصل وهي أحد طرفي العقد، والحاكم هو الوكيل أو النائب عنها، وليس الحُكم تفويضاً إلهياً، والبيعة عقد تراض لا إذعان باتفاق السلف المتقدمين.[87]

في ذات السياق يذهب محمد العبد الكريم في التحفظ على مفهوم أهل الحل والعقد الهلامي والهش، حسب رأيه، فالحكم بين الناس لا يكون إلا بتداول السلطة بينهم وتوزيعها، فلا يبقي لأحد كائناً من كان أن يطلق يده فيفعل ما شاء كيفما شاء وقتما يشاء، فما لم يكن الحاكم في مقام الوكيل ويعزل بشوكة الأمة فهو يزاحم بفرعونيته ووحدانيته وفرديته ربوبية الرب تعالى وألوهيته.[88]

81 **حساب د. عبد الله الحامد على موقع تويتر** < https://twitter.com/abubelal_1951/status/274450813802389504?lang=ar >.
82 عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص15.
83 المرجع نفسه، ص9.
84 المرجع نفسه، ص69.
85 محمد العبد الكريم، مرجع سابق، ص30.
86 سلمان العودة، مرجع سابق، ص84-83.
87 سلمان العودة، مرجع سابق، ص84.
88 محمد العبد الكريم، مرجع سابق، ص 22.

ولمواجهة تفرد الحاكم بالسلطة تدعو تيارات الإسلام الاجتهادي التجديدي الخليجية إلى اعتماد المؤسسية، فالمشكلة تتفاقم حين تعد الدولة تكوين المؤسسات انتقاصاً من سلطاتها أو تمهيداً لمنازعتها. ففي التاريخ الإسلامي نجد أن الأوامر الشرعية العامة تحولت إلى مؤسسات، كمؤسسة القضاء والتعليم والأوقاف والزكاة والحسبة، ولكن لم نشهد مؤسسة الشورى المستقلة على الرغم من أن تصرفات الصحابة تؤكد على وجوبية وإلزامية الشورى.[89]

وبخصوص هيكل وتوزيع السلطة، فإن الإسلاميين التجديدين الخليجيين يتبنون مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك كنتيجة لتعقد المجتمعات الحديثة من جهة، وكأحد العلاجات الناجعة للاستبداد السياسي من جهة أخرى، وبدعوى أن مصلحة الأمة تقتضي مثل هذا الفصل لمنع تركز السلطة الذي يفضي بدوره إلى الاستبداد.[90]

وتري تيارات الإسلام السياسي في مبدأ المعارضة حقاً وحلّاً لما تعتبره تجاوزات النظام السياسي المخالفة لشرع الله، وأن الإسلام يحترم التعددية السياسية والرأي الآخر، وهي من علامات تحضر المجتمعات، وعليه تجب المعارضة السلمية والرقابة الشعبية المستمرة على الحاكم في إطار العلاقات التعاقدية بين الحاكم والمحكوم ووفق منظومة الحقوق والواجبات المترتبة على تلك العلاقة. وعلى الرغم من ذلك يتضح أن معظم الحركات الإسلامية السنية الخليجية التقليدية التراثية وحركات الإسلام السياسي لا تفصل بين شخصية الحاكم وشخصية الدولة (أو سلطة الحاكم السياسية) وذلك امتداداً لما ساد في القدم من هيمنة التصور المشخصن للسلطة، وذلك كنتيجة لترابط السلطة السياسية بفكرة الحاكم الواحد. إلا أنه ومع تقدم فكر الجماعات الإسلامية بدأت فكرة الارتباط والدمج بين السلطة السياسية وشخصية الحاكم بالانهيار، وبدأ ظهور فكرة جديدة وهي فكرة السلطة المجردة عن شخصية الحاكم. ونتج عن هذه الفكرة الفصل بين السلطة وبين الممارِس وهو الحاكم، وهو ما رسّخ مبدأ مؤسسية الحكم من خلال فصل واستقلال السلطات عن بعضها البعض، وتحولت شخصية الحاكم إلى جزئية صغيرة من هذه المنظومة المؤسسية في ظل فلسفة ومبدأ تداول السلطة،[91] وبناء على اختيارات الأئمة أو الشعب لصاحب السيادة في اختيار وإضفاء الشرعية أو سحبها من هذا الحاكم. وحسب هذه الرؤية فقد كان الفكر والتاريخ الإسلامي المرجعي المتمثل في عصر الخلافة الراشدة متحرراً من اندماج مؤسسة الحكم بشخصية الحاكم، ومتبنية لفلسفة شبه مؤسسية في الحكم تحت شورية رقابة الأمة، ثم انتهت هذه المرحلة الإيجابية عند تحول الخلافة إلى مفهوم دولة وحكم إمبراطوري متمحور حول شخص أو سلالة، حيث تعطل الإصلاح السياسي ولم يتم صياغة نظام دستوري

89 سلمان العودة، مرجع سابق، ص78.

90 د. عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص70.
سلمان العودة، مرجع سابق.

91 نبيل حاجي نائف، «الدولة الناجحة والدولة الفاشلة. مفاهيم ومؤشرات،» **الشبكة العربية العالمية**، < http://www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50 >.
د. علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب فقه الخلافة وتطورها**، مرجع سابق.

وفق قيم ترجع السلطة إلى الأمة وتضبط علاقة الحاكم بالشعب وفق آليات قانونية شورية وديمقراطية تجعل العلاقة في مأمن من الارتهان بالأشخاص وأهوائهم الاستبدادية.[92]

وبالمقابل يفرد كتاب «زاد الأخيار» كمنهج لمدرسة الإسلام السياسي نقاشاً مطوَّلاً لإلزاميَّةَ الشورى وينتهي إلى تَبَنِّي هذا المبدأ رغم تصوره الهلامي في ذلك الكتاب، ورغم الاختلاف الفقهي حول ذلك المفهوم بحكم «تجربة الحركات الإسلامية»، ويبيِّنُ الكتاب مدى اختلاف الشورى عن مفهوم الديمقراطية. يبدأ الكتاب أولاً بتقرير أن التشريع لله لا للشعب، ومن ثم أن اختيار أهل الشورى يكون من أصحاب العلم والنخب فقط باختيار شعبي،[93] وينتقد الكتاب الديمقراطية بأسلوب يكشف عن لَبسٍ وتناقضٍ كبيرٍ في ربط القيم الشرعية وتقنين مفاهيم الحاكمية والسيادة في فكر الحركة وبرامجها سواء على المستوى الشرعي أم الفقهي أم السياسي أم القانوني أم الدستوري، مهملةً التجديدَ أو الدعوة إلى الاجتهاد والخروج من التراث الفقهي التاريخي إلى فقه سياسي معاصر.[94]

وفيما يتعلق بالتنظيمات والحركات السياسية الشيعية وعلى رأسها حزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وتنظيمات حزب الله، فالملاحَظ أن بعض تلك التنظيمات رفعت شعارات تدعو إلى الحريات والتعددية السياسية واحترام قيم المواطنة ونبذ الطائفية، إلا أنها - نتيجة لظروف متعددة - انتهى أمرها كما يرى البعض إلى تراجع سلبي في فكرها الشرعي السياسي، خاصة المتعلق منه بالحريات والمشاركة الشعبية والمواطنة، ومن ثم تماهت معظم هذه التنظيمات مع السياسة الإيرانية وتوافقت مع مبدأ «ولاية الفقيه» المطلقة، فدارت في فلكها دون أي تفعيل لقيم المعارضة الشعبية لتتورط في مواجهات طائفية، حتى اتهمت من قبل الكثيرين باعتبارها أداة لتنفيذ مخططات السياسة الخارجية الإيرانية، لتصبح مثار ومشروع صراع داخل الكتلة الشيعية والسنية التي تنتمي إليها.[95] وبالتالي فإنها تواجه تحدي إيجاد مشروع للاندماج في المجتمعات التي تعيش بين ظهرانَيها وأن تؤكد من خلال الممارسة – وليس الشعارات – على هويتها الوطنية بغض النظر عن توافقها المذهبي مع إيران أو أيِّ بلد آخر. وللأمانة العلمية فللأنظمة السياسية القائمة والتيارات السنية الدينية في المنطقة دور كبير في التأثير على فكر تلك التيارات. فإن وجود نظام ديمقراطي تعددي مبني على المواطنة من شأنه دمج تلك القوى في مكونات المجتمع، كما أن تكريس واقع سياسي استبدادي أحادي التوجه من شأنه أن يجعل تلك التيارات تغالي في رؤيتها المنغلقة فكرياً ودينياً.[96]

---

92 د. علي الزميع – د. الطيب بوعزة، **موسوعة المبادئ الدستورية في الفكر السياسي الإسلامي**، مرجع سابق، ص11.

93 **زاد الأخيار، الجزء الرابع**، مرجع سابق، ص 461.

94 للمزيد راجع: د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية** ، مرجع سابق.

د.عبد الرزاق السنهوري، **الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، دراسة تحليلية: د. علي الزميع**، مرجع سابق.

95 أحمد الكاتب، **المرجعية الدينية وآفاق التطور الإمام محمد الشيرازي نموذجًا** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)، الطبعة الثانية، ص 12.

توفيق السيف، «الأحزاب المرتبطة بالولي الفقيه»، **الجزيرة نت**، 26 ابريل 2006، < https://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/6136be45-b917-4ec1-8c81-d38dbb62e8af >.

محسن كديفور، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي** (بيروت: دار الجديد، 2000)، ص 95 وما بعدها.

96 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

وأما فيما يتعلق بإشكالية تعددية مؤسسات وسلطات النظام السياسي أمام فردية واحتكار السلطة في شخص الحاكم لدى الشيعة، فنلاحظ بروز قناعات لدى عدد من النخب العلمية الشرعية والجماهير الشيعية في الآونة الأخيرة تفيد بأن السيادة ديناً هي للأمة وليست للفقيه، وأن نظرية ولاية الفقيه المطلقة تتعارض كثيراً مع هذا المبدأ – السيادة للأمة – وهو ما تجسد في القرارات المصيرية التي يتخذها الفقيه منفرداً. فرغم إجراء انتخابات نيابية ورئاسية في إيران كل أربع سنوات، إلا أن هذه الانتخابات لا تغير شيئاً، لأنها لا تمس مركز السلطة الحقيقي، وعليه فإن الديمقراطية الإيرانية هي في التحليل الأخير لدى الكثير من الباحثين ديمقراطية شكلية، ذات مضمون استبدادي، فقد أجرت نظرية الولي الفقيه تغييرات جوهرية على الفكر السياسي الشيعي الإمامي بعد الثورة الإسلامية في إيران، إذ انتقلت به من مرحلة الأمة الإسلامية، إلى الأمة الشيعية، إلى أمة ولاية الفقيه المطلقة.

إنها رحلة معاكسة لقانون التطور، رحلة من سعة الإسلام إلى ضيق التمذهب، فقد زادت تجربة ولاية الفقيه في تراجُعِها، لتجد نفسها اليوم بصدد إعادة إنتاج نظام حكم استبدادي ثيوقراطي، والمفارقة أن الثورة الإيرانية قد قامت بالأساس ضد الاستبداد السياسي لأسرة بهلوي، ثم هي اليوم تنتهي إلى استبدادين ديني وسياسي معاً، حسبما يذهب المعارضون من الإصلاحيين في إيران.[97]

وفي المجتمعات التي تواجه صعوبات في المواطنة بسبب دكتاتورية واستبداد النظام السياسي الحاكم، أو عدم إتاحته الفرصة لوجود تداول حقيقي للسلطة، أو عدم التزامه بالقيم الإسلامية السياسية، أو تراجع أدائه التنموي أو غيرها من الأسباب الداعية لإقصائه عن موقع السلطة وإقامة نظام جديد، وهو ما يعرف بآلية تغيير الوضع الراهن أو التحول السياسي،[98] فإن ذلك يطرح التساؤل حول الخطوات التي يجب اتباعها من أجل تحقيق ذلك التغيير؟ انقسمت التيارات الإسلامية السنية والشيعية ما بين تيار يرى ضرورة الصبر والرضا بالوضع الراهن مهما بلغت قسوته تجنباً للفتنة، وتيار آخر يؤمن بالتغيير بالقوة وفرض الأحكام الإسلامية على المجتمع للخروج من المأزق الراهن، وتيار ثالث يؤمن بآليات التغيير السلمية من خلال تغيير المجتمع من أسفل بجعله مهيَّأً للقبول بمشروع دولة إسلامية، على افتراض أن ذلك سيدفع المجتمع نحو فرض إرادته من خلال صندوق الانتخابات.

يرى التيار الأول الذي تمثله مجاميع الجامية المدخلية أن طاعة أولي الأمر ومناصحتهم في السر هي السبيل الوحيد لتغيير الوضع الراهن، وترى أن المعارضة بكافة أشكالها فيها إضعاف لوحدة الأمة. أما التيار الثاني فتمثله السلفية الجهادية، وهي ترى أن تغيير الوضع الراهن يكون بالجهاد المسلح ضد الأنظمة الحاكمة وضد المجتمعات، وذلك

97 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

98 يقصد بآلية تغيير الوضع الراهن هو إذا ما وصلت القناعة لدى تيار ما إلى ضرورة إحداث تغيير جذري على النظام القائم.

سعياً لإسقاط الأنظمة – الكافرة لديهم – لإقامة الخلافة الإسلامية طبقاً لرؤيتهم. أما تيارات الإسلام السياسي فقد كرست جهودها لتغيير الوضع الراهن في صياغة برامج ومشاريع تحت شعارات ذات أبعاد مختلفة، مستهدفة وساعية لتغيير النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في أطر وآليات تبنت التغيير السياسي وسيلةً للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها وبرامجها دون تقنين.[99]

وتذهب تيارات الإسلام الاجتهادي التجديدي – كممثلة للرأي الثالث – أن المعارضة ينبغي أن تكون في إطار سلمي أحياناً وأن تتمثل في العصيان المدني في أحيان أخرى، فهم يعارضون العنف وما يرتبط به. لذا نجدهم يؤمنون بأنه لا يوجد ما يدعو إلى تشجيع الثورة، فهي محفوفة بالمخاطر ولكنها تأتي مثل قدر لا يرد حينما يتعذر الإصلاح الجذري الجاد،[100] لذا فإن آلية تغيير الوضع الراهن لدى التيارات الاجتهادية تكون من خلال تأصيل مبدأ المشاركة الشعبية وصندوق الانتخابات، والتي يجب أن يسبقها تهيئة المجتمع لتقبل المشروع الإسلامي بالعمل على نشر الثقافة الدينية داخل المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ثم بالدعوة إلى الشورى والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية والمشاركة الشعبية،[101] التي تضمن تغييراً تدريجيّاً وإنْ كان بطيئاً، فهو سيكون سلميّاً وحضاريّاً أيضاً.[102]

وفي خضم التحولات السياسية الكبرى الجارية في الوطن العربي ونتيجة لها، لم تَعُدِ العلاقة بين الدين والسياسة مجرَّدَ مسألةً نظريَّةً، بل أضحت خاضعة للممارسة الميدانية الواقعية، إذ انتقل الأمر من الجدل والتنظير داخل الأروقة الفكرية والسياسية إلى طرح مشاريع وبرامج عملية حول كيفية إدارة نُظُم الحكم بفكر وفقه سياسيٍّ إسلاميٍّ. وقد عزَّزَ من ذلك وصولُ بعضِ التيارات الإسلامية إلى السلطة أو مشاركتها فيها، غير أن الممارسة السياسية لهذه التيارات أظهرت تعثُّرَها وضعف إمكانياتها وقدراتها على تبني برنامج سياسي متطور، قادر على استيعاب تناقضات الواقع وإدارة اختلاف التوجُّهات السائدة فيه وخاصة فيما يتعلق بقضايا المواطنة وحقوق أفراد المجتمع، ومن ثم أخذت أزمة العلاقة بين الدين والسياسة تعيد إنتاج نفسها من جديد بأنماط وأشكال مختلفة.[103]

---

99 د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت (جماعة الإخوان المسلمين ـالحركة السلفيةـ مجاميع حزب الدعوة – التيار الشيرازي) ـ تطورها الفكري والتاريخي – المسارات الصعبة – الجزء الثاني 2018-1981**، (تحت الطباعة، بيروت: دار نهوض للدراسات والنشر، 2018)، ص14.

100 د. سلمان العودة، مرجع سابق، ص 95.

101 راجع في هذا الشأن: د. عبد الله الحامد، نص لقاء خاص معه ببرنامج «الشريعة والحياة،» **قناة الجزيرة**، 26 مايو 2002.

102 د. سلمان العودة، مرجع سابق، ص 45-41.

103 د. علي الزميع، **دراسة تحليلية لكتاب فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**، مرجع سابق، ص3.

المبدأ والعنصر الاجتماعي والاقتصادي:

يتمثل العنصر الاجتماعي الاقتصادي في نظرية المواطنة – وفقاً لمارشال – في نطاق عريض من الحقوق، يمتد من حق الحصول على قدر معقول من الأمن والرفاه الاقتصادي والخدمات الصحية والتعليمية والإسكان إلى حق المشاركة وأن يعيش الفرد حياة إنسان متمدن ومتحضر طبقاً للأعراف السائدة المتعارف عليها في المجتمع، والتمتع الكامل بالموروث الاجتماعي المشترك، وأن تكون للدولة هويَّةٌ اجتماعية واقتصادية جامعة يشعر المواطنون جميعاً بالانتماء إليها والولاء لها، وأقرب المؤسسات ارتباطاً بهذه الحقوق هي مؤسسات النظام التعليمي وقطاع الخدمات الاجتماعية.[104]

يعد العنصر الاجتماعي والاقتصادي أحد أهم العناصر في نظرية المواطنة، وقد استدعى اهتمام الكثير من الباحثين، الأمر الذي يتطلب بدوره – وبحق – دراسة منفصلة يتم فيها تناول تأثيره على قيم المواطنة الدستورية في فكر الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية، وسنكتفي هنا بإشارة سريعة إلى مكوِّنَينِ رئيسَينِ لهذا المبدأ وهما:

- الهوية والثقافة والتاريخ الجامع للدولة.
- المصلحة الاقتصادية المشتركة القائمة على العدل والمساواة.

تعد الهوية والثقافة والتاريخ الجامع للدولة المكون الأول للمبدأ والعنصر الاجتماعي والاقتصادي، الذي ينطلق من فرضية وجود عامل مشترك على مستوى التاريخ والثقافة بين جميع مكونات المجتمع، فلا تجد سيادة ولا هيمنة لثقافة فئة على غيرها.

أما المصلحة الاقتصادية المشتركة القائمة على العدل والمساواة فتمثل المكون الثاني للمبدأ والعنصر الاجتماعي والاقتصادي. وتتمثل المصلحة الاقتصادية في تجسيدٍ حقيقي لنظام يوفر توزيع عادل للثروة، لتحقيق المصلحة الوطنية المشتركة، مُترجَماً في استيعاب جميع المكونات الاجتماعية في مؤسسات وخدمات الدولة على سبيل العدالة والمساواة القانونية والإدارية في الفرص بما يحقق الاندماج الوطني.[105]

وتواجه الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الخليج إشكالية كبيرة في تفعيل هذا المبدأ والعنصر من المواطنة، حيث شهدت الحقبة الأخيرة على المستوى الاجتماعي وفقاً لرأي الكثير من الباحثين حالة انكفاء في أكثر مناحي الحياة، حيث شهدت تراجُعاً كبيراً نحوَ قيمٍ وأنماطٍ مجتمعيَّةٍ سلبيَّة، وبروزاً وهيمنة لما يطلق عليه «الروابط والهويات الضيقة»، وما تبع هذا التأخر من تزايد النزاعات الطائفيَّة والمذهبيَّة، ونمو مظاهر التطرف والغلو

---

104 توماس همفري مارشال، مرجع سابق، ص44.

105 عبد الله العروي، **مفهوم الدولة، مراجعة خالد زيادة، الطبعة الأولى** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).

الديني ومفاهيم العصبيَّة القبليَّة والإثنيَّة والطبقيَّة بشكل فج، وذلك بخلاف ما كان سائداً في حقبة النصف الأول من القرن الفائت، التي هيمن عليها روح التسامح والانفتاح على الجديد والإبداع والتطور الاجتماعي والسياسي والفكري نحوَ مفاهيم وقيم المواطنة والدولة الحديثة. وأدت ظاهرة الهويات الاجتماعيَّة الضيقة إلى خلق تحالفات غير مُؤَسَّسيَّة قادت بدورها إلى إضعاف الهُوِيَّة الوطنيَّة الجامعة التي كان يشعر عموم المواطنين بالانتماء إليها، مما أدى إلى تراجع التجربة الاجتماعيَّة والسياسيَّة والتنمويَّة والاقتصاديَّة.[106]

وتواجه هذه الحركات فجوة كبيرة بين كثير من شعاراتها الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية وبين ممارساتها فكرياً وسياسياً تجاه الهوية المشتركة على أرض الواقع، وبخاصة فكرة ومفهوم الفرقة الناجية،[107] وما يتأسَّسُ عليها – نتيجةَ تأويلٍ ملتبس – من وَضعِ الآخَرِينَ في مربعِ الشَّرِّ في مقابلِ إضفاءِ هالةٍ منَ القداسةِ على الرُّؤَى الذَّاتيَّةِ، وما يترتَّبُ على ذلكَ من آثارٍ سلبيَّةٍ على المستوَى الاجتماعيِّ والسياسيِّ، حيث كان للفهم الخاطئ لهذه الفكرة لدى الكثير من الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الخليج أثرٌ بارزٌ في ترسيخ إقصاء الآخرِ المخالف وتكفيرِهِ أيضاً، وكان حديث الفرقة الناجية بمثابة الأداة الطيعة تاريخياً في صراع الأضداد لإقصاء المذاهب الإسلامية المغايرة والحكم عليها بالهلاك في النار، رغم وجود قراءات وروايات مغايرة من قبل الكثير من أعلام الإسلام.[108]

وتظهر تجليات هذا الفكر الإقصائي في العلاقة بين الطوائف السنية كالسلف والأشاعرة وغيرهم وكذلك في العلاقة بين السنة والشيعة كأحد أكبر مكونين للمجتمع المسلم، حيث مثلت العلاقة والحالة السنية-الشيعية الخليجية شرخاً طائفياً ومذهبياً في الهوية الاجتماعية وظاهرة تاريخية سلبية فكرياً وسياسياً كانت إحدى أكثر العوامل إعاقة لمفاهيم المواطنة في دول الخليج، وبأشكال مختلفة ابتداء من تباين المرجعية العقدية والفقهية إلى المرجعية والولاء السياسي إلى الانقسام المجتمعي والسياسي، مما جعلها ظاهرة استغلت بشكل بشع في إعاقة مسيرة إقرار قيم المواطنة في دول الخليج من قبل الكثير من القوى الداخلية والخارجية وبأشكال عديدة أبرزها في تاريخنا المعاصر إشكالية الولاء السياسي والقانوني للدولة الوطنية. ويري البعض إن أممية الخلافة لدى الفكر السني التقليدي إضافة إلى نظرية ولاية الفقيه المطلقة، وهي مبادئ بعيدة عن مفاهيم المواطنة، مسؤولة عن تأجيج الصراعات السنيّة الشيعية والعلاقات العدائيَّة الناجمة عنها بين الطرفين،[109] كما كان لهذه المفاهيم انعكاسها السلبي على استقرار المنطقة العربية والإسلامية.

---

106 شفيق الغبرا، «مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت،» **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 444، فبراير 2016، ص 117.

107 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الجزء الثاني**، مرجع سابق.

أحمد محمد سالم، **إقصاء الآخر-صناعة التكفير في علم العقائد** (القاهرة: الهيئة العامة لقصود الثقافة، 2013)، ص 15 وما بعدها.

108 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الثاني**، مرجع سابق.

109 د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

وزاد من حدة هذه الصراعات انتشار بعض المفاهيم بتفسيرات ضيقة وبعيدة لمقاصد الشريعة كمفهوم «الولاء والبراء» ومفهوم «دار الكفر ودار الإيمان»، وإسقاطها بسياقاتها التاريخيَّة على المجتمعات والدُّول المعاصرة، ناهيك عن مفهوم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ومفاهيم الإمامة والأممية والمرجعيَّةِ الدينيَّةِ الحَوزَوِيَّةِ المنبثقة منها لدى الفكر الشيعي وسلطتِها الدينيَّة والسياسيَّة، وفكرة رفض إعادة قراءة التَّاريخ كتاريخٍ للمسلمين بوصفهم بَشَراً، وأن التاريخ لا يمثِّل ديناً موازياً للنَّص، وخاصَّةً تاريخ الفتن، ومفاهيم المفاصلة والعُزلة الشُّعوريَّة، وغيرها من المفاهيم التي كان لتوظيفها ونشرها أثرٌ سلبيٌّ على مسيرة قيم المواطنة في العقود الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن رأى الحركات التراثية السنية والشيعية حول الحكم هو في مجمله نقلٌ لقضايا الحكم من الحيز البشري والحقوقي إلى حيز التفويض الإلهي، وهو تحويل للمسألة من باب السياسة الشرعية التي لا تحكمها النصوص القطعية ولا الثوابت التي تأتي في سياق الفروع من الدين (الجائز الاختلاف فيها) إلى مرتبة الأصول المحرم الخروج عليها والعقائد والإيمان،[110] فقراءة الواقع التاريخي السياسي يجب أن لا تصدنا عن النظر الأصلي إلى القيم القرآنية والنبوية المؤسسة للحكم العادل، وإلا كان لها أن تنسينا الممارسات والمحاولات العلمية والشعبية للتأثير والمعالجة.[111]

وفي ذات إطار العدالة الاجتماعية، يذهب التيار الإسلامي الاجتهادي السني إلى أن من واجبات الدول الإسلامية الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث ينبغي على الدولة أن تهتم بتوفير حد أدنى للأجور، وأن تجتهد في توفير العمل الملائم للمواطنين، وأن يتم تأمين رواتب عادلة تحقق الاستقرار للمواطنين، وأن تعمل الدولة على تفعيل قيم التكافل الاجتماعي بدعم الفئات الفقيرة في المجتمع.[112]

وفيما يتعلق بمشاركة الحركات الإسلامية الخليجية في مجالات العمل التطوعيّ والخيريّ الإسلاميّ، فإنه وبالرغم من ضعف البرامج الفكرية للحركات الإسلامية الخليجية في مجال العدالة الاجتماعية إلا أن العمل التطوعي والخيري الشعبي الإسلامي على الأرض يعد أحد أهمّ مشاهد نجاح التيار الإسلاميِّ الخليجي في الآونة الأخيرة، حيث أصبَحَ هذا النشاط جزءاً من الحراك المجتمعي والتنموي لهذه التيارات داخل الخليج وعلى مستوى العالم الإسلامي، حيث تطوَّر هذا المجال بشكل متماه مع الحراك الخيري الإنساني في العالم، متجاوزاً فكر وأهداف التأسيس الممثّلة في التّركيز على نشر الدّعوة الإسلاميّة وإغاثة المسلمين في العالم، كباعث أساسيّ في نشأتها ابتداءً، ثمَّ تطوّر فكر هذا المجال ومؤسساته نحو آفاق أكثر اتّساعاً، حيث زاد حضورُ العامل الإنسانيّ الدولي في تحفيز التّيارات الإسلاميّة

110 د. سلمان العودة، مرجع سابق، ص60.

111 د. سلمان العودة، مرجع سابق، ص67-66.

112 د. عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص68.

الخليجية على تطوير نشاطها في هذا الفضاء، لتفاعلهم مع المآسي والكوارث بالإضافة إلى الشعور بالمنافسة في النشاط الخيري على مناطق المسلمين، أو التأثّر والانخراط مع المؤسسات العالميّة الناشطة في هذا المجال، في ظل ثورةٍ في العمل التطوعيّ الإنسانيّ على مستوى العالم. وينطلق هذا العمل في جزءٍ رئيسٍ منه من مرجعيّةٍ دينيّةٍ متمثّلةٍ فيما يطلَق عليه «العبادات المالية»، كالزّكاة، والصّدقات، والأوقاف، والأخماس، وغيرها، إضافةً إلى مرجعيّة العادات والتقاليد الإنسانيّة والعربيّة.[113]

وفي هذا السياق، يجب الإقرار بأن النشاط الخيريّ الخليجي الشعبيّ المؤسَّسيّ قد غَلَبَت عليه منذ الثمانينات إلى الآن الهيمنة الإسلاميّة، ثم تطوّر ليصبِح نموذجاً مثَّل في جوهره عطاءً وإبداعاً إنسانيّاً لا حدود له، رغم ما شابه من سلبيّات أو انتقادات. فهذا المجال – الذي لا يمكن إلا الاعتراف بأن من قام على تأسيسه وحاز الريادة فيه في المنطقة إنما هي التيارات الإسلاميّة بمختلف فصائلها ومذاهبها – كان له بُعدٌ إيجابيّ مجتمعيّ ومدنيّ على الواقع الخليجي بشكل خاصّ، وعلى الواقع الإنسانيّ العربيّ الإسلاميّ بشكل عام، وتحديداً في مواجهة الكوارث الطبيعيّة والأزمات الإنسانيّة النّاتجة عن الحروب والصراعات العسكريّة والسياسيّة والكوارث الطبيعيّة، حيث شهدتْ هذه الحقبة بروزاً وازدهاراً في هذا المجال الخيريّ بشكلٍ واضحٍ في إفريقيا، وأفغانستان، والقارة الهندية، والبوسنة والهرسك، وسوريا، وعموم العالم العربي، وغيرها، إلا أنّ هذه الصورة الرائعة – مع الإشادة بها وبما حقّقتْه من نجاحات – ينبغي الإقرار بالكثير مما يثار حولها من ملاحظات على المستوى السياسيّ أو الإداريّ الفنّيّ.[114]

أمّا بالنسبة للنشاط الخيريّ والتطوعيّ الشيعيّ الخليجي على وجه التحديد، فيلاحظ فيه أن الجانب الماليّ والخيريّ يتكون غالباً من خلال تسليم هذه الأموال والزّكوات والأخماس إلى وكلاء المراجع، أو صياغتها في شكل برامج ومشاريع خيريّة تحت إدارة أو إشراف الوكلاء، الذين تُقلِّدُهم الجماهير المتبرِّعة، وإن كان هذا مما يستدعي تنظيم هذه الأنشطة في أطر قانونيّة وإداريّة حديثة، من خلال استخدام الجمعيّات والمبرّات الخيريّة، كأداة تنفيذيّة لإدارة هذه الأموال والأنشطة. ولا تختلف أهداف العمل الخيريّ لدى الحركات الشيعيّة عن الحركات السنيّة، فقد أخذتْ شكل مشاريع خيريّة، وإغاثيَّةٍ، ودعم اجتماعي، تعملُ على القيام بالعديد من المشاريع، كبناء المستشفيات، ودعم الأسر الفقيرة، إضافة إلى تأسيس مؤسسات دعويّة وثقافيّة، كالمدارس، والمكتبات، والمخيّمات الثّقافيّة، وكان يتمّ تنفيذ هذه الأنشطة والبرامج محلياً وخارجياً، وتركّزتْ – خصوصاً في هذه الحقبة – في المناطق ذات التواجد الشيعيّ، مثل لبنان، والعراق، وباكستان، والهند، وإفريقيا، وغيرها.[115]

113 د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص415.

114 المرجع نفسه، ص418.

سلطان بال، «هدية الأمير: سلفيو الكويت يدفعون الثمن بعد منحهم دورًا أكبر،» **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، 21 مايو 2018، < https://carnegie-mec.org/2018/05/21/ar-pub-76408 >.

115 د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص424.

وفي الختام يتضح أن إشكالية الحركات الإسلامية الخليجية السنية والشيعية فيما يتعلق بالعنصر الاجتماعي للمواطنة يتلخص في سعي الحركات الإسلامية لوضع الدولة الحديثة بقيمها المختلفة في مواجهة مع قيم الدين، وما يرتبط بذلك من رهان حيازة السيادة واحتكار صلاحية التشريع، فاستخدام الدين من جانب الحركات الإسلامية دائما وأبداً كوسيلة لحشد المجتمع لمواجهة السلطة الحاكمة فيما لا يتماشى مع تطلعاتها هو أمر في غاية الخطورة، حيث يرفع في مجتمعاتنا المتدينة احتمالات حدوث مواجهة مفتوحة يكون طرفي النزاع فيها السلطة الحاكمة والمجتمع، بما يهدد السلم الاجتماعي ويزيد من مظاهر العنف والاضطرابات. مثال ذلك ما تشهده الدول الخليجية بين الحين والأخر من حشد مجتمعي ضد بعض المشاريع بدعوى مخالفتها للشريعة الإسلامية، وإن كان إطار المشروع بعيد الصلة عن الجانب الإسلامي، وهو ما يفضل البعض أن يطلق عليه لقب تسييس الدين، أي استخدام الدين في الشأن السياسي بما لا يخدم مصالح الدين، بل لتحقيق مآرب أيدولوجية أو سياسية خاصة بأحد الجماعات الدينية.

وكذلك فقد تولد عن الفهم الخاطئ لمفهوم المواطنة رفض تام للمساواة بين المسلمين وغير المسلمين داخل الدولة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى غياب جزئي لأفكار المواطنة مع غير المسلمين لندرتهم في الجزيرة العربية، حيث أن غالبية قاطني دول الخليج هم من المسلمين، ولكن اللافت هو أن التهميش الطائفي يمارس بين الطوائف الإسلامية بصورة متزايدة، وخاصة بين السنة والشيعة، وفي بعض الحالات داخل الطائفة الواحدة، كما هو الحال في الصراعات الفكرية الأبدية بين التيارات الإسلامية التراثية التقليدية وغيرها من التيارات الحركية التجديدية.وفي ذات الإطار تجدر الإشارة إلى أن الإشكالية التاريخية التي تواجه الحراك الإسلامي تكمن في كون كل طرف يصيغ تاريخ الإسلام صياغة خاصة به، مهملاً ومستصغراً الآخر، ومنتصراً لنفسه دون أي موضوعية علمية.[116]

وإذا أردنا أن نحدد بشكل مباشر وجه الخلل ومحل التقويم لترميم هذا التراجع وتصحيح مسار مفهوم المواطنة، فإن تحقيق ذلك يفرض ويوجب أن تكون للدولة هويَّةٌ جامعة، يشعر المواطنون جميعاً بالانتماء إليها، والولاء لها، ولكي يتحقق هذا الشعور لا بد من وجود قدر معين من الإجماع العاطفي والفكري والوجداني بين المواطنين، وهذا الإجماع يجب أن يكون وليد تاريخ وثقافة جامعة، ويكون تعبيراً صادقاً عن تحقيق المصلحة المشتركة للمواطنين، تعبيراً عن أن هناك مكوّنَين رئيسَيّين لتلك الهوية الجامعة التي تتبناها الدولة ويشعر المواطنون بالولاء لها، هما التاريخ والثقافة الجامعة، والمصلحة المشتركة.[117]

---

116 وجيه كوثرانى، **الدولة والخلافة في الخطاب العربى إبان الثورة الكمالية في تركيا** (بيروت: دار الطليعة، 1996)، الطبعة الأولى، ص31.
سيف الدين عبد الفتاح، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي، منهجية التجديد الإسلامي وخبرة الواقع العربى المعاصر** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 5.

117 عبد الله العروي، مرجع سابق.

المبدأ والعنصر المدني: (الحقوق والحريات)

وفقا لمارشال فإن العنصر المدني من المواطنة يتمثل في مجموع الحقوق الضرورية اللازمة لحرية الفرد، وتشمل الحرية العامة للإنسان وحرية الاعتقاد والفكر والتعبير وحرية التملك وحق الدخول في عقود صحيحة وحق التمتع بالعدالة، وأقرب المؤسسات ارتباطا بهذه الحقوق هي مؤسسات السلطة القضائية.[118]

من أجل تناول العنصر المدني من الضروري التعرض لعدد من القيم مع دراسة الكيفية التي تتفاعل بها التيارات الإسلامية الخليجية السنية والشيعية معها في فكرها وبرامجها، حيث سيتم استعراض تفاعل هذه التيارات مع أهم المبادئ المدنية والتي من أبرزها:

- حق العدالة والحرية.
- حرية الاعتقاد وحق العبادة.
- حق حرية الفكر والتعبير والبحث العلمي.

فيما يتعلق بحق العدالة والحرية بوجه عام تواجه الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية إشكالية كبيرة في تفعيل قيم المواطنة ذات العنصر المدني بصورتها الحديثة، مقارنة بمثيلاتها من الحركات العربية والإسلامية الأخرى، إذ أنها توصف بأنها معقل ومصدر التراثية الإسلامية التي تعتمد فهماً وتفسيراً شرعياً يقيدان الحريات الفردية بصورها المختلفة عن طريق إنزال النصوص الشرعية عليها بشكل ضيق، بما يوحي بدوره بأن الإسلام جاء مقيداً للحريات الفردية على الإطلاق، أو الشك في أن الإسلام جاء محرراً للعقل الإنساني ومنح الحرية للمسلمين ولغير المسلمين، أو أنه لم يعتن بحماية حق العدالة عبر مساواة جميع الأفراد أياً كان دينهم أو معتقدهم أو أصلهم أمام القضاء، بالرغم من إيمان كثير من المفكرين والباحثين الشرعيين بأن الشريعة الإسلامية بمصادرها المختلفة تزخر بالعديد من النصوص التي تؤكد على هذه الحرية كما أن التاريخ الإسلامي الأول ملئ بالعديد من المواقف التي تؤكد أن الحريات كانت مضمونه في ظل الممارسة الإسلامية الصحيحة.

فنظرية الحقوق تجد مجالها في فقه السياسة الشرعية تحت مسمى العدل إذ ربط ذلك الفقه شرط قيام الحكم واستمراره بإقامة العدل. يقول ابن تيمية: «أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم ولهذا قيل إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام، فالعدل نظام كل شيء».[119]

---

118 توماس همفري مارشال، مرجع سابق، ص44.

119 ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، 146\28.

علي الزميع – الطيب بوعزة، **موسوعة المبادئ الدستورية في الفكر السياسي الإسلامي** ، مرجع سابق، ص54.

ومن المستغرب أن العديد من التشريعات الصادرة في الدول الخليجية بناء على اقتراحات التيارات الإسلامية كانت ذات توجهات مقيدة للحرية الدينية، مثال تلك التشريعات الصادرة من مجلس الأمة الكويتي بناء على اقتراحات الحركات الدينية الإسلامية كقانون الجنسية الكويتية الذي يشترط فيمن يمنح الجنسية أن يكون مسلماً، وأحد أبرز أسباب غياب العنصر المدني للمواطنة وما يرتبط به من تقييد للحريات هو موقف الحركات الإسلامية السنية والشيعية المتردد من الديمقراطية والتعامل معها بشكل مصلحي وليس بالقبول المبدئي.[120]

وتهاجم الحركات الإسلامية السنية والشيعية التقليدية التراثية مفهوم الحرية عند أصحاب الاتجاه الاجتهادي المقاصدي، على اعتبار أنه مفهوم واسع وفضفاض، لا تحكمه الضوابط المناسبة. وفي المقابل رأت الحركات الاجتهادية أن ذلك غير صحيح، متهمة خصومها بأنهم يتعمدون استدعاء صراعات الماضي في نقدهم وهجومهم عليهم، فيتهمون بدورهم المحسوبين على التيار الاجتهادي بأنهم يَلتَقُون مع فريق المعتزلة في قضايا القضاء والقدر، والحرية والاختيار، وأنهم متأثرون بالفكر الغربي الليبرالي في العصر الحديث القائم على مبدأ الحرية وتقديسها.[121] ويرد عليهم الإصلاحيون بأن أهمية الحرية وخاصة حرية البحث العلمي تأتي على قمة حرية الفكر وإطلاق العنان للعقل المسلم والإنساني، إذ إن البحث في العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية وغيرها هو بحق قاطرة التقدم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه، لتسخيرها لخير الإنسانية. وقد أفاضت النصوص القرآنية الكريمة في الحث على النظر والتفكر، والاستنباط والقياس، والتأمل في الظواهر الكونية والإنسانية، لاكتشاف سننها وقوانينها، ومهدت الطريق لأكبر نهضة علمية في تاريخ الشرق، قادها علماء الإسلام، ونقلوا شعلتها لتضيء عصر النهضة الغربية، كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلامية، كما يقول المجتهدون، فإن البحث العلمي النظري والتجريبي يشكّل أداة هذا الفكر، وأهم شروطه أن تمتلك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حريّة أكاديمية تامة في إجراء التجارب، وفرض الفروض والاحتمالات واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، وبالقطع: فمقصد حفظ العقل يندرج تحته حفظ حق العقل الإنساني في الإبداع والبحث العلمي لما فيه خير الإنسانية جمعاء.[122]

وفي هذا الصدد يرى أكثر من باحث من المنتمين إلى المدرسة التجديدية الخليجية أنه يجب رؤية الحقوق والحريات في الإسلام انطلاقاً من مقاصد شريعتنا، ومن خصوصيتنا الحضارية وواقعنا المعاش وفي سياق مفهومها العام والمصادر التي تُستمَدّ منها والفلسفة التي تكمن خلفها في ضوء رؤية كلية شاملة، تسمح بالتحفظ على بعض الحقوق والحريات التي تتعارض مع جوهر الرؤية الإسلامية، والتي تنبع من إطار ونسق للقيم الغربية التي لا تزال محل جدل وتحفظ لدى

120 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة** – الجزء الأول، مرجع سابق، ص18.

121 ماجد الزميع، **الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني** (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 544.

122 عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق.

الكثيرين حتى في الغرب. فعلى الرغم من القيمة التي أضفاها الغرب على حقوق الإنسان، وتوثيقها في مواثيق عالمية، تظل هناك مساحة مهمة للاختلاف والتميز هي بحاجة إلى بحث بما يحقق النظم والآداب والحدود العامة التي ترتبط بالأنماط المجتمعية المختلفة وما تفرزه من قوانين وقيم أساسية وأعراف تحكمها.[123]

وتزخر الشريعة الإسلامية بالأدلة القاطعة على سموها وتقدمها في مجال الحقوق والحريات ، حيث جاءت الشريعة الإسلامية بنصوص صريحة تقرر نظرية المساواة وتفرضها فرضاً وبالأخص بين المسلمين ويذهب الفقهاء المقاصديين الى وجوب توسيع هذا المفهوم ليشمل عموم المجتمع والدولة بمختلف مكوناته، يتضح ذلك في قوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»،[124] والرسول ﷺ يكرر هذا المعنى في قوله «الناس سواسية كأسنان المشط الواحد لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوي» ثم يؤكد هذا المعني تأكيدا في قوله « إن الله قد أذهب بالإسلام نخوة الجاهلية وتفاخرهم بآبائهم لأن الناس من آدم وآدم من تراب وأكرمهم عند الله أتقاهم».

وقراءة عموم أدبيات التيارات الإسلامية التراثية التقليدية وتيارات الإسلام السياسي نجدها تتناول الحريات بكثير من التقييد، يصل إلى حد يحمل في لهجته التكفير والاتهام لكل من يعارض أفكاره بالتواطؤ مع الغرب، إن كان استعمارياً أو «نصرانياً»، وينتقد بشكل لاذع أي كتابات تدور حول إنسانية الرسول محمد والإسلام والحرية.

وبالعودة لمقرر العلوم الشرعية – سابق الإشارة اليه – نجد أنه يناقش قاعدة العدل، وهناك توصيفات لمفاهيم متعلقة به وخاصة مفهوم الحرية، حيث يفصل في مجالات الحرية من فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعَقَدية، ومن القضايا التي يتناولها قضية الارتداد عن الإسلام، التي تعتبر في نظره «بمثابة الخيانة العظمى التي تعاقب عليها الدول بالإعدام». مع ذلك نجد أفكاراً مختلطة للمؤلف حول حدود الحرية الفكرية حيث «لا يمنع الإسلام أتباعه من الحرية الفكرية ما دام ذلك لا يخالف نصوص الشرع».[125]

وتمتلئ هذه الأدبيات بروح رافضة ومعارضة لحقوق الإنسان بوصفها منتج غربي ذو أصول بشرية لا تتواءم مع حقوق الإنسان في الإسلام ذات المنشأ الرباني، واعتبار أن هناك اختلاف جوهري بينهما، فيرون أن حقوق الإنسان منحة ربانية ومنة إلهية محددة وهبها الله، بينما في المفهوم الغربي هي حقوق طبيعية مستمدة من فكرة الحق الطبيعي ونظرية العقد الاجتماعي. كما أن مفاهيم حقوق الإنسان وفقاً لها لا تعدو كونها شعارات يرددها الغرب، حيث ترفض هذه الأدبيات قضايا تحرير المرأة أو العولمة ومفاهيم الحضارة الإنسانية شرعاً، معتبرينها غزواً فكرياً

---

123 المرجع نفسه.
سلمان العودة، مرجع سابق.
124 **الحجرات**:13.
125 ساري حنفي، مرجع سابق.
ماجد الزميع، مرجع سابق، ص 544.

يمثل مشروع مؤامرة لتدمير الإسلام.[126]

ويقترب من هذا الطرح جزء لا يستهان به من فكر ما يطلق عليه تيار الصحوة الإسلامي، ممثلاً في أطروحات د. سفر الحوالي الذي يرى في العلمانية سبيلاً لتمكن الغرب من بلاد المسلمين وثقافتهم، وذلك بإثارة الشبهات وتنصير المسلمين وغزوهم فكرياً وسلوكياً ونهب خيرات الأمم وثرواتها بأسماء جديدة كالعولمة والاستثمار والاقتصاد الحر، مع تهميش للأخلاق والفضيلة والقيم لتحل محلها الواجبات الوطنية أو النفعية بأي اسم، تلك الأفكار التي يجري تسويقها من خلال وسائل الاتصال الحديثة. وينتقد تيار الصحوة الإسلامي الديمقراطية لسماحها للأكثرية بتحديد المعايير اللازمة لما يجب على الحكومة فعله أو تركه، وإن كان ذلك مخالفاً للصواب. وبمقتضي حقوق الإنسان والقوانين الغربية يحق للابن أو الابنة مثلاً أن تشكو أحد الوالدين أو كليهما للشرطة، كما يحق ممارسة الفواحش في غير أطرها الأسرية المعتادة. وينتقد هذا القطاع من المفكرين فكر عصر النهضة العربية وما صرح به أعلامه من ضرورة الاستفادة من الحضارة الغربية، بالقول أن الدعوة بأخذ الحضارة الغربية حلوها ومرها زعم باطل وغير علمي وغير إنساني وهو قبل ذلك كله غير شرعي، فالحضارة الغربية وفقاً لرأيهم بفسوقها وعاداتها السلبية حضارة متأخرة بمراحل عن المسلمين، لذا فهم يحذّرون دائماً من الانسياق وراء دعوات الاستفادة من الغرب، بل ينبغي العودة إلى السلف الصالح ففي اتباعهم الفلاح. وما يميزهم عن التيار التراثي يبقى أنهم يرون أن معارضة الحكام واجبة من أجل تحقيق غرض العودة بالأمة الإسلامية إلى ما كانت عليه في خير العصور («السلف الصالح»)،[127] وفي ذلك الإطار يقررون أن الحضارة الإسلامية إنما تحققت في العصر الذهبي، والمقصود به أيام النبي ﷺ والخلفاء الراشدين والقرون الثلاثة المفضلة، وليس في عصور الانحراف الأخيرة على حد قولهم.[128] فالحضارة الإسلامية وفقاً لهم هي الأسبق إلى كل علم ومعرفة ومصلحة وللمسلمين فضل على كل العلوم في المجالات كلها، فليس من المعقول اقتباس حضارة الغرب «المتأخرة» – وفقاً لقولهم – بدلاً من الرجوع إلى حضارة المسلمين المتقدمة.[129]

ويرى بعض مفكري تيار الصحوة الإسلامية أن الحضارة الغربية تنشئ الإنسان عبداً آلياً وإنساناً عدمياً لا هم له إلا الاستهلاك واقتناص اللذة والانهماك في الشهوات،[130] وهذا الفصيل من تيار الصحوة التراثي في نظرته للحقوق المدنية والإصلاحي في الحقوق السياسية يرى أن الدولة الإسلامية هي دولة التكافل وحماية الحقوق بتوازن فريد بين المتضادات.[131] وتأتي المدرسة المقاصدية ممثلة في عبد الله الحامد بفكر مخالف لفكر تيار الصحوة حيث ترى

126 زاد الأخيار، **الجزء الثالث**، مرجع سابق، ص 573.
127 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص18-17.
128 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص120.
129 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص212.
130 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص36.
131 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص943.

أن حقوق وحريات الإنسان هبة من الرحمن وليست منحة من السلطان أو الوالدين، وأن حفظ حقوق وحريات الإنسان وظيفة الرسل والأديان السماوية، فمقتضي عبودية العباد لله حريتهم عن من سواه،[132] وإقرار الإسلام الحريات ولا سيما السياسية إنما هو إقرار منه لإنسانية الإنسان، فأقر لغير المسلمين التمتع بحرياتهم أيضاً.[133]

ولمواجهة هذا التراجع في المجتمع المدني الخليجي يضع المفكر الإسلامي عبد الله الحامد عدد من المبادئ والقيم التي ينبغي أن تتوافر في المجتمع المدني الإسلامي والتي تم اختصارها في عدد من النقاط وهي: العدل الذي بإقامته يكون حفظ الضروريات الست (الدين والنفس والعرض والنسل والعقل والمال)، والتعددية والتسامح والمساواة بين الناس، والروح الجماعية المبنية على الإيثار والتعاون على البر والتقوى، والبصيرة السياسية والحضارية والعملية، والتنظيم والجد والمبادرة ونحوها من صفات العمران. ويري الحامد أنه عندما اختل سلم هذه العناصر افتقد الناس الانسجام والحيوية والنظام، فعاشوا كالقطيع، الذي يسير بدون عقل ولا تمييز، فصاروا كما وصفهم الرسول صلى لله عليه وسلم «كغثاء السيل».[134]

أما فيما يتعلق بإشكالية مدنية الدولة والسياسة وحرية الاعتقاد وحق العبادة فإنه وبمطالعة السنة النبوية نجد أن رسول الله ﷺ قد أكد على أمراء الجيوش الإسلامية أن معاملتهم لغير المسلمين تكون بموجب اجتهاد بشري، وأن تبنى على مفاهيم وتفاوض من منطلق سياسي، كعلاقات مدنية دون إضفاء بعد ديني أو إلهي عليها، ونهاهم أن يجعلوا لأهل الحصن ذمة الله وذمة نبيه، ولكن دعاهم أن يجعل لهم ذمتهم، فإنهم أن ينقضوا عهدهم أهون من أن ينتهكوا ذمة الله وذمة نبيه، وفي ذلك تشديد بالنهي عن إعطاء الآخرين عهود باسم الله أو باسم رسوله لأن في النكوص بهذه العهود الضرر والإثم الشديد على رسالة الإسلام، فلا يجوز لأحد أن يتكلم باسم الله. كما أكد الرسول ﷺ على حسن معاملة غير المسلمين من الأعداء في الغزوات الإسلامية، ودعاهم ألا يغلوا ولا يغدروا ولا يمثلوا ولا يقتلوا وليداً، وأن يخيروا الأعداء بين الدخول في الإسلام أو البقاء في بلاد المسلمين كأهل ذمه لا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن رفضوا الجهاد مع المسلمين كان عليهم دفع الجزية، نجد تلك المعاني تتجلى في كثير من أحاديث الرسول ﷺ.[135]

وكمثال على ضبابية الموقف من العنصر المدني للمواطنة لمعظم إسلاميّي الخليج وتبنيهم للفكر السلفي التراثي، نلاحظ اهتمامهم المتزايد بشرح مفاهيم الولاء والبراءة في الإسلام بشكل ضيق، يقضي بإظهار العداوة للآخر من

---

132 د. عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، ص17.

133 المرجع نفسه، ص18.

134 د. عبد الله الحامد، **الكلمة أقوى من الرصاصة**، مرجع سابق، ص41 و42.

135 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير** (دار إحياء الكتب العربية)، «باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، الجزء الثالث،» ص1358-1357.

المسلمين أو لغير المسلمين – الكافرين- والوقوف في وجههم والتصدي لمغرياتهم والبعد عن تقليدهم في أخلاقهم وأفعالهم وملابسهم وأعيادهم، واستحضار المفاصلة الشعورية بينه وبينهم، فلا يتأثر المسلم بأعرافهم أو تصوراتهم أو عاداتهم، ولا ينخدع بثقافتهم وأفكارهم، إلى غير ذلك من صور البراء، دون النظر والتفرقة في أساس هذه العلاقة هل هي إيمان وولاء عقدي أو علاقة إنسانية حضارية بما يناقض مبادئ المواطنة. وفي ذات الإطار تهاجم عموم التيارات السلفية التراثية الخليجية أيّ حزب ينادي بفصل الدين عن الدولة أو أيّ حزب مدني بدعوى أنها من الأحزاب التي ينبغي التبرؤ منها، لما يرونه من خروجهم على الإسلام. هذا التنظير المأزوم تجاه الآخر في داخل المجتمع الإسلامي نجده أيضاً في وصفهم أن الشركيات أو الجاهلية ما زالت مستمرةً في مجتمعاتنا ليومنا هذا،[136] وضمن هذا السياق يأتي تأكيدهم على أن فكرة الغزو الفكري الذي يؤطَّر به تصور أن كل ما يأتي من الغرب هو مشروع مؤامرة لتدمير الإسلام.[137] ويلتقي تيار الإسلام السياسي مع التيار التراثي في ذات الفكر فنجد كتاب «زاد الأخيار» منهج حركة الإخوان المسلمين يظهر التأثير السلفيّ التراثي بوضوح في الكثير من فصوله ومن أمثلة ذلك، الاهتمام بشرح مفاهيم الولاء والبراء في الإسلام بما يناقض مبادئ المواطنة.[138]

وفي ذات التوجه يغلب على عموم مفكري جبهة الصحوة السعودية النظر إلى الحضارة الغربية نظرة سلبية بوصفها حضارة قائمة على عداوة ومحاربة الإسلام، لذا فمن الضروري إعادة تأصيل قيم الأخوة بين المسلمين في جميع أنحاء العالم، وأما من سواهم من اليهود والنصارى فهم كفار ولا مقام لهم في جزيرة العرب التي لا يجتمع فيها دينان، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب» ولم يقل من الحرمين. فهذه الجزيرة مباركة، وهي مهد الحضارة الإنسانية ولا يجوز أن يكون عليها غير المسلمين. وجزيرة العرب وفقاً لوصفهم تشمل ما هو أوسع مما قد يظن البعض، فيدخل فيها جنوب الفرات وبعض بلاد الشام، ويستدلون بطرد اليهود والنصارى من جزيرة العرب أن الفاروق عمر أثناء خلافته أذن لهم ثلاثة أيام فقط يقيمون فيها في ظاهر المدينة حتي يشترى منهم المسلمون ما يحتاجون إليه، واستمر حكام المسلمين على تطبيق وصية الرسول حال زمن الأمويين والعباسيين والأتراك. وكان المستكشفون يأتون لجزيرة العرب مدعين أنهم سياح أو حجاج أو متخفين، أما اليوم فللأمريكان مناطق خاصة في جزيرة العرب -كشركة أرامكو والقواعد الأمريكية - ولا يجوز للمسلمين دخولها، كما يحرم بناء الكنائس أو معابد الهندوس في جزيرة العرب، والسماح بذلك مخالف للكتاب والسنة وإجماع الصحابة والفقهاء وكل ما درجت عليه الدول الإسلامية المتعاقبة.[139]

136 **زاد الأخيار، الجزء الثالث**، مرجع سابق، ص 497.

للمزيد راجع: د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

137 **زاد الأخيار، الجزء الثالث**، مرجع سابق، ص: 573.

138 المرجع نفسه.

139 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص69، 552،551،550.

وينظر بعض مفكري تيار الصحوة الإسلامية إلى أهل الكتاب من اليهود والنصارى بكونهم إما مغضوب عليهم أو في ضلال، فالله سماهم مغضوب عليهم وضالين في فاتحة كتابه، كما ورد عن النبي ﷺ قوله: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون»، لذا لا يمكن لنا أن نسميهم متقدمين أو متحضرين أو أن نقتدي بهم.[140]

وفي هذا السياق وعلى الرغم من الحديث عن وجوب قيم الأخوة بين المسلمين، إلا أن فكر الكثير من تيار الصحوة الإسلامية بالإضافة إلى معظم الحركات السلفية التراثية الحركية وجزء كبير من مدرسة الإسلام السياسي كالإخوان المسلمين والسروريين، يرون أن غالبية فرق المسلمين ليسوا من جماعة المسلمين، حيث يرون أن الصوفية مثلاً هي ابتلاء للمسلمين وأن المتصوفين هم أساس التخلف الحضاري الإسلامي.[141] أما عن حكمهم فيرون أنهم يجمعون بين الكفر والإسلام بقولهم: «عندي أن بعض أهل التصوف يظن أن التصوف حقيقة الإسلام، ولم تبلغه شطحات الزنادقة وكفرياتهم، فهم كمن ينتسب إلى السلف على جهل وخطأ، وعقيدة أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع في الإنسان الواحد ما هو كفر وما هو إيمان، والكلام في الأشخاص صعب ويحتاج لمعرفة حال ذلك الشخص وآخر ما انتهى إليه، إذ أن بعض الناس يتوب من التصوف كما أن بعض السلفيين قد يرجع عن سلفيته». كما يرون أن المرجئة هم أهل بدعة يؤدون إلى انتشار الفسق بين المسلمين. أما الشيعة الرافضة فهم فصيل يهدف إلى إفساد دين الإسلام، وقد وقفوا مع الاستعمار لتدمير بلاد المسلمين. والرافضة وفقاً لهم ثلاث وسبعين فرقة أبرزهم الاثنا عشرية بفصيليها الإخبارية والأصولية، ويرون أنهم أهل بدعة وضلالة وكفر وهدفهم القضاء على أهل السنة في كل مكان. وحكمهم فيهم أنهم «لا يصح إطلاق التكفير في حق كل الرافضة، فبعضهم مجبور أو ساكت أو جاهل، وبعضهم يدعو إلى تصحيح المذهب وتنقيته في كتب لهم مشهورة متداولة»، «فالرافضة فرقة ضالة بلا شك لكن تكفير المعين لا بد فيه من ثبوت شروط وانتفاء موانع، والصحيح أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكفروا الفرق بالجملة، وإنما يطلق أهل السنة القول بالكفر على بعض الأعمال أو الأقوال ويحكمون بأن الخوارج مع صحة الحديث في قتالهم خير من الروافض وهكذا».[142]

وفي هذا المسار المتحفظ على عموم الحقوق المدنية وغيرها يرى فكر تيار الصحوة الإسلامية أن أخطر أعداء الدعوة الإسلامية هم من أطلقوا عليهم اسم «الإسلاميون الجدد أو المعاصرون أو التنويريون أو المتوسطون أو المقاصديون»، وينكرون ما يعرف بالإسلام السياسي كونه مصطلح مستهلك – وفقاً لتعبيرهم – نحته واستخدمه الغرب لإضعاف المسلمين باستغلال الدين لتشتيت طريقهم. وفي نفس الوقت وضمن طرح سياسي ثوري مناقض

140 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص609.
141 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص 266.
142 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص345، 266، 369، 373، 378، 403، 413، 415.

لتراثيتهم الفكرية، ترى الصحوة الإسلامية أن أعداء الله انشؤوا على مدار التاريخ حركات موالية لهم بأسماء سلفية «كالجامية» لنشر الفتاوى التي تبرر استقدام الجيوش الأجنبية، وتصدر الفتاوي التي تؤيد طاعة الحاكم ولو كان متغلباً بل غير مسلم، وحظر الجهاد وحصرة في جهاد الكلمة دون جهاد اليد، وهم في ذلك يوالون الصوفية الذين يرون أن جهاد الكفار هو الجهاد الأصغر بينما جهاد النفس هو الجهاد الأكبر.[143]

وينتقد بعض مفكري تيار الصحوة الإسلامية الإخوان المسلمين بأنهم لم يطورا ما قاله الشيخ حسن البنا، ولكنهم حولوا أفكاره إلى عقيدة إرجائية كما في كتاب «دعاة لا قضاة» للهضيبي، أو لقحته بمفاهيم خارجه عن الإسلام كالديمقراطية، أو أفكار قبلية مثل تولية الأكبر سناً أو قومية كما فعل حسن الترابي في السودان. وحولوا حركة الشيخ البنا من دعوة للتحرر من الأفكار الغربية والعودة إلى القرآن والسنة إلى حزب معارض له خلفية إسلامية يهدف للسلطة والحكم، والإقرار بالواقع العلماني كما فعلت حركة النهضة في تونس أو ضرورة الولاء له كما حدث للإخوان في الأردن، وسبب ذلك رغبتهم في استرضاء الغرب والهروب من تهمة تكفير الحكام والمجتمعات.[144]

كما يتهم بعض مفكري تيار الصحوة الإسلامية سلطنة عمان بالشذوذ العقائدي، فهي الدولة الوحيدة التي تنشر المذهب الإباضي الخارجي بين المسلمين، ما يجعل من سلطنة عمان في نظرهم خطراً على الإسلام والمسلمين، ما يوجب إعادة دراسة الموقف مع عمان سياسياً وعقدياً. وينتقد ذات التيار الكويت التي بنت باسم المواطنة والوحدة الوطنية الحسينيات، وتركت الفرصة للشيعة للتغلغل في مجلس الأمة، كما ينتقدون الكويت لاستعانتها بالجيوش الأجنبية في حربها ضد العراق، وأنها لا تزال تحتضن تلك القوات حتى اليوم، ويرون أن الكويت لا تعتد بأحكام الشريعة الإسلامية في غالبية قوانينها التي تبيح المحرمات الشرعية. لذا ترى هذه الأصوات أنه يجب التفريق بين الحقوق المدنية التي تسمى المواطنة أو الحق الإنساني وبين الحقوق السيادية، فيعطى الشيعة الحقوق الأولى كأي مواطن، وأمرهم إلى الله، أما الحقوق السيادية فلا يعطون أبداً ولا يجوز تمكينهم منها.[145]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هناك تحفظ كبير من قبل الإصلاحيين الخليجين على هذه التراثية، ويرون أن التدين الحق هو عنصر جمع لا تفريق وإنما يجني عليه التعصب والهوى. ففي معظم البلاد العربية والإسلامية تنوع عرقي وطائفي يتسع أو يضيق، قد يكون داخل الدائرة الإسلامية (سنة، شيعة، أباضية...) أو خارج الدائرة (مسلمين، مسيحيين، يهود...)، تطورت فيه الطوائف إيجابياً نحو الاندماج أو سلبياً نحو الانعزال في الدول العربية المختلفة. لذا يجب أن نتجنب تعميم نموذج واحد على جميع الأقطار وأن نؤمن بوجود مبادئ أساسية مشتركة وجوانب اختلاف واسعة وأن النموذج الخليجي لا يصلح لمصر والنموذج المصري لا يصلح للبنان. وعلى تنوع هذه الطوائف ينبغي

143 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص -500 -501 502.

144 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص 1245.

145 سفر الحوالي، مرجع سابق، ص417-1241-124-1235-1234.

التأكيد على أن المواطنة حق للجميع والأصل أن الجميع متساوون أمام القضاء وأمام الفرص الحياتية، ولكن وجود الأقليات لا يعني طرح العلمانية كمبدأ وحل، فإن كانت مناسبة لبلد ما فقد لا تكون مناسبة لأخرى.[146]

أما بالنسبة للحركات الشيعية الخليجية فلا تزال تجادل في إمام أخر الزمان وسلطاته. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أنها جعلت الولاء والبراء من أساسيات الدين بعد أن تحول التشيع من تشيع سياسي في بدايته إلى تشيع أيديولوجي في القرون الأولى من الهجرة، إذ جعلوا الولاء لأهل البيت والبراءة من أعدائهم من أساسيات الدين.[147] ومثالاً للتأثير الفكري الشيعي، نجد أن التيار الشيرازي قد شهد تراجعاً كبيراً في عملية الاندماج مع باقي مكونات المجتمع الخليجي، ويرجع ذلك إلى التأصيل الفكريّ والفقهي والعَقَديّ التراثيّ الرافض للتجديد في مفاهيمهم الدينية تجاه الحقوق المدنية، حيث شكّل الشيرازيون في العقدين الأخيرين رأس حربة لما يعتبره معظم الشيعة - من النُخب والجماهير - حالةً من التطرّف الديني والثقافي، إذ قاد الشيرازيون معركةً ضدّ حركة الإصلاحِ الديني الشيعي، التي ازدهرتْ في أواسط القرن الفائت، ومثّلوا دور الحارس والمدافع عن كلّ الموروثات التي رفضَتْهَا تياراتُ الإصلاح الشيعيَّة المعاصرة، فجَعَلَهم هذا الموقف الفكريّ والميداني من الإصلاح يفقدون الكثير من الحلفاء والمؤيدين الداعمين، لشعور هؤلاء أن هذا التيار قد أصبح عبئاً عليهم. فنجد أكثر من ينتقد التيار اليوم هم من قياداته وأبنائه السابقين، كحسن الصفار، وتوفيق السيف، وأحمد الكاتب، ونرى كثيراً من المؤسسات والحركات تتبرأ منه، وتتجنّب العلاقة المباشرة معه، خوفاً من اتهامها بما يوصف به هذا التيار من عقيدة مبالغ فيها تحمل الكثير من الغلو والتراثية والمفاصلة للأخرين من شيعة أو سنة.[148]

وبالمقابل فإن خط الإمام لا يزال يواجه إشكالية كبيرة في اندماجه مع باقي مكونات المجتمع، حيث يؤمن بمشروع دولة ذات حكم ديني كامل من خلال نظريّة «الوليّ الفقيه» أو «شورى الفقهاء»، رافضةً ومناقضةً للدولة البشريّة المبنية على عدم قدسيّة الحكم السياسي، وعلى فقهٍ وواقعٍ يعطي اعتباراً لمدنيّة الدولة والسياسة، وأنها من الفروع الشرعيّة التي تتيح للاجتهاد البشري حرية التعامل معها وتطويرها حسب احتياج الأمّة، للخروج من مأزق المقدس للبشري والعودة إلى شرعية مفهوم الشورى كمرجعية سياسية للأمة. وهذا لا يناقض جدلية مبدأ وجود إمامٍ منتظر في آخر الزمان،[149] لكن ينبغي أن يملأ هذا الفراغ في الفكر الشيعي بمفهوم «ولاية الأمة على نفسها أثناء حقبة الغيبة والانتظار»،[150] وهذا التطور قد يخرجنا من مأزق اتهام الشيعة بازدواجية الولاء السياسي، أو بالولاء الخارجي أو الولاء الجزئي لأحد المراجع

146 سلمان العودة، مرجع سابق، ص200-199.

147 سليمان الضحيان، «الفكرتان الرئيستان لأيديولوجيا العنف الديني،» **جريدة مكة**، 27 أغسطس 2014.

148 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، مرجع سابق، ص80.

149 فريق تحرير صحيفة عاجل الإلكترونية، «منذ لحظة الاقتحام وحتى تنفيذ القصاص الرواية الكاملة لحصار الحرم المكي في (15 يومًا)،» **صحيفة عاجل الإلكترونية**، 26 أكتوبر 2014، < https://ajel.sa/archive/1361916 >.

150 فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي** (بيروت: دار المرتضي، 2012)، ص 65، 72.

من ذوي الاهتمام السياسي، وهي إشكالية من شأنها أن تضع المؤمنين بها في موقف المتهَم بالولاء الخارجي. وهذا قطعاً أمر مرفوض من منظور المواطنة، ويضع المؤمنين به أمام خيارين صعبين، وهما التخلِّي عن مبدأ المواطنة، أو التخلي عن التزامه العَقَدي الديني بنظرية «الولي الفقيه»، أو المرجعية التقليدية بأشكالها الفقهية والسياسية المختلفة.

وفي ذات الإطار حاولت الكتابات الشيعية كتابة التاريخ الشيعي بروح خليجيه، وذلك نتيجة لعملية إعادة التموضع الذي تشكل بناء الهوية الفرعية للتيارات الإسلامية الشيعية الخليجية، إذ حاولت هذه الكتابات أن تبرز أقدمية الوجود الشيعي في الخليج، واعتباره وجوداً أصيلاً وليس طارئاً أو هامشياً. وتمت صياغة الأصول المؤسسة للهوية الوطنية الشيعية في الخليج بما يضمن نصيباً مهماً وملفتاً للجماعات الشيعية، وذلك عبر إعادة التذكير بالتضحيات الشيعية في بناء الأوطان، كمشاركاتهم الوطنية المختلفة ونضالهم ضد أعداء الوطن، حيث تواجه التيارات الشيعية الخليجية المعاصرة إشكالية بناء الهويات الفرعية في مسار موازي للهوية الوطنية يستند غالباً لإعادة كتابة التاريخ وتوظيف الحوادث التاريخية بما يتلاءم والأصول المؤسسة للهوية الوطنية. فالهوية الفرعية للجماعات الشيعية أعادت كتابة التاريخ الخاص بها انطلاقاً من شعورها بالتهديد والإقصاء من سياج الهوية الوطنية. وربما غالت بعض الكتابات الشيعية في تقدير الحوادث التاريخية وربطها بالهوية الوطنية.[151]

لا يعني ما تقدم أن الجماعات الشيعية كانت متماسكة وواعية تماماً بهويتها الفرعية مقابل الهوية الوطنية، أو أنها بنت تلك الهوية الفرعية والمذهبية على أسس متقاطعة مع الهوية الوطنية، فسياسات الهوية الفرعية لا ترتبط بالصراع الناشئ ضمن عملية بناء الدولة الحديثة، فلجوء الجماعات للاحتماء بهويتها الفرعية أو نزوعها لتقويتها يأتي في سياق اختلاف وجهات نظر الجماعة الوطنية حول العدالة السياسية والعدالة الاجتماعية وبالتالي عدم الاتفاق على موازين القوة السائدة والرغبة في خلق موازين جديدة.[152]

أما فيما يتعلق بحق حرية الفكر والتعبير والبحث العلمي، فيتضح أن العديد من الحركات الدينية الخليجية تضع الكثير من القيود الفكرية والإجرائية المعيقة للحرية والممارسة الثقافية بنشر فتاوى التحريم في إطار دعم تشريعات أو قرارات سياسية وإدارية سلبية. ويرى أنصار الفكر التجديدي الاجتهادي ضرورة تحرير صياغة فقه حقوق الإنسان من فقهاء الاستبداد - حسب رأيهم - وعدم الانجراف وراء دعواتهم وفتاويهم بتقييد حرية الفكر.[153] كما يرون أنه بدلًا من هذه الفتاوى الفاسدة ينبغي العودة إلى قيم ومفاهيم الإسلام والاحتكام بها، وهو تراث يحتوي نصوصاً صريحة تأصل لقيم حقوق الإنسان المختلفة.[154]

151 للمزيد راجع: عباس المرشد، **داخل السور: الهويات الفرعية والانتماء الوطني "الجماعات الشيعية في الكويت نموذجا»**، (مسودة أولى تحت الطباعة، 2019).

152 المرجع نفسه.

153 عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص10.

154 المرجع نفسه، ص13.

وتستدل هذه الحركات في تأصيلها على تنبيه ابن القيم من خطر فقهاء النكوص الذين يلوون أعناق النصوص الشرعية لكي توافق أهواءهم، حيث قال: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة، وان أدخلت فيها بالتأويل «الفاسد» فالشريعة عول الله بين عبادة ورحمته بين خلقه».[155] كما قال ابن القيم: «وهذا موضع مزلة الأقدام ومضلة الإفهام، وهو مقام ضنك ومعترك صعب، فرطت فيه طائفة فضيعوا الحقوق، وجرأوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد».

وفي سياق آخر تعد الحرية الدينية بالنسبة لهذا التيار ركناً من أركان الإسلام، والحرية لا تؤدي في رأيهم إلى بلبلة إلا في العصور والمجتمعات التي يتغلب فيها الطغيان، ويدخل في نطاق الحريات التي يكلفها الإسلام الحرية السياسية بحرية تكوين الأحزاب وحرية المعارضة وحرية الاجتهاد وحق صيانة العقول وتنميتها.[156] وللأسف فقد دأب الفكر الديني السني والشيعي في الخليج على التدخل والضغط على المسارات الفكرية لدولها والتي لها تأثير مباشر على مفاهيم وقيم المواطنة وخاصة قضايا الحريات الفكرية والثقافية، ومثال ذلك التدخل في مساق الإعلام والمناهج والمقررات الدراسية في المؤسسات التعليمية المختلفة في الدول الخليجية، بما يتناقض بل ويجرم شرعياً وقانونياً مفاهيم مدنية الدولة والمواطنة. وكان لوجود هذه الحركات في الهيئات البرلمانية والمؤسسات المسؤولة عن التشريع والرقابة أثر في تنامي التشريعات القانونية المضيّقة والمقلّصة للحريات التي مست عموم القوى الوطنية، بما فيها التيارات الدينية السياسية التي دعمت هذه التشريعات وحاولت استخدامها كسلاح ضد خصومها فانقلبت سلاحاً ضد فكرها وكيانها.[157]

نخلص مما سبق إلى أن التيارات السياسية الإسلامية في الخليج تنقسم حول تفاعلها مع الحقوق والحريات إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه يربط الحقوق والحريات بمقاصد الشريعة الإسلامية، فيدعو إلى تطويرها وتقنينها في شكل صيغ قانونية ودستورية؛ واتجاه ثان ضبابي، لم يوضح رأيه الفقهي بشكل قطعي حول الكثير من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان، بل تركها للممارسة السياسية، فيقبلها تحت ضغوط معينة، ويرفضها في ظرف آخر، طبقا للبرجماتية والمصالح السياسية؛ واتجاه ثالث هو الذي تتبناه المدرسة التقليدية، وترفض بموجبه الخوض في مسائل الحقوق والحريات من الأساس، باعتبارها تدعو لتفلّت قيمي وأخلاقي، ولكونها ضد الكثير من قيم الدين، على حد اعتقادهم.

155 ابن القيم، **إعلام الموقعين، الجزء** 3، ص 4، مشار اليه في: عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص14.

156 د. عبد الله الحامد، **حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان**، مرجع سابق، ص 113-111-105-104-100-15.

157 د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الجزء الثاني**، مرجع سابق.

خاتمة: الخيارات المستقبلية

يتضح مما سبق أن خطاب وممارسات الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية يغيب عنه اعتبار المواطنة كأولوية فكرية سياسية واجتماعية يؤسس عليها مشروعها المجتمعي بوصفها «فريضة غائبة»، بالإضافة إلى غياب مفردات المواطنة بمبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية كمفاهيم الدولة والديمقراطية والقانون والتعددية والحرية وسيادة الشعب عن فكرهم، الأمر الذي يحول دون التحقق الفعلي والكامل لفكرة المواطنة لديهم، لأنها موضوع غير مفكر فيه وغير مسلم بمقدماته الفلسفية التي أسست على مفهوم الفرد كذات حرة ومستقلة. كما أن الحركات الإسلامية السنية والشيعية لا تزال غير قادرة على مقاربة الفرد والرباط الاجتماعي من خارج الإطار الديني، الأمر الذي جعل تعاملها مع مفهوم المواطنة ينطلق من ردة الفعل لا الفعل، واختزل النقاش حول المواطنة في إعلان الموقف منها عبر تـأكيد عدم معارضتها لها دون الخوض في معاني المفهوم ودلالاته السياسية والثقافية والاجتماعية.[158]

وإحدى أكبر الإشكاليات في الفكر الإسلامي الخليجي تظهر من مراجعة أفكار الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية في الفترة الأخيرة، حيث يبرز حجم الخلاف حول تحديد مفهوم الشريعة ابتداءً وبغض النظر عن مفاهيمهم السياسية وكيفية تطبيقها، حيث لا نجد اتفاقاً حول ماهية الشريعة: هل هي فهمٌ بشريٌّ ثابتٌ لأحكام الدين؟ أم فهم متغيِّر؟ وما الثابت فيها وما المتغير؟ وما المقدَّس فيها وما غير المقدس؟ وما الموقف من غير المسلمين؟ وربما تشكل التجارب السياسية التركية والمغربية والمصرية الإسلامية مادةً غزيرةً للتفكّر في هذه القضايا. وبمطالعة فكر عموم الحركات الإسلامية الخليجية نجد أن موضوع «تطبيق الشريعة» لا يزال يشغل حيّزاً كبيراً في الفكر الإسلامي الخليجي السياسي، وتظل معالجته مفتقرة لتميز واضح المعالم بين ما هو شرعيّ وما هو سياسيّ مدنيّ وبشريّ. وهكذا يصبح القانون الوضعي لدى الإسلاميين الخليجيين هو النقيض لما هو تشريع إلهيّ، وهنا يتم نسف كلّ جهود العلماء والمجتهدين المستخدمين لعقولهم في تأويل وتفسير النصوص الدينية، والمراعين لمقاصد الشريعة، مع التأكيد على عوامل السّعة والمرونة فيها.[159]

وفي الوقت الذي تصبو فيه الدول إلى تطوير نظرياتها السياسية حول المواطنة لتوائم متطلبات شعوبهم والعصر، لا تزال الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية في حالة من الجدل حول تبني نظام الشورى كنظام موازي للديمقراطية، إذ يناقشون في أدبياتهم مطوَّلاً إلزاميّة الشورى وينتهون إلى تبنيهم لهذا المبدأ،[160] رغم الاختلاف الفقهي

---

158 **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة – الجزء الأول**، مرجع سابق، ص18.

159 ساري حنفي، «حصوننا مهددة من الداخل «تحليل المادة التربوية لجماعة الإخوان المسلمين»» **ضفة ثالثة منبر ثقافي عربي**، 27 أبريل 2018، < http://tiny.cc/82qc8y >.

160 **زاد الأخيار، الجزء الرابع**، مرجع سابق، ص 461.

حوله بحكم «تجربة الحركات الإسلامية»، ويبين مدى اختلاف الإخوان والسلف الخليجيين إزاء مفهوم الديمقراطية.[161]

وفي الختام يتضح أن مناقشة قيم المواطنة لدى الحركات الخليجية الإسلامية السنية والشيعية كأولوية حتمية لتقدم مجتمعاتنا تقتضي البحث في إشكالية المواطنة بين المقدس والبشري في الدين، وذلك بدراسة ترابط الإصلاح الديني والسياسي وبالأخص فيما يتعلق بتحديد مفهوم الدولة سياسياً لدى الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لمفهوم مدنية الدولة والمقصود بأممية الخلافة وإيجاد إجابة لتساؤل السيادة والشرعية لمن؟ بالإضافة إلى تحديد مواقف التعددية السياسية وتداول السلطة ووسائل المعارضة وحدود الحقوق والحريات لدى الحركات الإسلامية السنية والشيعية الخليجية.

ويرتبط بما سبق تحديد مفهوم الحاكم بين الفردية والمؤسسية بالبحث في حدود الصفة الدينية للحاكم، وإعادة النظر في نظريات إمام أخر الزمان وسلطاته. وأحد أهم القضايا التي تثير العديد من الإشكاليات والتي تتطلب المعالجة هي مسألة الولاء والبراء في مفهومها السني والشيعي بإظهار العداوة لغير المسلمين والوقوف في وجههم والتصدي لمغرياتهم والبعد عن تقليدهم في أخلاقهم وأفعالهم وملابسهم وأعيادهم، وفي الفكر الشيعي تتجلي صور الولاء والبراء تحديداً من كل ما لا يتفق مع آل البيت. وفي هذا الإطار فإنه يجب على عموم الحركات الخليجية الإسلامية تحديد موقفها من العلمانية والتطور الذي شهدته كفلسفة ونظام من حيث مضامينها في إطار مسيرتها عبر التاريخ من العلمانية الشرسة إلى العلمانية الإنسانية، وعليه تحديد ودراسة مدى جدية الاتهامات الموجه لها بهدم الدين.[162]

ولعل أولى الخطوات التي ينبغي أن تبدأ بها الحركات الخليجية الإسلامية السنية والشيعية تتمثل في العمل على تأصيل مفردات المواطنة شرعياً ثم الصياغة الدستورية لمفاهيم المواطنة واعتمادها أمام الهويات الفرعية والانتصار للهوية الوطنية وتحويل قضية المواطنة لثقافة ومشروع وطني بين القوي الإسلامية والمدنية، بالإضافة إلى البحث في مستقبل قرب وبعد الحركات الإسلامية الخليجية من مفاهيم المواطنة على الأرض ومفهوم شرعية سلطة وسيادة الأمة في مقابل مفهوم الحكومة الدينية (وجوب تطبيق الشريعة)، وارتباط كل ذلك بمفهوم وآليات تطبيق الشريعة.

وفي هذا الإطار وعلى الرغم من الاستشهاد بالتاريخ الإسلامي في العديد من مواضع البحث، إلا انه تجدر الإشارة إلى أن كتابة التاريخ الإسلامي تواجه إشكالية بالغة، حيث تمت صياغتها في بعض المواقف بصورة منحازة لأحد الأطراف دون الآخر، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية. وتم استخدام التأريخ كسلاح لدى الحركات الإسلامية المختلفة للتشكيك في الحركات الأخرى المنافسة لها، مما قد يؤدى إلى التشكيك في مصداقية التاريخ

161 للمزيد راجع: د. علي الزميع، **في النظرية السياسية الإسلامية**، مرجع سابق.

162 كارين ارمسترنونج، **حقول الدم: الدين وتاريخ العنف، ترجمة: أسامة غاوجي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، ص455.

الإسلامي ويثير الشكوك حوله بالمجمل. ونتيجة لذلك أصبح التاريخ مادةً للصراع والتنابز بين فئات المجتمع، وهو الصراع الذي استمد عمقه من الأحداث التاريخية، فبدلاً من أن يستخدَم التاريخ في صهر مكونات المجتمع في هويّة ثقافيّة واحدة، تحول إلى أداة تشرذُمٍ وقطيعةٍ ومواجهاتٍ في كثير من الأحيان. وألقت هذه الحالة بظلالها على كافة المستويات. فعلى مستوى المناهج التعليمية أُلغيت أو قُلصت مواد دراسية كانت تدعم المواطنة، كمناهج التربية الوطنية، واختُزِلَتْ مواد تدعم الإبداع والتحليل، كتدريس الفلسفة والمنطق، وأصبح الاحتفال بالعيد الوطني وتحية العلم والنشيد الوطني من الأمور التي يعتبرها البعض من الشركيّات، وأُهمِلَ كل منهجٍ وثقافةٍ تدعو إلى التفكير المستقبلي الاستشرافي، وكُرِّسَتْ حالةٌ من الانغلاق الثقافي المنكفئ على الماضي، لذا فإن إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بصورة مجردة ومستقلة هو أمر ضروري كمتطلب لتحقيق مبادئ المواطنة والهوية الجامعة.[163]

وفي الختام يتضح أن التيارات الخليجية المتحفظة على قيم المواطنة والدولة الحديثة تواجه الكثير من التصدعات والنزاعات الفكرية والتنظيمية الداخلية التي جعلتها على مفترق طرق فكرياً وسياسياً، حيث أدى الصراع حول مبدأ التجديد ورفضه في قضية مدنية الدولة والمواطنة واتهام المجددين بالتبديع والتفسيق، إضافة إلى القراءة الحرفية والنصية لأحكام الشرعية، إلى تقليص التفاعل مع الحياة ومستجداتها، واستمرار التيار العام في محاولة تجاهل ورفض الدعوة للمراجعة، مما سوف يجعل هذا الفكر حاضنة لجمود قد يؤدي إلى انفجار باتجاهات ضبابية غير معلومة. وتكمن إشكالية التيارات التراثية الخليجية خاصة في تقديس أرائهم ورفضهم للآخر من أي فريق مخالف سواء من الداخل أو الخارج، وسواء أكان من فصائل التيار الإسلامي العام أو الفصائل المدنية الأخرى، انطلاقاً من مفهوم الفرقة الناجية التي سبق التعرض له بشيء من التفصيل. وهذا قد يؤدي إلى تقلص حجم هذه الفصائل مقابل نمو واضح للفصائل الاجتهادية الإصلاحية الخليجية، مع تحديد وتعريف كل من هذين التيارين بمعيار نسبية الاجتهاد والخروج عما كان يُعتَبَر من الثوابت في الفكر التقليدي إلى فضاءات شرعية جديدة تمس وتتقاطع مع الواقع السياسي والاجتماعي الحديث بشكل مغاير للمسيرة التاريخية للتيار. يضاف إلى كل ذلك وجوب ترقّب نتائج التحول الوهابي السلفي الرسمي وامتداداته وماهيّة تأثيره على مسيرة عموم التيارات الدينية، مما يقتضِي الاهتمام بالتركيز ورصد هذه الحالة في سبيل التصدي لكل هذه التساؤلات والتباينات، إذ أنه من الراجح أن تؤدي إلى إفراز حراك تجديدي داخل هذه الجماعات، قد يؤدّي بدوره بها إلى التطور أو التشرذم.

---

163 د. علي الزميع، **الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت الجزء الثاني**، مرجع سابق.

2.5 المواطنة والقوى الوطنية في البحرين والكويت: تحديات مشروع الدولة الحديثة – غسان الشهابي

مقدمة

تنظر القوى المدنية[1] في كل من البحرين والكويت[2] إلى مفهوم «المواطنة» بشكل متقارب حدَّ التطابق تقريباً، اعتماداً على المرجعيات الدولية لمفاهيم المواطنة التي تقوم على مصفوفة من الحقوق المشتركة، تقابلها واجبات تختلف في تفاصيلها من بلد إلى آخر، كحفظ الدين، وحفظ الحقوق الخاصة، وتوفير التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة، والحرية الشخصية، وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي. في حين تستند واجبات المواطن إلى ما تواضعت عليه المجتمعات، كالمشاركة في الانتخابات كما تراها بعض الدول، في حين لا تراها أخرى، وكذلك احترام النظام، عدم خيانة الوطن، الحفاظ على الممتلكات، الدفاع عن الوطن، المساهمة في تنمية الوطن، على أن يقوم بهذه الواجبات كل مواطن بحسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها، وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.[3]

فلقد وضعت الإنسانية في تطورها جملة من الحقوق التي يتمتع بها المواطن، وذلك بعد أن خاضت الكثير من الحروب والصراعات والنزاعات المريرة التي بدت وكأن لا نهاية لها، «ولو تأمّلنا لوجدنا أنّ سبب حدوث معظم هذه النزاعات والصراعات عائد إلى الاختلافات اللّغوية أو العرقية أو الدينية أو الإيديولوجية أو الاقتصادية، لأنّ كلّ طرف يرفض الاعتراف بالآخر: بلغته، وعرقه، ودينه، وإيديولوجيّته. بل يسعى كلّ طرف – فرداً أم جماعةً أم دولةً – إلى تحقيق مصالحه وأهدافه على حساب الطرف الآخر».[4]

ونقلاً عن موسى الشرقاوي، فقد بدأ مفهوم المُواطَنَة باعتباره نوعاً من الانتماء للمكان، حيث عاش الإنسان في مكان معيّن لا يستطيع فراقه وينتمي إليه. ثمّ أُضيف بُعد الجماعة إلى بُعد المكان، وأصبح الانتماء موجَّهاً إلى المكان والجماعة معاً. وحينما تطوّرت الجماعة وكبرت، فقدت تجانسها واقتصرت المُواطَنَة على بعض من دون الآخر. ثمّ تطوّر الأمر إلى مرحلة جديدة، حيث شكَّل الدّين مرجعيّة للمواطَنة المرتبطة بالدولة القومية والمعبِّرة عن الأمّة التي شكَّلت بدورها مرجعية للدولة والمُواطَنَة.[5]

---

1 يأتي مصطلح «المدنية» فقط للتفريق بين القوى الدينية (الإسلاموية) وغير الدينية في المجتمعين الكويتي والبحريني.

2 تم الاقتصار على كل من البحرين والكويت من دون دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى، لوجود جمعيات سياسية مقننة في الأولى، وتيارات وحركات غير مقننة، ولكنها معلنة ولها أطرها المعروفة في الثانية.

3 صبا حسين مولى، "المواطنة وأثرها في ترسيخ القيم الوطنية في المجتمع العراقي"، *Route Educational and Social Science Journal*، المجلد 5 (7)، (مايو 2018)، ص 868 و869.

4 مخلص الرحمن، «التعدّد اللّغوي وقِيم المُواطَنة العالميّة،» **نشرة أفق** (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2573 >.

5 خالد صلاح حنفي محمود، «العلاقة بين المُواطَنَة والتنمية،» **نشرة أفق** (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=3407 >.

المواطنة: المفاهيم الأساسية

وإذا كان ما تقدم يلخص جانب الحقوق والواجبات فقط في موضوع المواطنة، فإن تعريف المواطنة فيه الكثير من التفصيلات التي تلتقي في جوهرها عند نقاط مفصلية في صلب المسألة، وتبقى التفاصيل رهينة الزوايا التي ينطلق منها المنظّرون.

فقد ظلّ مفهوم «المواطنة» يتحوّل ويتجدد منذ معاهدة وستفاليا (1684) حتى الثورة الفرنسية (1789)، ولكن في القرن العشرين، توسّعت فكرة المواطنة لتشمل مبادئ حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى حقوقه المدنية والسياسية التي جرى التوسّع فيها تدريجيّاً. وقد وجدت هذه الحقوق تأطيراً وتقنيناً دولياً بعد التطوّر الذي حصل على الصّعيد العالمي بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. كما حظيت فكرة المواطنة باهتمام أكبر، ولا سيّما بانتقالها من فكرة تأسيس «دولة الحماية» إلى تعزيز «دولة الرّعاية»، وهو ما شهدته المجتمعات الغربية التي تبلورت فيها الفكرة بعد صراع طويل وتراكمٍ كبير.[6]

هذه المفاهيم لم تستقر من دون الكثير من الجدل الذي دار حولها، وتمت تبيئتها بحسب ما تراه القوى الفاعلة في كل مجتمع. لذا، فإن المواطنة «نتاج صراعات وتسويات بين تصوّرات مختلفة، بين فئات اجتماعية متعارضة، تبعاً لعلاقات القوّة القائمة بينها»،[7] القصد منها الجمع بين المواطنين مختلفي الانتماءات في إطار واحد، يؤالف بينهم ولا يراعي اختلافتهم، «حيث لم تعد الرابطة الاجتماعية التي توحّد الناس في المجتمع الديمقراطي تقوم على أساس ديني أو سلالي أو غيره، وإنما على أساس سياسي».[8] وهي من وجهة نظر عبدالحسين شعبان «مجموعة القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية والمدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، التي تمكّن الفرد من الانخراط في المجتمع والتفاعل معه إيجاباً، والمشاركة في إدارة شؤونه، وهو ما نطلق عليه المواطنة العضوية».[9]

وقيل أيضاً أن المواطنة ليست الجنسية، حتّى وإن كان المفهومان غير قابلين للتمييز قانونياً في بعض البلدان: فالجنسية تشير إلى الانتماء إلى دولة قومية، بينما تؤسّس المواطنة الحقَّ في المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تدبير المجتمع.[10]

والمواطنة أيضاً «بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً».[11] وفي رأي بارعة النقشبندي يتضمن مبدأ المُواطَنَة التزاماً سياسياً، ويتمثّل في التوافق المجتمعي

6 عبدالحسين شعبان، **الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ط1، ص 37.

7 فوزي بوخريص، «تحوّلات مفهوم المواطنة»، نشرة أفق (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2106 >.

8 المصدر نفسه.

9 عبدالحسين شعبان، **الهوية والمواطنة**، مصدر سابق، ص 29..

10 فوزي بوخريص، «تحوّلات مفهوم المواطنة، نشرة «أفق»،» **مؤسسة الفكر العربي**، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2106 >.

11 خالد صلاح حنفي محمود، مصدر سابق.

على عقدٍ اجتماعي يتمّ بمقتضاه اعتبار المُواطَنَة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة إلى كلّ مَن يحمل جنسية الدولة، من دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي، ومن ثمّ تجسيد هذا التوافق في الدستور.[12]

موقع المواطنة من الواقع العربي

يبدو من تتبع الأدبيات العربية أن مصطلح المواطنة حديث الظهور، إذ «لم يحظ مبدأ المواطنة - بمعناه الحديث القانوني والديمقراطي - بتأصيل عميق في الفكر العربي القومي التقليدي في القرن العشرين (...) حيث ظل هذا المبدأ مهجوراً في النظرية القومية العربية، والأخطر منه أنه ظل بعيداً عن التطبيق والممارسة»،[13] فلقد توارى هذا المصطلح خلف سعي الدول حديثة الاستقلال في القرن العشرين نحو تأسيس نظام مغاير لما سبقها من أنظمها، ولدخول عدد من هذه الدول في صراع مع الكيان الصهيوني جرى تسخير جلّ الإمكانيات له، سواء بشكل حقيقي أم بشكل دعائي. وتمحور الفكر القومي، الذي حمله المؤسسون الأوائل، حول «تعريف الفرد العربي ضد هويات وتعريفات أخرى منافسة».[14] ويشير خالد الحروب إلى أن تركيز الفكر القومي الذي حمله المؤسسون الأوائل انتقل مع ساطع الحصري نحو «تأسيس تعريف واضح للعربي، أي الاشتغال على البنية التحتية «الهويّاتية» التي يصعب تصوّر قيام شكل من أشكال المواطنة من دون الانتهاء منها. لذلك فقد انشغل الفكر العربي في تحديد «من يكون الإنسان العربي»، والانكفاء على تعريف «الجماعة» سواء كانت في شكل قُطري أم في شكل قومي، من دون التفات كبير للفرد الذي هو أساس مبدأ المواطنة.

في حين يرى «الفكر القومي العلمي» أن هناك ملامح أولية لمبادئ المواطنة، كما في أطروحات قسطنطين زريق بقوله: «المواطنية لا توجد بالطبع والسليقة، وتحدث قدراً واعتباطاً، ولا تمنح منحاً من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتساباً شأن قيم الحياة الأخرى – بمقدار ما يبذله أبناء المجتمع من أجلها وبمبلغ إقبالهم على التضحية بمصالحهم وبولاءاتهم الأخرى في سبيل ولائهم الوطني المشترك. وكلما كان هذا الإقبال أقوى وأفعل، كانت الحياة الوطنية أصحّ وأسلم، ومعنى الوطن والمواطنية أصفى وأتمّ وأكمل».[15]

فلقد كانت الدولة، والجماعة، والمؤسسات، تتقدم كثيراً على المواطن الفرد في الوطن العربي في الجزء الأكبر من القرن العشرين، بحسب الأفكار السائدة في تلك الفترة، وهي الفترة التي سبقت الاستقلال العربي وأعقبته، وهي فترة اندفاع كبير لإثبات الذات الوطنية أنها ليست أقل من مثيلاتها من الدول المتقدمة، وأن الاستعمار كان العائق

---

12 المصدر نفسه.

13 خالد الحروب، «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»»، **مجلة المستقبل العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية)، (العدد 264)، (السنة 23)، (فبراير 2001)، ص 128.

14 المصدر نفسه، ص 128.

15 خالد الحروب، مصدر سابق، ص 128 - 130.

أمام تقدمها في مسيرتها التنموية، وأن الخلاص من العدو الصهيوني سيكون مفتاح الحل للتقدم في هذه الدول، لذلك كان التركيز منصرفاً لتأسيس الجماعة القوية المترابطة، وليس الاهتمام بالفرد الذي هو أسُّ الجماعة. لذلك ذهبت دعوة منيف الرزاز للاهتمام بالفرد العربي أدراج الرياح حين أبدى في كتابه «معالم الحياة العربية الجديدة»، الصادر في 1952، ملاحظة مهمة تجاوزتها الأنظمة التي ظهرت في تلك الفترة من فترات تكوّن الدول، إذ يقول: «إن أساس المجتمع كله، في اعتقادي، يجب أن يهدف إلى مصلحة الفرد كما يفهمها الفرد نفسه، لا كما يفهمها عنه المجتمع».[16]

ويسمي خالد الحروب غياب أو تراجع مبدأ «المواطنة» في تنظيرات القوميين، «ضموراً»، ويعيده إلى ثلاثة عوامل هي:

1. غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث. ومصدر هذه الغلبة «أن الهمّ الأساسي الذي استغرق الفكر القومي في مرحلة التأسيس كان بعث هوية عربية جامعة للعرب الخاضعين للحكم العثماني، مناقضةً أو منافسةً أو موازية (...) للهوية التركية الطاغية آنذاك»، وتلا ذلك الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي.
2. ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال، بالتوازي مع التحدي الصهيوني، وهذا ما جعل - بحسب الحروب - الأولويات هذه تبتلع قضايا الإصلاح السياسي الداخلي، وموقع المواطن تجاه الدولة الذي عُمل على إرجائه لريثما يتم الانتهاء من الأولويات التي وضعت في تلك المرحلة.
3. الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سمّاها دول «التجزئة القُطرية»، إذ إن المواطنة هي نتيجة تزاوج فكرة الدولة مع الديمقراطية، ولكن المشكلة في الفكر القومي العربي الكلاسيكي كانت أن مسألة الدولة ظلت عرضة للإشكاليات في الممارسة التاريخية العربية الإسلامية التي رأت أن الأمة تتقدم على الدولة، وتداخل السلطة الزمنية بالسلطة الدينية. وفي المقابل فإن هذا الفكر كان يقول إن الديمقراطية مُرجأة حتى تتم الوحدة العربية إذ لا يمكن للديمقراطية أن تعمل في الواقع العربي المجزَّأ.[17]

وفي ظل هذا التوجه القومي الكبير في القرن العشرين، لم يجر الالتفات أيضاً إلى مسألة الأقليات (دينية كانت أم عرقية)، وقد رأى بعض المفكرين العرب أن الالتفات إليها فيه إضعاف للوحدة الوطنية، أو أن مطالباتها الحقوقية تلبي أهدافاً استعمارية أو مؤامرات خارجية تفتيتية، وأن ليس من الوطنية وجود هذه «النتوءات» التي تفسد نسيج الوطن. وكان المطلوب من كل الأقليات الاندماج، بل والذوبان في البوتقة العامة التي شكلتها الصفة الغالبة للدولة، سواء كانت من حيث اللغة أو الدين أو العرق أو غيرها من المكونات والاختلافات. وكانت الدول

16 المصدر نفسه ، ص 128.

17 خالد الحروب، مصدر سابق، ص 128.

التي استقلت حديثاً خلال الثلثين الأولين من القرن العشرين دولاً أيديولوجية، وكان سعيها الحميم هو بسط الأيديولوجيا على جمهورها لكي يبدأ من بعد ذلك التطبيق، وقياس النجاحات، لذا ألصقت بالفردية تهمة الأنانية، ووجب على الفرد الذوبان في الكل، في الجمهور، في الشعب، فلم تجد مفاهيم المواطنة تبعاً لذلك مكاناً في هذا التيار الجارف، والنهر العريض، إذ أنّ «المواطنة تنمو وتتعزّز في الدولة المدنيّة وتُهمَّش في الدولة الإيديولوجية».[18]

دول مجلس التعاون ومجتمعاتها والموقف من المواطنة

كشأن دول المركز والأطراف، فإن دول مجلس التعاون (دول الخليج العربية) تعتبر حديثة التكوين، فهي ليست – تاريخياً - حاضرة من الحواضر العربية الإسلامية. وفي القرن العشرين، جرى توحيد المملكة العربية السعودية وأعلانها ككيان في العام 1932، وأولى الدول استقلالاً كانت الكويت (1961)، وتلتها بعد عشر سنوات (1971): البحرين وقطر والإمارات السبع التي اتّحدت تحت علم واحد وأصبحت الإمارات العربية المتحدة، بينما استطاعت عمان أن تكسر طوق عزلتها وتلتحق في العام 1970 بالدول الأخرى بإعلان السلطان قابوس بن سعيد نفسه سلطاناً على البلاد.

تلقت المجتمعات الخليجية الأفكار التي تموج بها الأرض العربية من خلال أشكال الاتصال – على بدائيتها – منذ أواخر القرن التاسع عشر، فلقد كان هناك عدد من المكاتبات بين مثقفين من دول الخليج وآخرين من مصر والعراق والشام، وغالب هذه الرسائل كانت تتناول الشأن العام، والرغبة في التحرر من الاستعمار والنهوض بالأمة العربية. وتشير الكثير من المراجع إلى تفاعل أفراد وجماعات من المجتمعات الخليجية مع أحداث الوطن العربي، سواء في نضال الجزائر، أو في السعي الليبي للتحرر من الاستعمار الإيطالي، وكذلك ما يحدث في مصر والعراق، وبطبيعة الحال تطورات الأوضاع في فلسطين منذ العشرينات من القرن الماضي.

ومع تطور وسائل الاتصال، انتقلت الأفكار التي سادت الوطن العربي أيضاً إلى الخليج، ولا سيما الفكر القومي، والبعثي، والاشتراكي، وغيرها من تنويعات على هذه الأفكار الرئيسية، وصار في عدد من هذه الدول منتمون إلى هذه الأفكار ومؤمنون بها. وقد تبدّت هذه التجمعات في عدد من المجتمعات، خصوصاً في البحرين والكويت ودبي، وأسهم في ذلك انتشار التعليم، والانفتاح النسبي لهذه المجتمعات، فقد تكونت حركة القوميين العرب في البحرين في ما بين العامين 1958 و1959,[19] في تلك الأثناء أنهى أحمد الخطيب دراسته الجامعية في بيروت

18 عقل إبراهيم الباهلي، «المواطنة والدولة المدنيّة، نشرة «أفق»،» **مؤسسة الفكر العربي**، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2219 >.

19 للمزيد، يمكن الرجوع إلى: سلسلة من المقالات كتبها بدر عبدالملك تحت عنوان «حركة القوميين العرب في البحرين وعقد من الانبعاث والتلاشي»، **في صحيفة الأيام البحرينية**، بين العامين 2015 و2016.

في 1952، وعاد مشبعاً بالأفكار القومية وبادر إلى تأسيس حركة القوميين العرب.[20] وفي دبي عقد القوميون العرب مؤتمرهم في 1968 للفصل التنظيمي بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية، إذ كان التنظيم الحزبي لحركة القوميين العرب في السعودية على مستوى المنطقة، وعلى الرغم أن التنظيم حقق بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومنشورات التعبئة، لا سيما في منطقة الظهران، فإنه لم يصل إلى مستوى التنظيم الجماهيري، كما لم يتمكن من تجنيد عدد كبير من السعوديين.[21] مما يشير إلى التأثر الخليجي بما يجري على الساحة العربية من أفكار. وتجاوبت هذه التنظيمات أيضاً مع ما حلّ في المراكز العربية من تغيرات وتشظيات على المستويات التنظيمية، وخصوصاً من بعد هزيمة 5 يونيو/حزيران 1967.

ولذلك تلخصت الأولويات الشعبية في المنطقة أيضاً في التحرر من الاستعمار، وتوحيد الصفوف ورصّها للمعارك والنضال، ومواجهة القبضة البوليسية محلياً، في الوقت الذي كانت فيها الحكومات - قبل الاستقلال وبعده - تعمل على تحديث البلاد، وكسب الولاءات وبسط الأمن والاستقرار و«التنمية الاقتصادية» في الأساس.

وإذا كانت مشكلة الأقليات في معظم دول الوطن العربي دينية وعرقية، فإنها في دول مجلس التعاون تتخذ أشكالاً أخرى مشابهة ومناقضة لمثيلاتها العربية. إذ أن هناك الأقليات المذهبية، وهذا شائع في الدول الخليجية وشبه مسكوت عنه، وإذا ما تم تناوله رسمياً فإنه يُتناول بالشكل السطحي للمقاربات، ويُكتفى ببعض الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل مساواة الشعب ببعضه البعض، وذلك كما في سلطنة عمان (الإباضية إزاء السنة الشافعية والشيعة)، وفي كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر بشأن الأقليات الشيعية إزاء الغالبية السنية. وتنفرد الكويت بمشكلة «البدون»، كما تنفرد البحرين بمشكلة من نوع معاكس وهي مشكلة حقوق الغالبية المنتمية للمذهب الجعفري (الشيعة) قبالة الأقلية السنية، والتي منها المنتمون للقبائل المقرّبة من العائلة الحاكمة، إضافة إلى حقوق بعض الجماعات التي تشكل تجمعات تربطها ألسن وثقافات خاصة، كوضعية «الهولة» و«العجم» في عدد من البلاد الخليجية في مقابل العاملين المذهبي والعرقي السائدين في هذه البلدان.

وقد كافحت العديد من الأنظمة الخليجية لئلا تتغلغل وسط الجماهير الأفكار السياسية الثورية والتغييرية، سواء القومية، أو الشيوعية، أو البعثية، أو أي شكل آخر منها، فكان هناك منع للكتب والمنتجات البصرية التي تروّج لهذه الأفكار، فيما كانت تمنع السفر إلى الاتحاد السوفيتي وعدد من دول أوروبا الشرقية، وتلاحق طلبة الجامعات الذين يعودون صيفاً من الدراسة في بعض البلدان العربية ذات الحراك السياسي النشط، أو القادمين من دول المعسكر الاشتراكي.

20 فيصل أبوصليب، «التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية (1961-1990)،» **مجلس العلوم الاجتماعية**، (جامعة الكويت)، المجلد 45، (العدد 3)، (2017).

21 محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة – التطور-المصائر «تلخيص وعرض»** (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2007).

استفادت الأنظمة الخليجية من عاملين لإضعاف الحركات السياسية المدنية. الأول كان الوفرة التي سببتها الطفرة النفطية إثر حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، فقامت بالإغداق على شعوبها، وفتح الكثير من فرص العمل، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنعاش الأسواق، فاندمج القطاع الأكبر من هذه المجتمعات في المتغيرات الجديدة والمكاسب الهائلة التي تأتت من جراء هذه التغيرات المفاجئة،[22] فأضعفت بذلك القواعد الجماهيرية لهذه التنظيمات «بشراء الولاء السياسي الداخلي»،[23] إلى جانب الملاحقات البوليسية.[24]

العامل الثاني، كان صعود نجم الإسلام السياسي (الإسلاموية) الذي أخذ يشق طريقه في النصف الثاني من السبعينات بشكل سريع ولافت، وكانت أهم محطاته حسب السردية الأكثر انتشاراً نجاح الثورة الإسلامية في إيران (فبراير/شباط 1979)، التي استطاعت أن تشكل أملاً ليس لشيعة الخليج فحسب، بل حتى حركات إسلاموية أخرى كحركة الإخوان المسلمين، بإمكانية نجاح الثورات على أنظمة أضعف من نظام الشاه. وفي الجانب الآخر، ساهم غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان (ديسمبر/كانون الأول 1979) في إلهاب حماس السنة بإحياء «الفريضة الغائبة» (الجهاد)، وصارت كابول وجهتهم وساحة الجهاد لهم، وسهّلت الحكومات الخليجية هذا التوجه، وإن لم تسانده مباشرة، فقد سكتت عنه حتى يكبر ويشتد عوده. لم تكن الحركات الدينية مرحّباً بها في العقد السادس من القرن الماضي خصوصاً، ولكنها ما لبثت أن كسبت قواعد جماهيرية عريضة، «وهذه القاعدة الشعبية نفسها هي التي دفعت بحكومات عديدة لأن تمدّ جسورها، كلٌّ على طريقته، مع الحركات الإسلامية الصاعدة، فهي من ناحية ستكون حائلاً دون صعود التيارات اليسارية والقومية المتطرفة التي تهدد وجودها، ومن ناحية أخرى ستمنح تلك الحكومات واجهة إسلامية ترضى بها تلك القاعدة المديدة من المناصرين لهذه الحركات».[25]

بقي الثالوث الخليجي: الأنظمة، والحركات المدنية، والحركات الإسلاموية، بعيداً عن مفاهيم «المواطنة»، ذلك لأن من مفاهيم المواطنة حقوق التجمّع، وتكوين الأطر والهيئات التي تنظم الجمهور، والمشاركة في إدارة شؤون الدولة، وهذا ما ليس متوافقاً مع أشكال الحكم القائمة على السيطرة الكاملة من الأسر الحاكمة على مفاصل الحكم، وعدم السماح بقيام المؤسسات والمنظمات التي تشكل إزعاجاً لها. ولم تكن المواطنة ضمن أولويات

---

22 للتوسع في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى فؤاد اسحاق الخوري في كتابه **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983)، ط1، تحديداً الفصل السادس «النفط والتحولات الاقتصادية والاجتماعية».

23 باحوط،جوزيف، كاماك،بيري، وآخرون، **الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، < https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162 >. وكذلك، **عبدالهادي خلف في كتابه بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000)، ط 1، ص 78 و79.

24 يشير البرنامج السياسي للمنبر الديمقراطي التقدمي (2005) إلى أن السلطة «سارعت بتصفية الحياة النيابية وشنّت حملة قمعية من الاعتقالات والتعذيب ضد مناضلي الحركة الديمقراطية والتقدمية في أغسطس/آب 1975 متذرعة برفض المجلس الوطني وبإجماع أعضائه مشروع بقانون بشأن تدابير أمن الدولة،» ص 12.

25 كيبل، جيل، «جهاد: انتشار وانحسار الإسلام السياسي، قراءة: أحمد حسني»، ضمن كتاب: مجموعة باحثين، **خلاصات أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية** (دبي: دار المسبار للدراسات والبحوث،2011)، ط1، ص 18 و19.

الحركات المدنية، نظراً لما تقدم من تفسيرات للأفكار الآتية من الدول والمجتمعات العربية والتي لم تكن تفسح للفردية مكاناً لائقاً. في حين أن التنظيمات الإسلاموية لم تكن مستعدة للمناقشة في أمور مثل حقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والتعايش، إلخ...

غير أن الأمور أخذت في التحوّل مع نهايات العقد الثامن من القرن الماضي، فشهدت جملة من الانفتاحات والانهيارات. فبعدما ظلّت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمني معيّن، وخاضعة في العديد من الأحيان لضبط صارم، باعتبارها شأناً سيادياً داخلياً، استأثرت قضايا التنوّع المجتمعي باهتمام دولي كبير خلال العقدين الأخيرين، نتيجة للتحوّلات الكبرى التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، الأمر الذي فرض سياسات تحكّمية في مواجهة الأقلّيات والإثنيات، وما تلاه من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته التي أصبحت تحتلّ مكانة بارزة من ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليّين، إلى جانب قضايا حيوية أخرى ظلّت منسيَّة ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة وتداعياتها، كما هو الشأن بالنسبة إلى تلوّث البيئة ومكافحة الإرهاب والأمراض الخطيرة العابرة للحدود.[26] وبعد انفتاح الفضاءات الذي شهده العالم حتى أخذ العالم يترابط أكثر وأكثر، وما عادت تجدي القوانين المحلية لضبط البث الإذاعي والتلفزيوني، غدت الأفكار الممنوعة بالأمس متاحة اليوم ومن دون قيود.

جدلية المصطلح والواقع في الخليج

ويجادل أستاذ القانون في جامعة الكويت، والبرلماني السابق عبيد الوسمي، بأن مفهوم المواطنة في دول الخليج العربية يواجه إشكالية في جذوره التأسيسية، لأن الأجيال السابقة كانت تتنقل داخل هذه المنطقة المحصورة، حتى أتت الحدود المصطنعة فقامت بفصل المنطقة إلى دول فصلاً لا يقوم على أي تمايز حقيقي بين الجهات التي تم فصلها وتفصيلها. لنتساءل: لو أعيد ترسيم الحدود اليوم لأي طارئ، ووقعت منطقة بالأمس كانت في حدود دولة ما، وأصبحت اليوم في حدود دولة أخرى، فهل ستنتقل الولاءات طبيعياً بعدما نضجت وترسخت في تلك الدولة إلى الدولة الجديدة؟[27] مشيراً إلى التشابه الكبير حدّ التطابق – في المناطق المتجاورة - ما بين مناطق دول الخليج العربية المختلفة. وهذا لا ينتج ولاءات ومواطنة بالشكل القُطري المفرط كما هو الوضع الراهن، ولكنه يشير إلى قصور التعريفات الإجرائية للجنسية في هذه الدول، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في صياغة القوانين التي تحكم الجنسية،

26 إدريس لكريني، «عن المواطنة وتدبير الاختلاف في مجتمعاتنا المأزومة»،» نشرة «**أفق**» (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=1393 >.

27 عبيد الوسمي، سياسي محافظ مستقل، أجريت المقابلة في 29 مارس 2019.

وبالتالي تبادل الحقوق والواجبات: «فالمواطنة مفردة لو بحثت في علم الاجتماع لأتت بنتائج مغايرة عن بحثها في الإطار السياسي. فمن السهولة ضرب المثل بقانون الجنسية الكويتي، مثلاً، والذي يشير إلى أن الكويتي هو من وُلد في الكويت قبل سنة 1920، وتواجد فيها حتى صدور مرسوم الجنسية في 1959، ولكن ماذا عن الكويتي الذي وُلد قبل هذه السنة، ولكنه شبّ وترعرع في الهند مثلاً، وله فروع في الكويت، فما هو موقعه من المواطنة؟»[28]

في المقارنة بين المناطق التي أنتجت مفهوم المواطنة وبين منطقة الخليج العربي يرى الوسمي أن الشّقة بعيدة ما بين نشأة المصطلح واستيراده ومحاولة تبيئته، إذ يشير إلى أن الإنسان/المواطن في أوروبا هو دافع ضرائب، فوجوده يعني زيادة دخل للحكومة، والدولة تقدم له في المقابل مجموعة من الخدمات كالسكن والصحة والتعليم والمرافق والبنى التحتية. ولكن الدول الخليجية الريعية لم تكن لتريد مالاً من مواطنيها، لأنها تقوم بتوفير كل أمور الحياة لهم، ذلك لأن النفط هو سبب هذه الوفرة المادية. ولما كانت حصص منظمة أوبك تُعطى بحسب عدد سكان الدول المصدرة للنفط، فإن بعض الدول اضطرت لأن تزيد من عدد سكانها لتثبت أنها في حاجة إلى حصة أكبر، فذهبت الأنظمة إلى تعظيم العدد ليس على أساس الولاء للأرض وكل ما يتصل بها، بل لولائها للأنظمة التي أعطتها الجنسية، ثم أغرقتها بالخيرات، فصار الإنسان يساوي البراميل النفطية التي تعاير به. فكانت الكويت تحسب في السابق الـ «بدون» من ضمن سكان الكويت من أجل زيادة حصتها من المبيعات، وهي مشكلة موجودة في أكثر من دولة خليجية، فتضم من لا يحملون جنسية الدولة متى ما كان من مصلحتها ضمهم، وتبعدهم متى ما انتفت المصلحة.[29]

تجد هذه الجدلية مكاناً لها في أكثر من وجه من وجوه المصطلحات الغربية التي نبتت في أرض بعيدة بحسب معطيات وصراعات أنتجتها، وبالتالي يأتي الالتزام بها بحسب ما تم التوافق عليه، ويشعر كل طرف أنه مسؤول عمّا أنتجه من هذا الصراع، ومسؤول عن المحافظة على ما تم التوصل إليه، ولو لم يكن هو شخصياً مشاركاً في صنع الحدث. بينما في الدول العربية التي تستجلب أكثر هذه المفاهيم يبدو تجذّرها ضعيفاً بحيث يمكن الانقلاب بسهولة على هذه المفاهيم، وخصوصاً بالنظر إلى ما احتوته الدساتير العربية من مبادئ، وما يعجّ به الواقع من ممارسات.

التجربة البحرينية: من البذور إلى نقيضها

البحرين: التحولات السياسية

يرجع عدد من الباحثين في الشأن السياسي البحريني إلى أن أكثر الصور جلاء في تعبير البحرينيين عن مسعاهم إلى المواطنة، كانت قد تمثلت في صورتين متناقضتين، كان أكثرها وضوحاً ما جرى في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة

28 المصدر نفسه.
29 المصدر نفسه.

(حكم من 1869 إلى 1932)، وبالتحديد في العقد الثاني من القرن العشرين، حينما وقعت خلافات متكررة بين القبائل الموالية للعائلة الحاكمة والشيعة تحديداً، إذ يذكر المعتمد البريطاني في البحرين الميجور ديلي في تقرير رفعه إلى المقيم السياسي في بوشهر (يوليو 1922) أن قبائل الدواسر تحديداً التي ترفض دفع ضرائب مباشرة إلى الحاكم، جرى السكوت عنهم وأطلقت أيديهم لفعل ما يشاؤون في «الفئات الأخرى»، ويقصد بهم الشيعة، الذين رفعوا على إثره طلباً من ولي العهد - المقرب من الإنجليز - للتدخل لوقف التعديات، بالإضافة إلى الكثير من العرائض التي رفعها الشيعة إلى المعتمد البريطاني ومستشار الحكومة بعد ذلك، كما رفعوا عرائض مشابهة إلى حكومة «صاحبة الجلالة» مباشرة.[30] وفي المقابل، كتب بعضٌ من وجهاء السنّة عريضة رفعوها إلى شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة في 1923، مطالبين إياه أن يبقى في الحكم، وأن يكون النظام قائماً على الشريعة والمساواة، وإقامة أو تأسيس برلمان منتخب يراعي مصالح الناس ويناقش الأمور الخاصة التي تشمل تشكيل المؤسسات واللجان.[31]
وتشير الوثائق البريطانية، وخصوصاً المراسلات من قبل البريطانيين الذين كانوا يديرون شؤون المنطقة، إلى إنهم يرون أن الموضوع في البحرين يرتكز على وجود طائفتين تريد كلّ منهما أن تقتنص لنفسها المزيد من المكاسب، ولم تكن هذه العرائض لتتحدث عن عموم شعب البحرين، بل كانت المطالبات فيها أقرب ما تكون إلى الفئوية، وإن اكتسى بعضها لبوس العمومية، أو كانت المفردات تشير إلى العموم، ولكنه كان العموم في الخصوص ليس أكثر.[32]
بقي الشأن الطائفي من الشؤون المقلقة في الوضع العام المحلي على مدى العقود التالية، حتى مع انتشار التعليم، وبدء التقاء المواطنين ببعضهم البعض في صيغ عملية أكثر استقراراً من تلك التي شكا منها الشيعة - على وجه الخصوص - والمتعلقة بمزاعم الظلم الذي يقع عليهم في ممارسة مهنة الزراعة، حيث سبق للعرائض الشيعية أن نصّت على هذا الأمر،[33] إلى جانب شكاية الغواصين بشكل عام من سوء المعاملة، وذلك حين التقى الطرفان للعمل في شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو)، وبدأ أهالي القرى يرسلون أبناءهم للتعلم في العاصمة المنامة. فقد بقي التوتر الطائفي يطل برأسه في المنعطفات المختلفة من العقود التالية، حيث يرد في مجلة «صوت البحرين» الشهرية مقال بعنوان «الطائفية علتنا الكبرى»[34] موقع باسم مستعار (ابن ثابت)، وقد تم التطرق إلى هذا

---

30 مي محمد الخليفة، ،سبز آباد، **رجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ط1 ص 488. ومن الملاحظ ان السرديات تختلف بين المراجع والأطراف المختلفة حول احداث العشرينيات في البحرين.

31 المصدر نفسه، ص 568.

32 الرواية البريطانية لطبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية في البحرين لا يمكن أخذها على إطلاقها، حيث تُشير تحليلات أخرى بأن التصنيف السياسي الاثني-الطائفي كان هو الأنسب للانجليز أنفسهم للتعاطي مع المنطقة، بحيث يُقرأ المجتمع على أسس طائفية واثنية أسوة بما انتهجوه في إدارتهم للهند، وبناءً على ذلك التصنيف تم التعاطي مع الأحداث والسكان في تلك الفترة. للتوسع في هذا المجال انظر:

Omar H. AlShehabi, Contested Modernity: Sectarianism, Nationalism, and Colonialism in Bahrain (London: OneWorld Academic, 2019).

33 محمد عبدالقادر الجاسم، ، سوسن علي الشاعر، البحرين: **قصة الصراع السياسي** (1904-1956)، (2000)، ص 81.

34 ابن ثابت، «الطائفية علتنا الكبرى،» **صوت البحرين**، (العدد 2)، (14 سبتمبر 1950).

الموضوع بين ثنايا المجلة، التي استمرت في الصدور أربع سنوات قبل توقفها في أغسطس 1954، أي قبل شهر واحد تقريباً من وقوع حادثة الاحتكاك الطائفي الشهيرة في المحرَّم من العام 1374 هـ والذي أدى إلى نشوء هيئة الاتحاد الوطني.[35]

تداخل مع «هيئة الاتحاد الوطني» نشوء الحركات السياسية بشكلها الحديث تنظيمياً، فظهرت جبهة التحرير الوطني البحرانية سنة 1955، وقد كان أساسها من العمال المنخرط أكثرهم ضمن هيئة الاتحاد الوطني، ولكنهم انفصلوا عن الهيئة في سنتها الثانية، و«عملوا مع خلايا حزب «توده» الإيراني على تشكيل خلايا للجبهة»،[36] ومن بعدها بسنوات قليلة ظهر تنظيم البعث (1958)، فالتيار القومي (1958-1959)،[37] ثم الجبهة الشعبية (1968)،[38] وكان ذلك مدفوعاً بانتشار التعليم، وانتشار وسائل التواصل، ومن أشهرها المذياع الذي قرّب كثيراً بين البلاد العربية في نزوعها للتحرر في الخمسينات، خصوصاً «حين تفجّر المدّ القومي وصاحب ذلك في الوقت نفسه، نزوع بعض أقطار المنطقة، التي كانت أسبق من غيرها في مضمار التعليم والثقافة والوعي، إلى تحدّي الهيمنة الاستعمارية المباشرة، والبحث عن خلاص منها، فتلاقى نزوعهم إلى التحرر من الهيمنة الاستعمارية مع تفجر المدّ القومي، وتمثّل ذلك بصورة أكثر وضوحاً في البحرين».[39]

في بدايات العقد السابع من القرن العشرين، بدأت تتضح ملامح تشكيلات الإسلام السياسي الشيعي الذي بدأ في الظهور وأخذ مشروعه في التبلور، حتى صارت له كتلة في أول مجلس وطني منتخب (-1973 1975)، وبدأت أطراف من هذا التيار تظهر بشكل أكثر جلاءً مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، لتبدأ حقبة جديدة في مواجهات السلطة التي انتهت تقريباً من التيارات القومية واليسارية والشيوعية والبعثية حتى بدايات العقد الثامن من القرن العشرين، حيث أصبحت أهم رموزها تعمل من خارج البلاد، والتفتت السلطة إلى الإسلام السياسي الشيعي لمدة عقدين كاملين من الزمان امتدا من 1979-1999.

في هذا الوقت، كانت التنظيمات السنية قد اتخذت هيئة جمعيات دعوية وتربوية وخيرية، وكانت تنأى عن العمل السياسي، حتى تتالى ظهورها إبان الإقرار الشعبي لميثاق العمل الوطني (فبراير 2001)، وعلى ضوء حزمة من التغييرات والإصلاحات السياسية العامة، تأسست في البحرين 15 جمعية سياسية، يهمنا منها هنا الجمعيات

35 توصف الهيئة (1954-1956) أنها أول كيان سياسي يضم السنة والشيعة معاً، للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: حسين البحارنة، «قراءات في محاكمات قادة هيئة الاتحاد الوطني»، **الحوار المتمدن**، 9 فبراير 2005، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=31416&r=0>.

36 عباس ميرزا المرشد وعبدالهادي الخواجة، **التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين: دراسة وصفية حقوقية** (البحرين: دار فراديس، 2008)، ط1، ص 48و49.

37 بدر عبدالملك، مرجع سابق.

38 عباس ميرزا المرشد وعبدالهادي الخواجة، مرجع سابق، ص 51 و52.

39 أسامة عبدالرحمن، **عرب الخليج في عصر الرّدة** (بيروت ولندن: دار رياض الريس، 1995)، ط1، ص 128.

المدنية، أي غير الدينية المنشأ، أو ما يمكن تسميته بالوطنية، مع ما لنا على هذا التصنيف من مآخذ أيضاً، وهي:

- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد): يسار/قومي معارضة 2001
- جمعية التجمع القومي الديمقراطي: بعث/قومي معارضة 2001
- جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي: يسار/شيوعي معارضة 2001
- جمعية ميثاق العمل الوطني: ليبرالي موالاة 2001
- جمعية التجمع الوطني الدستوري: ليبرالي موالاة 2001
- جمعية الإخاء الوطني: ليبرالي معارضة 2002
- جمعية التجمع الوطني الديمقراطي: ليبرالي موالاة 2002
- جمعية الفكر الوطني الحر: ليبرالي موالاة 2002 [40]

مارست الجمعيات السياسية عملها على مدى السنوات الممتدة من 2001 وحتى ما بعد أحداث العام 2011، حيث حلّ القضاء البحريني بعضاً من الجمعيات السياسية الدينية (أمل والوفاق)، و«وعد» من الجمعيات غير الدينية، فيما قامت بعض الجمعيات غير الدينية بحلّ نفسها، لصعوبات مالية وأوضاع سياسية مختلفة في الفترة نفسها، في حين نشأت في العام 2011 جمعية تجمع الوحدة الوطنية إثر تحالف عدد من الجمعيات الدينية السنية، وجمعيات قريبة منها، وشخصيات مستقلة، لمناهضة ما كان يجري على الضفة الأخرى من الحراك الشعبي الذي تشكل أساسه من التيارات المعارضة بمختلف تلاوينها، إلا أن القيادة والثقل كانت للجماهير ذات التوجه الديني الشيعي والجمعيات السياسية المحسوبة على هذا التيار، إضافة إلى تيارات غير مرخصة كحركة (حق) و(الوفاء).

المواطنة كما تراها الدولة: مناهج التعليم

من المهم معرفة كيف تنظر الدولة إلى مصطلح المواطنة، لمقابلته بكيفية تعريف القوى السياسية له، لأن الكثير من الخلافات التي نشأت بين الطرفين، وخصوصاً مع بدء دوران عجلة العملية السياسية، كانت مرهونة بتعريف المواطنة وتجلياتها، واضطراب تعريف المصطلح من جهة ومواءمة ذلك مع التطبيقات العملية له.

تشير بعض المراجع إلى قيام وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين في العام الدراسي 1976/75 بتطوير المناهج الدراسية تنفيذاً لما ورد في الدستور، واستحدثت مادة التربية الوطنية، وأفرد لها منهج خاص يدرَّس ضمن إطار الدراسات الاجتماعية،[41] ويذهب الباحث إلى أن المادة أضيفت في العام الدراسي 1980/1979، وكانت في بداية

40 عباس ميرزا المرشد وعبدالهادي الخواجة، مرجع سابق، ص 81 و82.

41 ندى علي حسن بن شمس، **المواطنة في العصر الإلكتروني: نموذج مملكة البحرين**، (البحرين: معهد التنمية السياسية، 2018)، ص 56.

الأمر تدرّس للصف الثالث الإعدادي الذي أضيف لأول مرة إلى سنوات التدريس في المدارس العامة في ذلك العام الدراسي، وكانت «التربية الوطنية» معنية بتاريخ البحرين الحديث والمعاصر لتروى فصولاً منتقاة منه بالشكل الذي يعزز ما يقوم به الإعلام من دور في إسناد جميع الإنجازات في الدولة إلى الحكومة، سواء بشكل مباشر على هيئة إنشاء وتمويل وتأسيس، أو على شكل غير مباشر كتهيئة البنى الأساسية لقيام صناعات ونشاطات مختلفة، بالإضافة إلى التاريخ الوطني الذي لم تكن تحفل به – بطبيعة الحال – كتب التاريخ السابقة الآتية من جمهورية مصر العربية.

ففي تلك السنوات بدأت وزارة التربية والتعليم بوضع مناهجها الخاصة لشتى المراحل، والتي باتت تبحرن الشخصيات والمناطق والمهن والرسومات، كي ينسجم الطالب مع منظومة من الأفكار والمعاني المحلية، أو الأقرب ما يكون إليها، وحتى لا يشعر أنها لا تعنيه، أوأنها شيء مجتلب من الخارج لا يمت له بصلة، وبالتالي يذهب لاحقاً للبحث عن تفسيره للمواطنة من مصادر أخرى ربما تكون «غير محبّذة» للنسق العام للسلطات المتساندة. فجرى حسب ذلك التركيز على المدرسة لأن «الثقافة المدرسية هي ما يبقى من المنهج المدرسي، أي أننا ربما ننسى المعلومات، وننسى المحتوى الذي يقدمه المنهج المدرسي، ولكننا لا ننسى طريقة التفكير، ولن ننسى موقفنا من الأشياء، ولن ننسى طريقة تقييمنا للأشخاص والاتجاهات والأفكار والمذاهب، كما أننا لن ننسى الأسلوب الذي اعتدناه في طريقة كلامنا، وأسلوب حوارنا مع بعضنا ومع الآخرين، ولن ننسى الأفكار الكبرى التي ينقسم حولها الناس بين مؤيد ومعارض».[42] وكان لابد أن يكون للدولة أيضاً رأيها في تشكيل وعي المواطن بما ينسجم مع توجهاتها وعدم تركه عرضة للتيارات المختلفة، فقد بحث فوكو العلاقة بين السلطة والحقيقة والمعرفة، وقال بأنّ المعرفة هي أثر من آثار السلطة وأنّها تتكوّن بتفاعل اللغة والسلطة والمعنى.[43]

أدركت وزارة التربية والتعليم البحرينية أنّ عليها محاولة جمع المواطنين على صعيد واحد قدر الإمكان، وإضعاف الانتماءات الفرعية التي تظهر وتقوى وتستعر حينما تضعف الروابط المشتركة، ويتراجع الإيمان بالوطن لأن الطائفة/القبيلة/العرق/المنطقة، وغيرها من انتماءات فرعية، قادرة على أن تؤتي للمواطن ما لا تؤتيه به الدولة التي لم تستطع أن تمدّ مظلتها لتشمل الجميع، أو اختارت اقتصار هذه المظلة على فئات بعينها دون الأخرى. لذا، كان من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم البحرينية العمل، وعلى مدى كامل السنوات الدراسية الاثنتي عشرة، على ترسيخ المفاهيم الأساسية للمواطنة، فهذا من شأنه أن يصنع من المواطنين كتلة متماسكة لديها الكثير من القواسم المشتركة، ونظرات متقاربة إيجابياً بالنسبة للسلطة في البلاد، ونظام الحكم، نظراً للإنجازات السابقة واللاحقة، ولكي

42 علي أحمد الديري، **التربية ومؤسسات البرمجة الرمزية: كيف تنتج المؤسسات ذواتنا** (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2002)، ط1، ص 138.

43 خالد صلاح حنفي محمود، «التربية العربيّة في عصر ما بعد الحداثة»، **نشرة «أفق»** (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2408 >.

تتخلص جماعات المواطنين من الانتماءات «ما دون الوطنية». وفي بداية التسعينات أعيد النظر في المناهج بحيث تعد التربية الوطنية قضية عامة ينبغي أن تسهم فيها جميع المواد الدراسية، وبالتالي تم الاتجاه إلى دمج مفاهيم التربية للمواطنة في المواد الدراسية بما يتفق مع أهدافها ومستويات الطلبة.[44]

وبعد الأحداث التي مرّت بها البحرين في 2011، في سياق «الربيع العربي»، خرجت لجنة تقصي الحقائق[45] بتقرير وحزمة من التوصيات لمعالجة الموضوع وعدم وقوعه ثانية،[46] صار «في سياق ما هو منوط - من منظور المملكة كما من منظور ممثّليها في «حوار التّوافق الوطنيّ» ومنظور «اللّجنة المستقلّة لتقصّي الحقائق» - بالمدرسة من رسائل مدنيّة ووطنيّة، وفي سياق ما أشير إليه في طالع هذه الوثيقة من أهمّيّة للمناهج في صياغة الوعي وتشكيل الضّمير تقدّر وزارة التّربية والتّعليم أنّها باتت معنيّة أكثر من أيّ وقت مضى بالانخراط حثيثا في تنفيذ متضمّنات خطّة عمل البرنامج العالميّ للتّثقيف في مجال حقوق الإنسان»،[47] فأضيفت مادة حقوق الإنسان إلى المواطنة، كما صار لزاماً على جميع الجامعات القائمة في مملكة البحرين أن تدرس جميع طلابها مادة محددة المنهج في موضوع حقوق الإنسان.

وبذلك عرّفت وزارة التربية والتعليم البحرينية قصدها بالمواطنة كونها:

«رابطة وطنيّة يعلو بها المواطن على مستويات الانتماء ما دون الوطنيّ تأسيساً لمجال عامّ يترتّب على استحقاق الاندراج فيه وضع تنجرّ معه حقوق وواجبات وأدوار يتوقّف نماء المجتمع على الوفاء بها طبقاً لقواعد التّعايش التي يضبطها القانون».[48]

وإذا كان من الصعب على السلطات الرسمية الاعتماد على ثنائية أن ما ينفع الناس – من وجهة نظرها – فيمكث في نفوسهم، وأما فضول الأفكار والساقط منها فهو كالزَّبد الذي يذهب جُفاءً، فإنها تقوم بما تعتقده واجبها كمحاولة أساسية تبذلها وزارات التربية والتعليم في كل مكان، وهي ليست مضمونة العواقب تماماً،[49] خصوصاً في ظل المتغير الأكبر الذي لا يمكن لأحد تجاهله اليوم، وهو شبكة الإنترنت ومفاعيلها، حيث بات ينتمي إليها 4,1 مليار نسمة في ديسمبر 2018، أي أن شعب الإنترنت وحده أكبر من شعوب أعلى ثماني دول في العالم مجتمعة من

---

44 ندى علي حسن بن شمس، مرجع سابق، ص 56.

45 قرر عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في 29 يونيو 2011، إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، تحت اسم «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق»، عرفت شعبياً بـ «لجنة بسيوني» نسبة إلى رئيسها محمود شريف بسيوني (1937 – 2017) وهو واحد من أبرز فقهاء القانون الجنائي الدولي، لمعرفة كل الأمور المحيطة بالأحداث التي وقعت ما بين 14 فبراير و16 مارس 2011، الإرهاصات والنتائج، وقدّمت هذه اللجنة تقريراً تضمن النتائج والتوصيات، وأعلنت الحكومة الأخذ بها.

46 يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا على الرابط: < http://www.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf >.

47 **دليل المعلم إلى المواطنة وحقوق الإنسان** (البحرين: وزارة التربية والتعليم، 2013)، ص 36.

48 مرجع سابق، ص 43.

49 تقول الإعلامية البحرينية إيمان مرهون أنها تعلمت مادة المواطنة في المدارس المصرية طيلة فترة الدراسة، ومع ذلك لم تتحول إلى مواطنة مصرية، ندوة «الإعلام والرأي الآخر»، **جمعية الريادة الشبابية**، 17 يناير 2018.

حيث تعداد السكان،[50] وهو شعب يكبر ويتمدد باستمرار إذ ارتفع ليصل 3,9 مليار نسمة في أواسط 2018، بعد أن أقفلت سنة 2017 على 3,7 مليون مستخدم للإنترنت،[51] وهذا يلقي بظلال كثيفة على جدوى ما تحاول وزارات التعليم عموماً تأطيره من قيم ومُثل وطنية، في الوقت الذي صار للإنترنت «شعب»، تخطّت به الإنترنت حدود البلدان وميّعت قدرة الدول على «ضبط» القيم والأفكار التي تروج فيها،[52] وصارت قيمة كالمواطنة مطروحة بقوة، وتسابقت على تبنيها الجمعيات السياسية المدنية، والدولة على السواء.

الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة

في نهايات شهر مارس/آذار 2019، طرح وزير الداخلية البحريني الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وسط حضور نخبوي، ما أسمي بـ «الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة» قال في كلمته الافتتاحية، إن الخطة «قائمة على آليات تنفيذية تعتمد على تفاعل كافة فئات المجتمع، فالهوية الوطنية والعمل في إطار ما تقتضيه من ترابط مجتمعي وحرص على أمن وسلامة الجميع، تعد أساساً لتماسك ولبناء الدولة الوطنية الحديثة القائمة على أسس العدل والمساواة».[53]

وتشير الخطة إلى أن الإحساس بالولاء الوطني لدى أبناء البحرين، يدفع إلى المزيد من البذل والعطاء في وجدان الأجيال القادمة، في سبيل تأكيد منظومة قيم وطنية (تقوم على: الانتماء، والولاء، والفخر، والاعتزاز)، وقيم اجتماعية (تقوم على: التسامح، والتعايش، والتعددية وقبول الآخر، والمسؤولية الاجتماعية، والتضامن، والأمن والطمأنينة، والمواطنة الصالحة)، والقيم السياسية (وتقوم على: الشورى، والديمقراطية، والمشاركة العامة، والحوار)، والقيم الإنسانية (وتقوم على: الحرية، وحقوق الإنسان، والعدل، والمساواة).[54]

الجمعيات السياسية المدنية في البحرين: كيف تفهم المواطنة وكيف ترى ما تفهمه الدولة وتطبقه

أجرى الباحث لقاءات مع قيادات خمس من الجمعيات السياسية المدنية في البحرين لاستجلاء نظراتها من تجليات

50 الدول الثماني الأعلى تعداداً، بالترتيب: الصين، الهند، الولايات المتحدة، أندونيسيا، باكستان، البرازيل، نيجيريا، بنغلاديش، الدول والتبعيات حسب عدد السكان، < https://ar.wikipedia.org >.

51 Internet Stats & Facts for 2019, < https://hostingfacts.com/internet-facts-stats/ >.

52 **للمزيد، يمكن على سبيل المثال الاطلاع على كتاب: إيهاب خليفة، القوَّة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدولة شؤونها في عصر الإنترنت؟ (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ط1. وكذلك، ريمي ريفيل، ترجمة: سعيد بلمبخوت، مراجعة: الزواوي بغورة، الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 2018)، وبالأخص الفصل «ثقافة تشاركية جديدة ومواطنة: نحو ديمقراطية إلكترونية».**

53 **الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة** (البحرين: وزارة الداخلية، 2019)، ص 5.

54 المرجع نفسه، ص 13 و14.

المواطنة في أدبياتها،[55] ونظرتها لتطبيقات المواطنة في الواقع، وإلى أي مدى ترى هذه الجمعيات أن الأوضاع التي تعايشها تقترب من مفاهيمها في هذا الشأن، وكيفية الوصول إلى ما ترجوه من ممارسات عامة لمفهوم المواطنة.

وتحت العنوان الفرعي أعلاه، تستعرض الورقة جانبين: ما ورد في أدبيات الجمعيات السياسية التي تمت محاورة قياداتها من تعريفات وتجليات للمواطنة كما تفهمه هذه الجميعات، والجانب الآخر، هو استطرادات عدد من مسؤولي هذه الجمعيات في معاني المواطنة، وكيفيات تطبيقها على الأرض من قبل الدولة في الأساس ومن قبل الجمعيات أنفسها.

أولاً: المواطنة كما في الأدبيات

تحتوي أدبيات الجمعيات السياسية البحرينية - بشكل عام - على إشارات واضحة أو ضمنية لمصطلح المواطنة، بعضها نصّت عليه نصاً، وبعضها أشارت إلى تجلياته في ثنايا طرحها. وقد تقاربت الرؤى بشكل كبير في صياغة البرامج السياسية للجمعيات التي تمت مقابلة ناشطيها، حيث لم توجد جمعية من الجمعيات الخمس إلا ونصّت على المفاهيم الأساسية للمواطنة، إما كإيمان بها، أو للمطالبة بها.

ولا غرو أن الجمعيات السياسية كما الدول في صياغتها دساتيرها، إنما تلجأ للنصوص التي لا خلاف عليها، والتي لا تكاد تشير إلى نقاط الخلاف السياسي في توجّهات الجمعيات المختلفة عقائدياً وسياسياً، وقرباً من السلطة وبعداً عنها. فجميع البرامج السياسية تشير إلى إيمان الجمعيات بالعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والشفافية، ومحاربة الفساد والفقر، وتمكين المرأة ومنح الأطفال الرعاية، وتوفير فرص الحياة الكريمة للمواطنين. إلا أن للجمعيات المعارضة نقاطاً تنصّ عليها صراحة من مثل: التداول السلمي للسلطة، والتوظيف في جميع القطاعات وخصوصاً العسكرية منها والترقي فيها، والنقطتان الأخيرتان مثار جدل واسع في العقود الأخيرة في شأن توظيف الشيعة (خصوصاً) في المؤسسات العسكرية، وعدم ترقيهم فيها إن تم توظيفهم.

في العام 2005، أصدر المنبر الديمقراطي التقدمي برنامجه السياسي، وضمّن هذا البرنامج - المؤلف من 88 صفحة، والذي يحدد الهوية السياسية-الفكرية للمنبر - عناوين تندرج تحتها أهم قواعد المواطنة، ومن أبرزها:

- التداول السلمي للسلطة وفق قواعد العملية الانتخابية.
- تفعيل واحترام الحقوق والحريات والواجبات العامة، وفي المقدمة منها حرية الرأي.

55 أجريت مقابلات غير مقننة مع ممثلي من كل من: **جمعية المنبر التقدمي** (يسار- معارضة)، **جمعية ميثاق العمل الوطني** (ليبرالية – موالاة)، **جمعية العمل الوطني الديمقراطي – وعد** (قومي/يسار – معارضة) وهي جمعية جرى حلها، **جمعية التجمع القومي الديمقراطي** (بعث – معارضة)، **جمعية التجمع الوطني الدستوري- جود** (ليبرالية – موالاة).

- حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، وحق الاجتماع العام والخاص.
- حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية وأن الشعب مصدر السلطات جميعاً.
- الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وأمام القانون، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- تكريس الحياة الحزبية في البلاد عبر وضع قانون للأحزاب السياسية.[56]

وورد في كتيب أصدرته جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أن المواطنة تأتي «من اعتبار الشراكة هي الرابط الرئيس في الوطن دون غيرها من الروابط الإنسانية الأخرى في الدين أو المذهب، أو الرابطة القومية، مصدر حقوق المواطن ومناط واجباته في الدولة»، وتشير الجمعية إلى أن المواطنة تتركز في «المساواة بين المواطنين من دون تمييز بحسب الدين أو الجنس أو العِرق أو اللغة، وكذلك المساواة في الحقوق والواجبات والحرية والمشاركة في الحياة العامة».[57]

ويرد في النظام الأساسي لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد):

- الدفاع عن الحريات العامة والشخصية.
- تبنّي مطالب العمال والمستخدَمين والشرائح الاجتماعية الفقيرة والفئات المهمّشة والمحدودة الدَّخل.
- توفير فرص العمل المتكافئة والأجر العادل لكلّ مواطن في سوق العمل دون تمييز أو تفرقة.
- التمسُّك بالمواطنة المتساوية ونبذ الطائفية وكافة أشكال التمييز.
- تجريم الممارسات التي من شأنها المساس بكرامة المواطن وحريته، والدفاع عن حقه في تبوُّء كافة المناصب في الدولة والمجتمع على أساس الكفاءة.
- المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية، ودعمها وتمكينها في مواقع صنع القرار، ومحاربة كافة أشكال التمييز ضدها.
- تعزيز دور الشباب في صناعة مستقبل الوطن.[58]

كما جاء في البرنامج السياسي لجمعية ميثاق العمل الوطني:

- السعي إلى ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون.
- احترام القيم الروحية، وحرية الدين والمعتقد.
- احترام العقل، والإيمان بالحوار، وبحق الآخرين في الاختلاف في الرأي.

---

56 «البرنامج السياسي»، **المنبر الديمقراطي التقدمي**، 2005، ص 16 - 19.

57 «الدولة المدنية الديمقراطية في البحرين»، **وعد**، مايو 2016، ص 3 و4.

58 الموقع الإلكتروني الرسمي لـ: **جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)**، < http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=29 >. (آخر زيارة للموقع 4 مايو/أيار 2019).

- تركيز دعائم التضامن الاجتماعي والوحدة الوطنية والعمل على حماية جميع حقوق الإنسان.
- نبذ الطائفية، والقبلية، ومحاربة التمييز بجميع أشكاله وأنواعه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.
- بلورة برامج عملية ذات أهداف اجتماعية تمس بشكل أساسي الطبقات الفقيرة.
- النهوض بالمرأة وتمكينها من حقوقها، وتعزيز مكانتها ومشاركتها في جميع المجالات.
- تعزيز العناية بالطفولة والشباب، والتصدي للمشكلات والتحديات التي تواجههم.[59]

وجاء في البرنامج السياسي للتجمع القومي الديمقراطي:

- الدفاع عن حقوق المواطنين في التقدم والحياة الكريمة ونشر مبادئ العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ترسيخ الوحدة والقيم الوطنية والتسامح واحترام الرأي الآخر، والتعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم
- ترسيخ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ومحاربة الطائفية والطبقية والعرقية وغيرها.
- الدفاع عن الحريات العامة وحمايتها كحرية التعبير والاجتماع والاعتقاد والنشر.
- نيل حقوق المرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على إيجاد التشريعات والمؤسسات التي تكفل هذه الحقوق.

ومن أهداف العمل السياسي للجمعية «تعميق وتعزيز مبدأ المواطنة القائمة على احترام حقوق المواطن السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، والمرتكزة على المساواة بين المواطنين وتجريم التمييز الطائفي والمسؤولين عنه»، و«ضرورة السماح لكل المواطنين بكافة طوائفهم وانتماءاتهم في الالتحاق بجميع الوظائف الحكومية المتاحة»، والدعوة «إلى تبني سياسات حكومية تقر بخطورة تفشي ظاهرة الفقر والإقصاء».[60]

ثانياً: الحوار في المفاهيم والتطبيقات

تستجلي الورقة ما يقرّ من مفاهيم حول المواطنة لدى الجمعيات السياسية المدنية في البحرين، بين المنصوص عليه في الأدبيات وما يقرّ في نفوس متخذي القرار فيها، وهنا تتبدى جملة من الاختلافات التفصيلية بين هذه الجمعيات الأمر الذي يبرر تباينها الفكري، ولكنها تعود لتلتقي في معظم النقاط المشتركة التي يصعب الاختلاف عليها.

فالمواطنة كما يفهمها قياديو «وعد» تتمثل في «الدولة المدنية الديمقراطية، التي لا تميّز بين أبنائها، وتنظر إلى

59 الموقع الإلكتروني الرسمي لـ: **جمعية ميثاق العمل الوطني**، < http://methaqportal.host-ware.com/Home/gmaaiaprogram >. (آخر زيارة للموقع 4 مايو/أيار 2019).

60 الموقع الإلكتروني الرسمي لـ: **جمعية التجمع القومي الديمقراطي**، < http://www.al-qawmi.org/index.php?categoryid=5 >. (آخر زيارة للموقع 4 مايو/أيار 2019).

المواطن بصفته شريكاً، ليست له أية علاقة أو أفضلية بسبب الانتماءات المختلفة، بل مواطن له حقوق وعليه واجبات، فهي دولة المؤسسات والقانون الذي يعبّر بشكل عادل عن تطلعات الناس ويعبّر عن المبدأ الشهير: الشعب مصدر السلطات جميعاً».[61]

بينما في التجمع القومي تتم الإشارة إلى ما هو أوسع من حدود القُطر الواحد متجهة إلى الوطن العربي بأسره: «لا نعتقد أن المواطنة يمكن أن تتحقق إلا في ظل الأقطار العربية باعتبار الأهداف العريضة وهي: الوحدة والحرية والاشتراكية - التي يُعبّر عنها اليوم بالعدالة الاجتماعية - وبتحققها تتحقق المواطنة الحقيقية. ففي ظل تجزئة الأقطار العربية فإنها تتعرض أكثر من غيرها للظلم والاضطهاد وابتزاز الدول الكبرى، والتي تنعكس بشكل أو بآخر باستلاب حقوق المواطن. (...) التحرر من التبعية للقوى الأجنبية، تعني أيضاً الحرية الداخلية، أي ممارسة الديمقراطية. والاشتراكية هي وجه العدالة الاجتماعية، وهي ضرورة لتحقيق العدالة للمواطن، وهناك ارتباط وثيق بين تحقيق هذه الأهداف كاشتراطات استرجاع المواطن كل حقوقه ليغدو كامل المواطنة. والوحدة العربية ليست ذات وجه سياسي وحسب، بل تعني أيضاً قوة العرب ومنعتهم وكرامتهم على الساحة السياسية وتحررهم، وكلها متعلقة بالمواطنة، لأن كرامة الوطن من كرامة المواطن، والعكس».[62]

أما المواطنة – في رأي «التقدمي» – فهي «مفهوم شامل لا يقوم على العقد، ولا يعطي امتيازاً إلى طائفة أو فئة أو قبيلة أو ما أشبه. وحتى إن وقع في السياق التاريخي ما يشير إلى حدوث إخلال بالأسس التي تقوم عليها المواطنة، فإننا ننظر إليه على أنه خلل في التطبيق».[63] وتذهب «وعد» خطوة أخرى في بيان أهمية «علمانية الدولة» – بالمعنى العلمي للعلمانية وليس الأيديولوجي – «لأن تحييد الدولة في مسألة الدين أمر مهم، بحيث يتساوى الناس أمامها بصرف النظر عن معتقداتهم، ويأتي بالتوازي تحييد الدولة أمام الانتماءات الأخرى، كالمذهب والطائفة والعرق والقبيلة، وهنا تأتي الشرعة الدولية التي تحكم هذه الروابط».[64]

تشير الحوارات مع القوى السياسية البحرينية إلى أن التاريخ المعاصر يحمل في طياته تجليات متباعدة لتحقق مفهوم المواطنة جزئياً على المستوى الجماهيري، وذلك في التقاء الطائفتين في «هيئة الاتحاد الوطني» حيث شكلت تطوراً كبيراً على الفئوية والمذهبية التي كانت سائدة من قبل، وصار لأول مرة لشعب البحرين «كيان» واحد، وطني جامع.

61 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، **جمعية «وعد»**، 28 يناير 2019.

62 حسن العالي، **التجمع القومي الديمقراطي**، 2 مارس 2019.

63 حسن مدن، عبدالجليل النعيمي، عبدالنبي سلمان، **جمعية «التقدمي»**، 9 يناير 2019.

64 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.

أما راهناً، فلقد كان هناك اتفاق ما بين جميع الأطراف السياسية التي رأت أن فترة إعداد ميثاق العمل الوطني وحتى مضي عام كامل على إقراره (ديسمبر 2000 - فبراير 2002) من المحطات الأهم التي تجلت فيها مفاهيم المواطنة إلى الدرجة التي يمكن ملاحظتها بوضوح، حيث كانت الأجواء مفعمة بالآمال، والغالبية مقبلة على شكل جديد للدولة، إذ لم يكن مصطلح «المواطنة» وتجلياته بالأمر الغريب على فكر «التقدمي»، ولكن هذا الأمر تعزز منذ الفترة التي كان فيها المجتمع البحريني برمته يتداول مسألة ميثاق العمل الوطني.[65]

استطاعت السلطة السياسية في فترة ما أسمي بـ «سنة الإصلاح» إحداث تأثيرات كبيرة في المجتمع البحريني على مستويات عدة، ومنها المستوى السياسي، الأمر الذي نتج عنه مكاسب معيشية للمواطنين وتقارب سياسي واجتماعي ملحوظ في تلك الفترة،[66] حيث كثرت الزيارات المتبادلة بين الفاعلين والقياديين من المذهبين الرئيسيين في البلاد (السنة والشيعة)، وإقامة المحاضرات السياسية المشتركة، فـ«مقارنة وضع المواطنة ما بين 2002 وما قبلها، كان هناك حراك جيد ما بين أربع سنوات إلى ست سنوات لبناء مفاهيم المواطنة، والمؤسسات وغيرها»،[67] والأسباب ليست عاطفية تتمثل في الخطوات التي قام بها ملك البلاد في تلك الفترة لحشد التأييد لميثاق العمل الوطني والتصويت بـ «نعم» كبيرة عليه، وحسب، ولكنها أسباب جوهرية أيضاً في صلب الميثاق: «فلو رجعنا إلى ميثاق العمل الوطني بما تضمنه من مبادئ دستورية واقتصادية واجتماعية وسياسية، سنجده يتضمن الكثير من التعبيرات الحقيقية عن المواطنة. فعلى صعيد التأطير النظري للمواطنة، يعتبر «الميثاق» مرجعية نظرية جيدة، وإذا ما نظرنا إلى ما صوّت عليه الناس بنسبة 98,4٪ للميثاق، فإنه بالإمكان القول إن لدينا وثيقة قوية صوّت الناس على ما ورد فيها من حقوق. وجاء في الميثاق ما يفيد وجوب معاملة الجميع بشكل عادل بغضّ النظر عن أي اختلافات، فهم متساوون أمام القانون، لهم حقوق وعليهم واجبات، ولا شيء يحكمهم غير القانون، وهذه هي دولة المواطنة بشكلها الصحيح».[68]

أدّى الحماس المنقطع النظير للعمل السياسي في البحرين، وخصوصاً لقرب الاستحقاق الانتخابي في 2006، وتوجه الجمعيات السياسية التي قاطعت الانتخابات في 2002 إلى قيام جمعية ميثاق العمل الوطني إلى الدعوة إلى التنسيق بين الجمعيات السياسية،[69] وتكررت الاجتماعات وتطورت إلى إقامة مؤتمر في أحد فنادق العاصمة،

---

65 حسن مدن، عبدالجليل النعيمي، عبدالنبي سلمان، مصدر سابق.

66 في سبيل إنجاح التصويت لميثاق العمل الوطني بالموافقة، جرى في ديسمبر/كانون الأول 2000 منح المواطنين العاملين في القطاع العام راتباً إضافياً، وتمليك الوحدات الإسكانية لمن بقيت عليهم مدداً معينة لدفع الأقساط المترتبة عليهم للدولة، وخفض الأقساط الإسكانية الأخرى بنسبة 50%، وخفض الجمارك على عدد من السلع، الأمر الذي كرّس مصطلح «المكرمات» بين الجمهور.

67 عبدالرحمن الباكر، الرئيس السابق لـ: **جمعية «جود»**، 9 يناير 2019.

68 حسن العالي، مصدر سابق.

69 قاطعت أربع جمعيات سياسية رئيسية انتخابات العام 2002، وهي: **الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية العمل الإسلامي (أمل)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد).**

وكان موضوع «الانتماء الوطني» حاضراً بأوراق عمل قدمتها الجمعية،[70] ولكن «تصاعد وتيرة العنف التي قادتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (شيعية) ضد موضوع التجنيس، وتهييج الشارع، وعقد المؤتمرات التي كانت تشحن في اتجاه وقوع صدام في الأعوام ما بين 2007 و2009، أسهمت في وأد مشروع تعميق البحث في موضوع مهم كالمواطنة على مستوى القوى السياسية الفاعلة، وبقيت «المواطنة» موضوعاً مناسباتياً للطرح بين فترة وأخرى»،[71] بحسب رأي أحمد جمعة.

«ولكن تبقى المشكلة القائمة في الهوّة بين الفكرة والتطبيق»:[72] هذا الاستدراك الذي يقدمه العالي، وهو على رأس جمعية معارضة، هو نفسه الذي قاله الباكر وقد رأس جمعية موالية (بحسب تصنيفه) حين قال: «من بعدها (السنوات الأولى) بدأ تراجع فيما يتعلق بالمواطنة والطموحات التي يتمناها المواطن، وإلى اليوم لمسنا هذا التراجع الكبير في المبادئ والأسس وما ورد في الميثاق والدستور، والتي على أسسها أسست الجمعيات. وصار اليوم الوصول إلى المواطنة الحلم ضرب من الخيال».[73]

أبرز معيقات تحقق المواطنة في البحرين من زاوية التيارات المدنية

يحدد البارزون في الجمعيات السياسية المدنية – من الذين تمت مقابلتهم - وجوهاً واضحة للأسباب التي عرقلت وما زالت تعرقل تحقق المواطنة كما هو منصوص عليها عالمياً. وتتلخص أهم هذه الأسباب في:

1. التمييز:

تزعم الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين وجود عملية تمييز على أكثر من صعيد وفي أكثر من اتجاه. والتمييز واحد من الملفات التي تركز عليها المعارضة البحرينية في الوقت الذي تنفي السلطات الرسمية وجود هذا النوع من الممارسات. وعند الحديث سياسياً عن التمييز في البحرين، فإنه ينصرف إلى التمييز المذهبي دون الأنواع الأخرى من التمييز (النوعي أو العرقي أو اللوني إلخ...)، وهذا القصر والتركيز «له تبعاته الخطيرة، لأنه يؤدي - في المقابل - إلى «الاحتماء المذهبي»، فبدل أن يتكتل المجتمع تجاه السلطات التي تمارس التمييز ضد بعض فئاته، يذهب الاحتماء الطائفي إلى أن يعمل المجتمع ضد نفسه من خلال تكتلات تقوّض مفاهيم المواطنة مجتمعياً ليس من خلال عملها ضد الحكومة، بل عملها ضد المجتمع ككل».[74]

70 أحمد جمعة، رئيس المكتب السياسي لـ: **جمعية ميثاق العمل الوطني**، 27 مارس 2019.

71 المصدر السابق.

72 حسن العالي، مصدر سابق.

73 عبدالرحمن الباكر، مصدر سابق.

74 حسن مدن، عبدالجليل النعيمي، عبدالنبي سلمان، مصدر سابق.

الشكوى من التمييز كانت مدار الحراك الذي نشط في تسعينات القرن الماضي،[75] «ولا يزال التمييز موجوداً في الوظائف» حسب حسن العالي،[76] والتمييز ليس مذهبياً فقط في رأي «وعد» بل يمكن أن يتمثل «في كل الأشكال المختلفة للمكونات المجتمعية، فهناك فجوة بين الكلام الرسمي والواقع، فالقبيلة لها دور مهم يمكن ملاحظته في تعيين الحكومة، وكذلك تشكيل القوى الأمنية والعسكرية التي تؤخذ من طائفة محددة».[77]

تشير بعض أطراف المعارضة إلى وجود شبهة تمييز في البعثات الدراسية من قبل وزارة التربية والتعليم بزعمها أنها «تفتقد إلى الشفافية مما يسهّل توجيه أصابع الاتهام إلى الوزارة بالتمييز بين المواطنين».[78]

وإزاء ما تعتقده الجمعيات المعارضة من وجود تمييز «رسمي» في عدد من المفاصل، تعتقد «وعد» بوجود ممارسات مجتمعية تصبّ في هذا الجانب، فقد «تم خلق جيوب للسنة وأخرى للشيعة في بعض الوزارات، وتركت جيوب أخرى للمنافسة المفتوحة سواء للتوظيف على أسس القبيلة أو العائلة أو المنطقة أو الولاء، أو المعرفة الشخصية، إذن مسألة الكفاءة في التوظيف، والتي تعتبر واحدة من أركان المواطنة، غائبة في هذه المعادلة».[79]

2. التجنيس:

ترى القوى السياسية أن التجنيس الذي جرى في التسعينات، وازدادت وتيرته منذ «عام الإصلاح» من شأنه أن يقدح في مفهوم المواطنة وقيمها. وفي حين ليست هناك أرقام واضحة في عدد من تم إكسابهم الجنسية البحرينية في السنوات مدار الحديث، إلا أن بعض أطراف المعارضة تشير إلى أن العدد يتجاوز 140 ألفاً.[80]

وسواء كان هذا العدد صحيحاً أم تقديرياً، فإن التجنيس في رأي المعارضة والموالاة على السواء من الأمور التي يصعب التعامل معها، و«لا يستطيع أي مواطن أن يوافق عليه أو يتقبله مهما وضعت من تبريرات»،[81] فجمعية ميثاق العمل الوطني مثلاً ترى بأن التجنيس يجب أن يقوم على معطيات معينة تتمثل في ماذا أعطى طالب الجنسية وما الذي يمكن أن يعطيه للوطن، «أما إذا كان التجنيس من أجل الحشد أو لعملية مرحلية فقط، فهذا أمر خطير»،[82] كون «التجنيس، ألحق الضرر الكبير في قضية المواطنة، إذ الجميع منزعج اليوم منها»،[83] فقد «صارت شريحة مهمة من مكتسبي الجنسية خارج قانون الجنسية، عصيّة على الذوبان في المجتمع، فهي جزء

75 بدأت في صيف 1994 تجمعات أمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمجموعات من العاطلين عن العمل للمطالبة بوظائف، وكانت الغالبية الكبرى منهم من البحرينيين الشيعة، وكان من ضمن الشكوى أن هناك تمييزاً في التوظيف. تطورت الأحداث وأخذت أبعاداً سياسية واستمرت المواجهات حتى العام 1999 عندما استلم الحكم ملك البحرين الحالي.

76 حسن العالي، مصدر سابق.

77 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.

78 المصدر نفسه.

79 المصدر نفسه.

80 المصدر السابق نفسه.

81 عبدالرحمن الباكر، مصدر سابق.

82 أحمد جمعة، مصدر سابق.

83 حسن العالي، مصدر سابق.

ظاهر من المجتمع على السطح، ولكنها غريبة عنه في العمق، لأن المعيار الذي تمت عليه عملية التجنيس، هو التجنيس المباشر، بينما القانون يشير إلى أن يحق للعربي التقدم بطلب الجنسية بعد مرور 15 عاماً على وجوده في البلد، والأجنبي 25 عاماً»،[84] والهدف من هذا التوجه بحسب الجمعيات «ليصار إلى إعادة هندسة المجتمع من أغلبية شيعية إلى تركيبة «متوازنة»، والآن ربما تم التوصل إلى نقطة التساوي أو التوازن ما بين الطائفتين، مع وجود طائفة ثالثة اليوم».[85]

ومع ذلك، تطالب القوى السياسية المعارضة بإيجاد مخرج قانوني وإنساني لهذه المسألة، بحيث تجري معالجة الوضع بما يخفف من «المعاناة» من جراء ما حدث، وعدم تحميل مكتسبي الجنسية أعباء هذه الحلول، مع إقرار بإمكانية إعادة مناقشة المدد الزمنية التي وضعها قانون اكتساب الجنسية البحريني في العام 1963، و«لكن الفترة المطروحة لاكتساب الجنسية كافية لذوبان هذا الراغب في الحصول على الجنسية البحرينية في ثقافة البلد وتاريخها وخصوصيتها، وبالتالي تكون مباشرته للحقوق والواجبات حينها غير مستنكرة».[86] وفي رأي «وعد» فإن مسألة التجنيس في البحرين تختلف عن «البدون» في الكويت، حيث ينشأ من يطلق عليه لقب «البدون» في البلد ويكبر ولا يعرف له بلداً ولا أرضاً ولا هواء إلا هذا الذي عاش فيه، بينما المجنّس لم تنقطع صلاته بوطنه الأم، فلا يزال يتحدث بلسانه، ويتزوج من ذاك البلد، ويستثمر هناك، ويقضي إجازته فيه، لذا فإنه فعند معالجة هذا الملف فإن من لن تنطبق عليهم الشروط سيكون لديهم وطن يعودون إليه،[87] على ألا تغادر الحلول لهذا الملف نطاق الدبلوماسية والإنسانية والعملانية، ويجب التزام الحذر حتى لا يتحول النقاش في هذا الملف إلى ما يمكن ينزلق به إلى الشحن وخطاب الكراهية.[88]

في المقابل يرى بعض قياديي «التقدمي» أن الملف المقاوم للتجنيس «أدير في بعض مراحله بفكر طائفي مما عقّده وجعله في بعض مفاصله وكأنه «مظلومية» جديدة، بدلاً من معالجته في بعده الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (...) فقامت بعض أطراف القوى السياسية، وخصوصاً الإسلاموية منها، بممارسات لا تمتّ للمواطنة، عندما كانت تردد النسبة المئوية ما بين الشيعة والسنة، وهي – كما يُتداول سابقاً – 75٪ إلى 25٪، وهناك من رفع هذه النسبة، وصار البعض أيضاً يلوّح بها تحت شعارات «السكان الأصليين»، الذين لهم استحقاقات سياسية تبعاً لنسبتهم العالية، وهذا الأمر يقدح في مفاهيم قارّة في المواطنة من أهمها المساواة أمام القانون».[89]

84 حسن مدن، النعيمي، عبدالجليل، سلمان، عبدالنبي، مصدر سابق.
85 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.
86 حسن مدن، عبدالجليل النعيمي، عبدالنبي سلمان، مصدر سابق.
87 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.
88 أحمد جمعة، مصدر سابق.
89 حسن مدن، عبدالجليل النعيمي، عبدالنبي سلمان، مصدر سابق.

3. الدوائر الانتخابية:

كانت الدوائر الانتخابية التي طرحت في أول انتخابات تجرى بعد الإصلاح السياسي في 2002، من أهم النقاط التي جعلت أربع جمعيات (مدنيتان وإسلامويتان) تعلن مقاطعة الانتخابات، ودخلت العملية السياسية في إرباك طيلة السنوات الأربع التالية حتى أعادت الجمعيات حساباتها وقررت الدخول في الانتخابات مجدداً في 2006 و2010. ومع المشاركة في الانتخابات للدورتين المذكورتين، والنجاح الجزئي للجمعيات المعارضة (الإسلاموية) وعدم فوز أيٍّ من مرشحي الجمعيات المدنية في تلك الأثناء، يبقى هناك خلل من وجهة نظر «القومي» يتمثل «في عدم تمكين أعضاء مجلس النواب من ممارسة حقوقهم التشريعية والرقابية بشكل كامل من خلال وجود مصدّات من ممارسة هذه الصلاحيات، من خلال توزيع الدوائر الانتخابية، وهذا شكل آخر من أشكال الطعن في المواطنة لأن الدوائر وُزعت على أسس طائفية، إذن، المواطن ليس متساوياً في مسألة المواطنة من هذا الجانب».[90] فلقد «سيطرت الحكومة على السلطة التنفيذية وبقيت السلطة التشريعية، وكان يكفيها سيطرتها على نصف السلطة التشريعية بتعيينها أعضاء مجلس الشورى، ولكنها أرادت السيطرة على كامل مخرجات العملية السياسية من خلال التحكم في مخرجات الدوائر الانتخابية».[91] ويشير شريف في معرض حديثه إلى أنه في العام 2002 كانت الكتلة الانتخابية في الدائرة الأولى من المحافظة الشمالية تساوي عددياً جميع دوائر المحافظة الجنوبية.[92]

4. العملية السياسية:

طرأ في السنوات القليلة الماضية تطوّر آخر على الحياة السياسية في البحرين، إذ صدرت أحكام قضائية بحل عدد من الجمعيات السياسية المعارضة، ومن أهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وذلك في 16 يوليو/تموز 2016، وجرى حلّها بما خلصت إليه المحكمة المدنية الكبرى إلى أن الجمعية «انحرفت في ممارسة نشاطها السياسي إلى حد التحريض على العنف وتشجيع المسيرات والاعتصامات الجماهيرية، بما قد يؤدى إلى إحداث فتنة طائفية في البلاد، فضلاً عن انتقادها لأداء سلطات الدولة - سواءً التنفيذية أو القضائية أو التشريعية - وبالتالي فقد انطوت عدواناً صارخاً على حقوق دستورية مقررة، كما انطوت على انحراف بوَاح في ممارسة نشاطها السياسي بمعزل عن المكانة التي تحظى أو يتعين أن تحظى بها في ظل قانون الجمعيات السياسية».[93]

وتلتها في 21 يناير/كانون الثاني 2019 جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» وذلك عبر حكم محكمة التمييز، الذي ذكر بأن الجمعية أطلقت «وصف «شهداء الوطن» على جناة صدر في شأنهم حكم بات بالإعدام بعد

---

90 حسن العالي، مصدر سابق.

91 إبراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.

92 للمزيد من المعلومات حول الدوائر الانتخابية وتوزيع الكتل الانتخابية في مملكة البحرين البحرين يمكن الرجوع إلى **صحيفة الوسط البحرينية** < http://www.alwasatnews.com/elections/2014/428.html >.

93 **صحيفة الوسط البحرينية**، 17 يوليو 2016.

استهدافهم لقوات الشرطة بعبوة متفجرة نجم عنها مقتل ثلاثة من رجال الشرطة (...) وأكدت وقوفها وتضامنها مع جمعية «الوفاق الوطني الإسلامية» (...) فضلاً عن تضامن الجمعية المذكورة مع جمعيات أخرى و»رفضها لدستور 2002 واعتباره ساقطاً وأنه دستور غير شرعي».[94]

سبق هذه الأحكام صدور القانون رقم (25) لسنة 2018 بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، وأهم تعديل فيه هو منع الترشح لمجلس النواب لـ «قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أي قانون من قوانينها».[95] واعتبرت الجمعيات المدنية هذه الإجراءات مقلقة وقادحة في مفهوم المواطنة، وتعثراً في المسيرة الإصلاحية في البحرين التي بدأت مع بداية القرن «وليس هناك ما هو أوضح من شطب الجمعيات السياسية المعارضة من المشهد السياسي المحلي، ومنع أعضائها من الترشح للانتخابات النيابية. ففي أي مجتمع يواجه مصاعب داخلية، فإنه يواجهها بالمزيد من الديمقراطية للعلاج وليس بالبتر».[96] الأمر الذي انتقده الباكر في سياق حديثه عن تراجع العمل السياسي في البحرين، مشيراً إلى «تراجع الدعم الحكومي للجمعيات السياسية، وانسحاب هذا على كل الجمعيات، سواء كانت معارضة أو موالية، نشطة أم غير نشطة، فبعضها كان يقيم الفعاليات الرامية إلى تعزيز الولاء والانتماء للقيادة وللبلاد وسيادتها، ولكن بات الكل في سلة واحدة، فتم نسيانها، وبتنا نرسل الرسائل ولا يُردّ عليها، ونطلب مقابلات مع مسؤولين ولا يستجاب لنا، فصارت الجمعيات السياسية «ورقة محترقة». ودليل ذلك انتخابات 2014 التي أنتجت تمثيلاً بسيطاً للجمعيات السياسية، وانعكس ذلك على انتخابات 2018».[97]

التجربة الكويتية: مواجهة النقائض[98]

الكويت: التحولات السياسية

لجأ المجتمع الكويتي في تنظيم أموره السياسية إلى إجراء توافقات ما بين الفاعلين فيه من التجار والأسر العريقة من جهة وأسرة الصباح من جهة أخرى، بحيث جرى التوافق على صباح الأول، ولم يكن هذا التوافق قائماً على الغلبة والقوة العسكرية. فقد «قام الحكم فيها منذ تأسيسه على أساس مبدأ الشورى، وذلك عندما اختار أعيان الكويت الحاكم الأول، صباح الأول، بطريقة توافقية وتشاورية. وقد كانت طريقة اختيار الحاكم الأول أقرب إلى

94 **صحيفة البلاد البحرينية**، 20 يناير 2019.

95 موقع **هيئة التشريع والرأي القانوني**، < http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/K2518.pdf >.

96 ابراهيم شريف، رضي الموسوي، مصدر سابق.

97 عبدالرحمن الباكر، مصدر سابق.

98 يتقدم الباحث بالشكر الجزيل للسيد/عوض المطيري (دولة الكويت) الذي أسهم بجهد وافر في ترتيب المقابلات مع المصادر الكويتية، بما اختصر الكثير من الجهد، ومكّن من الوصول إلى الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الكويتي.

شكل العقد الاجتماعي غير المكتوب بين الحاكم والمحكومين، حيث كان هذا العقد يقوم على أساس فكرة البيعة مقابل الشورى».[99] إذ عاهد الشيخ صباح بن جابر (صباح الأول) غداة اختياره حاكمًا للكويت العام 1752 الشيوخ والتجار على إقامة العدل والمساواة وعدم الانفراد بالحكم ومشاورتهم في الرأي.[100]

تاريخياً، أطلت الكويت على ميناء نشط يخدم شمال الخليج والجزيرة العربية، وكانت مهنة الغوص على اللؤلؤ مهنة الكثير من أبناء المجتمع، وكان أهل البادية أيضاً يأتون إلى السواحل ليعملوا في هذه المهنة في موسمها. وقد تأسس المجتمع الكويتي من مجموعات مهاجرين في المقام الأول، بخلاف بعض المجموعات الصغيرة المستقرة منذ آماد طويلة، فمفهوم المواطنة للمجتمع المهاجر مختلف عن مفهومة لدى المستقرين الذين يعتبرون من يأتي إليهم هو «وافد»، وهكذا كان الميناء يأتي بالناس، يستقر بعضهم في الكويت وبعضهم يعود، والساحل يأتي إليه بالبدو لممارسة الغوص، إضافة إلى «المسابلة»[101] فكانت أيضاً رافداً من روافد المجتمع الكويتي في حركة الناس من وإلى هذه البقعة. ولما رأى التجار والوجهاء أن طريقة الحكم لم تكن تلك التي تم الاتفاق عليها أول مرة، قاموا في 1921 لدى تولي الشيخ أحمد الجابر، بكتابة عريضة وقع عليها عدد من الأهالي تضمنت بنوداً لإصلاح الأوضاع، قام الحاكم على إثرها بتأسيس مجلس للشورى، ولكنه لم يدم سوى شهرين، وانحلّ من تلقائه من دون معرفة الأسباب التاريخية وراء ذلك. لكن «على الرغم من فشل هذه التجربة، إلا أنها مثلت نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي الكويتي، وخطوة أولى في طريق التطور الدستوري وإرساء قواعد الحكم المؤسسي، وكانت أول محاولة للحكم الديمقراطي في الكويت وبالأحرى في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ومهدت الطريق إلى ظهور «الحركة الإصلاحية» وتأسيس المجلس التشريعي في الكويت في العام 1938».[102]

وتؤرخ الكويت للعام 1938 بأنه أول محاولة لوضع دستور على الرغم مما اعتورتها من مشاكل. فقد رأى بعض التجار الكويتيين - بعد سلسلة أحداث داخلية وخارجية - ضرورة المشاركة في الحكم، وبدأوا بمراسلات مع الحاكم الشيخ أحمد الجابر، وأجريت انتخابات فاز فيها 14 عضواً واختير الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيساً لمجلس إعداد الدستور، «وفي يوم 2 يناير/كانون الثاني 1939 اجتمع أعضاء المجلس لاستعراض مسوّدة الدستور من أجل إقرارها (...) وبعد مصادقة المجلس على ذلك تم إرسال مسودة الدستور إلى الأمير ليصادق عليها لكن الحاكم رفض المسوّدة وقدّم بدلاً منها دستوراً آخر رأى أنه الأنسب للكويتيين. وبعد خلاف في وجهات النظر أصدر الأمير في 7

99 فيصل مخيط عبدالله أبوصليب، **العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت منذ النشأة ولغاية عام 1962**، < http://drabusulaib.com/ >، ص 4.

100 محمود محمد الطناحي، **التجار والحراك الديمقراطي في الكويت** (1921 – 1939)، (قاعدة المنهل)، < https://platform.almanhal.com/Files/2/107934 >.

101 المسابلة هي تجارة المقايضة وكانت تجري بين التجار الكويتيين والنجديين.

102 فيصل مخيط عبداللهأبوصليب، مرجع سابق، ص 16 و17.

مارس/آذار 1939 أمراً بحل المجلس التشريعي الثاني الذي لم يكن قد بدأ بعد».[103]

استقلت الكويت في العام 1961، ووضعت دستورها الذي أقرته في 1962. ولكن في سياق ما قبل الدولة الحديثة وفي ظل المشيخة وانفراد السلطة، لم تكن مفاهيم المواطنة مطروحة بتلك الصيغة الصريحة التي نعتمدها اليوم، فكان التعامل مع الناس على أنهم رعايا،[104] إذ لم يكن مفهوم المواطنة قد نما وترسّخ.

وكانت الأحياء في مدينة الكويت القديمة «مزيجاً كبيراً من الأسر العربية والفارسية (العجم)، والسنة والشيعة، والبدو والحضر. ومع طبيعة التوافق مع الصباح، وأن التسامح كان هو السائد وهو واحد من ركائز المواطنة. وأسهمت الغزوات والهجمات التي تعرضت لها مدينة الكويت من تأسسها وحتى الأوقات المبكرة من القرن العشرين، بالمزيد من الترابط والتلاحم المجتمعي، حيث امتزجت دماء الكويتيين في معارك الرقّة والجهراء وغيرها، مما قرّب أكثر بين الناس».[105]

وهذا الأمر تكرر مرات منذ استقلال الكويت (1961)، أولاً بتحريك الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم (حكم 1958 – 1963) قواته لضمها إليه، وتالياً بأمر الرئيس العراقي صدام حسين (حكم 1979 – 2003) بغزو الكويت (1990-1991)، وهنا أيضاً اختلطت دماء الكويتيين من جميع الطبقات، وجميع التقسيمات، ما مثّل مناسبة للمزيد من تعزز الانتماء والمواطنة للبلد، والشعور بالقواسم المشتركة ما بين طبقات وأفراد الشعب الكويتي.[106]

توقفت الحياة النيابية الدستورية مرتين، الأولى عام 1976 حيث تم حلّ المجلس وتعطيل العمل ببعض نصوص الدستور، واستمرت حالة الفراغ الدستوري لأكثر من أربع سنوات تراجعت فيها الحكومة عن فكرة تعديل الدستور بسبب المعارضة الشعبية لها. أما الأزمة الثانية فقد احتدمت في عام 1986 حيث تمّ حلّ المجلس مرة أخرى وأوقف العمل بالدستور وسط احتجاجات وضغوط شعبية مطالبة بعودة الحياة البرلمانية.[107]

يعتبر عدد من الناشطين السياسيين الكويتيين ما حدث في التوقف الأول (1976) «انقلاباً على الدستور»، ويشيرون إلى أن هذه الحالة أسست لعدد من التراجعات في مسألة المواطنة لا تزال مفاعيلها موجودة حتى اليوم. بعد التوقيف الثاني للحياة البرلمانية، نشأ حراك أخذ يتصاعد شعبياً في بداية العام 1989 أطلق عليه اسم «دواوين الاثنين»، وبدأ الحراك السياسي الذي يعتبره الناشطون أنه لا يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور.

103 الموقع الرسمي لـ: **مجلس الأمة**، < http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1965 >.

104 أحمدالديين، الأمين العام لـ: **الحركة التقدمية الكويتية**، مقابلة في 29 مارس/آذار 2019.

105 المصدر نفسه.

106 المصدر نفسه.

107 الموقع الرسمي لـ: **مجلس الأمة**، مرجع سابق.

التيارات السياسية المدنية في الكويت: كيف تفهم المواطنة وكيف ترى ما تفهمه الدولة وتطبقه

أجرى الباحث لقاءات مع قيادات تيارين سياسيين بارزين في الكويت وعدد من الأكاديميين ذوي العلاقة لاستجلاء نظراتهم من تجليات المواطنة في أدبياتها، ونظرتها لتطبيقات المواطنة في الواقع، وإلى أي مدى ترى هذه التيارات أن الأوضاع التي تعايشها تقترب من مفاهيمها في هذا الشأن، وكيفية الوصول إلى ما ترجوه من ممارسات عامة لمفهوم المواطنة.[108]

أولاً: المواطنة كما في الأدبيات

يتميز الحراك السياسي في الكويت بكونه غير منظم تحت مظلة رسمية تؤطّر حركته. وبقدر ما تبدو «سياسة الأمر الواقع» – المتبعة من قبل الحركات السياسية بتشكيل كياناتها والإعلان عنها والعمل من ضمنها – هشّة وقابلة للنقض من قبل السلطات التنفيذية التي إن أرادت يمكنها تعطيل العمل الرسمي لهذه الكيانات، فإنها – في المقابل – تتجاوز القوانين التي يمكن أن تحدّ من تحركاتها، وتلزمها الدخول تحت طبقات من القوانين التي قد تعيق حركتها وتقيّدها.

وتبدو ملامح المواطنة بالنسبة للمنبر الديمقراطي الكويتي، كما جاء في البيان الصادر عن المؤتمر التأسيسي المنعقد في الخامس من ديسمبر/كانون الأول للعام 1991، في عدد من النقاط، من أهمها التمسّك بما أسسته مبادئ الإسلام الحنيف من قيم العدل والمساواة، والاسترشاد بميثاق حقوق الإنسان بالالتزام بمساواة المواطنين في كافة الحقوق دون تمييز بينهم بما في ذلك حقهم في المشاركة في إدارة شؤون بلدهم، والمناداة بالديمقراطية نظاماً للحكم، وأسلوباً للحياة، وقيمة إنسانية، ومطلباً حيوياً، «ونراها البديل الوحيد للاستبداد والحكم المطلق، والأساس لبناء دولة القانون التي تضمن فيها حقوق المواطنين ومشاركتهم في تسيير أمور بلادهم وشؤون مجتمعهم». ويؤكد المنبر وجوب إطلاق الحريات الديمقراطية الأساسية: وهي حرية المعتقد والرأي والاجتماع والنشاط النقابي والسياسي، وممارسة الشعب سيادته بواسطة مجلس الأمة كمؤسسة دستورية نيابية منتخبة تتولى مهمتي التشريع والرقابة، وكذلك تأكيد مبادئ الشرعية الدستورية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية وسيادة القانون والمساواة أمامه واستقلال القضاء وضمان حقوق الإنسان (...) وتعيين رئيس الوزراء من أبناء الشعب، وإلغاء احتكار وزارات السيادة، وان تكون أغلبية الوزراء من بين أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، ونقل القرار إلى مجلس الوزراء ذاته وفقا لما نصّ عليه الدستور."

108 أجريت مقابلات غير مقننة مع ممثلي من كل من: **المنبر الديمقراطي الكويتي (قومي)**، **الحركة التقدمية الكويتية (ماركسي)**، وأكاديميين اثنين: فهد راشد (يسار مستقل)، وعبيد الوسمي (محافظ مستقل).

ويقف المنبر التقدمي أمام النعرات المختلفة قائلاً: «إن محنة الاحتلال قد أثبتت مدى عمق الروح الوطنية للشعب الكويتي، إلا أن هناك من لا يزال يحاول أن يثير النعرات الطائفية والقبلية ويؤججها، كما تعاني بعض الفئات من المواطنين من تخلف قانون الجنسية (والمقصود الكويتيون البدون) ونحن نرى أن تنمية العلاقات المجتمعية على أسس وطنية تتطلب إلغاء أي تمييز بسبب الأصل أو الطائفة، والتصدي لمحاولات تأجيج النعرات الطائفية والقبلية وتأكيد حقيقة أنّ «الوطن للجميع» وإدخال تعديلات مناسبة على قانون الجنسية بما يقضي على التمييز بين المواطنين واعتماد الكفاءة والخبرة أساساً للتعيينات والترقيات وتسلم المسؤوليات».[109]

وفي المقابل، فإن الحركة التقدمية الكويتية، وهي حزب ماركسي يعتبَر امتداداً لحزب الاتحاد الشعبي الذي تأسس في 14 مارس/آذار 1975 في إطار الحركة الشعبية الشيوعية العربية والعالمية، قد استأنفت نشاطها منذ العام 2010، منطلقة من أن الواقع الكويتي يمر في مرحلة من التغيير الوطني والديمقراطي والاجتماعي، بما يقتضيه من إصلاحات وتغييرات في إطار تعاون القوى المتضررة من النهج القائم، والتي لها مصلحة في إحداث هذا التغيير الديمقراطي والاجتماعي، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفئات الشعبية وكذلك البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً البرجوازية الكبيرة المرتبطة بالإنتاج المحلي، فهي القوى المتضررة من النهج القائم وإن بدرجات متفاوته، وهي القوى التي لها مصلحة في إحداث هذا التغيير.[110]

ومن جانب الأدبيات المنشورة على شبكة الإنترنت، وفي النقاط المتعلقة بمفهوم المواطنة، فإن الحركة تعمل من أجل استكمال الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، وتحرير المجتمع المدني، وإقامة دولة القانون الديمقراطية في إطار مبادئ التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، انسجاماً مع ما قرره دستور البلاد من أن «نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً».

وتنبذ الحركة التفرقة بين المواطنين وفق الاعتبارات الطائفية والعنصرية والقبلية والفئوية والمناطقية، وتدعو إلى تعزيز المواطنة الدستورية في إطار المساواة والعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص، وتقر بحقوق المرأة ومساواتها بأخيها الرجل، كما تدعم الطاقات الخلاقة للشباب وتدعو إلى الاعتماد عليهم.

وتلتزم الحركة بالقيم الإنسانية الأساسية، وتتضامن مع سائر قوى التحرر والتقدم والاشتراكية المنادية بالعدالة الاجتماعية والمعادية للإمبريالية في العالم. وترى الحركة أن العدل الاجتماعي الهادف إلى تحرير الإنسان من الاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي وتحقيق المساواة والمتمثل بالاشتراكية، هو البديل التاريخي للرأسمالية كنظام استغلالي آيل إلى الزوال على الرغم من كل ما تقوم به الرأسمالية من مناورة تاريخية ومحاولة للتكيف والاستمرار لإطالة عمرها.[111]

---

109 الموقع الرسمي لـ **المنبر الديمقراطي الكويتي** < https://alminbarkw.org/ >.

110 أحمدالديين، مصدر سابق.

111 الموقع الرسمي لـ: **الحركة التقدمية الكويتية**، < http://taqadomi.com >.

ثانياً: الحوار في المفاهيم والتطبيقات

يتفق التياران المدنيان الكويتيان على جملة من المبادئ الأساسية في مسألة تعريفهما للمواطنة، إذ أنها تعني صلة المواطن بالدولة، تأسيساً على مفهوم المواطنة الدستورية المتساوية، وهي: ألا تمييز بين المواطنين بأي شكل من أشكال التمييز (لا الدين ولا العرق ولا المذهب ولا الطائفة ولا الأصل...). وليس التساوي في القوانين وحسب، ولكن في جميع المسائل الأخرى كالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ومن دونها تبقى «المواطنة» شعاراً فضفاضاً.[112] إنها التبادلية المتكافئة بين الوطن والمواطن، المواطن الكويتي، وفي مقابله الدولة، فكل من الحقوق والواجبات مقرة ومحددة دستورياً، فأي اختلال أو إخلال بهذه الحقوق أو الواجبات يعني اختلال في مفهوم المواطنة الدستورية،[113] وذلك وفق ما تواضع عليه الكويتيون في دستور 1962، واستناداً إلى المفاهيم الإنسانية التي تطوّرت عبر العقود الماضية.

ولم يميز القانون الكويتي، لا صراحةً ولا ضمناً، بين المواطنين، مثلاً في توزيع المناطق السكنية أو التقدم للوظيفة، حيث «نجد أن في فترة من الفترات رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة ينتمي إلى الطائفة الشيعية، وهذا ما لم يحدث في دول الخليج العربية الأخرى، والجيش مفتوح حتى لفئة «الكويتيين البدون»».[114] ولكن الديين يستدرك: «هناك حالة وحيدة يمكن أن نرى فيها تمييزاً واضحاً في القانون وهي منح الجنسية بحسب الدين. وهذا ما لم يكن مذكوراً في القانون الذي صدر في العام 1959، ولكن في التعديل الذي تمّ في 1981، وبضغط من الحركات الدينية، جرى ربط حصول الشخص على الجنسية الكويتية بكونه مسلماً، مع وجود المئات من الكوتيين على أديان غير الإسلام. وفي المقابل هناك قوانين تحترم، كالقانون الذي منع الانتخابات الفرعية التي تسبق الانتخابات العامة والتي كانت تجرى في المناطق القبلية أو الطائفية، وهذا المنع يعزز روح المواطنة. وبغض النظر عن ملاحظاتنا الكثيرة على قانون الوحدة الوطنية، ولكنه يظل قانوناً يرفض المنازعات المجتمعية والكراهية، وازدراء الأطراف الأخرى في المجتمع».[115]

أبرز معيقات تحقق المواطنة

الفاعلون السياسيون في الكويت يركزون على جملة من النقاط التي يتبيّن فيها الخروج عن روح المواطنة، بزعم أن السلطة لها يدٌ في هذا كلّه، لأنه ليس من مصلحتها أن تكون هناك مواطنة حقيقية. «المشكلة بدأت عندما قامت السلطة بالعبث بالنسيج الوطني بكل مكوناته من أجل مكاسبها السياسية. وهذا ما طفح بصورة واضحة منذ 1976، مع الانقلاب الأول على الدستور، ومحاولة تهميش القوى الوطنية وإضعاف المعارضة الوطنية وعزلها.

112 أحمدالديين، مصدر سابق.

113 علي العوضي، الأمين العام المساعد لـ: **المنبر الوطني** ورئيس **المكتب السياسي**، أجريت المقابلة بتاريخ 29 مارس 2019.

114 أحمدالديين، مصدر سابق.

115 المصدر نفسه.

ومع الاعتماد على القوى الدينية لضرب المكونات الوطنية، صار أيضاً إذكاء الجوانب الطائفية لشقّ المجتمع أكثر وأكثر».[116] الحركة التقدّمية الكويتية تتفهم التفاوت الطبقي بين المواطنين، و«لكن مع استرجاع الدولة دور القبيلة، وتكريس دور الطائفة فهذا يضرب المواطنة كهوية كبرى، وبدلاً من أن يكون المجتمع منقسم أفقياً إلى طبقات، وهو انقسام طبيعي، فإن السلطة والقوى المعادية لمصالح الوطن أخذت تشقّ المجتمع وتكرس انقسامه رأسياً».[117]

يشرح الناشط السياسي مشاري الإبراهيم (المنبر) الصورة من وجهة نظره في تخلّي السلطة عن «مشروع الدولة»: «ربما كان الشعور بالمواطنة في الكويت أكثر وضوحاً في بدايات تكوّن الدولة الحديثة، وصدور الدستور في 1961، على الرغم من المثالب التي قيلت عن تلك الفترة أيضاً، ولكن كان هناك مشروع، وكانت الكويت تسعى للانضمام إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية جميعاً، فكانت تريد البروز كنموذج».[118]

وهذا ما لا يتفق معه جزئياً فهد راشد الذي يقول:[119] «لم تكن الكويت، طوال تاريخها، مجتمعاً مدنياً بالمفهوم الحديث، ومع بداية الدولة الحديثة، لم يكن هناك مشروع بناء مجتمع مدني، بل الاستمرار في تكريس المجتمع العشائري القائم، فالسلطة - ولأسباب معروفة - لم تكن تطمح لبناء دولة، بل مجرد المحافظة على نظام المشيخة، وقد ساهمت عوائد النفط في خدمة مشروع الحُكم من خلال كسب ولاءات الطبقات الاجتماعية كافة، وبالتالي فإن الكويت بعيدة كل البعد عن مجرد محاولة ترسيخ مفهوم المواطنة، لأن السلطة تدرك جيداً أن مفهوما مثل هذا يحدّ كثيراً من سلطتها».[120]

وهذا ما يتفق معه فيه الإبراهيم الذي يعزو الابتعاد الذي حدث عن مسيرة في المضي نحو الدولة الحديثة إلى «الانقلاب على الدستور الذي سرعان ما حدث. فلم يكن في مخيلة السلطة بناء مجتمع قوي له حقوق وعليه واجبات كما في الدول المتقدمة، وكان هذا ممكناً لأن الكويت لم تكن دولة قبل الدستور، وكان بالإمكان إنشاء هذه القواعد من الصفر والنهوض بها، ولكن الدولة لم تفعل ذلك إلا حينما احتاجت الشعب أثناء الغزو العراقي للكويت وبالتحديد في «مؤتمر جدّة»[121] لتثبيت شرعيتها»،[122] وذلك «مع أن المجتمع أمام التحديات الرئيسية ينسى هذه الهويات ويتجاوزها إلى الهوية الوطنية الجامعة، وهذا ما رأيناه أثناء الغزو العراقي للكويت. فالمقاومة التي

116 المصدر نفسه.

117 المصدر نفسه.

118 مشاري الإبراهيم، شباب **المنبر الديمقراطي الكويتي**، مقابلة أجريت في 29 مارس 2019.

119 أكاديمي كويتي يساري.

120 فهد راشد، حوار إلكتروني أجراه معه الباحث بتاريخ 25-23 أبريل 2019.

121 عقد المؤتمر الشعبي بجدة في الفترة ما بين 13 – 15 أكتوبر 1990، بحضور رسمي عالي المستوى وشعبي بغرض إيصال صورة للعالم بأن الفعاليات الكويتية الرسمية والأهلية في صف واحد، وترفض الادّعاءات العراقية آنذاك التي كانت تقول بأن قواتها دخلت الكويت بناء على نداءات من داخل البلاد، في وقت طرحت فيه بعض الدول مسألة التصويت على ما إذا كان الكويتيون يفضلون الوضع الجديد الذي فرضه ما بعد الغزو أم العودة إلى النظام السابق كإمارة تحت حكم عائلة الصباح.

122 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.

تشكلت كانت وطنية منصهرة، وكذلك قبلها في الحراك السياسي الذي عُرف بـ «دواوين الاثنين» والذي جاء ضد «الانقلاب الثاني على الدستور» في نهايات الثمانينات والمطالبة بعودة العمل بالدستور، فقد كانت حركة وطنية عامة».[123]

ولا يعتقد فهد راشد بوجود لتجليات المواطنة في الكويت «إلا في الحدود الضيقة والسطحية. فسياسياً، لا تذهب تجليات المواطنة إلى أبعد من حق المشاركة في «انتخابات موسمية»، لا تفضي إلى اكتساب إرادة سياسية حقيقية. واقتصادياً، لا تذهب تجليات المواطنة إلى أبعد من حق اقتسام الثروة، لكن بشكل متباين جداً بين أقلية اعتادت واستمرأت انتزاع الكثير، وأغلبية مرغمة على القبول بالقليل. وأما اجتماعياً، فتجليات المواطنة لا أثر لها في منظومة طبقية رجعية لا تعترف بالمساواة بين البشر من حيث المبدأ، دع عنك المساواة بين أبناء المجتمع الواحد».[124]

1. الحياة السياسية:

لا ينص القانون الكويتي صراحة على منع تشكل الأحزاب السياسية، والمادة رقم (43) من الدستور تقول: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية »، فلا يسمح الدستور بقيام جمعيات على أسس طائفية أو قبلية أو عرقية أو غيرها، «كذلك ما يجب أن يكون في إشهار الأحزاب السياسية كمكوّن حديث يجمع الناس، فممارسة العمل السياسي في الكويت اليوم تتم في إطار فرض الأمر الواقع، وليس من خلال قانون واضح».[125] «فهناك تردد رسمي من هذا الإشهار لأن الحزب الذي سيحوز على أعلى نسبة من المقاعد في المجلس سيشكل الحكومة، وهذا ما لن تتم الموافقة عليه، كما أنه من المفترض أن يتم اختيار النواب من وزراء الأمة، لكي تُمنح الحكومة غطاء سياسياً، وما يجري اليوم أن يتم اختيار نائب واحد فقط من النواب ليكون وزيراً، وهذا ما نسميه بـ «المحلِّل». وهذه المعادلة خاطئة لأنه في الأساس يجب أن تشكل الحكومة من النواب الذين اختارهم الناخبون. (...) التجربة الوحيدة التي أفرزت أغلبية نيابية في الحكومة كانت تجربة مجلس 1992، أي بعد تحرير الكويت، إذ دخل إلى الحكومة ستة نواب، وبغضّ النظر عن تقييم نتائج التجربة، إلا أنه كان من المفترض تعزيزها، ولكن هذا ما لم يتكرر».[126]

يسند العوضي جانباً من ضعف الحراك السياسي البرلماني عموماً إلى غياب الحياة السياسية الصحية في الكويت، في إشارة إلى أن الجمعيات السياسية أو الأحزاب السياسية «من شأنها أن تعدّ برامج متكاملة في كل القطاعات،

123 أحمدالديين، مصدر سابق.
124 فهد راشد، مصدر سابق.
125 أحمدالديين، مصدر سابق.
126 علي العوضي، مصدر سابق.

وتسعى للوصول إلى السلطة التنفيذية عبر الانتخابات لتطبيق رؤاها في خدمة البلد».[127]

وفي المقابل، فإن في تقوية السلطة للتيارات/الأحزاب الدينية نقضاً للمواطنة كما تعتقد التيارات المدنية، لأن «الأحزاب الدينية جاءت لتقوم بدور معاكس لما قامت وتقوم به الأحزاب الوطنية التي عملت على تعزيز المواطنة والعدالة والحقوق المدنية إلخ... فأي حزب ديني في مجتمع ثنائي الطائفة لا بد أن يكون طائفياً ويلعب الورقة الطائفية ويكرّس الانقسام الطائفي، ويعيد بناء نفسه طائفياً وهذا ما حدث. وأخذت الأحداث الإقليمية بأبعادها الطائفية تنعكس على الداخل الكويتي، وهذا جزء مهم من تعميق الانقسام ولجوء الكثير من الناس إلى الهويات الفرعية، وهنا بدأت عبارات تروج بين أنصار الهويّات المختلفة، فالحضر يشيرون بقولهم «أكلونا البدو»، والسنة يحذّرون من «المدّ الصفوي»، والشيعة يحذرون من «السلفية»، والقبائليون يتساءلون: «ما الذي خرجنا به؟»، وهكذا تتعزز مخاوف ومظلوميات لكل فريق من الآخر».[128]

2. الانتخابات البرلمانية:

منذ عودة الحياة البرلمانية (1981) برزت بعض مظاهر التشظي المجتمعي السياسي، سواء لصالح القبيلة أو المذهب، وكانت القبائل تقوم بانتخابات فرعية تسبق الانتخابات العامة لتحديد من يمثلها، وذلك خارج القانون الذي منع هذه الممارسة. وقد كانت الدوائر الانتخابية في الكويت في الفترة من 1961 – 1976 عشر دوائر، وعندما عاد المجلس بعد توقف استمر خمس سنوات تم تعديل الدوائر إلى 25 دائرة انتخابية، ورأت القوى السياسية سلبيات عديدة في كثرة الدوائر فانطلقت في 2004 حملة «نبيها خمس» (نريدها خمس دوائر)، ونجحت الحملة في 2008.

تعتقد القوى السياسية الكويتية أنها نجحت نجاحاً غير مكتمل في مساعيها إلى الدوائر الخمس «لأنها تطوير للنظام الانتخابي السابق، ومع ذلك لم تسمح السلطة باستمراره»،[129] إذ إنّ «ظواهر الانتماءات القبلية كانت معروفة في السابق، ولكنها كانت محصورة في المناطق الخارجية من الكويت. فالدائرتان الثانية والثالثة المتّسمتان تاريخياً بأنهما مدنيّتان على عكس الدائرتين الرابعة والخامسة اللتان كانتا قبليتين، والتمركز الشيعي التقليدي في الدائرة الأولى (...) الآن حدث انقسام في الدائرة الأولى ما بين السنة الحضر، والسنة القبائليين والشيعة»،[130] وبذلك فقد «زاد التشطير داخل الصوت الواحد حتى أن أفخاذ القبائل صارت تتصارع على الكرسي، وصار الناس يتعنصرون بمجموعات أقلّ لأنها باتت قادرة على التحرك من أجل الدفع بالمزيد من ممثليهم الأقرب في المجلس النيابي».[131]

127 المصدر نفسه.
128 أحمدالديين، مصدر سابق.
129 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
130 علي العوضي، مصدر سابق.
131 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.

«كل هذه الممارسات عملت على المزيد من تدمير المواطنة المثالية الجميلة التي رسمها الدستور».[132]

إنّ ترك السلطة الأمور تجري بشكلها الطبيعي من دون تدخل منها في موازين القوى قد «يتشكل معه تيار داخل البرلمان لمعارضة سياساتها، فعندما كان هناك «برلمان أغلبية»، والذي كان في أغلبه مكوّن ديني وقبلي (وإن كان لا يتناسب مع طرحي كـ «منبر») حدث لأوّل مرة في الكويت أن تتشكل أغلبية برلمانية قادرة على الإطاحة برئيس الوزراء، وفي هذا خطورة لأنه برلمان قادر على تحقيق ما يريد من دون أن تستطيع الحكومة اختراقه، لذا يجب الحرص على ألا يتكرر»،[133] وهذا التفتيت «ما سوف تستمر الكويت في مواجهته في السنوات المقبلة ما لم تتخذ قراراً جريئاً بحل هذه المعضلة، فلا البرلمان قادر على مواجهة هذا الموضوع، والحكومة تشعر بأمان بعدم وجود برلمان حقيقي يراقب أعمالها وقادر على محاسبتها، اللهم بعض التصريحات. فمن خلال هذه النوعية من النواب استطاعت الحكومة إنقاذ رئيس الوزراء من عدد من الاستجوابات الموجهة إليه».[134]

يطرح الدين إشكالية في القوى السياسية الوطنية المدنية، والتي هي بطبيعتها وتكوينها عابرة للطوائف والانتماءات للهويات الصغرى، وإن كانت تتفاوت طائفياً من داخلها، ولكن هذا ليس إشكالاً. «ولكن الإشكال الرئيسي في الشعارات السياسية والانتخابات (والتي كانت في السابق تتمثل في الانتخابات الفرعية، سواء القبلية أو الطائفية، والاستقطابات)، ففي هذه الأوقات المفصلية، يمكن رؤية ميل بعض التجمعات – وبحسب ثقل مكونها الفئوي - إلى جهة من الجهات التي ترفض الانتماء الصريح لها».[135]

عند النظر إلى الممارسة الديمقراطية، تعتبر التجربة الكويتية متقدمة في هذا الجانب عن كثير من الدول العربية، ولكن هذا التقدم يراه عدد من السياسيين الكويتيين أنه أمر ظاهري، فهناك محاولة لتفريغ مجلس الأمة من محتواه ما أدى إلى «انصراف الناس وعدم ثقتهم بالبرلمان، حتى أن أصواتاً تخرج بأننا لا نريد البرلمان، وهذا ما تريد السلطة أن توصل الناس إليه، وهناك من السياسيين من يقول أنه من بعد الانقلاب الأول على الدستور لم تعد هناك ديمقراطية في الكويت. ومجلس الأمة ليس إلا جمعية نفع عام تجتمع أسبوعياً مع الحكومة لمناقشة الميزانية فقط».[136] فالغالبية العظمى من الشعب لا تشارك في صنع القرار، لأن المؤسسة الحكومية هي التي تصنع القرار وتفرضه حتى على البرلمان من خلال امتلاكها أغلبية معينة فيه قادرة على تمرير كل ما تريده.[137] و«الجزء الأكبر من نواب البرلمان الكويتي هم نواب مصالح، حيث سعت الحكومة لتعزيز هذا المفهوم، إذ لا يمكن للخدمات أن

132 علي العوضي، مصدر سابق.
133 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
134 علي العوضي، مصدر سابق.
135 أحمدالديين، مصدر سابق.
136 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
137 علي العوضي، مصدر سابق.

تتحقق للمواطنين إلا من خلال لجوئهم إلى نوابهم، وهؤلاء النواب الذين أفرزتهم الانتخابات الموزعة بالشكل غير الوطني بل للحسابات الأخرى. وهذا ما يجعل الحكومة تحصّن نفسها، وتقوم بشراء الولاءات. فعلى سبيل المثال: إذا كانت هناك حاجة للعلاج في الخارج، فإن اللجوء لا يتم للنائب الذي هو في المنطقة نفسها، بل اللجوء إلى النائب الذي يمثل المذهب أو الطائفة أو القبيلة إلخ... تسود حالة عدم ثقة في مؤسسات الدولة، فإذا ما كانت الولاءات هي الأهم وهي التي تحقق للمواطن ما هو منصوص عليه دستورياً وقانونياً، ولكن الحكومة متخلية عنه لصالح الولاءات الضيقة، فكيف يكون هناك ولاء للوطن إذن؟»[138]

3. القبلية والطائفية:

كمعظم المجتمعات العربية، فإن المجتمع الكويتي مجتمع قبلي في جزء مهم من تكوينه. وكانت القبائل بما تعوّدتها من حركة تتنافى مع الثبات في مكان واحد والاستقرار فيه، قد تبادلت والدولة المركزية في الكويت حالات التشادد التي حاولت فيها الدولة إذابة القبائل في عجين المجتمع، وحاولت – في المقابل – القبائل الاحتفاظ باستقلاليتها والنأي بنفسها عما تمليه الدولة الحديثة من التزامات.[139] ومع مرور الزمان استطاعت الدولة كسب أشواط كثيرة في محاولاتها الدؤوبة، حتى «أصبحت القبيلة - كمكوّن اجتماعي - جزءاً من التراث، ومن المفترض ألا يكون لها دور سياسي، لأن القبيلة انتفت بانتفاء اقتصاد الرعي، وصار أبناء القبائل مندمجين في كل وظائف المجتمع المدني».[140]

إلا إنه بالتوازي مع «الصحوة الإسلامية» في السبعينات والتي قيل أنها – في جانب معيّن – ردّ فعل على الإغراق في تيار الحداثة عالمياً، الذي خلا من الروحانيات، ظهرت «الصحوة القبلية» في منطقة الخليج العربي، ونما فجأة اهتمام بالبداوة، وأفسح مجال للشعر النبطي في الصحف والمجلات المتخصصة والإذاعة والتلفزيون، بما يشير إلى ردّ فعل آخر تجاه التيارات الفكرية والأيديولوجية التي سيطرت على المنطقة العربية برمتها، ومنها الخليج العربي. وفيما كان المتأثرون بالتيارات السائدة منذ منتصف القرن العشرين يكتفون بذكر أسمائهم الأولى عند التعريف بأنفسهم حتى يُبعدوا الشأن القبلي عن علاقاتهم وتراتبياتهم التنظيمية، عاد التأكيد وبقوة على تثبيت أسماء الأسر والقبائل، وسرى ما يشبه الهوس الجماعي بالانتساب إلى قبيلة ما، واصطناع أنساب وألقاب وإضافة «ال» إلى الأسماء الأخيرة لمن ليست لهم قبيلة معروفة حتى يوحي الاسم الأخير بذلك.

---

138 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.

139 للمزيد من الاستطراد في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى ورقة: غانم النجار، **القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية**، (الكويت: جامعة الكويت، 1996)، < http://gulfpolicies.org/gcc/index.php?option=com_content&view=article&id=1883%3A2014-11-19-09-31-42&catid=145%3A2011-04-09-07-47-04&Itemid=384 >.

140 أحمدالديين، مصدر سابق.

بدأ يبرز مكان للقبيلة والقبلية كويتياً في العملية السياسية، إذ أعطت السلطة شيوخ القبائل - الذين لم يكن دورهم يتجاوز الجوانب الاجتماعية - أدواراً سياسية. فعلى المواطن - لكي يحصل على حقوقه المنصوص عليها دستورياً - أن يلجأ إلى شيخ قبيلته ليتصل ويسهّل أموره، سواء كانت فرصة وظيفية، أو منافع، أو بعثات دراسية إلخ... وشاعت المحاصصة الوزارية على أساس قبلي لا علاقة له بالكفاءة، وهي سياسة انعكست على النسيج الوطني. كما لاحظت السلطة أن أساس المعارضة آت من أبناء الأسر السنية الحضرية، فصارت تغلّب الجانب القبلي فيهم، والتفتت إلى الأسر الشيعية التي هي مناصرة تقليدياً للسلطة منذ 1938، ولكن حدث نوع من الميل في أوساط الشيعة تجاه إيران بعد الثورة الإسلامية هناك، فراحت تحاربهم».[141]

ومع كل الانتقادات التي يوجهها الفاعلون سياسياً إلى الأجواء السياسية الكويتية، إلا أن هناك مساحة للعمل البحثي فيها، كإجراء البحوث التي لا تُقدم دول الخليج العربية الأخرى على إجرائها، كجملة من الأبحاث التي تقيس الولاء والتعصب في المجتمع الكويتي، حيث توصلت دراسة عن التعصب والمواطنة أجريت على طلبة جامعة الكويت، إلى أن «التعصب القبلي يحتل المرتبة الأولى في مستوى حضوره وانتشاره في المجتمع، حيث يعلن 93٪ من الطلاب انتشار هذا التصعب، يليه التعصب الطائفي في المرتبة الثانية، وبنسبة 91,5٪، ثم التعصب العائلي 79,6٪ في المرتبة الثالثة، ليأتي التصعب الديني 78,1٪ في المرتبة الرابعة والأخيرة».[142] وبحسب علي العوضي، فمنذ 2011 والحراك صار قبائلياً أو فئوياً بشكل عام، فالطرح خاص بفئة معينة، ولكنه مغلف بالغلاف الوطني العام. إذ منذ تلك الفترة حدث إبعاد متعمَّد للقوى الوطنية والديمقراطية وتهميش مشاركتها، وعندما تدعو القوى الوطنية لأي حراك، لا تتعاطى معها الجهات المتخندقة في القبلية أو الطائفية إلا من خلال بعض الرموز كنوع من «رفع العتب»، من دون حشد، وهذا ما همّش دور القوى الوطنية على المستوى الشعبي والسياسي.[143]

انعكس هذا الوضع حتى على الانتخابات الطلابية في الجامعات، فالحركة الطلابية «أنشأتها القوى الوطنية، وكان رئيس الاتحاد المحلي لطلبة الكويت في النصف الأول من ستينات القرن الماضي، من الطائفة الشيعية، ولم يكن الكثيرون يعلمون ذلك، ولم يكونوا ليهتمّوا لو عرفوا. أما اليوم نجد مسمّيات في الانتخابات الطلابية، من مثل «منسّق القبيلة الفلانية في انتخابات الكلية الفلانية»، والسواد الأعظم من القوائم الانتخابية هي طائفية وقبلية بامتياز».[144]

---

141 المصدر نفسه.

142 يشير المصدر إلى دراسة علي أسعد وطفة، وسعد رغيان الشريع، «تحديات التعصب وخلفياته الثقافية في المجتمع الكويتي: آراء عينة من طلاب جامعة الكويت،» **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية**، (جامعة المجمعة في المملكة العربية السعودية)، (العدد 1)، (يونيو 2012)، ص 60.

143 علي العوضي، مصدر سابق.

144 أحمدالديين، مصدر سابق.

ولا يلوم العوضي المواطن «الذي يودّ أن تعود الأمور إلى نصابها، إذ يقع ما بين فكّي كمّاشة الخارجين عن النسق القانوني من المواطنين، والحكومة التي تسهل هذه الانتماءات وتنتقص من حريته والتحديد في عمليات التجمع والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني، وبدلاً من أن يصر على تطبيق القانون، صار يلجأ إلى الانتماءات الفرعية، كالطائفة والقبيلة»[145] باعتبارها أمراً واقعاً.

قضايا أخرى تقدم في المواطنة الدستورية في الكويت:

المرأة:

بعد حراك طويل ومعارضة، نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ولكنها لا تزال تعاني من عدد من القضايا التي لم يُبتّ فيها بعد. هناك تمييز لا يزال في قضايا أخرى خاصة بها مثل حق الحصول على الرعاية السكنية، ومنح الجنسية لأبنائها، مع النظر إلى أن المرأة الكويتية تساهم بفاعلية في سوق العمل، وغالبية الجسم الطلابي في الجامعات الكويتية من الطالبات، ولكن القضايا الأخرى المشار إليها مرهونه بتطور المجتمع لتجاوز هذا التمييز.[146]

حق التعبير عن الرأي والتجمع:

يشير ناشطون إلى التضييق الذي يتم على الناشطين في الإعلام الاجتماعي، وفي مسألة حقّ التجمّع للتعبير عن الرأي «لم يعد هناك حق التظاهر، ولا حق التجمع، وقامت الشرطة بأعمال عنيفة من إغلاق الدواوين والملاحقات السياسية وغيرها، بل حتى أن السلطة منعت التجمّع في أيّ مكان سوى «ساحة الإرادة» المقابلة لمجلس الأمة، ثم ضيّقت الأمر إلى الحصول على تصريح، وضيقته أكثر بتحديد وقت للتجمع، وبالتالي فإن السلطة تأخذ وتأخذ من حقوق الناس التي هي من صميم المواطنة. حدثت هناك تصادمات مباشرة، ولكن في أغلب الحالات جرى تقنين التضييق شيئاً فشيئاً،[147] وأكثر هذه التضييقات وأكبرها حدث ما بعد 2011، وكان من توقع أن تسير الكويت في اتجاه أكثر انفتاحاً من بعد الحراك الذي حدث في 2006 بتعديل النظام الانتخابي، لكنه عاد وانتكس من بعد 2011. وهذا الأمر له أسباب متعلقة بالقوى السياسية وبالسلطة على السواء، بدخول أطراف من الأسرة الحاكمة بعد صراع 2006، وقامت بتوجيه مجاميع محددة في اتجاهات تخدم مصالحها».[148]

---

145 علي العوضي، مصدر سابق.
146 أحمدالديين، مصدر سابق.
147 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
148 علي العوضي، مصدر سابق.

يختتم الناشط الإبراهيم: «كشاب في أوائل الثلاثينات من عمري، أرى تراجعاً بين الفترة التي كنت فيها ناشطاً طلابياً، من حيث نوعية الخطاب، وبين هذه الفترة التي أرى فيها زملاءً وأقراناً لي يهدَّدون في وظائفهم، أو سحب جنسياتهم، ومن هم في السجون إلخ...، وهذا يجعل البعض يعيد التفكير قبل الإدلاء برأيه».[149]

الكويتيون الـ «بدون»:

تظل قضية «الكويتيين البدون» كما تطلق عليها «الحركة التقدمية الكويتية»، أو المعروفة على نطاق واسع جداً بـ «البدون»، من أكثر الملفات الظاهرة في مسألة المواطنة في الكويت، والتي تكاد تتفرد عن دول مجلس التعاون الأخرى بها، إما بحجمها، إذ تقدّر هذه الفئة بعشرات الآلاف، وإما بقدرتها على التعبير.

يشير الكويتيون إلى التناقض الرسمي بين أناس لا يعرفون إلا الكويت بلداً لهم ولا يُعطون جنسيتها، في الوقت الذي تستأمن السلطة البلاد في أيديهم، لأنهم يُقبلون في السلك العسكري، ويحملون السلاح، وسقط منهم من سقط وهم يدافعون عن الكويت في 1990. «مع تقدم الزمن، فإن الحلول القديمة والتعامل بعنصرية مع هذه القضية ما عاد مقبولاً لا محلياً ولا دولياً. لا يمكن إبعادهم، ولا يمكن تجاهلهم إلى الأبد، فلابد من الاعتراف بوجودهم وأحقيتهم لأنهم جزء من المجتمع الكويتي ومن نسيجه».[150]

إسقاط الجنسية:

من الأمور التي رأى الناشطون إنها تفتُّ في المواطنة، فهناك رفض أن تختص المحكمة الإدارية في إسقاط الجنسية، وهذا يعطي الحكومة تمكيناً أكبر في إسقاط جنسية من تشاء من المعارضين،[151] وهذا الأمر لا يختص بالكويت وحدها، إذ يقول عبيد الوسمي أنه في»الفترة التي أعقبت ما يسمى بـ «الربيع العربي» ازدادت حدّة الموجات الخليجية التي تمنح وتنزع الجنسية من الأفراد، وفي أكثر من دولة، في عودة إلى المخططات الأساسية والأولية لبناء هذه الدول في تحديد من يحمل الهوية. فليست المواطنة هي التي تخوّل لأن الفرد يحمل أوراق الجنسية أو الهوية الوطنية، ولكن «الأوراق» مرتبطة بمدى قبول السلطة للشخص، إذ كل من يحمل فكراً لا يتماشى مع فكر النظام يعتبر خطراً، حتى لو لم تكن الفكرة خطرة».[152]

149 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
150 أحمدالديين، مصدر سابق.
151 علي العوضي، مصدر سابق.
152 عبيد الوسمي، مصدر سابق.

دور التيارات المدنية في ترسيخ المواطنة

يقرّ الناشطون الكويتيون بأمرين، الأول: المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق القوى الوطنية في ترسيخ المفاهيم الخاصة بالمواطنة على اعتبارها الأكثر قدرة على تمثيل النسيج الكويتي من خلال فكرها وتكوينها وقواعدها، فهي كما «تشير التجارب، القوى الأكثر تأهيلاً ليلتف حولها الشعب بكل أطيافه وقواه».[153]

والثاني: هو تواضع صوت التيارات المدنية وتواضع قدرتها أيضاً أمام القوى والعوامل الأخرى المؤثرة على الساحة، بزعمها قيام السلطة بتقويض قواعدها لصالح الانتماءات ما دون الوطنية، «فالمنتمي للهويات الفرعية مغطّى من قبل انتمائه، أيّاً كان هذا الانتماء، ولكن العابر للهويات الفرعية يواجه إشكالية تآكل قواعده التي تنسلخ عنه رغبة في الحصول على تلك التغطية، وكذلك الحصول على المميزات والخدمات إلخ... التي توفرها الانتماءات والولاءات الأخرى، وهذا ما لا توفره القوى الوطنية».[154]

والمخرج من هذه الوهدة مستقبلاً «يحتاج إلى حراك سياسي حقيقي لبناء المواطنة الصحيحة، وهذا يبدأ من تعديل النظام البرلماني الذي يفرز الحكومة، والحكومة لا تملك ظهراً في البرلمان، فتلجأ للأساليب المضعفة للديمقراطية».[155]

ولا يرى سياسيون كويتيون أن العمل على تأسيس المواطنة وترسيخها من الأمور النخبوية التي يمكن أن تتحقق في معزل عن الشارع، ومن هنا فإن «على القوى الوطنية دور كبير في نشر الوعي الخاص بالمواطنة بين شرائح الشعب حتى لا يجري التقليل من هذا الجانب في أي حراك من قبل النواب أو الحكومة أو أي طرف كان. أي أن تبقى المواطنة هي البوصلة في أي خطوة مستقبلية. العمل السياسي مطلوب، وهذا ما يفقد قيمته إذا لا يوجد المواطن الذي يتناغم مع هذا البرنامج، أو أن هذا المواطن مغيّب لصالح برامج أخرى تنتقص من حقوقه الدستورية من دون أن يدري... ومن بعد الوعي يمكن الرهان على الشارع».[156]

المشكلة الرئيسة نفسها تبرز عند عبيد الوسمي، لأنه مهما كانت التشريعات جميلة وقوية في شكلها الأساسي، فلا تقابلها منظومة قيم اجتماعية تساندها، فينقسم المجتمع بشكل حاد على مسألة تكاد تكون واضحة، فواحدة من أعقد المشاكل التي تمر بها قيم كالمواطنة، أن المجتمعات فشلت في خلقها وإعلائها، فلا يمكن أن ينهض القانون لوحده – وإن كان مكتملاً – في ظل غياب هذه القيم مجتمعياً.

ويشكك الوسمي في قدرة التيارات المدنية على إحداث التوعية والتغيير بالنسبة لقيم المواطنة، بسبب قلة القاعدة

153 علي العوضي، مصدر سابق.
154 أحمد الديين، مصدر سابق
155 مشاري الإبراهيم، مصدر سابق.
156 علي العوضي، مصدر سابق.

الجماهيرية لهذه التيارات «فإذا ما قلنا «تياراً» فإننا نعني القدرة على خلق اصطفاف، ونقل فكرة، وإقناع الناس بها، ومدى تأثيرها في محيطها، وهذا مفتقد. وفي المقابل، فإن التيار الإسلامي الذي أنهى المرحلة الأولى المطلوبة منه (ضرب التيارات المدنية وتحويلها إلى «دكاكين» لبعض الشخصيات التاريخية هي أقرب للمتاحف منها للمنابر السياسية)، فإنه يبقى موجوداً إلى الآن ولكن مع تغيير دوره المطلوب وهو تغيير خطابه عما كان عليه في السابق».[157]

ولا يشكك فهد راشد في قوة التيارات المدنية وقدرتها على الحركة والتأثير، ولكنه يشكك في جوهر دورها ومساعيها. فبالنسبة إليه، يعتقد أن هذه التيارات جزء من المشكلة لا الحل، «لأن شغلها الشاغل هو محاولة إيجاد موطئ قدم لها، ليس في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، بل في المشاركة في اقتسام أكبر نصيب ممكن من «عطايا السلطة» صاحبة القرار السياسي، ويسري - في رأيي - هذا الكلام على التيارات السياسية في اليمين واليسار، مع استثناء بعض المجاميع السياسية الجديدة وغير المؤثرة. ليس لدينا، مع الأسف، تيارات سياسية تبلغ من النضج السياسي بحيث تنظر بعين المسؤولية إلى أبعد من المكاسب الضيقة للحظة الراهنة، ولهذا ليس لدينا مقاومة فعلية لانفراد السلطة في القرار السياسي، بل نجد على العكس من ذلك مباركة لنهج السلطة من خلال مشاركة تلك التيارات في انتخابات برلمانية لا يسفر عنها سوى مجلس صوري بلا أنياب، أي بلا إرادة سياسية حقيقية. لهذا كله، يبقى مفهوم «المواطنة» مجرد شعار ترفعه تلك التيارات، لكنها غير مؤمنة به. فعلى سبيل المثال، إذا كان موضوع تجنيس غير المسلم قد كشف بوضوح عدم إيمان التيارات «الرجعية» بمفهوم المواطنة، فإن الموقف العنصري للتيارات التي ترفع شعارات «الوطنية» و»المدنية» و»الليبرالية» من قضية عديمي الجنسية «البدون» قد كشف بوضوح عن عدم إيمان مثل تلك التيارات بمفهوم «المواطنة»».[158]

خاتمة

بات من الواضح أن مصطلح «المواطنة» في كل من البحرين والكويت، هو المصطلح الأبرز الذي يمثل المدار الأهم للتجاذبات بين السلطات وقوى المعارضة، وإن كان عبر العقود الماضية، وقبل تحديد المفهوم وتماسكه، يأتي على هيئة مطالبات متفرقة، فصار المصطلح الجامع للحقوق المدنية، هذا إضافة إلى المطالبات بالإصلاحات الاقتصادية، أو العلاقات الخارجية وغيرها، والتي تمسّ المواطنة ولكنها ليس بذات التأثير المباشر الذي يعايشه المواطنون.

والحال نفسها من المطالبات في دول الخليج العربية الأخرى، وإن على تفاوت، وذلك لافتقاد هذه الدول التنظيمات السياسية الرسمية كما في البحرين، أو شبه الرسمية كما في الكويت، فتأتي المطالبات قليلة ومتفرقة ولا تحمل معها صفة المؤسسة التي تتبناها، وهذا ما يؤدي إلى أن تخبو سريعاً.

157 عبيد الوسمي، مصدر سابق.

158 فهد راشد، مصدر سابق.

ويبقى العدد الأكبر من الإشكاليات الخليجية في مسألة المواطنة متشابهاً إلى حدّ كبير، وواحدة من أهمها منح المواطنة المتزوجة من غير مواطن جنسيتها لأبنائها، فالوضع الكويتي البحريني للمرأة هو نفسه الخليجي، وإن ظهرت بعض «المكارم» من قبل السلطات العليا في بعض دول المنطقة بمنح أبناء المواطنات غير المتزوجات من مواطنين الجنسية لأبنائهن، فإن ذلك لا يتم عن طريق قانوني يقرّ الحقوق، وإنما عن طريق المنحة.

ولاتزال مفاهيم المواطنة حكراً على الجمعيات والتيارات السياسية، وبالأخص المدنيّة منها، وخصوصاً وأنها تنادي بالدولة المدنية، أي الدولة العلمانية التي لا يكون الدين فيها أساساً للمواطنة، بل الأساس فيها تبادل الحقوق والواجبات بين السلطة والشعب،[159] ولم تكن «المواطنة» – بمفهومها الشامل – جزءاً من وعي المواطنين وعاملًا أساسياً في تعريفه لعلاقته بالدولة والسلطة. ولذلك تجد القوى السياسية المدنية، ذات القواعد الضعيفة قياساً بالتيارات الدينية، أو من يسمّون بالـ «الغالبية الصامتة»، أن دربها لا يزال طويلاً للوصول إلى الحد الذي يجبر السلطات المحلية على التنازل عن بعض مميزاتها لصالح الأفراد، وليست السلطات في أي مكان في العالم مستعدة لتعطي عن يدٍ وهي صاغرة لتيارات لا تشكل خطراً على وجودها، وليست لها أصوات هادرة على المستوى الوطني.

وما إدارة الحوارات في مسألة المواطنة، وعمل الدول العربية عموماً على إنشاء مناهج لتدريسها بالشكل الذي يتواءم مع مفاهيمها، إلا لدلالة «أنّ وطننا العربي ما زال في أوّل السّلم على الصعيد العالمي إزاء المفهوم السليم للمواطنة وحقوقها، حيث تزداد الحاجة إلى إثارة حوار وجدل حول الفكرة وأبعادها وغاياتها وسياقاتها، وحشد قوى وطاقات حكومية وغير حكومية، سياسية وفكرية ودينية وثقافية واجتماعية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، لمقاربة المفهوم الذي ارتبط بالدولة العصرية الحديثة، وبالتقدّم الذي حصل في هذا الميدان، ولاسيّما في الدول الغربية المتقدمة، حيث هناك تصالح بين الدولة والمواطن».[160]

ففي أوروبا - من حيث أتى المصطلح - وضعت قواعد وباتت مجتمعاتها متمسكة بها لا تقبل الخروج عليها، فالمواطنون هناك تشرّبوها في مؤسساتهم التعليمية وممارساتهم اليومية، وعلاقاتهم مع السلطة والحرية، فلا يستطيعون التخلي عنها. حتى وإن كان بعض الأفراد لديه تصورات عنصرية (مثلاً) فهو لا يستطيع التصريح بها لأن في هذا هدم للبناء الاجتماعي، لذا فهو يجرّم عليها، وهذه خلاصات توصّل إليها الإنسان الغربي بعد الدمار والدماء التي خلفتها صراعات طويلة وسلسلة من الثورات والحروب الأهلية وخاتمتها الحرب العالمية الثانية، فتم وضع المواثيق الأساسية التي تصل إلى حدّ القداسة عند الإنسان الغربي في أوروبا والولايات المتحدة، ويصبح في معلومه أن نقضها يعني العودة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، بكل ما في الكلمة من معنى، ومن هنا أنشأت

159 إبراهيم شريف، مصدر سابق، ويوضح أن العلمانية المقصودة ليست علمانية أتاتورك ولا علمانية فرنسا التي تحولت إلى دين بذاتها.

160 عبدالحسين شعبان، **الهوية والمواطنة**، مرجع سابق، ص ٤٣

المجتمعات الغربية منظومة من القيم فأصبحت القوانين تدور حول هذه القيم وأساسها المواطنة،[161] في الوقت الذي استوردت فيه الدول العربية المصطلح وحاولت تبيئته من أجل الاندماج في «النادي العالمي». ولكن أكثر الدول العربية ومجتمعاتها لم تمرّ في التجربة الأوروبية ذاتها، في الوقت الذي سيطر فيه فكر «الراعي والرعية»، فجاءت القوى الاجتماعية ضعيفة التأثير في السلطات، في حين أن غالبية الثورات والانقلابات تولتها المؤسسات العسكرية التي أقامت أنظمة مشابهة لما انقلبت عليه، وكان من السهل في هذه الأوضاع التخلي عن المفاهيم والقيم التي اجتلبتها السلطات من الخارج لأن جذورها ما كانت بالعمق الكافي الذي يحول دون اقتلاع هذه المطالبات جزئياً أو كلياً.

وليس هذا الضعف مقتصراً على السلطات وحسب، بل على المستوى السياسي كذلك، ومن أبرز مظاهره في البحرين «الانشطارات الحقيقية في الجمعيات من بعد 2011، وهذا ما يعكس أن الترسبات الطائفية المذهبية لم تغادر يوماً، ولا تزال متشبّعة ومتشعّبة في نفوس المنتمين إلى هذه الجمعيات والذين دافعوا عن أفكارها لعقود، فبات من الواضح أن هذه الانتماءات الفرعية هي موجودة تحت القشرة الأيديولوجية».[162] «فالتعاطي كان ولا يزال براغماتياً بامتياز، أي أنه يخدم أغراضاً محددة، وتقتصر بمجملها على العملية الانتخابية، فإذا كان، موقف التيار السياسي ضعيفاً في دائرة انتخابية معينة بالقياس إلى التركيبة الإثنية للدائرة، فلن يتردد هذا التيار في العزف على مفهوم المواطنة لمعالجة قصوره الانتخابي، لكن إذا حدث العكس بحيث تصبّ أصوات الدائرة مع مرشح التيار، فلا بأس من استثمار النزعات العصبية الضّيقة لخدمة الطّموح السياسي الضّيق».[163]

فالثنائيات المذهبية والمجتمعية في كل من البحرين والكويت، كما هو الحال في الدول الخليجية والعربية بشكل عام، تؤدي وظائفها المانعة والمعرقلة لقيم المواطنة، لأن هذه القيم تتناقض مع مصالحها، ويؤدي ذلك إلى أن يتخلى المجتمع عن حقوقه لصالح المؤسسة الرسمية لتسيّر أعماله، فـ«عندما يسقط المجتمع في كيانه السياسي والإداري والاجتماعي، لا شك أنّ وجود القانون والقواعد الأخلاقية يغدو هامشياً. وبقدر ما يكون القانون منسجِماً مع ممارسات الناس، يغدو الأمن الاجتماعي والسياسي والمؤسّساتي مُكرّساً. والعكس صحيح، إذ تتّصف المجتمعات المُهترِئة بفقدان القوانين النافذة، وسريان الفِئوية، وانتشار ثقافة الفساد والعنف بشكليه المادي والمعنوي، والاستغلال».[164]

وعلى الرغم من التكوين السياسي المتباين ما بين الكويت والبحرين، إلا أن هناك تشابهاً جلياً في محددات تقدم

161 عبيد الوسمي، مصدر سابق.

162 حسن العالي، مصدر سابق.

163 فهد راشد، مصدر سابق.

164 عزة سليمان، «استجداء المواطنة: بين البلديّة والحراك المدني»، **نشرة «أفق»**، (مؤسسة الفكر العربي)، < http://ofoq.arabthought.org/?p=2399 >.

«المواطنة» إلى المرتبة الداعية للاطمئنان، بل إن الخروقات في هذا الشأن، من وجهة نظر الجمعيات والتيارات المدنية، تبدو كبيرة، وتحتاج إصرار التيارات المدنية نفسها على الوصول إليها وبنائها مجتمعياً. خصوصاً في ظل التسابق المجتمعي لفتح مسارات أخرى تتناقض مع مفاهيم المواطنة كمحاولات الأسر «لتأصيل» امتداداتها بتشجيع رسمي أحياناً، إما بالسكوت أو بطلب الانتساب، وإضافة «بن» إلى ما بين الأسماء، أو «ال» التعريف أو اصطناع أسماء أسر غير متداولة وغير معروفة مجتمعياً، ويتجلى ذلك في الحالة البحرينية على وجه أوضح في السنوات العشرين الماضية، من أجل توفير الشعور بالانتماء الوجداني إلى المجتمع، واصطناع المفاخرة بالانتماء لعمق الجزيرة العربية، وهذا مطلب صار ملحاً لعدد من الأسر التي راحت تبحث في أصولها، أو تدّعي وصلها بقبائل عربية، لتعزيز مركزها في المجتمع.

تواجه التيارات المدنية في كل من البحرين والكويت تحديي انتشارها، وهما ما تلوم السلطات عليه بأنها عمدت إلى قصّ أجنحتها بتعزيز القوى الدينية وإعلاء شأن الولاءات الفرعية. والتحدي الثاني هو الممارسة الفعلية لبعض من أهم مفاهيم المواطنة داخل التيار نفسه، كتداول السلطة، حيث الملاحظ بطء التغيير في «تداول السلطة» في هذه الكيانات. ففي البحرين أسفر حراك السنوات العشرين الماضية عن تغيرات طفيفة جداً في قيادات الجمعيات، وفي الكويت هناك من يسمّون بالشخصيات التاريخية التي تم تجاوز بعضها أو ابتعاد بعضها طوعاً عن المشهد السياسي، الأمر الذي يفسره حسن العالي بقوله: «الديمقراطية الداخلية في عدد من الكيانات السياسية لها ما يمكن تسميته بالجانب الأبوي، باعتبار وجود القيادات التاريخية فيها، وهذا يأتي على حساب ممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح في هذه الجمعيات، واحترام دساتيرها الداخلية (...) لا أستطيع القول إننا نعكس الوضع السليم للديمقراطية، فالجيل الثاني من القيادات التاريخية لا يزال موجوداً في معظمه».[165]

وفي المقابل فإن السلطات في الدول الخليجية قد تدرك «أن إضعاف الدولة كمؤسسة، يعني إضعاف المواطنة كعلاقة»،[166] وحينها يصبح من الصعب أن تجدي حملات العلاقات العامة الداخلية في الدول لأن تصلح التمزقات التي لم يجرِ تفاديها، فيجري التعويل على تعزيز المؤسسات العسكرية، لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية على السواء، وإغناء المواطنين - ما أمكن - عن السؤال عن حقوقهم، بحسب الفوائض النفطية لكلٍّ منها.

165 حسن العالي، مصدر سابق.
166 أحمد الديين، مصدر سابق.

2،6 بديل البديل: فرص وتحديات المواطنة لدى المجتمع المدني غير التقليدي في دول الخليج العربية - بدر النعيمي

تختلف طرق مشاركة المواطنين في الحياة العامة بين دولة وأخرى حسب ظروف تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي، إلا أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بضيق سبل المشاركة الرسمية، إلى حدود متفاوتة، فمنها أنظمة أكثر انفتاحاً أمام المواطنين مثل الكويت ومنها ما هو أقل انفتاحاً مثل قطر. ومن هذا المنطلق أصبح للمجتمع المدني في دول الخليج أهمية كبرى كإطار بديل عن آليات المشاركة السياسية الرسمية وقد يكون في الكثير من الأحيان الوسيلة الرئيسية أمام المواطنين للتأثير، وإن بشكلٍ محدود أحياناً، على الدولة والمجتمع.

وتغلب الصفة التقليدية على مؤسسات المجتمع المدني في الدول التي تسمح بتأسيس هذا النوع من المنظمات، وهي صيغة أصبحت غير مرغوبة لدى الأجيال الشابة أو ما يمكن أن نسميه بجيل «الربيع العربي»، لأسباب عديدة بعضها يتصل بظروف تلك المؤسسات الذاتية من حيث تقدم سن المتحكمين في مفاصلها وعدم تشجيعهم للشباب للانخراط في التجمع بشكل فاعل، أو لأسباب موضوعية تفرضها البيئة التشريعية والإجرائية التي تحكم تأسيس هذا النوع من المنظمات الأهلية.[1]

كلا الظرفين أديا إلى نشوء بديل آخر عن نمط الجمعيات التقليدية كردة فعل تطمح للاستقلال عن المجتمع المدني التقليدي المتمثل في التجمعات الرسمية المرخصة، لا سيما تلك التي يعود تاريخها إلى عقود من الزمن، مثل الجمعيات المهنية والجمعيات الخيرية وجمعيات التكافل الاجتماعي والجمعيات النسائية والدعوية، بالإضافة إلى النقابات العمالية والتيارات السياسية. إذاً فالتجمعات غير التقليدية نشأت بمنأى عن هذه التجمعات التقليدية، وهي بالضرورة تجمعات جديدة على الساحة لم تستمر فترة طويلة، حيث أنشئ أغلبها خلال العشر سنوات الماضية. وما يميزها أيضاً عن التجمعات التقليدية هو تبنيها أساليب تنظيمية مغايرة مثل الجماعات غير المرخصة أو المنصات الإلكترونية، كما أنها حريصة جداً على المحافظة على استقلاليتها عن الدولة والمجتمع في آن واحد.

ومنذ اندلاع الربيع العربي على وجه الخصوص ظهرت التجمعات غير التقليدية كظاهرة في دول الخليج العربية، انطلاقاً من رغبة «جيل الربيع العربي» في خلق بديل مناسب يستطيع عبره أن يتعامل مع المتغيرات السياسية وهشاشة هامش الحرية، وهو يرى في هذا البديل طريقة للعمل وفق قواعد اللعبة السياسية وفي الوقت نفسه طريقة لتغييرها إلى الأفضل، ليؤكد من خلالها على ممارسة المواطنة كبديل عن ممارسة التبعية والبقاء على الهامش.

1 للمزيد من التحليل حول واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج والإطار التشريعي الذي يقيده، أنظر، عمر الشهابي (محرر)، «حرية التجمع في الخليج... وفقاً لما ينظّمه القانون»، في **الخليج الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف، 2014)، < https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1719&Itemid=462 >.

تهتم هذه الورقة بمناقشة مفهوم المواطنة وكيفية فهمه في سياقنا الخليجي، فالورقة تدعو إلى النظر إلى المواطنة ليس كحالة قانونية أو كواجبات وحقوق للمواطنين الأفراد، وإنما كممارسات جماعية مستمرة ذات أبعاد سياسية تمس المجتمع بأكمله، وتؤدي إلى شيء من الشد والجذب بين ما هو مسموح وما هو غير مسموح في نظام المواطنة القائم الذي يحد من إمكانيات المواطنين من المشاركة في الشأن العام، والمجتمع المدني هو الوسيلة التي يمكن من خلالها تفعيل هذه العملية. إلا أنه من المهم الإشارة إلى العوائق والعيوب التي تشوب هذه الوسيلة في ظل نظام سياسي غير منفتح.

فرص المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة

ظهر الاهتمام الأكاديمي والسياسي بدور المجتمع المدني عالمياً بنهاية ثمانينات القرن المنصرم وتبلورت معه «نظرية المجتمع المدني» التي ترى في المجتمع المدني الوسيلة الأنسب لترسيخ وتنمية الديقمراطية في الدول النامية،[2] حتى أصبح المجتمع المدني مدرجاً ضمن أجندات الحكومات الخليجية التنموية، فاهتمت بشكل كبير في تنمية القطاع ضمن محاولاتها لتحديث الدولة في التسعينات والألفية الجديدة، كما نتج عن ذلك الاهتمام خلق الحكومات لمؤسسات المجتمع المدني الحكومية أو ما يعرف بالـ GONGOs. وعلى الرغم من أن غرضها هو اختراق السلطة للمجال المدني بقالب مختلف، فاهتمام الحكومات بتأسيسها هذا من الأساس دليل على أهمية المجتمع المدني في التفاعلات بين المجتمع والدولة.

في المقابل، لعب المجتمع المدني دوراً فاعلاً في أحداث الربيع العربي كأحد الوسائل التي عبرت من خلالها الكثير من المجاميع عن تطلعاتها لصياغة عقد جديد مع الدولة، يؤسس لنمط جديد من المواطنة قائم على أسس متساوية وأكثر شمولاً،[3] وهذا ما يبدو واضحاً من خلال ملاحظة كثرة استخدام مفهوم المواطنة في أنشطة تلك المجاميع وخطابها.[4] إذاً فالمجتمع المدني هو وسيلة من بين وسائل متعددة أمام المواطنين ليمارسوا مواطنتهم، إلا أن طبيعة النظم السياسية الخليجية حولت المجتمع المدني إلى وسيلة محدودة من حيث العدد والتأثير. فلا يمكن الحديث عن وجود دورٍ مؤثر للانتخابات والمجالس التشريعية في رسم سياسات الدولة إلا في حالات محدودة في الكويت من بين الدول الست، كما لا يمكن الحديث عن أي شكل حقيقي للتفويض أو الموافقة الشعبية على تشكيل الحكومات والأجهزة التنفيذية، وهو ما جعل دور المواطنين في الخليج محصوراً في المشاركة في انتخابات بلدية أو نيابية

---

2 Kamrava, "The Middle East's Democracy Deficit in Comparative Perspective," *Perspectives on Global Development and Technology* (Brill, 2007), p 206.

3 Meijer; Butenschøn, *The Crisis of Citizenship in the Arab World* (Leiden and Boston: Brill, 2017), p 3.

4 المرجع نفسه.

لمؤسسات تمثيلية محدودة الصلاحيات، بالإضافة إلى لعب دور المتلقي لمبادرات السلطات التنفيذية.

أما بالنسبة إلى الفرص المتاحة أمام المواطن في الخليج ليمارس المواطنة فقد اقتصرت بالأساس على طريقتين: التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي، والتنظيم على أرض الواقع عن طريق تجمعات المجتمع المدني.[5] والطريقة الثانية (التنظيم في تجمعات المجتمع المدني) هي التي تهمنا في هذه الورقة لأنها تمثل خطوة متقدمة إذا ما أخذنا في الحسبان الظروف السياسية والقانونية في دول الخليج، فهي مؤشر على عدم اكتفاء المواطنين بلعب دور المتفرج والمستقبل لمبادرات الدولة.

على الرغم من اعتماد الدولة الخليجية على مصادر قوة غير مرتبطة بالمجتمع، إلا أنها تستجيب للمجتمع المدني بين الفترة والأخرى عندما تشعر أن الاستجابة ستحقق مصالحها وتمدد سلطتها،[6] وهنا تبرز معضلة المجتمع المدني الخليجي، وهي: كيف يمكن أن يقدم المجتمع المدني نموذجاً للمواطنة يختلف عن الذي تتبناه الدولة؟ فمن النتائج غير المتوقعة لسياسة الحكومات الخليجية في توسيع المجال لتأسيس تجمعات المجتمع المدني منذ الألفية الجديدة ظهور مجتمع مدني طموح يرغب في مشاركة الدولة مسؤولية وضع السياسات العامة،[7] ما خلق هامش للمجتمع المدني لمجادلة ومنافسة الدولة في تعريف مفهوم المواطنة وكيفية ممارستها. وهذا النوع من المجتمع المدني قد يكون مدخلاً لتحقيق نموذجٍ جديد للمواطنة، أقرب إلى التعريف المتفق عليه للمواطنة السياسية القائمة على المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في صناعة القرار السياسي.

وفي هذا السياق السياسي، لا بد من النظر إلى المواطنة ليس كحالة قانونية أو كواجبات وحقوق للمواطنين الأفراد، وإنما ينبغي أن ننظر إليها على صعيد المجتمع بأكمله، أي كممارسات جماعية مستمرة ذات أبعاد سياسية. وقد تكون هذه الممارسات اجتماعية أو ثقافية بالدرجة الأولى، ولكنها تحمل في طياتها مدلولات سياسية تؤدي إلى شيء من الشد والجذب بين ما هو مسموح وما هو غير مسموح به في نظام المواطنة القائم، وتطرح من خلال ذلك تساؤلات عامة حول ما يمكن أن يكون، عوضاً عن التركيز على ما هو موجود الآن فقط.[8] إذاً، قيمة هذه الممارسات تكمن في الفرص المستقبلية التي تخلقها للمواطنة بشكل عام، لا سيما وأننا حين نتحدث عن دول الخليج فإننا نتحدث عن نظم سياسية غير منفتحة، ولذلك تكتسب الفرص التي يخلقها المجتمع بنفسه قيمة أكبر

---

5 لا بد من الاعتراف أن طريقة التي تستخدم كل من مواقع التواصل الاجتماعي وتجمعات المجتمع المدني هي كاستخدامات بديلة لأنها البدائل الوحيدة المتاحة فهي كوسائل تعبير وتنظيم لا تلعب نفس الدور الذي تلعبها في النظم الديمقراطية. وعليه لا بد من الإشارة أيضاً أن لها جوانبها السلبية في هذه الظروف فبدلاً من أن تكون وسيلة لنشر قيم نبيلة مثل المسؤولية الاجتماعية والمواطنة يمكنها أن تكون ذراع للسلطة في توجيه المجتمع نحو أنشطة وبرامج أكثر قبولاً لديها.

6 Mathew Gray, A *Theory of "Late Rentierism"* In the Arab Gulf States,(Qatar: CIRS, 2011), p 25, 2011

7 عمر الحسن وآخرون، **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي** (المنامة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005)، «المجتمع المدني في مملكة البحرين»، ص 113.

8 Engin Isin and Greg Nielson, *Acts of Citizenship* (UK: Zed Books, 2008), p 4.

مقارنة بنشاط المجتمع المدني في ظل نظامٍ ديمقراطي.

ولكي نحدد ما يمكن اعتباره «ممارسات للمواطنة» لا بد من أخذ الظروف الخاصة لكل بلد بعين الاعتبار، فلا يمكن التعامل مع دول مجلس التعاون ككتلة واحدة متشابهة بالكامل في خصائصها السياسية والقانونية. وعليه، فإن تقييمنا للمجتمع المدني ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات السياسية والقانونية بين دول الخليج، حيث قدرة المجتمع المدني على تنظيم نفسه تتفاوت بشكل كبير بين دولة وأخرى. فما قد يعتبر تصرفاً غير شرعي وتجاوزاً للخطوط الحمراء (الرسمية وغير الرسمية) في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلدٍ آخر، وعليه فإن القيمة التي تحملها نفس الممارسة تختلف بين بلدٍ والآخر. ومثال ذلك هو اختلاف الأطر التنظيمية المسوحة في كل بلد، فالنقابات العمالية مقننة نسبياً في البحرين والكويت وعمان، بينما هي محظورة كلياً في الإمارات وقطر والسعودية.

وبناءً على ذلك، تجادل الورقة بأن قيمة ما يقدمه المجتمع المدني الخليجي في مسألة المواطنة لا تقوم على موقفه الفكري منها فحسب، بل أيضاً على الفرص التي يغتنمها لتغيير الوعي حول ما يمكن أن تكون «المواطنة» في تصور المواطنين. فإن إصرار المجتمعات الخليجية على تأسيس تجمعات للمجتمع المدني رغم التحديات القانونية والسياسية دليل على اهتمامها بخلق هذه الفرص بما قد يؤسس لنماذج أكثر عدالة للمواطنة.

بروز بديل البديل: التجمعات غير التقليدية

قبل الخوض في موضوع الورقة مباشرةً ينبغي تعريف بعض المصطلحات المستخدمة. فما المقصود بالمجتمع المدني كإطار بديل؟ وما المقصود هنا تحديداً بالمجتمع المدني غير التقليدي؟

بدايةً، البديل يعرّف بأنه «الذي يحل محل الآخر»، وهذا ما يعني أنه في مقابل البديل هناك «الأساس» الذي يقاس به البديل. وحين نتحدث عن البديل في هذه الورقة فإن المقصود هو البديل في أسلوب بناء الدولة وتأسيس المواطنة. ولكن البديل عن ماذا؟

النظام الديمقراطي في السياق الغربي تطور على مراحل، فالمرحلة الأولى ركزت على بناء الدولة ومؤسساتها السياسية الدستورية بقيادة النخب السياسية الإصلاحية كما رأيناها في الثورتين الفرنسية والأمريكية، أما المرحلة الثانية فاتسمت بمحاولات التأثير على الدولة وسياساتها، بعد أن استكملت بناء مؤسساتها، من قبل الأحزاب السياسية وبعض تجمعات المجتمع المدني مثل الحركات النقابية والنسوية وغيرها لتوسيع نطاق المواطنة الرسمية، والمرحلة الثالثة هي ما عرفت بعصر المجتمع المدني،[9] كما رأيناها تتجلى في دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في أواخر

9 Meijer; Butenschøn, *The Crisis of Citizenship in the Arab World*, previous source, p 8.

القرن الماضي،[10] حيث تارة يلعب المجتمع المدني دور حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع ويصب تركيزه في التأثير على الدولة والمجتمع في آن واحد، وتارة أخرى يهدف إلى التغيير عن طريق تغيير المجتمع.

ولكن الدولة الخليجية لم تتطور بهذه الطريقة ولا يمكننا إسقاط فهمنا لذلك السياق التاريخي على السياق التاريخي الخليجي. وعليه فإن الدولة والمجتمع والمجتمع المدني في الخليج قد لعبوا أدواراً مختلفة عن تلك التي لعبوها في الدول الغربية الحديثة. في المقام الأول، الدولة الخليجية الحديثة لم تتشكل عبر عملية سياسية وطنية سعت لبناء مؤسسات حديثة، وإنما ساهمت القوى الاستعمارية في تشكل بناها التي ثبتت على رأس الهرم الاجتماعي حاكماً يستند في سلطته إلى مصادر قوة غير مرتبطة بالمواطنين مباشرة، كعلاقته بالدول الكبرى مثل بريطانيا وأمريكا وتحكمه بالموارد النفطية، وعليه أُقصي المواطنون بشكل كبير من عملية بناء الدولة.[11] وعلى هذا الأساس، حينما تطور فيها مجتمع مدني لم يلعب الدور نفسه الذي لعبه في الدول الديمقراطية الحديثة لأن مسار التطور التاريخي اختلف، وأصبح المجتمع المدني في الخليج وسيلة بديلة للمواطنين ليشاركوا في عملية تطوير الدولة الحديثة التي سبق وأن تم بناءها. الحاصل هو أن تكوين المجتمع المدني الخليجي تطور كطريقة لـ«تعويض» المجتمع عن غيابه في عملية البناء الأساسية، وهذا ما قد يفسر وجود ظواهر مثل عمل التيارات السياسية من خلال «واجهات» اجتماعية أو مدنية.

ووفق هذا المسار التاريخي، تطورت التجمعات غير التقليدية كبديل عن المجتمع المدني التقليدي الذي غالباً ما اتخذ شكل المؤسسات الرسمية المرخصة بمختلف أنواعها من جمعيات خيرية ومهنية وتجارية واجتماعية ونقابات عمالية وتيارات سياسية. بينما تميزت توجهات المجتمع المدني غير التقليدي بحرصه على اتخاذ موقف مستقل عن كل من الدولة أو السلطة وتجمعات المجتمع المدني التقليدية في آن واحد لما يراه من شللية عمل التيارات التقليدية أو احتكار آلياتها من قبل طبقة نخبوية لم تشجع على انخراط مختلف فئات المجتمع في صفوفها. كما سعت التجمعات غير التقليدية إلى التغيير من الأسفل، أي تغيير الدولة عن طريق تغيير المجتمع دون الخوض بشكل مباشر في بعض الأحيان إلى المسألة السياسية الدستورية، واهتمت أكثر بصون مبادئ المواطنة والحريات العامة والفردية وطرح نفسها كبديل عن السائد الموجود.[12]

وما يجعل هذه التجمعات «غير تقليدية» في هذا الحال هو ظروف نشأتها في المقام الأول، حيث أنها اختارت ألا تنخرط ضمن أي من التجمعات التقليدية الموجودة في الساحة، بل وفي بعض الأحيان قد أنشئت تحديداً كردة

10 Anders C. Härdig, “Beyond the Arab Revolts: conceptualizing civil society in the Middle East and North Africa,” *Democratization*, vol (22), (2015), p 1133.

11 للمزيد راجع ورقة عمر الشهابي في هذا الإصدار.

12 Meijer; Butenschøn, *The Crisis of Citizenship in the Arab World*, previous source, p 8.

فعل عليها. وأطر عملها جزء مهم من هويتها أيضاً، وذلك لأن التجمعات غير التقليدية حريصة على الحفاظ على استقلاليتها، وهذا ما يدفعها إلى تنظيم نفسها عادةً في إطار مؤسسات صغيرة غير مرخصة لتجنب التحديات التي قد ترافق التسجيل كمؤسسة مرخصة من رقابة الدولة على نشاطها وقيود تنظيمية أخرى. ولكن قد لا يكون هذا هو السبب الوحيد الذي يدفعها إلى عدم التسجيل كمؤسسات رسمية، حيث عادة ما لا يتوفر لديها الشروط المطلوبة للتسجيل، كالحد الأدنى من الأعضاء والموارد المالية والقدرة على تشغيل مقر للمؤسسة. فعوضاً عن ذلك نجدها تتخذ شكل الجماعات غير المرخصة أو المنصات الإلكترونية التي تنظم أنشطتها على شكل مشاريع موسمية أو برامج محدودة النطاق والأهداف، مستهدفة شريحة محدودة من المواطنين. ولهذه الأسباب، بالإضافة إلى تكوينها من تيارات شبابية حديثة التأسيس تعتمد بشكل أساس على مجموعة محدودة من العاملين، تفتقر التجمعات غير التقليدية إلى القواعد الشعبية الواسعة التي قد تمكّنها من إحداث التغيير المنشود.

هذه الورقة محاولة للوقوف على هذه الظاهرة وتقييمها، فهل يمكن فعلاً لهذه التجمعات أن تكون بديل البديل؟ وما هو نمط المواطنة التي تسعى إلى تقديمه؟ وهل هي قادرة أصلاً على طرحه بشكل فاعل بحيث يمكنه التأثير على الدولة والمجتمع؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سيتم دراسة ست حالات من الكويت وقطر والبحرين وعمان تمثل نماذج بارزة للتجمعات غير التقليدية التي برزت خلال العشر سنوات الأخيرة، والتي تمثل محاولات المواطنين للعمل وفق قواعد اللعبة السياسية وفي الوقت نفسه محاولة تغييره للأفضل، بهدف تقييمها من حيث الدور الذي تلعبه في المجتمع وأهدافها ورؤيتها للمجتمع والدولة، بالإضافة إلى الفرص التي تمثلها في سبيل تكريس مفهوم المواطنة والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السياسية الخاصة لكل بلد.

مبادرة موانئ – البحرين

مبادرة «موانئ» من المبادرات الجديدة في الساحة البحرينية، حيث انطلقت في العام 2014، وعملت منذ ذلك الحين في المجال الفني والمعماري، إلا أن المبادرة تبنت رؤية اجتماعية سياسية تدعو إلى إعادة بناء علاقة الإنسان مع محيطه الحضري. وكانت أولى نشاطات المبادرة عبارة عن برنامج ثقافي موسع شمل المحاضرات والمعارض الفنية والورش حول مختلف المواضيع المتعلقة بالعمارة والتاريخ الحضاري والتنمية المستدامة، كل ذلك على ساحل قرية دمستان بالبحرين الذي يمثل ظاهرة مثيرة للاهتمام، حيث أنه بالأساس كان ساحلاً عاماً لأهالي القرية إلى أن

تفاجئوا في يوم من الأيام بإغلاقه أمام الزوار بسبب تحويله إلى أرض خاصة، ما دفع الأهالي إلى القيام بحملة كبرى لاسترجاع حقهم في استخدام الساحل.[13]

اختيار المبادرة هذا الموقع لانطلاقتها الأولى يحمل دلالات اجتماعية وسياسية بالغة الأهمية، لا سيما أن البحرين وعلى الرغم من كونها أرخبيل جزر إلا أن قرابة 85٪ من المساحات البحرية المدفونة منذ العام 2002 خصصت لأفراد أو مؤسسات خاصة،[14] والسواحل المفتوحة للاستخدام العام باتت محدودة جداً. وقضية خصخصة الأراضي العامة تعتبر من القضايا السياسية الكبيرة في البحرين، إذ تتقاطعها مشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، منها ما يتعلق بالإسكان والبطالة وحماية البيئة، وقد تبلورت فكرة «موانئ» في ظل هذا السياق.

كان قرار «موانئ» في تنظيم البرنامج بالتعاون مع اللجنة الأهلية بالقرية من المواقف المهمة التي مثلت نمط جديد في عمل المبادرات الثقافية بالبحرين، حيث يرون دورهم في المجتمع، حسب وصفهم، كـ «منصة مفتوحة» تتيح المجال أمام المجتمع للتفاعل مع ما تطرحه من مناقشات وبرامج. ويشير أحد المؤسسين إلى أن «موانئ خرجت من الحاجة للوقوف على ظاهرة قلة المساحات العامة في البحرين ودراسة آثار الخصخصة»،[15] ويضيف أنه «من الضروري تغيير قواعد العمل في الشأن العام إذا كنا نرغب في الوصول إلى نتيجة أفضل».[16]

وكان للطابع المهني للمبادرة تأثير مفصلي على طبيعة نشاطاتها أيضاً، حيث جميع المؤسسين وغالبية جمهورها من طلبة العمارة والهندسة، وهذا ما خلق اهتمام خاص بالنظر إلى مفهوم المواطنة من خلال البيئة أو المساحات العامة، ولأن مفهومي البيئة والمساحة العامة لا يقومان على الفرد وإنما هما مرتبطان بالمشتركات الجماعية، أي انطلاقاً من الفكرة أنه لا يمكن للفرد الواحد أن يستملك ويحتكر المساحات العامة لنفسه. وفي طرح المبادرة لهذه الفكرة نرى نوعاً من التحدي لفكرة استملاك وبيع وشراء وخصخصة الحيز العام، ليس فقط بسبب الأضرار المادية لذلك وإنما لأنها تحرم الناس من ممارسة مواطنتهم الجمعية.

تعبر عن ذلك «موانئ» بالقول بأنه «حين نهتم بالمكان نحن نهتم ببعضنا البعض وبناء العلاقات بين الناس يصبح سهلاً لأننا لا نناقش الـ أنا والـ أنت، بل نناقش هذا المكان – القاسم المشترك – الذي يجمعنا جميعاً».[17] من عيوب التفكير في مفهوم المواطنة كحقوق وواجبات وأفعال محددة بذاتها مثل التصويت والحصول على الخدمات الاجتماعية هو أنها تخص المواطن كفرد وليس كجزء من كل، إذ يهمل الجانب الجمعي المشترك في بعض الأحيان.

---

13 الصفار، «أهالي دمستان يطالبون مجدداً باستملاك ساحلهم للنفع العام،» **صحيفة الوسط،** 14 سبتمبر 2006، < http://www.alwasatnews.com/news/650784.html >.

14 وفاء غالب، **تقرير مختصر حول تجريف الرمال في مملكة البحرين** (البحرين: الأمانة العامة لمجلس النواب، 2015)، ص 21.

15 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «موانئ»، 17 مارس 2019.

16 نفس المصدر.

17 نفس المصدر.

وعليه، يبدو أن «موانئ» تطرح مفهوماً للمواطنة أكثر شموليةً من ذلك المفهوم التقليدي.

وفي اسم «موانئ» معانٍ دالة على ذلك، حيث أن الميناء عادةً هو نقطة التقاء، فهو موقع يشهد عملية التبادل الثقافي وتكرس فيه التعددية الثقافية، لا سيما وأننا نتحدث عن البحرين كأرخبيل جزر مثلت الثقافة البحرية عنصراً رئيساً في بناء طبيعة هويته الثقافية. إذاً فنمط المواطنة الذي تدعو له «موانئ» هو مواطنة قائمة على تشارك المكان، وهذه العلاقة لا تبنى على الحالة القانونية أو الحقوقية أو غيرها فحسب، فالمواطن يشعر بقيمته حينما يكون جزءاً من الكل يتساوى مع الجميع.

ولكن من الملفت أيضاً أن «موانئ» لا تعتبر نفسها «منظمة» لأن مصطلح «منظمة» – على حد تعبير القائمين على المبادرة – يعكس واقعاً تنظيمياً مختلفاً أقرب إلى المنظمات الكبرى على مستوى الدولة والعالم. كما أنهم أكدوا أنهم لا يدعون إلى مفهوم المواطنة،[18] رغم أن جميع برامج المؤسسة تشير إلى عكس ذلك. وهذه من العيوب التي تصيب التجمعات غير التقليدية أحياناً، حيث أنها تتوجس من استخدام التصنيفات والمصطلحات العلمية حتى وإن كانت في محلها، ما يجعل موقفها من مفهوم المواطنة موقفاً غير محدداً رسمياً سواء في أدبياتها أو خطابها أو برامجها، وإنما ترك الأمر ليحدد من خلال التفاعلات مع الجمهور وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها. عدم تحديد الموقف بصراحة أضعف هويت المبادرة الفكرية على الرغم من أن ما يمكن أن تطرحه هو مفهوم مناهض للتقسيمات الطبقية والثقافية.

لعل إطار المبادرة التنظيمي – كونها تجمعاً مهنياً ومبادرة ثقافية في آن واحد – هو ما يجعلنا نصنف «موانئ» كتجمع غير تقليدي، إلا أن «موانئ» قررت مؤخراً تسجيل نفسها كمؤسسة خاصة غير ربحية عوضاً عن التسجيل كجمعية بموجب لوائح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية كما هو معتاد لدى أغلب مؤسسات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من أن «موانئ» أصبحت مؤسسة مرخصة في عام 2018، إلا أن تسجيلها كمؤسسة خاصة غير ربحية يجعلها مختلفة في عدة أمور عن التجمعات التقليدية التي تسجل كجمعيات أهلية واجتماعية. لم يؤد القرار بالتسجيل قانونياً إلى تغير في أسلوب عمل المؤسسة، حيث أنها ما زالت تعمل ضمن فريق عمل صغير ومتغير باستمرار، كما أن خيار التسجيل كجمعية أهلية – وفق رأي أحد المؤسسين – غير مطروح، لأن ذلك يتطلب وجود نظام أساسي مكتوب ومتابعات مستمرة مع الجهات الرسمية وانتخابات لمجلس إدارة دائم، وهذه شروط غير متوفرة في المؤسسة في الفترة الحالية.[19] وعلى ما يبدو أنها شروط لا تتناسب مع رغبات القائمين على «موانئ» لأنها وبحسب تعبيرهم ستحد من هوية «موانئ» كـ «منصة تجريبية».

إن الدوافع الرئيسة للتسجيل كمؤسسة مرخصة كانت مالية في المقام الأول، حيث رأى القائمون أنه سيسهل عليهم

18 نفس المصدر.

19 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «موانئ»، 17 يناير 2019.

الحصول على الدعم المالي للمشاريع عن طريق التبرعات والرعاية من مؤسسات القطاع الخاص، وهي مشكلة كانت تعاني منها «موانئ» في السابق. ومنذ ذلك الحين استطاعت «موانئ» أن تعقد برامج متنوعة مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى (التقليدية) والجهات الحكومية مثل هيئة البحرين للثقافة والآثار، ومنها برامج تعليمية وثقافية عقدت في وسط العاصمة المنامة استهدفت طلبة الفن والعمارة، مما يعد استكمالاً للنهج التي أرسته «موانئ» منذ موسمها الثقافي الأول في عقد برامجها في المساحات ذات البعد الاجتماعي والتاريخي بهدف إعادة إحيائها. ولكن هذه النجاحات تبقى محدودة طالما استهدفت شريحة معينة من المواطنين المهتمين أصلاً بالمواضيع التي تطرحها «موانئ»، مما يجعل تأثيرها في المجتمع محصور إلى حد كبير في أصحاب التخصصات الهندسية والفنية حتى وإن كان أغلبهم من فئة الشباب، كما أن صغر حجم فريق العمل وانشغال بعضهم في العمل والدراسة خارج البحرين لفترات من السنة يشكلان تحدياً كبيراً لنمو المؤسسة واستمرار نشاطها على المدى البعيد.

راقب 50 – الكويت

تأسست مبادرة «راقب 50» تحت مظلة منظمة «صوت الكويت» كمشروع مستقل معني بمراقبة أداء مجلس الأمة الكويتي،[20] وهو المشروع الوحيد من نوعه في منطقة الخليج الذي يوفر للمواطنين منصة إلكترونية تمكنهم من الوصول إلى المعلومات عن القوانين قيد المناقشة وتصويت النواب وحضورهم وغيابهم والاستجوابات وتقارير اللجان بالمجلس بأسلوب سلس وإحصائي. وما يميز المشروع أساساً هو أنه جاء ليسد حاجة المجتمع لتسهيل الوصول للمعلومات الدقيقة عن أداء البرلمان، حيث أن الصحافة بطبيعة الحال لا تستطيع نشر جميع التفاصيل التي يعنى بها المواطنين، كما أنها قد تنتمي لجهات ذات مصالح سياسية وتجارية وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى تقديمها المعلومات بطريقة موجهة أو حتى عدم نشرها. أما الجهات الرسمية فلم تملك الجاهزية التقنية لنشر المعلومات إلكترونياً بطريقة شفافة وسلسة للمستخدمين الراغبين في البحث عن معلومات محددة.

إذاً فـ «راقب 50» مشروع تصحيحي في المقام الأول، جاء ليصحح من الوضع القائم على المستوى الرسمي والمستوى المجتمعي أيضاً بهدف أن يكون قرار الانتخاب بناءً على معطيات مادية عن أداء النائب لا على أساس اعتبارات شخصية أو فئوية.[21] ومراقبة أداء البرلمان لها أثر على الوعي السياسي لدى المواطنين أيضاً، لأنها تغير من تصورهم حول حقوقهم السياسية بحيث لا تكون مقتصرة فقط على الانتخاب وإنما على مراقبة أداء الأجهزة

20 منظمة «صوت الكويت» منظمة كويتية شبابية تأسست في العام 2008 بهدف «نشر ثقافة الديمقراطية السليمة والتوعية بالدستور والتأكيد على مبدأ الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع»، و «راقب 50» يعتبر مشروعها الأساسي. المصدر: **موقع «صوت الكويت» الرسمي**، < http://www.soutalkuwait.com >.

21 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «راقب 50»، 17 مارس 2019.

الرسمية أيضاً، وهذه عملية تستمر على مدى الدورة التشريعية ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى تكريس التصور عن النائب البرلماني كموظف عام يؤدي وظيفة عامة محددة، وليس كممثل لقبيلة أو طائفة، لأن المعيار يصبح مرتكزاً على الأداء وليس على الانتماءات العمودية.

ويشير المؤسسون إلى أن فكرة المشروع انطلقت من قناعتهم بأنه ينبغي «أن يكون لنا دور كمواطنين للتصدي للخطاب السياسي السائد»،[22] في إشارة إلى الخطاب الفئوي والخطاب المعادي للحريات العامة، وربما أيضاً مواجهة الفكرة التي تلوح بين فترة والأخرى والقائلة بأن الديمقراطية في الكويت مشروع فاشل لم يؤدِّ إلى شيء غير ضياع فرص التنمية.[23] في هذا السياق، لا بد من الإشارة أيضاً إلى الظرف الكويتي الخاص فيما يتعلق بانتخابات مجلس الأمة، حيث ذهب الكويتيون إلى صناديق الاقتراع سبع مرات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، أي كل سنتين تقريباً، وهو ما يجعله من الصعب جداً تقييم أداء البرلمان، خصوصاً إذا كانت المعلومة غير متوفرة أو صعب الوصول إليها.

جميع القائمين على «راقب 50» بدأوا نشاطهم السياسي مع انطلاقة منظمة «صوت الكويت» في العام 2009. وعلى الرغم من قلة خبرتهم السياسية آنذاك، إلا أنها كانت تجربة مهمة في بناء وعيهم السياسي الذي أدى إلى تفاعل البعض من أعضاء المنظمة بصفاتهم الشخصية في الحراك السياسي خلال الفترة بين 2011-2012. إلا أنه وبحسب رأي «راقب 50»، فهذا لا ينطبق على الجيل الشاب الذي أتى من بعدهم والذي تكونت شخصيته في الفترة ما بعد الربيع العربي ورأى أن عدم الاستقرار السياسي وغياب النتائج الملموسة من العملية السياسية، في وجهة نظرهم، عوامل غير محفزة لهم للاهتمام بالسياسة، وهذا ما جعلهم يهتمون أكثر بالجوانب المعيشية والمهنية الخاصة بهم حسب رأي «راقب 50».[24] وقد تكون هذه من عيوب التجمعات غير التقليدية في افتقارها للقاعدة الشعبية واعتمادها على فرق عمل محدودة العدد والتنوع، فجميع العاملين أساساً نشطاء من فئة الشباب من حملة الشهادات الجامعية والعليا ومن المهتمين بشدة بالشأن العام، وهذا الوصف قد لا ينطبق على جميع الشباب الكويتي، ومن الصعب في ظل هذه الظروف أن تخلق مثل هذه الفئة المحدودة تأثيراً ملموساً في المجتمع الأوسع.

ولكن تبرز مؤشرات التفاؤل لمثل هذه التجمعات حين تنجح في استغلال الفرص المتاحة لها، ومثال ذلك ما حدث قبل أسبوعين من موعد انتخابات مجلس الأمة بالعام 2016، التي شاركت فيها أغلب فصائل المعارضة والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 70٪،[25] حين أزيلت المعلومات عن أداء نواب المجلس السابق من الموقع الرسمي، ما جعل موقع «راقب 50» المصدر الإلكتروني الوحيد المتاح للبحث عن معلومات عن النواب الذين جددوا ترشيحهم للانتخابات.

---

22 المصدر نفسه.

23 Kinninmont, *Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-Democracy* (Chatham House, 2012), p 8.

24 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «راقب 50»، 17 مارس 2019.

25 «الانتخابات الكويتية: المعارضة الكويتية تفوز بـ 24 مقعداً في مجلس الأمة»، **بي بي سي عربي**، 27 نوفمبر 2016، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38120869 >.

يقول أحد مؤسسي المجموعة: «حاولنا مخاطبة أمانة المجلس لمعرفة سبب إزالة المعلومات ولكن دون جدوى، فقمنا بالتواصل مع الصحافة لكشف الموضوع أمام الرأي العام ودعوة الناخبين لاستخدام موقع «راقب 50»»،[26] وإثر ذلك ارتفع عدد الزيارات للموقع خلال تلك الفترة إلى قرابة 1000 زيارة يومية.

وفي الفترة الأخيرة قامت الأمانة العامة بتحديث الموقع الرسمي للمجلس بحيث يحتوي على خصائص مشابهة لتلك المتوفرة على موقع «راقب 50»، منها إبراز الإحصائيات على شكل جرافيكي وتوفير إمكانية البحث عن معلومات أو نشاطات محددة، في مؤشر إلى أن الدولة استجابت لرغبة المواطنين في الحصول على المعلومات بصورة أكثر شفافية، وقد ترك ذلك أثراً على سياساتها وإن كان محصوراً في الجوانب الإدارية.

مع ذلك، يبقى مشروع «راقب 50» محدود النطاق كونه في الأساس موقعاً إلكترونياً، مع الأخذ في الاعتبار أن الموقع لم ينشأ لرصد جميع المعلومات المتعلقة بعمل البرلمان وإنما اقتصر على عرض المعلومات الأكثر أهمية بالنسبة إلى الجمهور المستهدف، ولا يتم تحديثه باستمرار وإنما فقط في أوقات محددة. ويبدو أن الاعتماد فقط على عمل الموقع ليس كافياً لتحقيق الأهداف التي يدعو إليها المشروع، وإنما يتطلب ذلك التفكير في طرق وأساليب يمكن أن تكون مؤثرة أكثر على المجتمع وتعزيز دور المواطنين في العملية السياسية، وتبقى محدودية الموارد والكوادر تمثل عوائقاً رئيسية أمام «راقب 50» إذا ما أريد للمشروع أن ينمو ويزداد تأثيره.

شباب قطر ضد التطبيع – قطر

بعد إغلاق مكتب التمثيل التجاري بين قطر وإسرائيل إثر اندلاع الحرب على غزة في أواخر العام 2008،[27] تنفس القطريون الصعداء لما بدا لهم أنه تصحيح للمسار السابق الذي كانت تنتهجه الحكومة القطرية عندما أنشأت علاقات تجارية رسمية بينها وبين الكيان الصهيوني، إلا أن الحكومة القطرية بدأت بعد ذلك بالتقرب تدريجياً من الكيان الصهيوني، انطلاقاً من رغبتها في أن تكون لاعباً إقليمياً فاعلاً على المستوى الدبلوماسي والرياضي. واعتبرت مجموعة شباب قطر ضد التطبيع تلك الخطوات بـ «التحركات التطبيعية غير المباشرة».

لمواجهة هذه التحركات التطبيعية «غير المباشرة» برزت مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع» في العام 2011 بداية الأمر كمدونة من إعداد مجموعة من الشباب القطري والفلسطيني المقيم بدولة قطر، تمثل منصة للتعبير عن رفضهم للتطبيع، قبل أن تبدأ المجموعة في تصعيد أنشطتها مع تصاعد التحركات التطبيعية في قطر، حيث كانت استضافة بطولة السباحة في عام 2013 والتي شارك فيها رياضي من الكيان الصهيوني إحدى المواقف التي أظهرت

26 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «راقب 50»، نفس المصدر.

27 «قطر تطلب من إسرائيل إغلاق مكتبها التجاري في الدوحة،» **بي بي سي**، 18 يناير 2009، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7836000/7836363.stm>.

مدى قدرة المجموعة على تقديم رواية مغايرة للرواية الرسمية بشأن مفهوم التطبيع.

على الرغم من أن سياسة قطر الرسمية بشأن القضية الفلسطينية تشمل دعماً مالياً وسياسياً لحركة حماس وقطاع غزة بشكل عام، إلا أنه بسبب رغبتها في أن تكوّن سمعة لنفسها كـ «عاصمة العالم للرياضة»، لا سيما مع قرب موعد استضافتها لكأس العالم لكرة القدم في عام 2022، فإن الدولة فتحت حدودها لاستضافة مختلف الفعاليات الرياضية دون ممانعة حول مشاركة الكيان الصهيوني فيها، تجنباً لأي تأثير سلبي على سمعة الدولة في الإعلام الدولي.[28] وكما يوضح أحد أعضاء المجموعة، فإن «الهدف من تأسيس المجموعة كان لمواجهة السردية أن هذه الأنواع من الخطوات لا تمثل تطبيعاً أو ليست جديرة بالاهتمام لأنها لا تمثل إقرار للعلاقات السياسية، ولكننا في المجموعة نعتقد أن التطبيع يأخذ أشكال مختلفة وهذا مفهوم جديد في الخليج».[29]

ما يميز «شباب قطر ضد التطبيع» هو موقفها المستقل عن الدولة في المقام الأول واهتمامها بالعمل على التوعية السياسية، بدلاً من التركيز على الأنشطة الثقافية التي اختارت أن تركز عليها مجموعات أخرى في قطر، بالإضافة إلى استنادها على معايير حركة مقاطعة إسرائيل العالمية (BDS) كإحدى منطلقات عملها.[30] وفي هذا الإطار، تعمل المجموعة على حث بعض المؤسسات الرسمية لتبني مبادئ وشروط حركة مقاطعة إسرائيل العالمية (BDS) ومنها جامعة قطر.[31] كما انتهجت المجموعة أسلوب عمل لا يعتمد على إطار تنظيمي رسمي حيث تخلو المجموعة من شخصيات ومناصب قيادية رسمية وإنما تنظم نفسها كتجمع نشطاء يعملون في لجان عمل صغيرة كلٌ حسب اختصاصه.

وترى المجموعة أن الدولة حاولت احتكار النشاط التضامني مع القضية الفلسطينية لنفسها بعدم السماح لتجمعات المجتمع المدني بالقيام بدور فاعل سواء عن طريق جمع التبرعات أو القيام بحملات الدعم إلى قطاع غزة، ما أدى إلى ضعف قدرة المجتمع المدني التقليدي على مواجهة التحركات التطبيعية.[32]

من الحوادث المهمة التي مثلت موقفاً جريئاً للمجموعة إعلان أعضائها رفض استضافة الأمريكي الصهيوني ألن ديرشوتس في إحدى الجامعات الأمريكية من قبل مؤسسة قطر التعليمية، وذلك أثناء المحاضرة التي ألقاها بالجامعة،[33] ما دفع شريحة واسعة من القطريين للانضمام لصف المجموعة للتنديد باستضافته بعد ما انتشر مقطع

28 مقابلة شخصية مع أحد أعضاء «شباب قطر ضد التطبيع»، 27 مارس 2019.

29 نفس المصدر.

30 نفس المصدر.

31 مقابلة شخصية، نفس المصدر، 31 مارس 2019.

32 مقابلة شخصية مع أحد أعضاء «شباب قطر ضد التطبيع»، 27 مارس 2019.

33 *Tamara Nassar,* “Israel Propagandist Alan Dershowitz protested in Qatar,” The Electronic Intifada, 5 March 2018, < https://electronicintifada.net/blogs/tamara-nassar/israel-propagandist-alan-dershowitz-protested-qatar >.

الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، وبيّن للمجتمع أنه «ما زالت هناك مساحة للتعبير عن رفض التطبيع».[34] من الملاحظ أنه يوجد ثمة تناقض في هذه المسألة، فالحكومة القطرية تارة تدعم حركة حماس وقطاع غزة بالمال والدعم الدبلوماسي وتعظم من القضية الفلسطينية في المناهج الدراسية، وتارة أخرى تقدم على استضافة شخصيات صهيونية في فعاليات رسمية ما قد يجعله من الصعب على القطريين استنباط موقف الدولة الحقيقي من التطبيع، ولكن ما استطاعت أن تقوم به مبادرة «شباب قطر ضد التطبيع» في توسيع مفهوم التطبيع ليشمل التطبيع الثقافي والرياضي والاقتصادي إلى جانب التطبيع السياسي وكسر احتكار الدولة للعمل التضامني مع القضية الفلسطينية يعكس ما يمكن أن يتحقق من «عدم الاكتفاء» بالدور الرسمي، وذلك لأن قضية التطبيع في قطر مرتبطة بشكل وثيق بالسياسات العامة للدولة، ما يعني أنه حين يعبر المواطن القطري عن رأيه في تحركات التطبيع فهو أيضاً يعبر عن رأيه في السياسات العامة للدولة، وهنا يتحول المواطن القطري من متلقٍ للسياسات إلى فاعلٍ يعبر عن رغبته في صياغتها. كما أن الإصرار الشعبي على مقاومة التطبيع وسط الموجة التطبيعية التي تشارك فيها جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الأخيرة ليس أمراً سهلاً،[35] لا سيما في بلد مثل قطر يفتقر لمؤسسات المجتمع المدني والأطر المنظمة لها، كما أن هذا النوع من النشاط يعتبر عملاً سياسياً حسب رأي الحكومة القطرية، حيث أنها سبق وأن رفضت الترخيص للجمعية القطرية لمساندة الحقوق الفلسطينية في عام 2001 باعتبار أن نشاطها «يغلب عليه الطابع السياسي».[36] لذلك يعتبر ظهور مجموعة مثل «شباب قطر ضد التطبيع» (غير المرخصة)، التي تمكنت من أن توازن بين النشاط الإعلامي في الفضاء الافتراضي والعمل الميداني، تطوراً نوعياً في قطر، ويعكس إرادة صلبة لشريحة من المجتمع للمشاركة في صياغة الأولويات الوطنية، وفي هذه الحالة تحديداً فإنهم يؤكدون أن الوقوف مع القضية الفلسطينية أهم من الفوائد المتحققة من الانفتاح الرياضي.

أما طبيعة عمل المجموعة كتجمع غير مرخص فهو سلاح ذو حدّين. فمن جانب، مكنها ذلك من التحرك بحرية دون الحاجة للتنسيق مع الجهات الرسمية لتنظيم أنشطتها كما لو كانت مؤسسة مرخصة، نظراً إلى القيود التي تضعها الحكومة القطرية على مؤسسات المجتمع المدني. ومن جانب آخر، تواجه المجموعة صعوبات رسمية في تنظيم الفعاليات.

ويبدو أن تأثير المجموعة آخذ في التصاعد خلال هذه الفترة، سيما مع بروز إسمها بشكل أوسع من خلال حملاتها

34 مقابلة شخصية مع أحد أعضاء «شباب قطر ضد التطبيع»، 31 مارس 2019.

35 للمزيد عن تفاصيل مستجدات التطبيع مع الكيان الصهيوني في دول مجلس التعاون: **الثابت والمتحول 2018: هامش التنمية في الخليج**، مصدر سابق، «قسم المستجدات السياسية في دول مجلس التعاون».

36 «خبر صحفي وتصريح اللجنة المؤسسة للجمعية القطرية لمساندة الحقوق الفلسطينية بما يتعلق برفض التأسيس،» **موقع الدكتور علي الكواري**، < http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/pressrelease-palisianlegalrightsqatar2001.pdf >.

الإعلامية وفعالياتها على أرض الواقع في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع المدني في قطر من تضييق. وهذا التأثير لا يقتصر فقط على التوعية بالقضية الفلسطينية فحسب، وإنما نجاح المجموعة وفكرتها سيشجع الآخرين على الأخذ بزمام المبادرة وإنشاء مبادرات مستقلة بأنفسهم، مع تغيير تصور المجتمع لما هو ممكن وغير ممكن لهم من تحركات وأنشطة كمواطنين قطريين. قدرة المجموعة على التنظيم خارج إطار الفضاء الافتراضي سيكون التحدي الحقيقي لها على مدى المستقبل القريب والمتوسط، حيث غياب الصفة القانونية سيشكل صعوبة في تنظيم الفعاليات، مع رفض بعض الجهات التعامل معها لا سيما وأن هذا الإشكال قد أدى إلى إلغاء المجموعة بعض الفعاليات المقررة في السابق.

مجلة مواطن – عمان

تأسست «مجلة مواطن» في أعقاب احتجاجات الربيع العربي في سلطنة عمان، من قبل مجموعة من النشطاء الشباب والإعلاميين الذين أرادوا تأسيس مشروع إعلامي جديد ومغاير عما وصفه أحد المؤسسين بـ «الإعلام التنموي»[37] المتعارف عليه في الساحة العمانية.

وحسب تصور «مجلة مواطن» لمكامن الخلل في «الإعلام التنموي»، فإن المشكلة تكمن في تركيز هذا النوع من الإعلام بشكل أساسي على «أخبار السلطة»، على حد تعبيرهم، وتناول الجوانب الإيجابية فيها دون نقد أو تحليل موضوعي، كما أنها «تركز في الغالب على تغطية أخبار المشاريع الحكومية وزيارات المسؤولين»، وهي ما اعتبرته «مجلة مواطن» أخباراً لا تحاكي هموم وقضايا المواطن.[38]

لعل من الجوانب الملفتة في هذا الأمر هو اختيار المجلة مصطلح «مواطن» ليكون إسم المؤسسة وشعارها، ما يدل على اتخاذهم موقف واضح إلى جانب المواطنين في مقابل «السلطة»، وتعليقاً على ذلك قال أحد المؤسسين أن اختيار هذا الإسم كان «محاولة لتمييز أنفسنا عن السائد الموجود في عمان بتمثيلنا المواطن وقضاياه».[39] وعليه، فإن أهداف المجلة ركزت على تحويل المشروع إلى سلطة رابعة تستطيع أن تناقش وتنتقد وتبني وعي المواطنين حول ما يخصهم من أحداث وقضايا، وبالأخص حول علاقتهم بالدولة كمواطنين.

تجربة «مجلة مواطن» في بداية تأسيسها كانت مليئة بالتحديات والمصاعب، بعضها من طرف بعض شرائح المجتمع التي كانت تتوجس من المشروع من باب الخوف، والبعض الآخر من طرف الجهات الرسمية التي كانت ترى في «مجلة مواطن» مصدر تهديد. ففي المقام الأول، دفع عدم وجود قانون للإعلام الإلكتروني في عمان المجلةَ للتسجيل كشركة

37 مقابلة شخصية مع أحد مؤسسي «مجلة مواطن»، 9 فبراير 2019

38 المصدر نفسه.

39 المصدر نفسه، 17 مارس 2019.

تجارية، وأثناء القيام بإجراءات التسجيل تحفظت الجهات الرسمية على اسم «مواطن» ولم تسمح بتسجيلها تحت ذلك الاسم إلا بعد محاولات عدة. وبعد بدء المجلة نشاطها واجهت تحديات أخرى أمنية تمحورت أيضاً حول تحفظات الجهات الرسمية على اسم وسياسة تحرير المجلة، حيث دعوا المجلة لتغيير سياسة تحريرها بحيث تكون أقرب إلى سياسات تحرير الصحف اليومية التي تتبع أسلوب «الإعلام التنموي».[40] وتعليقاً على فكرة تغيير سياسة التحرير قال أحد المؤسسين أنه «من المفترض أن يكون الإعلام إعلاماً ناقداً لأن هذه هي الطريقة المثلى لبناء الوطن، ولكن السلطة تتعامل مع هذا الأمر على أنه خيانة بسبب ارتكازها على مفهوم الأبوة في التعامل مع المواطنين».[41]

الإشارة إلى مفهوم الأبوة تحمل دلالات كثيرة بالنسبة إلى الدولة الخليجية عامةً وسلطنة عمان خاصةً. أولاً لكون مفهوم الأبوة يخلق بالضرورة علاقة غير سوية بين الحاكم والمحكوم، حيث يُصوَّر الحاكم كبالغ وراشد يتحمل مسؤولية تربية رعاياه وحمايتهم، بينما المحكوم (المواطن) يظل قاصراً يدين للحاكم بكل ما يملكه من نِعَم، وهو مفهوم بالتأكيد لا يؤسس لعلاقة قائمة على أساس المواطنة. وفي السياق العماني تُعد هذه الظاهرة أكثر شدة بحكم وجود السلطان قابوس بن سعيد على رأس الدولة بلا شركاء أو ولاة، ما أدى إلى تحوله إلى الرجل الأول والوحيد في الدولة العمانية، وكل ما جنته عمان في «عصر النهضة» يُنسب إليه شخصياً. ويرى القائمون على «مجلة مواطن» أن تداخل مفهوم الأبوة في الدولة هو ما أدى إلى النظر إلى الإعلام الناقد كعمل فتنوي، لأن مفهوم الأبوة يجعل من واجب كل مواطن أن «يتستر» على عيوب «العائلة»، بينما تدعو المجلة إلى أن تتحول الدولة إلى دولة مؤسسات فعلية يكون المواطنون فيها واعين بحقوقهم.

وقد استطاعت المجلة تحقيق عدد من الإنجازات خصوصاً بعد انتقال إدارتها إلى العاصمة البريطانية لندن في العام 2017، حيث تطورت المجلة لتتناول الشأن العام في المنطقة العربية ككل، وتحررت من الضغوطات الأمنية وباتت تناقش قضايا المواطن بجرأة أكثر مقارنة بالسابق. كما تم تدشين عدة مبادرات فرعية تحت مظلة «شبكة مواطن» مثل «مواطن كافيه» و «مركز مواطن لحرية الصحافة» و «مواطن بوست». ونجحت «مواطن» في نسج علاقات مهنية وطيدة مع تجمعات المجتمع المدني الخليجي القاطنة خارج دول الخليج، وتجلى ذلك في التعاون في تنظيم مؤتمرات وندوات حوارية مع منظمة «القسط لحقوق الإنسان» السعودية، و»منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان» البحرينية، و»المركز العماني لحقوق الإنسان». وما يضيف إلى رصيدها هو أن التعاون بين المنظمات الخليجية يعد أمراً نادراً وعليه فإن تمكن «مواطن» من لعب دور حلقة الوصل بين كل هذه المنظمات المتفرقة مؤشر لما يمكن أن يحققه «إعلام المواطن» كأرضية توافق للعاملين في الساحة السياسية والحقوقية.

---

40 المصدر نفسه، 9 فبراير 2019.

41 المصدر نفسه، 17 مارس 2019.

لذلك تعتبر «مواطن» منفذاً نادراً للعمانيين والخليجيين للحصول على تجربة إعلامية مغايرة تمكنهم من تغيير نظرتهم إلى ما ينبغي أن يكون الإعلام عليه، وندرة المساحات الحاضنة لهم جعل منها نقطة التقاء للعديد من الشباب المهتمين بتنمية «إعلام المواطن» كبديل عن «الإعلام التنموي»، إلا أنه كأي مؤسسة إعلامية فـ «مواطن» تواجه صعوبات عديدة على الصعيدي المالي والإداري مثل ضعف مصادر التمويل وصعوبة فريق العمل الصغير في التنسيق بالشكل المطلوب بين جميع الفروع المنضوية تحت «شبكة مواطن». فبعد أن تمكنت «مواطن» من حل مشكلة الضغوطات الأمنية التي مورست عليها في بداية مسيرتها بعد انتقالها إلى لندن، تواجه اليوم مشاكل وتحديات أخرى تتطلب قدرة أكبر على ابتكار الحلول.

منصة الطليعة – قطر

«التنوع، الوعي، الوحدة» أولى الكلمات التي نطق بها حساب «منصة الطليعة» على مواقع التواصل الاجتماعي حين تأسست المنصة في أواخر عام 2018، بهدف التأكيد على ضرورة إيجاد هوية وطنية قطرية جامعة تعترف بالتنوع الثقافي في المجتمع القطري وتنمي وعيه وتكرس وحدته، حيث أن الهوية الوطنية التي تروج لها الجهات الرسمية – حسب رأي القائمين على الحساب – في المناسبات الوطنية والمناهج الدراسية والإعلام ومن خلال سياساتها الثقافية لا تعبر فعلاً عن التنوع الثقافي في المجتمع ولا عن عمق تاريخه، بل إنها حددت «شكلاً معيناً» للمواطن القطري وخلقت فاصلاً بين المواطن «الأصيل» والمواطن «غير الأصيل».[42]

وفي هذا الصدد، كانت أولى أنشطة المنصة عبارة عن جولة ميدانية تحت عنوان «الاغتراب» في منطقة أم غويلينة، وهي ضاحية من ضواحي العاصمة الدوحة، كانت مركز الثقل السكاني والاجتماعي في الدوحة في منتصف القرن العشرين إلا أنها اليوم تحولت إلى منطقة تجارية بحتة بعد أن هجرها سكانها للعيش في المناطق الجديدة. الهدف من الجولة كان محاولة استحضار الذاكرة الوطنية المفقودة وتعريف جيل جديد من القطريين على المنطقة والتاريخ الاجتماعي والثقافي الذي تحمله.

كما اهتمت المنصة كذلك بالاحتفاء بالشخصيات الثقافية المؤثرة مثل الملحن عبدالعزيز الناصر الذي لم يحظى على التقدير الكافي رغم دوره في تلحين العديد من الأغاني الوطنية التي شكلت جزءاً من الثقافة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك اهتمت المنصة بمناقشة الشأن الدستوري والسياسي للدولة بهدف «إبراز المواضيع المسكوت عنها» في قطر.[43] وتعليقاً على ذلك، أوضح أحد أعضاء المنصة رؤيتهم للوضع القائم في قطر: «لدينا إرث ثقافي غني ولكن المؤسسات

42 مقابلة شخصية مع أحد أعضاء «منصة الطليعة»، ٢٧ مارس ٢٠١٩.

43 نفس المصدر.

الرسمية تتجاهله وخوفنا هو أن تأتي أجيال لا تعرف شيء عن هذه الذاكرة لأن السردية الرسمية غير مهتمة بها، لأنها مهتمة أكثر بالمتحف الجديد الذي سيبنى وبكأس العالم. كما أن سقف حرية التعبير منخفض جداً، وعملية التنمية تواجه تحديات، ونرغب في أن تكون لنا منصة لنناقش هذه التحديات ونُعَبِر عن أنفسنا بدل من أن يُعَبَر عنّا».[44] وقد تكون مسألة الهوية الوطنية وأسس تشكيلها من المسائل الأساسية لدى المنصة، حيث أن الهوية الوطنية المصاغة التي تقدمها الأجهزة الرسمية للمجتمع تعبر عن رغبات الأسرة الحاكمة في قطر، على حد تعبير أحد أعضاء المنصة، في احتكار وسائل التعبير عن الهوية الوطنية، ما أدى إلى ظهور «تصور معين للهوية الوطنية» لتكون متجانسة خالية من أي اختلافات ثقافية. وأشار عضو آخر أن كثرة تركيز الدولة على التراث والأنشطة التراثية، وخصوصاً القبلية منها، على حساب الأنشطة الثقافية الجامعة الحاضنة للتنوع، أدى إلى أن صعوبات في تشكيل هوية وطنية متوافق عليها.

بناءً على ذلك، فمن الواضح أن «منصة الطليعة» تملك رؤية للمواطنة تطمح لتحليل الثغرات والمشاكل في طريقة صياغة المفاهيم على المستوى المجتمعي للهوية الوطنية والمواطنة، ومن الممكن أن تتطور وتتبلور هذه الأفكار بشكل أعمق إذا سمح لها، لا سيما أنها رؤية لا تتوافق مع فكرة فرض هوية وطنية معينة لا تعترف بالاختلافات الثقافية بين أفراد المجتمع. أحياناً تنطلق محاولات الحكومات في فرض هوية وطنية معينة من نوايا حسنة، حيث أنها ترغب في تجنب الصراعات التي قد تنتج عن الاعتراف بالاختلافات، إلا أن المنصة تطرح مفهوماً مغايراً وهو أن الاعتراف بالاختلاف هو الطريق الأمثل لتحقيق سمو وسلم المجتمع.

الجدير بالذكر أن «منصة الطليعة» استلهمت تجربة «نادي الطليعة» الذي تأسس في عام 1951 والذي ترك أثراً كبيراً في الساحة الثقافية آنذاك وعلى عدد من النخب التي عاصرته، رغم قصر تجربته التي لم تستمر لأكثر من سنة. وفي ظروف مشابهة بين النادي و «المنصة»، التي قررت تبني أسلوب تنظيم غير تقليدي في كونها مجموعة غير مرخصة وتخلو من التنظيم الإداري الرسمي، توقفت حسابات المنصة على مواقع التواصل الاجتماعي - التي تمثل المساحة الرئيسة لنشاطها - مؤخراً دون سابق إنذار، مما يجعل مستقبلها غير واضح.

يشوب المجتمع المدني في قطر الكثير من التحديات التي تحد من عمله، لا سيما إذا كان نشاطه ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، مما يبين هشاشة موقف التجمعات غير التقليدية في ظل هذه الظروف، كونها تفتقر للمقومات التي قد تمكنها من مواجهة التحديات السياسية. فغياب الصفة القانونية وضعف الكوادر التنظيمية يعرضها لخطر الإيقاف من قبل الجهات الرسمية بفعل ضغوطات تمارس عليها بطرق غير رسمية وغير مباشرة،

44 نفس المصدر.

مثل منع بعض الجهات والشخصيات من التعامل معها أو ممارسة الضغوطات الأمنية على أعضائها. وبناء على ذلك، فبينما تمثل «منصة الطليعة» فرصة للمواطنين لإعادة صياغة مفاهيم الهوية الوطنية على أسس المواطنة المتساوية، فإن ضعف موقعها يمثل الوجه الآخر للمشكلة التي تعاني منها التجمعات غير التقليدية، وهو هشاشتها كإطار فاعل يمكن الاستمرار فيه على المدى البعيد.

مبادرة تساؤل – البحرين

كانت الساحة البحرينية في عام 2014 لا تزال متأثرة بتداعيات احتجاجات الربيع العربي، حيث كان من الصعب على المبادرات المستقلة أن تنشط دون غطاء أو رعاية رسمية أو من إحدى مؤسسات المجتمع المدني المعروفة، وخصوصاً إذا كانت هذه المبادرات تحمل طابعاً سياسياً.

وفي هذا السياق، أنشئت «مبادرة تساؤل» كمبادرة مجتمعية تسعى إلى تنمية التساؤل الذاتي حول المواضيع الشائكة والجدلية في المجتمع البحريني، مع التزام تام بصون حرية التعبير، وانطلاقاً من الإيمان بأن هذه المواضيع لا ينبغي تجريدها من واقعها الاجتماعي والسياسي والتاريخي وإنما ينبغي مواجهتها بشكل مباشر وصريح.[45]

منذ إنشاء المبادرة، تمكنت من تنظيم العديد من البرامج الثقافية والفكرية حول المجتمع والدولة والدين والطائفية والقضايا الإقليمية، بالإضافة إلى عددٍ من الحملات الإعلامية التي سلطت الضوء على محطات مهمة في التاريخ البحريني. من أهمها كانت فعالية متعددة الجوانب مزجت بين أساليب الفن والسينما والحوار مع مجموعة من شباب اليمن الذين تحدثوا عن أوضاع الحياة تحت الحرب عن طريق البث المباشر، وندوة فكرية شارك فيها مجموعة من الشباب الباحثين حول دور النوع الاجتماعي في الاقتصاد انتهت بنشر أوراق بحثية لهم على مدونة المبادرة.[46] وقد أسهم جمع المبادرة للوسائط والتقنيات المختلفة وتنوع أنماط أنشطتها أيضاً في جذب جمهور متعدد الأهواء من الناشط السياسي للناشط الثقافي والكاتب والفنان والباحث، كما كان لهذا الأسلوب «المختلط» دور في قدرة المبادرة على التكيف مع الظروف السياسية بتلبيس أطروحاتها في قوالب متعددة.

وعلى الرغم من الانفتاح النسبي في الساحة البحرينية آنذاك، إلا أن حرية التعبير والتساؤل بقيتا حقوقاً عسيرة الممارسة بسبب عدة عوامل لخصها القائمون على المبادرة في ثلاثة محاور: غياب المساحات الحاضنة للآراء

---

45 تجربة شخصية للمؤلف كعضو مؤسس في المبادرة.

46 نفس المصدر.

بصرف النظر عن الانتماء السياسي، وصعوبة العمل دون غطاء رسمي، واستحواذ النخب على وسائل التعبير مما يجعل الشباب يعيشون على الهامش المليء بالشروط والخطوط الحمراء. النمط السائد في إقدام شخصية ذات ثقل في المجتمع على طرح موضوع وسط حضور يتشارك معه في الرأي، لم يكن نمطاً مناسباً لتفعيل دور الشباب في المجتمع، لأن اختراق ذلك المحيط ليس سهلاً ولا يشعرون فيه أنهم على قدر من المساواة مع غيرهم من الحضور، ولذلك طورت المبادرة نمط حواري يقوم على خلق مساحة «ديمقراطية» تسمح للجميع أن يعبر عن رأيه في أي موضوع يطرح دون حدود فاصلة بين «المثقف» و «العامي».[47]

وكان للمبادرة اهتمام عالي بمفهوم المواطنة، حيث أنه كان عنصراً حاضراً في أغلب أنشطتها، واعتبرت أن المواطنة التي لا تشمل حرية التعبير والتساؤل في «الخطوط الحمراء» هي مواطنةٌ منقوصة. وفي إحدى وثائقها المفاهيمية ربطت المبادرة بين مفهوم المواطنة والتساؤل حيث أشارت إلى أن «عملية التساؤل تعزز فرص المجتمع في إعادة بناء نفسه بشكل أكثر تساوياً.[48]

وأشار أحد رواد المبادرة أن «مبادرة بمثل هذا الطابع كانت تمثل ظاهرة جديدة على الساحة آنذاك، لا سيما أنها كانت تطرح مواضيع جريئة أحياناً وقريبة من المجتمع».[49] وما ساعد «تساؤل» على تبني الجرأة في الطرح كونها مبادرة مستقلة وغير مرخصة في الوقت نفسه، فلم تمارس أي ضغوطات بيروقراطية على نشاطها، وذلك سهل عليها أيضاً مزاولة عملها من دون الحاجة لأخذ الموافقات من أي جهات رسمية، ما منحها حرية أكبر في اختيار مواضيع الطرح وتنسيقها بالشكل الذي يعبر عن الرغبات الحرة للقائمين عليها.

ولكن في الوقت نفسه لم يمنع عدم الترخيص من وجود بعض التحديات. أولها تمثل في صعوبة إقناع الناس بالمشاركة في أنشطة المبادرة أول المشوار، لعدم وجود غطاء رسمي، ونظرة المجتمع إليها بشيء من التشكيك في النوايا والغايات. إلا أن المبادرة استطاعت التغلب على هذا التحدي مع مرور الوقت وكسب ثقة الجمهور. أما التحدي الثاني فقد كان مرتبطاً بإيجاد المساحات المناسبة لتنظيم فعالياتها حيث منهجية المبادرة، التي ارتكزت على استخدام مساحات محايدة وسهلة الوصول مما حد من الخيارات الممكنة، حيث تم تنظيم أغلب الفعاليات في المقاهي وبعض المؤسسات الثقافية المحلية. كما كانت للظروف المحيطة بالساحة بشكل عام تأثير على مدى استعداد المشاركين لتبني الأطروحات الجريئة أو الجدلية أو حتى المشاركة في فعاليات «تساؤل» من الأساس، فكان على المبادرة التكيف مع هذه المعطيات وخفض سقفها بين الفترة والأخرى.

---

47 نفس المصدر.

48 نفس المصدر.

49 مقابلة مع أحد رواد المبادرة، 22 مايو 2019.

العنصر المكاني مثل عنصراً مهماً بالنسبة إلى القائمين على المبادرة، حيث حرصوا على أن تكون المساحات وأسلوب تصميم الجلسات مولداً للحوار والنقاش المفتوح، وتبنت المبادرة لهذا الغرض نمط «الحلقة النقاشية» في جميع فعالياتها، بحيث يتم تصميم الجلسة على شكل دائرة بهدف تذويب الاختلافات بين المشاركين ووضع الجميع على أرضية متساوية لبدء الحوار.[50] وانطلاقاً من ذلك، سعت المبادرة إلى خلق فضاء وحوار ثقافي أكثر ديمقراطية بإفساح المجال أمام الشباب المهتمين لتقديم وطرح المواضيع وعرض تجاربهم، عوضاً عن إعطاء المنصة الفرصة للنخب الثقافية المتمكنة أصلاً من استخدام المنابر الإعلامية والمنصات الثقافية لعرض أفكارهم وأعمالهم، حيث حاولت أن تثبت المبادرة أنه يمكن لأي شخص أن يعبر عن أفكاره السياسية والفكرية ويقدمها أمام الناس بصرف النظر عن مؤهله العلمي أو مكانته الاجتماعية، ولا يحتاج أن يحصل على دعم الجهات الرسمية أو شخصيات نخبوية لتصبح أفكاره ذات قيمة.

وبفضل هذا التوجه تمكنت «تساؤل» من كسب ثقة فئة من الشباب المتعطش للحصول على تجربة تقدّر فيها أطروحاته بدل من أن يكون مجرد فرد من أفراد الجمهور، وكانت المبادرة تنمو بشكل تدريجي مع كل نشاط جديد، على الرغم من أن المبادرة استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي بشكل حصري ولم تسع للترويج في وسائل الإعلام الرسمية للمحافظة على أمانة روايتها ورسالتها،[51] ما يعني أن قدرات «تساؤل» على الوصول إلى جمهور كبير كانت محدودة بقدرتها على توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في صالحها، وربما لو روجت لفعالياتها في الصحافة والتلفزيون وغيرها من وسائل لكانت وصلت إلى جمهور أوسع.

توقف نشاط المبادرة في أوائل عام 2018 بعد أن واجه فريق العمل صعوبات داخلية تتعلق بالتوافق على توجهات «تساؤل» وضعف قدرته على النمو لقلة الكوادر العاملة.[52] وعلى الرغم من أن طموحات «تساؤل» كانت عالية مقارنة بقلة مواردها المادية، إلا أن التحدي الحقيقي الذي واجهته المبادرة تمثل في إمكانية التوفيق بين التزامات الكوادر الشخصية والتزاماتهم تجاه المبادرة. ولهذا فحتى عندما كانت «تساؤل» في أوج نشاطها، فإنها كانت تنظم البرامج على شكل «مشاريع» تبدأ وتنتهي في وقت محدد. ولكون أغلب أعضاء فريق العمل من فئة الطلبة فكانت البرامج أيضاً تنظم بالتزامن مع جدول السنة الدراسية مع تكثيف النشاط في الإجازتين الصيفية والشتوية.[53] وعليه، لم تتحول «تساؤل» رغم طموحها إلى مبادرة منتظمة ومؤثرة في الساحة.

50 تجربة شخصية للمؤلف كعضو مؤسس في المبادرة.
51 نفس المصدر.
52 نفس المصدر.
53 نفس المصدر.

مراجعة وتقييم: هل يمكن للمجتمع المدني غير التقليدي أن يكون البديل المناسب؟

حين نأتي لتحليل أوضاع المجتمع المدني والمواطنة فإننا أساساً نتحدث عن حالة سياسية اجتماعية معينة، لا يمكن مناقشتها دون النظر إلى الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بها: هل يوجد قانون يسمح بتأسيس التجمعات؟ وهل نحن نتحدث عن مجتمع قليل العدد مثل قطر أم كبير مثل السعودية؟ وغيرها من التساؤلات المهم الإجابة عليها قبل الخوض في تحليلنا للمجتمع المدني والمواطنة.

جميع هذه العناصر مجتمعة تحدد نمط المواطنة المتّبع، والتجمعات غير التقليدية تعمل على تغيير تصورات المجتمع حول هذه الأنماط وصولاً إلى تغيير الأنماط نفسها عن طريق ممارسات قد تبدو ظاهراً على أنها ممارسات غير مسيّسة، ولكنها بكل تأكيد تحمل أبعاداً سياسية، أحياناً بمجرد عملها في ظروف سياسية أعطت لتلك الممارسات بعداً سياسياً. فحين تقوم مبادرة مثل «موانئ» بطرح موضوع خصخصة الأراضي، وإن كان في إطارٍ ثقافي، في بلدٍ مثل البحرين يحمل فيه هذا الموضوع بعداً سياسياً مرتبطاً بجذور الأزمة السياسية الراهنة، فإن ذلك لا بد وأن يعكس جدلاً حول المواطنة. وكذلك بالنسبة إلى «شباب قطر ضد التطبيع» التي من خلال نشاطها التضامني مع القضية الفلسطينية تمكنت من طرح أولويات سياسية بديلة تستهدف إحدى ركائز سياسة الدولة الرسمية.

استعداد التجمعات غير التقليدية للخوض في جدل مع الدولة في كيفية تعريف المواطنة وما هو مسموح وغير مسموح في إطارها يمثل إرادة تصب نحو المشاركة السياسية في صياغة الأولويات الوطنية رغم تعارض أولويات التجمعات غير التقليدية مع أولويات الدولة، واتساع الفجوة بين المجتمع والدولة سوف يؤدي بالضرورة إلى تطور الصراع بينهما.

التحدي الحقيقي أمام التجمعات غير التقليدية هو مدى قدرتها على طرح بديل يلاقي قبولاً لدى المجتمع الأوسع خارج إطار دوائرها التي لا تزال ضيقة إلى حد ما. وطريق الوصول إلى هذا الهدف مليء بالتحديات والصعوبات التي تعاني منها جميع التجمعات غير التقليدية، مثل محدودية الموارد والكوادر التنظيمية التي تقتصر في بعض الأحيان على المجموعة التي أسست التجمع، وأخرى تخص الظروف السياسية في كل بلد مثل غياب المنظومة القانونية التي تسمح للمجتمع المدني بمزاولة نشاطه. ويمكن أن توجد حلول لهذه التحديات لكونها تحديات تنظيمية قد تواجه أي مؤسسة، إلا أن التجمعات غير التقليدية على وجه الخصوص تعاني من مشكلة اعتمادها على شرائح معينة من المواطنين المتمكنين أصلاً من الأدوات التي تمنحهم إمكانية لعب دور بارز في المجتمع، لتشكيل كوادرها التنظيمية وصياغة برامجها، كالمهنيين من ذوي المكانة الاجتماعية العالية نسبياً والمفكرين

والنخب الصغيرة. صحيح أن التجمعات غير التقليدية أنشئت على هامش المجتمع المدني التقليدي، وبالتالي سعت لأن تكون أكثر انفتاحاً وتمثيلاً لهموم المواطنين، إلا أنه بفضل تكوينها فإنها لا تمثل شريحة واسعة من المجتمع، وليس من المتوقع أنها ستتمكن من القيام بذلك دون تكثيف جهودها لإشراك فئات أوسع من المجتمع في برامجها. المشكلة الأخرى هي مسألة الاستمرارية، فالتجمعات غير التقليدية بطبيعتها لا تمتلك الإمكانيات لمزاولة نشاطها بشكل منتظم ولا لكي تنمو نوعياً عما هي عليه الآن، فمن المتوقع أن تستمر على درجة منخفضة من النشاط للفترة القادمة إذا ما لم يحصل تغير جذري في ظروف البلد التي تعمل به، لا سيما وأن حالة واحدة على الأقل من الحالات التي ناقشناها في هذه الورقة توقف نشاطها خلال كتابة هذه السطور دون توضيح رسمي عن السبب. وفي هذه النقطة بالتحديد يرى الباحث أن التجمعات غير التقليدية لن تكون قادرة على طرح نفسها كبديل حقيقي للسائد الموجود.

ما تمثله التجمعات غير التقليدية هي ظاهرة جديرة بالدراسة والتقييم لما تحمله من فرص مستقبلية طموحة لتغيير حدود مفهوم المواطنة في المحيط الذي تنشط فيه، خصوصاً أنها تطرح مفاهيم متقدمة نابعة عن نظرة شاملة للواقع السياسي الاجتماعي الخاص بها وشأنها أن تساهم في إيجاد مدخل لتحقيق نموذج جديد للمواطنة قائم على المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في صناعة القرار السياسي.



3. المستجدات في دول مجلس التعاون

3.1 مقدمة: المستجدات في دول مجلس التعاون
3.2 المستجدات في المملكة العربية السعودية – فهد محمد
3.3 المستجدات في مملكة البحرين – علي فارس
3.4 المستجدات في دولة الكويت – نور الشيخ
2.5 المستجدات في دولة قطر – هيا الشهواني وحصة المهندي
2.6 المستجدات في دولة الإمارات – آلاء الصديق
2.6 المستجدات في سلطنة عمان – وضحاء شامس

3.1 مقدمة: المستجدات في دول مجلس التعاون

كما جرت العادة، يخصَّص هذا القسم من العمل لرصد وتحليل أبرز المستجدات السياسية والاجتماعية في دول مجلس التعاون، منطلقين من المنظور العام لهذا الإصدار، ألا وهو المواطنة.

بات من الواضح أن الأزمة الخليجية وآثارها ما زالت تسيطر على مستجدات المنطقة خلال 2018، رغم مرور أكثر من عام على اندلاعها. ويبدو أن أية حلول لها ليست قريبة، سيما بالنظر إلى اصطفاف وسائل الإعلام المملوكة من قبل كل طرف في معركة إعلامية لم تقم اعتباراً لأي مما كان يعتبر خطوطاً حمراء بالنسبة للصراعات التي تمر بها دول المنطقة في السابق. وتبقى الحقيقة الوحيدة في هذه الأزمة متمثلة في حجم الضرر الذي تعرضت له العلاقات الاجتماعية بين مواطني أقطار تربطها علاقات قرابة ومصاهرة ووحدة مصير منذ القدم.

وعلى الرغم من هذا الخلاف، ترصد أوراق هذا القسم اتفاق أغلب الدول على السير في درب التطبيع مع الكيان الصهيوني (فيما عدى الكويت نسبياً). فقد شهد عام 2018 زيارات متعددة لوفود صهيونية رسمية وغير رسمية إلى أغلب دول المجلس، ومشاركتها في العديد من الفعاليات، حتى وصل الحال إلى زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني لأراضي الخليج خلال هذا العام، إضافة إلى وزراء ومسؤولين آخرين.

أمر آخر اتفقت عليه السلطات هو الاستمرار في نهج الحكم المطلق، وقد شهد عام 2018 تصاعداً في استخدام أدوات القسر، بما فيها الاعتقالات والمحاكمات السياسية، علاوة على ظاهرة إسقاط الجنسية أو سحبها. وقد تكون الحادثة التي كان لها أكبر انعكاس على المستوى العالمي هي اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، التي وصلت ارتداداتها الى أروقة السياسة في واشنطن. في المقابل، لم يطرأ أي تغير جذري من ناحية الإصلاح السياسي وتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، على الرغم من تواصل الحراك المجتمعي بشكل متفاوت على مستوى دول المجلس.

اقتصادياً، شرعت أغلب الدول في اعتماد سياسات مالية تقشفيه، باستثناء القطاعين العسكري والأمني، وفرضت بعضها ضريبة القيمة المضافة، فيما رفعت أخرى الضرائب على بعض السلع الكمالية في ظل التواصل في تذبذب أسعار النفط. وإجمالاً، فإن الاتجاه العام يدل على تفاقم أوجه الخلل المزمنة سياسياً واقتصادياً وأمنياً وسكانياً، دون تبلور بوادر سياسات جادة على مستوى الحكم للتصدي لأي منها، في مقابل تحركات مجتمعية تواجه صعوبات وعقبات جمة.

3.2 المستجدات في المملكة العربية السعودية – فهد محمد

تأتي سنة 2018 بعد مرور عامين على إقرار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومرور عام واحد على استقرار ولاية العهد للأمير محمد بن سلمان، الذي كان قد بدأ يضطلع بدور كبير في رسم السياسيات المحلية منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في عام 2015. يعتبر العام 2018 وقتاً ملائماً لقراءة ملامح المرحلة ونوعية التوجهات التي تسلكها الدولة في إدارة كثير من الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأ تنفيذ جزء من مشاريع «الإصلاح الاقتصادي» التي أعلنت عنها المملكة في إطار الرؤية، تزامناً مع استمرار تغيير وهيكلة أداء الجهاز الحكومي بعد موجة من التغييرات والتعيينات التي طالت الكثير من الأجهزة والمؤسسات خلال الأعوام الماضية. وقد ساهمت تلك التغييرات في منح ولي العهد المزيد من الصلاحيات لإدارة عدد من الملفات الحيوية بالبلاد. تهدف هذه الورقة إلى مناقشة أبرز المستجدات بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2018 وربطها بالموضوع العام للإصدار، وهو «المواطنة».

المواطنة في سياق رؤية 2030

في بيان أذيع في أبريل 2016، أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عن إطلاق رؤية السعودية 2030 كخطة حكومية شاملة تهدف بالأساس إلى إصلاح اقتصاد الدولة وتحريرها من الاعتماد بشكل كبير على المداخيل النفطية.

الذي تغير مؤخراً بالسعودية هو تولي الأمير الشاب محمد بن سلمان ولاية العهد واضطلاعه بدور كبير في رسم السياسات المحلية، فبالإضافة إلى توليه منصب ولي العهد ونائب مجلس الوزراء فإن الأمير يتولى أيضاً رئاسة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، وهما مجلسين تابعين لمجلس الوزراء تم استحداثهما قبل عامين ضمن حزمة من التغييرات الهيكلية التي طالت كثير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ومن خلاله أصبح للأمير دور كبير في عملية إدارة ملفات التنمية والاقتصاد والسياسة والأمن. وعلاوة على ذلك فإن الأمير يعتبر قائد مشروع الرؤية 2030 وعرّابه، حيث ارتبط إطلاق الرؤية باسمه منذ أيامها الأولى وحتى الآن. ورغم أن الهدف الأساسي للرؤية هو الإصلاح الاقتصادي، إلا أنها تعتبر مشروع تغيير ضخم تطال آثاره مختلف مكونات وشرائح الشعب، وهو ما يجعل الحديث عن المواطنة والإصلاح السياسي وقضايا الرقابة والتمثيل أمراً متوقعاً، خصوصاً مع استهداف الرؤية للتقليل من الاعتماد على النفط والتخلي الجزئي عن النموذج الريعي الذي شكل البنية السياسية والاقتصادية للدولة على مدى عقود.

وقد تضمن بيان خادم الحرمين الإشارة إلى المواطنين والمواطنات كشركاء في العمل على تحقيق الرؤية،[1] إلا أنه بعد مضي أكثر من عامين على إطلاق الرؤية ودخول بعض برامجها التنفيذية حيز التطبيق فإن دور المواطن وفاعليته ما يزال موضع بحث وتساؤل، بدءاً من مراحل ما قبل إطلاق الرؤية وما أشيع حول الدور الكبير الذي لعبته الشركات الاستشارية (وخصوصاً شركة ماكينزي)[2] في بلورة الرؤية، وصولاً إلى مرحلة إطلاق الرؤية وما لحقها بعد ذلك من مراحل دخلت فيها بعض برامج الرؤية إلى حيز التنفيذ.

فمراجعة وثيقة مشروع الرؤية 2030 [3] ومحاورها وبرامجها التنفيذية لا يتضمن أية إشارة لأي نوع من الإصلاحات السياسية التي تُفعّل دور المواطن، رغم أنها تشير إلى الاتجاه نحو تحقيق أهداف عامة تتعلق بالشفافية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي. وإذا كان محور «وطن حيوي» الذي يعتبر أحد المحاور الثلاث الرئيسة التي تشكل إطار الرؤية العام يتضمن الإشارة إلى المواطن باعتباره مسؤولاً، فإنه أيضاً يكرس السياق العام الذي انبثقت منه الرؤية كإصلاح مفروض من الأعلى دون أن يكفل للمواطن آلية فعالة للمشاركة والتأثير، حيث لا يوجد تصور واضح يوحي برغبة في استحداث آليات وقوانين أو مؤسسات تمكن المواطن من نيل مزيد من الحقوق السياسية التي تكفل له المشاركة بصنع القرار أو أحقية مراقبة الحكومة أو مساءلتها.

في مطلع عام 2018 وفي إطار تحقيق التوازن المالي الذي يعد أحد برامج الرؤية، تم فرض ضريبة القيمة المضافة وتقليص الدعم الحكومي عبر رفع أسعار المشتقات النفطية بالإضافة إلى تعرفة الكهرباء.[4] وفيما يوحي بالخطوة الاستباقية لتلافي الأضرار الاجتماعية والسياسية التي قد تثيرها مثل هذه القرارات المتعلقة بمراجعة الدولة لسياساتها الريعية، فقد تم أيضاً في مطلع العام إطلاق برنامج «حساب المواطن»، وهو برنامج يتم من خلاله تقديم الدعم النقدي المباشر للمواطنين المستحقين للدعم على شكل مخصصات شهرية.[5] وفي خطوة أخرى مشابهه فقد صدر أمر ملكي يقضي بصرف بدل الغلاء المعيشي الذي يشمل موظفي الدولة المدنيين والعسكريين.[6] وتأتي هذه الخطوات التي تسعى الدولة من خلالها لحماية المواطنين من آثار عمليات الإصلاح الاقتصادي لتؤكد أن الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمواطنين تبدو وكأنها تحظى بحيز أكبر من الاهتمام لدى صانع القرار إذا

1 "عام / مجلس الوزراء يوافق على رؤية المملكة العربية السعودية 2030،" **وكالة الأنباء السعودية**، 25 ابريل 2016، < https://www.spa.gov.sa/1493540 >.

2 Michael Forsythe, Mark Mazzetti, Ben Hubbard and Walt Bogdanich "Consulting Firms Keep Lucrative Saudi Alliance, Shaping Crown Prince's Vision," *New York Times*, 4 November 2018, < https://www.nytimes.com/2018/11/04/world/middleeast/mckinsey-bcg-booz-allen-saudi-khashoggi.html?searchResultPosition=1 >.

3 **الموقع الالكتروني لرؤية السعودية** 2030، < https://vision2030.gov.sa/ >.

4 Simeon Kerr and Ahmed Al Omran, "Saudi Arabia and UAE introduce 5% VAT in bid to narrow deficits," *Financial Times*, 2 January 2018 < https://www.ft.com/content/b1742920-efd0-11e7-b220-857e26d1aca4 >.

5 «إطلاق حساب المواطن،» **صحيفة مكة**، 12 ديسمبر 2017، < https://makkahnewspaper.com/article/620189 >.

6 «الملك السعودي يأمر بصرف «بدل غلاء معيشة» في مواجهة ارتفاع الأسعار،» **فرانس برس**، 6 يناير 2018 < http://tiny.cc/gceo6y >.

ما قارناها بالحقوق السياسية والمدنية. وهذا ما يمكن اعتباره سمة عامة تميز وضع المواطنة في الدول الريعية بالخليج، التي يتركز فيها خطاب حقوق المواطنة على تلك الحقوق المتعلقة بالحياة الكريمة والرفاه الاقتصادي، بينما لا تحظى الحقوق السياسية والمدنية التي تتضمن التمثيل والمشاركة الشعبية والحريات بالاهتمام الكافي من قبل الحكومات.

قضية اغتيال جمال خاشقجي

مثلت حادثة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول أحد أبرز أحداث عام 2018، فقد حظيت القضية باهتمام دولي كبير وكان لها تفاعلات وآثار داخلية وخارجية ما زالت تطوراتها مستمرة حتى وقت كتابة هذه السطور. ومن خلال متابعة تطورات التفاعل الحكومي الرسمي مع قضية جمال خاشقجي نلحظ أن الموقف الرسمي السعودي مع بداية تواتر الأنباء عن اختفائه كان ينفي أية علاقة للحكومة بهذه الحادثة. ولكن مع استمرار تداول القضية بالإعلام العالمي وحصدها للمزيد من الاهتمام والقلق على مستوى واسع دولياً، اتخذت الحكومة السعودية عدة إجراءات انتهت بإعفاء مسؤولين بارزين في الحكومة وهما نائب رئيس جهاز الاستخبارات اللواء أحمد عسيري والمستشار بالديوان الملكي سعود القحطاني بالإضافة إلى عدد من الضباط، وشكلت أيضاً لجنة لإعادة تنظيم جهاز الاستخبارات ومراجعة نظامه ولوائحه.[7]

وفيما يتعلق بمحاسبة المتورطين في القضية، فقد أعلنت النيابة العامة في أكتوبر 2018 عن إيقاف 18 شخصاً من المشتبه بضلوعهم في عملية قتل الصحفي خاشقجي، وذلك بعد صدور بيان رسمي بإعلان وفاته على يد فريق استخباراتي تجاوز صلاحياته وتعمد بعد ذلك تضليل القيادة حسبما أفادت تصريحات رسمية.[8] وفي نفس السياق فقد تم الإعلان في بداية يناير 2019 عن بدء محاكمة المشتبه بهم في قتل خاشقجي وعددهم 11، حيث طالبت النيابة العامة بإيقاع عقوبة الإعدام على خمسة من المتهمين لضلوعهم المباشر في جريمة القتل.[9]

وتأتي هذه الحادثة لتعيد توجيه الأنظار حول حرية الإعلام والصحافة بالسعودية، حيث أن الضحية كان من أبرز الصحفيين والكتاب بالسعودية. وقد اتجه قبيل وفاته للعمل بالخارج في مؤسسة واشنطن بوست الصحفية بالولايات المتحدة، مبرراً ذلك بعدم تمكنه من الاستمرار بالعمل الصحفي بالسعودية لانخفاض مستوى الحرية

---

7 «بأمر الملك .. إعفاء عسيري و سعود القحطاني ومجموعة من الضباط،» **جريدة الرياض**، 20 اكتوبر 2018، < http://www.alriyadh.com/1712060 >.

8 «عام / النائب العام : التحقيقات الأولية في موضوع المواطن جمال خاشقجي أظهرت وفاته - رحمه الله - والتحقيقات مستمرة مع الموقوفين على ذمة القضية والبالغ عددهم حتى الأن (18) شخصاً جميعهم من الجنسية السعودية،» **وكالة الأنباء السعودية**، 20 اكتوبر 2018، < https://www.spa.gov.sa/1830327 >.

9 «بدء محاكمة المتهمين في قتل الصحافي جمال خاشقجي في السعودية،» **فرانس برس**، 3 يناير 2019، < http://tiny.cc/pqeo6y >.

الإعلامية، حيث كان قد تعرض في عام 2017 للإيقاف من الكتابة بقرار رسمي. ورغم السماح له بالعودة بعد ذلك إلا أن ناشر الصحيفة قد اتخذ قراراً بإبعاده مجدداً.[10] وتشير مؤشرات حرية الصحافة إلى تدني مستوى الحرية الصحفية بالبلاد، حيث حققت السعودية مستويات متدنية في الثلاث سنوات الأخيرة، فمن بين 190 دولة تم تغطيتها من قبل مؤشر مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة احتلت السعودية المرتبة 169، محققة تراجع قدره مرتبة واحدة عن العام الذي قبله وأربعة مراتب عن عام 2016 حيث كان ترتيبها آنذاك 165,[11] وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر فريدوم هاوس (Freedom House) حيث حققت السعودية أيضاً مستوىً متدنٍ يشير إلى تدني مستوى الحرية الصحفية بشكل عام. وأشارت المنظمة في تقريرها الصادر عام 2018 إلى تأثير عدة تشريعات كنظام الجرائم الإلكترونية ونظام مكافحة الإرهاب على حرية العمل الصحافي، الذي لا يبدو أنه يتمتع بالحماية القانونية،حيث لا يوجد في النظام الأساسي للحكم مادة تتعلق بضمان حرية الصحافة وكذلك لم يلمس حتى الآن أي أثر للرؤية 2030 على رفع القيود عن العمل الصحفي ومنحه مساحة أكبر من الحرية.[12]

وقد كان لهذه الحادثة تبعات على العلاقات الأمريكية السعودية. فعلى الرغم من الحذر ومحاولة احتواء الأزمة من قبل إدارة الرئيس ترامب الذي صرح بأهمية العلاقات مع السعودية ونوه إلى ضرورة الإبقاء على علاقات جيدة معها لضمان إتمام صفقات السلاح حتى لا تتجه السعودية إلى مصادر أخرى للتسليح مثل الصين وروسيا،[13] إلا أن الفرع التشريعي بالحكومة الأمريكية وخصوصاً لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ كانت قد اتخذت إجراءات أكثر حدة بإدانة السياسات السعودية على خلفية مقتل خاشقجي. وتضمنت ردة فعل الفرع التشريعي بالحكومة الامريكية تمرير قرار بمجلس الشيوخ يدعو الى إيقاف الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية التي تقودها

الإصلاح السياسي والنشاط الحقوقي والنسوي

بعد مرور سنوات على آخر موجة من التغييرات التي اجتاحت المنطقة إبان ما سمي بالربيع العربي، يبدو أن مسيرة الإصلاح السياسي والمطالبات المتعلقة به والنشاط الحقوقي بشكل عام قد اتجهت نحو حالة من الركود. ولم يشهد عام 2018 بروز مطالبات حقوقية أو إصلاحية منظمة كتلك التي انتشرت في فترة ما بعد الربيع العربي

10 «البرنامج التلفزيوني: بلا قيود،» **قناة بي بي سي عربية** منشور على 29 **YouTube**، اكتوبر 2017، < https://www.youtube.com/watch?v=d5hVJpeVlII >.

11 **منظمة مراسلون بلا حدود**، < https://rsf.org/en/saudi-arabia >.

12 **منظمة** <Freedom House> < https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/saudi-arabia >

13 Mike Stone, “Trump stands by Saudi prince despite journalist Khashoggi’s murder,” *Reuters*, 20 November 2018, < https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-trump/trump-stands-by-saudi-prince-despite-journalist-khashoggis-murder-idUSKCN1NP26Y >.

أو كتلك التي برزت مطلع الألفية أو في التسعينات. بالمقابل شهدت السنوات الأخيرة حراكاً حقوقياً نسوياً حظي بانتشار وتفاعل كبير على منصات التواصل الاجتماعي، وخصوصاً موقع التواصل الاجتماعي تويتر. الجدير بالذكر أن خطاب الحركة النسوية بالسعودية غالباً ما كان يرتكز على المواطنة كأساس للمطالبة بالحقوق. وفيما يبدو على أنه استجابة للضغوط الاجتماعية، فقد قامت الحكومة بإقرار بعض الإصلاحات الجزئية لمواجهة التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحصول الخدمات الحكومية، حيث صدر أمر ملكي في أبريل 2017 يمنع الجهات الحكومية من اشتراط موافقة ولي الأمر كشرط لحصول النساء على الخدمات الحكومية،[14] كما تم أيضاً إصدار القرار بالسماح للمرأة بقيادة السيارة بعد عقود من المنع، كما دخل قرار السماح بقيادة المرأة حيز التنفيذ في يونيو 2018 وذلك بعد مرور المهلة الزمنية التي تم تحديدها في الأمر الملكي الصادر في سبتمبر 2017.[15]

من جانب آخر فقد شهد عام 2018 حملات اعتقالات واسعة طال بعضها عدد من النشطاء والناشطات، خصوصاً أولئك المرتبطين بالحراك النسوي.[16] وتشير إحصاءات الموقوفين المنشورة على موقع «نافذة تواصل» التابع لرئاسة أمن الدولة إلى وجود 5555 موقوفاً في سجون المباحث، 496 منهم جرى اعتقالهم خلال عام 2018 وما يزالون جميعهم رهن التحقيق حتى كتابة هذه السطور.[17] وقد كان من ضمن المعتقلين على خلفية قضايا تمس أمن الدولة حسب البيانات الرسمية مجموعة من النشطاء والناشطات مثل هتون الفاسي، وعزيزة اليوسف، ولجين الهذلول، وإيمان النفجان (تم إطلاق سراحهن جميعاً لاحقاً باستثناء لجين الهذلول)، وإبراهيم المديميغ (تم الإفراج عنه لاحقاً)، ومحمد الربيعة، وعبد العزيز المشعل. وتعد هذه الأسماء من أبرز وجوه النشاط الحقوقي النسوي بالمملكة، حيث سبق لمعظمهم المشاركة في حملات حقوقية تطالب الحكومة بتحسين أوضاع المرأة. أما بالنسبة لبعض المعتقلين منذ العام الماضي (سبتمبر 2017) والذين كان من أبرزهم سلمان العودة، وعوض القرني، وعلي العمري، وعصام الزامل فقد تم خلال هذا العام تداول عدة أنباء عن بدء محاكماتهم بالمحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، حيث طالبت النيابة العامة بإيقاع عقوبات مشددة عليهم وصلت إلى حد المطالبة بالإعدام بحق بعضهم.[18]

---

14 Heba Kanso “Saudi step to relax male guardianship welcomed by women’s advocates,” *Reuters*, 5 May 2017, < https://www.reuters.com/article/us-saudi-women-idUSKBN1811QN >.

15 Sarah Sirgany and Laura Smith-Spark, “Landmark day for Saudi women as kingdom’s controversial driving ban ends,” *CNN*, 24 June 2018, < https://www.cnn.com/2018/06/23/middleeast/saudi-women-driving-ban-lifts-intl/index.html >.

16 Peter Beaumont, “Further arrests of Saudi women’s rights activists in escalating crackdown,” *The Guardian*, 21 May 2018, < https://www.theguardian.com/global-development/2018/may/21/further-arrests-saudi-arabia-womens-rights-activists-driving-ban >.

17 الموقع الالكتروني «نافذة التواصل» التابع لرئاسة أمن الدولة، < https://www.nafethah.gov.sa/ar/web/guest/inmate-list >.

18 Amon Michael and Said Summer, “Push to Execute Saudi Clerics Rattles Kingdom’s Power Structure; Prosecutors Seek Death Sentences for Influential Imams, Challenging Alliance Behind Monarchy.” *Wall Street Journal*, 16 September 2018, < https://www.wsj.com/articles/push-to-execute-saudi-clerics-rattles-kingdoms-power-structure-1537097475 >.

المستجدات بالجهاز الحكومي

فيما يتعلق بهيكلة المؤسسات وتشكيل الحكومة فقد صدرت خلال عام 2018 حزمتين من الأوامر الملكية ذات العلاقة بهذا الشأن، ففي شهر يونيو تم إنشاء وزارة جديدة للثقافة يرأسها الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود بعد تعديل مسمى وصلاحيات وزارة الثقافة والإعلام وتحويلها لوزارة مختصة بالشأن الإعلامي فقط. كما تم أيضاً إنشاء مجلس للمحميات الملكية وهيئة ملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة يرأسهما ولي العهد محمد بن سلمان. وتضمنت الأوامر الملكية أيضاً تعيين المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزيراً للعمل والتنمية الاجتماعية، والشيخ عبد اللطيف آل الشيخ وزيراً للشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.[19][22] أما في نهاية العام (ديسمبر 2018) فقد صدرت عدة أوامر ملكية تم من خلالها إعادة تشكيل مجلس الوزراء ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، وطالت التغييرات بعض من الوزارات الهامة كوزارة الخارجية ووزارة الحرس الوطني ووزارة الإعلام. فقد تم تعيين وزير المالية السابق إبراهيم العساف وزيراً للخارجية بعد إعفاء عادل الجبير، الذي تم تعيينه في منصب آخر مع احتفاظه بعضويته في مجلس الوزراء كوزير دولة للشؤون الخارجية. أما الحرس الوطني فقد تولى وزارته الأمير عبدالله بن بندر بينما تم تعيين تركي الشبانة وزيراً للإعلام. وتضمنت الأوامر الملكية أيضاً تعيين الدكتور مساعد العيبان بمنصب مستشار الأمن الوطني بالإضافة إلى عمله كوزير دولة وعضو بمجلس الوزراء.[20][23] ويعد هذا التشكيل الوزاري أحد أهم التغييرات الطارئة على هيكل مجلس الوزراء منذ تولي الملك سلمان حكم البلاد، وذلك بعد مرور 4 سنوات على التشكيل الأول لمجلس الوزراء.

و تضمنت الأوامر الملكية أيضاً إعفاء تركي آل الشيخ من منصبه بهيئة الرياضة وتعيينه رئيساً لهيئة الترفيه، وهو جهاز حكومي تم إنشاءه عام 2016 يقوم بدور كبير في رعاية وتنظيم الفعاليات الترفيهية. وتأتي هذه الفعاليات الترفيهية المقامة بدعم حكومي كأحد ملامح الانفتاح الاجتماعي التي تروج له رؤية المملكة 2030، حيث شهدت المملكة بعد إطلاق الرؤية عام 2016 عدة تطورات فيما يخص التخفيف من القيود الاجتماعية والدينية في المجال العام، حيث تم تقليص صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أصبح الترفيه أحد الأجندات التي تركز عليها الحكومة وتحظى بدعم من المسؤولين، وقد أقيمت خلال عام 2018 مئات الفعاليات في مختلف مناطق المملكة. كما تم خلال ذات العام الترخيص لدور السينما لمزاولة نشاطها بعد منع دام لعقود.[21]هذا وقد

---

19 «عام / صدور عدد من الأوامر الملكية،» **وكالة الأنباء السعودية**، 17 سبتمبر 2018، < https://www.spa.gov.sa/1772228 >.

20 «عام / صدور عدد من الأوامر الملكية الكريمة،» **وكالة الأنباء السعودية**، 27 ديسمبر 2018، < https://www.spa.gov.sa/1857763 >.

21 Sarah Algethami and Abbas Al Lawati, " Saudis Promise Fun Year in 2018 With 5,000 Entertainment Events," *Bloomberg*, 22 Feb 2018, < https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-02-22/saudis-to-spend-64-billion-on-entertainment-infrastructure >.

أثارت بعض الفعاليات التي أقامتها هيئة الترفيه جدلاً محدوداً على وسائل التواصل الاجتماعي بدعوى خرقها للتقاليد المحافظة للمجتمع السعودي.[22]

المستجدات الاقتصادية

شهد الاقتصاد السعودي عام 2018 تسارع التغيرات الاقتصادية باتجاه بدء العمل ببعض البرامج التنفيذية المتعلقة برؤية المملكة 2030، حيث قامت الحكومة بمواصلة إصلاحاتها الاقتصادية المتعلقة برفع الإيرادات الحكومية غير النفطية وذلك من خلال خفض الدعم على الوقود والخدمات، وزيادة الضرائب على بعض السلع الانتقائية كالتبغ، وأيضاً زيادة الرسوم على الوافدين المقيمين، فضلاً عن فرض ضريبة القيمة المضافة بمقدار 5٪ على السلع والخدمات. وفي يناير 2018 تم البدء بتنفيذ هذه الإجراءات التي تأتي ضمن برنامج التوازن المالي الذي أقرته الحكومة عام 2016. [23]هذا وقد تم الإعلان في أواخر العام عن أضخم ميزانية عامة تقرها السعودية بإنفاق يتخطى حاجز 1,1 تريليون ريال وبزيادة تقدر بـ9٪ عن ميزانية عام 2018، فيما بلغت الإيرادات المتوقعة 975 مليار تشكل الإيرادات النفطية منها ما نسبته 68٪ (662 مليار) والإيرادات غير النفطية 32٪ (313 مليار).[24]أما فيما يتعلق بخطة الطرح الأولي العام لشركة أرامكو النفطية - الذي يعتبر أحد أهم الخطط التي تهدف الرؤية إلى تحقيقها من أجل توفير عائد مادي كبير يتم توظيفه لرفع رأسمال الصندوق السعودي للاستثمار - والذي كان مقرراً أن يتم بعام 2018 فقد تم الإعلان عن تأجيله. وقد صرح وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أن المملكة لا تزال ملتزمة بتنفيذ الطرح وفقاً لجدول زمني جديد،[25]وهو ما أكده ولي العهد لوكالة بلومبرغ، حيث أوضح أن طرح شركة أرامكو قد يتأخر حتى أواخر 2020 أو بداية 2021، وذلك من أجل إنهاء الصفقة التي يجري ترتيبها بخصوص استحواذ شركة أرامكو على حصة من شركة سابك للبتروكيماويات.[26]وتأتي هذه الصفقة ضمن ما يصفه مسؤولين بشركة أرامكو بسعي الشركة لتوسيع أنشطة وحداتها في نطاق عمليات

22 الجوهرة الحميد، «سعوديون «متعطشون» إلى الترفيه ... وآخرون يرفضون «منكرات الهيئة»»، **جريدة الحياة**، 22 مارس 2017، < http://tiny.cc/adgo6y >.

23 «مستند برنامج تحقيق التوازن المالي»، **الموقع الالكتروني لرؤية السعودية 2030**، < https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/BB2020_AR.pdf >.

24 بيان ميزانية 2019، **الموقع الإلكتروني لوزارة المالية**، < https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2019/Documents/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20U18-3AM.PDF >.

25 «وزير الطاقة السعودي يكشف حقيقة طرح «أرامكو» للاكتتاب العام»، **سي ان ان بالعربي**، 22 اغسطس 2018 < https://arabic.cnn.com/business/article/2018/08/23/bus-230818-saudi-arabia-aramco-oil-stocks-ipo >.

26 Stephanie Flanders, Vivian Nereim, Donna Abu-Nasr, Nayla Razzouk, Alaa Shahine and Riad Hamade, “Saudi Crown Prince Discusses Trump, Aramco, Arrests: Transcript,” *Bloomberg*, 5 October 2018, < https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-10-05/saudi-crown-prince-discusses-trump-aramco-arrests-transcript >.

المصب المتعلقة بتكرير النفط الخام وبيع المشتقات البتروكيماوية، وحسب تصريحات الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو فإن اتجاه الشركة نحو توسيع أنشطتها في عمليات المصب يعتبر مهماً لضمان تقييم عادل للشركة قبل الإدراج العام، ذلك أن أرامكو ورغم تحقيقها لربحية عالية من عمليات المنبع التي تشمل اكتشاف واستخراج النفط الخام فإن أنشطتها التكريرية والبتروكيماوية لا ترتقي لمستوى الشركات النفطية العالمية الأخرى مثل «ايكسون موبيل» و«شِل».[27]

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد تم الإعلان عن وصوله إلى نسبة 12,9٪ في الربع الثاني من العام، ويعتبر هذا رقماً قياسياً ضمن أعلى الإحصاءات منذ 19 عاماً، حسب ما تشير إليه أرقام الهيئة العامة للإحصاء، وذلك على الرغم من وجود إحصاءات تؤكد مغادرة 667 ألف عامل أجنبي للبلاد بعد إقرار زيادة الرسوم على الوافدين. وحسب التحليلات فإن مغادرة الوافدين لم تساعد في التقليل من معدل البطالة، نظراً لتدني مستوى أجور الوظائف التي يشغلونها وعدم تناسبها مع معايير الوظائف التي يفضلها المواطنون السعوديون.[28]وتأتي قضية البطالة كإحدى أبرز التحديات التي تواجه رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى خفض مستوى البطالة إلى نسبة 7٪ بحلول عام 2030. وتعليقاً على أرقام البطالة، فقد صرح ولي العهد بأن معدل البطالة في طريقه للانخفاض بدءاً من 2019 وجدد التزام الحكومة بالوصول إلى الرقم المأمول الذي تم تحديده في الرؤية.[29]وفي سياق متصل فقد جرى خلال هذا العام سعودة عدد من النشاطات والمهن ضمن قطاع التجزئة، حيث حددت وزارة العمل 12 نشاطاً تجارياً مستهدفاً بسعودة منافذ البيع خلال عام 2018. [30] كما تم في مطلع عام 2019 الإعلان عن تدشين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يعد أحد أهم البرامج التنفيذية للرؤية وخصوصاً فيما يتعلق باستهداف هذا البرنامج خلق 1,6 مليون وظيفة بحلول 2030. [31]

وتم خلال عام 2018 الإعلان عن عدد من المشروعات التنموية والاستراتيجية، من أهمها مشروع ضخم لإنتاج الطاقة الشمسية بالشراكة مع سوفت بنك،[32]بالإضافة إلى مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)، وهو مشروع تتبناه

---

27 Ed Crooks and Anjli Raval, "Saudi Aramco CEO defends Sabic deal," *Financial Times*, 23 September 2018, < https://www.ft.com/content/0d5981dc-bf8c-11e8-95b1-d36dfef1b89a >.

28 Ahmed Al Omran, "Record numbers of foreign workers leave Saudi Arabia," *Financial Times*, 10 July 2018 < https://www.ft.com/content/c710cf30-8441-11e8-a29d-73e3d454535d >.

29 Alaa Shahine, Vivian Nereim, and Nayla Razzouk, "Saudi Crown Prince Says Jobs, Investment on Track as Doubts Grow," *Bloomberg*, 5 October 2018, < https://www.*bloomberg*.com/news/articles/2018-10-05/saudi-crown-prince-says-jobs-investment-on-track-as-doubts-grow >.

30 منى المنجومي، «««العمل»: سعودة 12 نشاطاً ومهنة.. والتطبيق مطلع 1440هـ،» **جريدة الحياة،** 29 يناير 2018، < http://tiny.cc/yeho6y >.

31 «ولي العهد يشهد توقيع 37 اتفاقية في منتدى تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية،» **جريدة الرياض،** 26 يناير 2019، < http://www.alriyadh.com/1734311 >.

32 « تعد الأكبر عالميا في مجال الطاقة الشمسية «صندوق الاستثمارات» يوقع مذكرة تفاهم لإنشاء «خطة الطاقة الشمسية 2030»،» **جريدة الرياض،** 28 مارس 2018، < http://www.alriyadh.com/1671539 >.

أرامكو يهدف إلى تهيئة بنية تحتية تعزز الاستثمار بمجالي النفط والبتروكيماويات بالمنطقة الشرقية حيث تقع أكبر حقول النفط والغاز بالبلاد.[33]وفيما يخص المشاريع الاستراتيجية فقد تم الإعلان عن إطلاق مشروع أول مفاعل نووي للأبحاث، بالإضافة إلى عدد من المحطات لتحلية المياه. كما تم أيضاً الإعلان عن تدشين مشروع مختبر لأبحاث الجينوم البشري السعودي، الذي يهدف إلى كشف مسببات الأمراض الوراثية المنتشرة في السعودية.[34]وفيما يتعلق بقطاع السياحة الذي يعتبر أحد القطاعات الصاعدة في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد إطلاق الرؤية، فقد شهد عام 2018 إطلاق وتدشين عدد من المشروعات السياحية مثل مشروع مدينة القدية الترفيهية ومشروع أمالا السياحي على ساحل البحر الأحمر.[35][38] كما تم خلال هذا العام استحداث بعض التشريعات المتعلقة بمنح التأشيرات السياحية التي أصبحت متاحة للزوار الأجانب بدءاً من أبريل 2018. [36]

وفي مجال الاستثمار، فقد أقيم للعام الثاني على التوالي مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار 2018، الذي تجري تسميته إعلامياً بـ»دافوس الصحراء»، ويقام هذا المؤتمر بتنظيم من صندوق الاستثمارات العامة. ويهدف المؤتمر منذ إطلاقه عام 2017 إلى جذب رؤوس الأموال وتعزيز فرص قطاع الاستثمار في السعودية. ويعتبر هذا المؤتمر أحد الفعاليات المهمة التي تأتي ضمن جهود القطاع الحكومي لتحقيق رؤية 2030 وتقليل الاعتماد على النفط. وقد أثير كثير من اللغط على نسخة المؤتمر الذي عقد في 24 أكتوبر 2018 بعد حوالي ثلاثة أسابيع من مقتل جمال خاشقجي، مما أثر على الحدث وأدى الى انسحاب عدد من المشاركين احتجاجاً على السياسات السعودية، ومن ضمنهم مديرة صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي بالإضافة إلى عدد من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات مالية عالمية من ضمنها «كريدت سويس» و»جي بي مورغان». ورغم الانسحابات وما أثير حول الموضوع من انتقادات فان المؤتمر قد عقد بحضور شخصيات سياسة واقتصادية هامة وأعلن خلاله عن صفقات استثمارية قدرت بـ 50 مليار دولار.[37]

33 «أرامكو تؤسس مدينة الملك سلمان للطاقة «سبارك»»، **جريدة الرياض**، 6 ديسمبر 2018، < http://www.alriyadh.com/1723391 >.

34 «ولي العهد السعودي يدشن 7 مشاريع استراتيجية من بينها أول مفاعل للأبحاث النووية»، **سي ان ان بالعربية**، 5 نوفمبر 2018، < https://arabic.cnn.com/business/article/2018/11/06/saudi-crown-economic-projects-sustainable-energy-water-desalination >.

35 "Saudi Arabia still moving ahead with three major development projects," *Reuters*, 25 October 2019, < https://www.reuters.com/article/us-saudi-entertainment-sixflags/saudi-arabia-still-moving-ahead-with-three-major-development-projects-idUSKCN1MZ0Y2 >.

36 نادر العنزي «تأشيرات سياحية للسعودية.. أبريل القادم»، **جريدة عكاظ**، 3 مارس 2018، < https://www.okaz.com.sa/article/1620107 >.

37 F. Gregory Gause, "After the Killing of Jamal Khashoggi Muhammad bin Salman and the Future of Saudi-U.S. Relations," *center for strategic and international studies*, 12 December 2018, < https://www.csis.org/analysis/after-killing-jamal-khashoggi-muhammad-bin-salman-and-future-saudi-us-relations >.

مستجدات السياسة الخارجية

بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية خلال 2018، فمن الواضح تحولها نحو سياسة أكثر ميلاً للاندفاع في التعاطي مع الملفات الخارجية، وهذا ما بدأ يطرأ على التوجه العام لسلوك السعودية في محيطها الإقليمي والدولي. فخلافاً لما كان معروفاً عن الهدوء والحذر الذين تتسم بهما السياسة الخارجية السعودية، فإنها وخلال السنوات الأخيرة بدأت تنحو إلى مزيد من التذبذب والديناميكية.[38] ويبرز ملف التدخل العسكري باليمن الذي بدأ في 2015 كأحد أهم الملفات التي رافقت هذا التغير في السياسة الخارجية. فخلال عام 2018 استمرت السعودية في أداء دورها المركزي ضمن التحالف العسكري الداعم لما تسميه بالشرعية بموقفها الرافض لـ»انقلاب» الحوثيين على مسار العملية السياسية التي افرزتها المبادرة الخليجية. وتأتي أبرز أحداث تطورات هذا الملف لهذا العام بانطلاق محادثات السويد، التي تأتي بعد مرور عامين على توقف محادثات السلام بين طرفي النزاع، وقد أسفرت المحادثات عن هدنة في مدينة الحديدة التي احتدم فيها الصراع خلال العام الماضي. وتضمن اتفاق الهدنة ايضاً اتفاقيات لتبادل الأسرى وتعهدات بالتزام جميع الأطراف بتسهيل وصول المساعدات إلى المتضررين وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أيدت السعودية ما آلت إليه محادثات السويد ودعت الحوثيين إلى تغليب مصلحة الشعب اليمني بالوصول إلى حل سياسي شامل بناءً على قرار مجلس الأمن 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني [39].

أما على المستوى الخليجي فقد استضافت الرياض القمة الخليجية التاسعة والثلاثين برئاسة الملك سلمان وحضور ممثلين من جميع الدول الأعضاء بما فيهم قطر، التي اوفدت وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان المريخي لتمثيلها بالقمة بعد أن تلقت دعوة رسمية من الملك السعودي لحضور القمة رغم استمرار قطع العلاقات بين البلدين،[40]وقد أشار البيان الختامي للقمة إلى ضرورة التمسك بكيان المجلس وتعزيز التعاون والعمل الجماعي بين الدول الأعضاء. أما بالنسبة للعلاقات الثنائية بين السعودية وبقية دول الخليج، فقد شهدت العلاقات السعودية الإماراتية مزيداً من التقارب وذلك بعد انعقاد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي الذي تأسس عام 2016. وقد أسفر الاجتماع الذي عقد بجدة في يونيو 2018 برئاسة كل من ولي عهد السعودية وولي عهد أبو ظبي إلى توقيع 20 اتفاقية و44 مشروعاً مشتركاً ضمن استراتيجية بعنوان «استراتيجية العزم»، تتضمن التعاون والتكامل في مجالات متعددة منها السياسة والأمن والاقتصاد والتعاون العسكري.[41] أما بالنسبة للكويت فقد قام

38 Walter Mead, “Fear Is What Changed Saudi Arabia,” *Hudson institute*, 19 June 2017, < https://www.hudson.org/research/13698-fear-is-what-changed-saudi-arabia >.

39 «السعودية ترحب باتفاق السويد: على الحوثي تغليب مصلحة اليمنيين،» **سي ان ان بالعربي**، 14 ديسمبر 2018، < https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/12/14/saudi-reaction-sweden-yemen-talks >.

40 «أمير قطر يتغيب عن القمة الخليجية بالرياض ويوفد وزير دولة للمشاركة،» **فرانس 24**، 9 ديسمبر 2018، <http://tiny.cc/2wio6y> .

41 «التنسيق «السعودي - الإماراتي».. 20 اتفاقية و 44 مشروعاً مشتركاً،» **جريدة عكاظ**، 7 يونيو 2018، < https://www.okaz.com.sa/article/1647410 >.

ولي العهد محمد بن سلمان في زيارة قصيرة بالتقاء أمير الكويت لمناقشة العلاقات الثنائية، وترددت بعد ذلك أنباء عن عدم توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن المنطقة النفطية المحايدة بين البلدين، والتي تضم حقلي الخفجي والوفرة وتدار بشكل مشترك من قبل البلدين. هذا وقد صرح الأمير محمد بن سلمان لوكالة بلومبرغ بأن الخلاف حول سيادة المنطقة المشتركة قد بدأ منذ 50 عاماً وما يزال قائماً، وأن الكويت رفضت عودة الإنتاج النفطي قبل حل مسألة السيادة.[42] الجدير بالذكر أن الإنتاج النفطي في المنطقة المحايدة كان قد جرى إيقافه قبل حوالي 3 سنوات وذلك بعد خلاف نشب بين البلدين فيما يتعلق بإدارة العمليات النفطية. أما فيما يخص ملف الخلاف مع قطر، فما يزال ذلك الخلاف قائماً ولم تظهر أية بوادر خلال هذا العام لاقتراب حل الأزمة، حيث أدلى وزير الخارجية الجبير في سبتمبر بأن الأزمة قد تطول، وأن عودة العلاقات مرهون بتغيير قطر لسلوكها الداعم للإرهاب حسب وصفه.[43]

وعلى المستوى العربي، بدأ ولي العهد أول رحلة خارجية له منذ توليه المنصب بزيارة مصر، وقد تخلل هذه الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات البيئة والاستثمار، حيث تم التفاهم بين البلدين على إنشاء صندوق استثماري مشترك.[44] وبالنسبة للأردن فقد ساهمت السعودية بالإضافة الى الكويت والإمارات خلال اجتماع ثلاثي عقد بمكة في تقديم حزمة مساعدات اقتصادية للمملكة الأردنية، وذلك بعد اندلاع احتجاجات شعبية رداً على إقرار قانون جديد لضريبة الدخل.[45] وخلال هذا العام أيضاً استمرت محاولات التقارب المتعثرة مع العراق والتي بدأت منذ عام 2015، وقد شهدت في السابق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولحقها إنشاء مجلس تنسيقي مشترك عام 2017، أما خلال هذا العام فقد تم الإعلان عن خطط سعودية لإعادة افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين البلدين، فيما بدأ مطار أربيل باستقبال الطائرات السعودية بعد عام من إعادة استئناف الرحلات الجوية بين البلدين.[46] وفي إطار تعزيز العلاقات فقد قام الرئيس العراقي برهم صالح باختتام جولته الإقليمية الأولى بزيارة الرياض، حيث التقى الملك سلمان وولي العهد لبحث العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها.

أما بخصوص لبنان، فبرغم تصريح الرئيس عون بعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وذلك بعد تجاوزهما

---

42 Nayla Razzouk , Stephanie Flanders , and Riad HamadE, “Saudi Prince Sees Deal With Kuwait to Restart Oil Fields Soon,” *Bloomberg*, 5 October 2018, < https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-10-05/saudi-prince-sees-deal-with-kuwait-to-restart-oil-fields-soon >.

43 «الجبير: علاقاتنا مجمدة مع قطر حتى تغير سلوكها .. يمكننا مقاطعتها 15 سنة قادمة.. ولسنا على عجل،» **جريدة عكاظ**، 28 سبتمبر 2018، < https://www.okaz.com.sa/article/1674802>.

44 «ولي العهد السعودي يزور مصر قبل توجهه للولايات المتحدة،» **الحرة**، 1 مارس 2018، < https://www.alhurra.com/a/salman-egypt-us/422150.html >.

45 «قمة مكة تدعم الأردن بـ 2.5 مليار دولار لتجاوز الأزمة الاقتصادية،» **جريدة الاقتصادية**، 11 يونيو 2018، < http://www.aleqt.com/2018/06/11/article_1402241.html >.

46 «في رحلة استغرقت 3 ساعات.. «السعودية» تحلق للمرة الأولى إلى أربيل،» **صحيفة مكة**، 1 اكتوبر 2018، <https://makkahnewspaper.com/article/1087039 >.

بعض الخلافات التي صاحبت إعلان رئيس الوزراء اللبناني استقالته من الرياض،[47] إلا أن العلاقات السعودية اللبنانية خلال هذا العام اتسمت بالهدوء بالتزامن مع تعثر تشكيل الحكومة اللبنانية. الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري صرح بأن السعودية على استعداد لدعم لبنان فور تشكيل الحكومة،[48] وهو ما أكده وزير المالية السعودي.[49] ولم يصدر حتى الان أي موقف سعودي من تشكيل الحكومة اللبنانية المعلَن عنه في أواخر يناير 2019. وفيما يتعلق بالملف السوري، فقد اتخذت السعودية عدة خطوات منها دعم التحالف الدولي بقيادة واشنطن بمبلغ 100 مليون دولار، وهدفه المعلن هو إعادة الاستقرار لمناطق شمال سوريا،[50] كما شاركت السعودية في اجتماع رفيع المستوى بشأن سوريا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث جدد الجبير تمسك السعودية بالقرار الأممي 2254، الذي يتضمن التأكيد على وحدة أراضي سوريا وخروج القوات الأجنبية منها.[51] وفي إطار عودة العلاقات الدبلوماسية بين دمشق وبعض الدول الخليجية فقد نفت وزارة الخارجية السعودية وجود أي خطط مماثلة لاستئناف العلاقات بين البلدين.[52]

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، جددت السعودية دعمها لحقوق الفلسطينيين وذلك على خلفية القرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس، ويأتي هذا التضامن ضمن الخطوات التي اتخذتها السعودية لرفض القرار الأمريكي، حيث أدانت من خلال الديوان الملكي ومجلس الوزراء انحياز هذا القرار ضد حقوق الشعب الفلسطيني ووصفته بالقرار غير المبرر وغير المسؤول والمضر بمحادثات عملية السلام.[53] وفي خطوة رمزية لدعم القضية الفلسطينية، أعلن الملك سلمان تسمية القمة العربية التي استضافتها السعودية هذا العام بـ«قمة القدس»، كما أعلن الملك تبرع السعودية بمبلغ 50 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية بالقدس.[54] في المقابل، فقد انتشرت إشاعات متعددة حول دور السعودية في ما تم تسميته في الإعلام بـ«صفقة القرن»، إلا ان الموقف السعودي الرسمي استمر في تقديم المبادرة العربية

---

47 «عون: علاقات لبنان مع السعودية عادت إلى طبيعتها،» **روسيا اليوم**، 23 مارس 2018، < https://cutt.ly/Xye5kw >.

48 «الحريري: السعودية ستساعد لبنان اقتصاديا بمجرد تشكيل الحكومة،» **رويترز**، 13 ديسمبر 2018، < https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1OC1VB >.

49 «السعودية تعلن دعمها لبنان ماديا لحماية استقراره،» **يورو نيوز**، 23 يناير 2019، < https://arabic.euronews.com/2019/01/23/saudi-says-it-will-financially-support-lebanon-to-maintain-its-stability >.

50 «سياسي / الخارجية الأمريكية تشيد بمساهمة المملكة بمبلغ 100 مليون دولار لدعم جهود الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي في سوريا،» **وكالة الأنباء السعودية**، 17 اغسطس 2018، < https://www.spa.gov.sa/1798649# >.

51 «الجبير: نتطلع للعمل مع الأمم المتحدة لإخراج سوريا من مستنقع الدمار،» **الشرق الأوسط**، 27 سبتمبر 2018، < http://tiny.cc/deko6y >.

52 «الخارجية السعودية تنفي افتتاح سفارة المملكة في سوريا،» **سي ان ان بالعربية**، 19 يناير 2019، < https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/01/14/saudi-embassy-syria >.

53 «الديوان الملكي: القرار الأميركي بشأن القدس خطوة غير مبررة وغير مسؤولة،» **جريدة الرياض**، 7 ديسمبر 2017، < http://www.alriyadh.com/1644402 >.

54 «سياسي / خادم الحرمين الشريفين يُعلن تسمية القمة العربية التاسعة والعشرين بـ (قمة القدس)،» **وكالة الأنباء السعودية**، 15 ابريل 2018، < https://www.spa.gov.sa/1752393 >.

للسلام كأساس لموقف المملكة من القضية.[55] كما ظهرت بعض التقارير التي تزعم استعمال الأجهزة الاستخباراتية السعودية برامج تنصت إلكترونية تنتجها إحدى الشركات الإسرائيلية.[56]

على المستوى الإقليمي والدولي، شهد هذا العام إعلان السعودية عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كندا بالتزامن مع تجميد كافة التعاملات الاستثمارية والتجارية. ويأتي هذا الإجراء رداً على ما وصفته السعودية بتدخل كندا السافر في شؤونها الداخلية،[57] وذلك بعد انتقادات ومطالبات متعلقة بحقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني كان قد وجهها مسؤولون كنديون للحكومة السعودية. وقد ثار الخلاف بعد تغريدات نشرتها وزيرة الخارجية الكندية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر تطالب فيها السلطات السعودية بالإفراج الفوري عن بعض نشطاء حقوق الإنسان، وهي التغريدات التي أعيد نشرها على حساب السفارة الكندية بالرياض قبل أن تتخذ السعودية قرار قطع العلاقات.

أما عن العلاقات مع أمريكا، فقد قام ولي العهد بزيارة شملت عدة محطات داخل الولايات المتحدة التقى خلالها بالرئيس الأمريكي وعدد من المسؤولين والرؤساء التنفيذيين لشركات أمريكية كبرى، وجرى خلال الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية وصفقات شراء الأسلحة. وكان الرئيس الأمريكي ترامب خلال لقائه بولي العهد بالبيت الأبيض قد استعرض منشورات توضح حجم الصفقات العسكرية التي جرى تقديرها بحوالي 12,5 مليار دولار، وتشمل هذه الصفقات شراء السعودية لعدد من الطائرات والدبابات والسفن الحربية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً أثناء زيارة ترامب للرياض.[58] وفي سياق العلاقات بين البلدين فيما يتعلق بسياسة أمريكا تجاه المنطقة، فرغم معارضة السعودية للقرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس. إلا أن المملكة كانت من أوائل المؤيدين لقرار أمريكا بالانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران، حيث يبدو أن التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية بدأت تصب في نفس توجه قيادة السعودية بعد تركيزها على تحجيم النفوذ الإيراني بالإقليم.[59]

وقد تواصل توتر العلاقات والتصعيد فيما بين قطبي الخليج الرئيسيين، وقد لخص وزير الخارجية السعودي

---

55 Stephen Kalin and Ghaida Ghantous, “Kushner makes little headway in Mideast peace plan”, *Reuters*, 27 February 2019, <https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-mideast/kushner-makes-little-headway-on-mideast-peace-plan-in-gulf-idUSKCN1QG228>.

56 David Kirkpatrick, “Israeli software helped Saudis spy on Khashoggi, lawsuit says’, *The New York Times*, 2 December 2018, <https://www.nytimes.com/2018/12/02/world/middleeast/saudi-khashoggi-spyware-israel.html>.

57 «الخارجية»: التصريحات الكندية تدخل سافر في الشأن الداخلي للمملكة،» **جريدة الرياض**، 6 اغسطس 2018، < http://www.alriyadh.com/1697170 >.

58 “Trump praises U.S. military sales to Saudi as he welcomes crown prince,” *Reuters*, 20 March 2018, < https://www.reuters.com/article/us-usa-saudi/trump-praises-u-s-military-sales-to-saudi-as-he-welcomes-crown-prince-idUSKBN1GW2CA >.

59 «سياسي / المملكة تؤيد وترحب بالخطوات التي أعلنها الرئيس الأمريكي حيال انسحاب بلاده من الاتفاق النووي،» **وكالة الأنباء السعودية**، 8 مايو 2018، < https://www.spa.gov.sa/1761014 >.

نظرة حكومته عندما صرح بأن ايران هي «الخطر الأكبر والأوحد» على المنطقة، نظراً لتباين الأهداف والأطراف المحسوبة على كل من البلدين في لبنان وسوريا واليمن والعراق.[60]

الجدير بالذكر أن قضية مقتل خاشقجي كان لها أيضاً تأثير على العلاقات السعودية الأمريكية، حيث تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً متعلقاً بإنهاء الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية التي تقودها السعودية باليمن، بالإضافة إلى قرار اخر يتضمن معاقبة المسؤولين عن قتل خاشقجي، والسعودية بدورها استنكرت عبر بيان من وزارة الخارجية مواقف مجلس الشيوخ التي وصفتها بأنها مبنية على ادعاءات تفتقر للصحة وقد يكون لها آثار سلبية على العلاقات التاريخية بين البلدين.[61]

وفيما يتعلق بالتعاون متعدد الأطراف فقد شهد عام 2018 نشاطاً باستضافة مؤتمرات القمم للمنظمات الإقليمية، حيث صادف خلال هذا العام انعقاد كل من القمتين الخليجية والعربية في السعودية. وفي كلتا القمتين جددت السعودية التزامها بمسيرة التعاون والعمل المشترك ضمن منظومة الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. كما تم الإعلان في الرياض عن تأسيس كيان إقليمي جديد للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن يضم بالإضافة إلى السعودية كلاً من مصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن، وذلك من أجل تعزيز التعاون والتنسيق في قضايا الأمن والاستثمار والتنمية.[62]وأخيراً فقد شاركت السعودية كعضو في مجموعة العشرين بوفد يرأسه ولي العهد في الاجتماع الثاني عشر للمجموعة، الذي عقد في ديسمبر 2018 بالأرجنتين.

3

خاتمة

جاء عام 2018 في نفس اتجاه العامين السابقين في السعودية، الذي تمثل في مواصلة التصعيد الأمني على الشخصيات المعروفة على الصعيد المحلي، وسياسات اقتصادية ركزت على رفع الإيرادات غير النفطية، وتغيرات اجتماعية أبرزها السماح للمرأة بالقيادة، وتوجهات دولية مندفعة اتسمت بالصدامية في كثير من الأحيان. وقد أتت حادثة اغتيال جمال خاشقجي لتبعثر الكثير من الأوراق وتجعل الأضواء الغربية أكثر تركيزاً على السعودية، مما أدى الى احتقان العلاقات مع عدد من الجهات الرسمية في الولايات المتحدة. اما الإصلاح السياسي المتعلق بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فحاله حال بقية دول مجلس التعاون، ليس مطروحاً حالياً حتى للنقاش.

---

60 «الجبير: ايران الخطر الاكبر في المنطقة،» **جريدة الحياه**، 16 يناير 2018، < http://tiny.cc/8t357y >.

61 «السعودية تدين تدخل مجلس الشيوخ الأمريكي في شؤونها،» **بي بي سي عربي**، 17 ديسمبر 2018، < http://www.bbc.com/arabic/46588511 >.

62 «إنشاء كيان للدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن،» **جريدة الرياض**، 13 ديسمبر 2018، < http://www.alriyadh.com/1724918 >.

3.3 المستجدات في مملكة البحرين – علي فارس

تطرح هذه الورقة أهم مستجدات الأحداث السياسية التي شهدتها مملكة البحرين في عام 2018 وتبعاتها على المستوى المحلي والخارجي. ففي مقابل بسط الحكومة سيطرتها من الناحية السياسية والأمنية، فقد ظهرت الى العلن بعض الخلافات السياسية بين اقطاب متخذي القرار، بالإضافة الى تزايد حدة التحديات الاقتصادية التي بدأت تصل الى مرحلة حرجة.

ستركز الدراسة على خمسة محاور هي: (1) مستجدات المناورات السياسية بين اقطاب الحكم بالبحرين وتغيّر ملامح المعادلة السياسية، (2) والانتخابات النيابية، (3) وتطورات الوضع الحقوقي (4) والوضع الاقتصادي، (5) وتبعات السياسة الخارجية المتمثلة في استمرار الأزمة الخليجية وتزايد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

المحور الأول: المناورات السياسية

اجمالاً، وعلى الرغم من تواصل مركزية الحكم في البلاد والتفاهم العام بين اطراف اتخاذ القرار، يرى المراقبون انه بالإمكان تقسيم اجنحة متخذي القرار في البحرين إلى ثلاثة: الديوان الملكي بدعم من الملك، ورئيس وزراء البحرين الذي تولى منصبه منذ الاستقلال عام 1971، وولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.[1] واكثر ما قد يميز عام 2018 هو بروز أوجه اختلافات بين اقطاب متخذي القرار الى العلن وتداولها في الأجهزة الرسمية.

بدأت أوجه الخلاف تظهر الى العلن في غرّة شهر فبراير 2018 عندما ظهر حساب باسم مستعار يُدعى «نائب نائب»[2] على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وقام بتسريب محادثات شخصية بين احد المسؤولين في ديوان رئيس الوزراء مع نائب سابق تتعلق برئيس مجلس النواب السابق ونائبين آخرين محسوبين على الديوان الملكي بحسب زعمه. وقد حذفت التسريبات لاحقًا من حسابه.[3]

وبعدها بأيام تقدم النائبان المذكوران في التسريبات برفع دعوى قضائية ضد النائب التي سربت محادثاته لدى النيابة العامة،[4] ليقوم وزير العدل البحريني بالطلب من مجلس النواب رفع الحصانة عن الأخير بسبب «شغله

---

1 Kenneth Katzman, “Bahrain: Unrest, Security, and U.S. Policy,” *Congressional Research Service*, Updated 23 May 2019, < https://fas.org/sgp/crs/mideast/95-1013.pdf. >.

2 **حساب نائب نائب @emp_bahrain في تويتر**، تأسس الحساب في فبراير 2018م، <https://twitter.com/emp_bahrain>.

3 بالإمكان الاطلاع على صور للتغريدات المحذوفة في المصدر التالي: «تداول تسريبات لمسؤول حكومي ونائب تتحدث عن مخطط للإطاحة بقيادات برلمانية»، **فجر البحرين**، 4 فبراير 2018، <https://www.fajrbh.com/vb/threads/104681/>.

4 «مجلس النواب يرفض إسقاط الحصانة عن النائب بو هندي»، **جريدة الأيام**، 27 فبراير 2018م، <https://www.alayam.com/online/local/713578/News.html>، تاريخ الدخول 7 مارس 2019م.

الشاغل بقذف الناس وإشعال الخلافات في المجلس»،[5] كما تم منعه عن الإمامة،[6] واستطاع النائبان نيل موافقة مجلس النواب لتشكيل لجنة تحقيق بشأن استيلاء المسؤول في ديوان رئيس الوزراء على أرض مملوكة من قبل الحكومة.[7] ولم تلبث اللجنة أن توصلت لنتيجة أن الأرض قانونية بعد أيام قليلة،[8] كما رفض المجلس إسقاط الحصانة.[9]

هذا وقد رفض رئيس الوزراء استقبال رئيس مجلس النواب بحسب تغريدة المستشارة الإعلامية في ديوانه،[10] واستدعت النيابة رئيس تحرير صحيفة الوطن لنشره الخبر المعني بالنائب،[11] حيث أُدين في وقت لاحق بتهمة سب وقذف النائب علناً وعاقبته بالحبس شهراً مع وقف التنفيذ مقابل 100 دينار.[12]لكن الصراع الإلكتروني استمر بين الحسابات الالكترونية،[13] جرى خلالها تبادل الاتهامات واستعمال ألفاظ غير لائقة.[14] كما امتد الصراع ليشمل نائباً سابقاً آخراً مقرباً من رئيس الوزراء، حيث اتهِم الأخير بالحصول على الدعم من قطر.[15]

وتواصل الصراع عندما دعا «نائب تائب» لتعيين نجل الملك ورئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيسًا للوزراء ،[16] ، لكن نجل الملك صرح لاحقاً بنفي «الأكاذيب» وطلب الكفّ عن زجه في محاولات زرع الفتنة في أوساط القيادة السياسية، وأبدى تأييده لرئيس الوزراء.[17]

وجاء بعدها وزير الداخلية ليتخذ «إجراءات صارمة لمعالجة الانفلات والفوضى الإلكترونية غير المسبوقة ببعض حسابات التواصل المخالفة» في إشارة للحسابات الوهمية، ووعد بتحديد هويات أصحابها للحفاظ على «النسيج

---

5 «وزير العدل يطلب رفع الحصانة عن النائب أنس بوهندي»، **صحيفة الوطن**، 12 فبراير 2018م، < https://goo.gl/38DZsn >.

6 «أهالي «سادسة الجنوبية» يشكرون وزير العدل لعزل «أنس بوهندي» عن إمامة مسجد الغتم»، **صحيفة الوطن**، 11 فبراير 2018م، < https://goo.gl/akrUvm >.

7 «النواب يشكل لجنة تحقيق في استيلاء متنفذ على أرض مدرسة بالرفاع»، **صحيفة الوطن**، 13 فبراير 2018م، < https://goo.gl/HmjGnx >.

8 «الشاعر: ملكية الأرض مطابقة للقانون»، **جريدة الأيام**، 6 مارس 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/Parliament/714921/News.html >.

9 المصدر نفسه.

10 **حساب د. لولوة بنت خليفة @lulwaalkhalifa1**، **تويتر**، 4 مارس 2018م، < https://twitter.com/lulwaalkhalifa1/status/970373296427601921?s=20 >.

11 "النيابة تستدعي رئيس تحرير الوطن على خلفية شكوى بوهندي"، **صحيفة الوطن**، 17 مارس 2018م، < https://alwatannews.net/article/764042?rss=1 >.

12 «حكم بحبس رئيس تحرير «الوطن» شهرًا»، **صحيفة البلاد**، 19 أكتوبر 2018م، < http://albiladpress.com/newspaper/3657/527978.html >.

13 **حساب فاضح نائب تائب @bh01888**، **تويتر**، 16 أبريل 2018م، < https://twitter.com/bh01888/status/985628917041115137?s=20 >.

14 نفس المصدر، **تويتر**، 23 مارس 2018م، < https://twitter.com/Emp_Bahrain/status/977131420463321088?s=20 >.

15 نفس المصدر، **تويتر**، 20 مارس 2018م، < https://twitter.com/Emp_Bahrain/status/976040162332434438?s=20 >.

16 نفس المصدر، **تويتر**، 30 مارس 2018م، < https://twitter.com/Emp_Bahrain/status/979642630270173184?s=20 >.

17 «ناصر بن حمد: التعرض للقيادة خط أحمر ونحذر من الزج باسمنا في الفتنة»، **صحيفة البلاد**، 31 مارس 2018م، < http://www.albiladpress.com/newspaper/3455/488682.html >.

الاجتماعي والسلم الأهلي»،[18] وتم على إثر ذلك إلقاء القبض على 5 أشخاص مع نشر صورهم بتهمة نشر تغريدات مسيئة لأشخاص تدعو للفتنة والتحريض.[19]

وقد تخلل هذه الأحداث إسقاط حصانة احد النواب المتهمين بعد شكوى من نائب آخر،[20] بالإضافة إلى عدم ترشح النواب الضالعين في الانتخابات النيابية أو رفض القضاء البحريني إدراج أسماء بعضهم ضمن جداول الناخبين،[21] وكذلك انسحاب رئيس مجلس النواب من سباق الانتخابات،[22] وأحداثاً أخرى مثل إصدار وزير الداخلية تعميمًا للمحافظات بوقف إصدار مجلات باسم المحافظات إلى حين صياغة قانون لتنظيم هذا الشأن،[23] وذلك بعد يومين فقط من تدشين محافظ الجنوبية حفيد رئيس الوزراء مجلة «الجنوبية تايمز» وإشادة رئيس الوزراء بهذه الخطوة.[24]

على الصعيد الإقليمي، زار ولي العهد البحريني الإمارات في سبتمبر وأشاد بجهودها في دعم البحرين ومكافحة الإرهاب.[25] كما زار ولي العهد البحريني السعودية كذلك والتقى ولي عهدها 3 مرات في سنة واحدة، الأولى في شهر يونيو بجدة،[26] زار خلالها كذلك القوات البحرينية المشاركة في التحالف العربي باليمن بقيادة السعودية،[27] والزيارة الأخرى كانت في شهر أكتوبر خلال قمة «دافوس الصحراء» بالرياض حيث كان ولي العهد البحريني من ضمن المتحدثين الرئيسيين بالمؤتمر.[28] كما زار الرياض للمرة الثالثة في ديسمبر من أجل حضور سباق الفورمولا E في حلبة الدرعية، حيث أكد أن «أي منجزات تحققها الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية هو مصدر فخر واعتزاز لنا كون نجاحها هو نجاح لنا في البحرين».[29]

---

18 «وزير الداخلية: إجراءات صارمة لمعالجة الانفلات غير المسبوق ببعض حسابات التواصل المخالفة»، **صحيفة الوطن**، 25 مارس 2018م، < https://goo.gl/YeFGdd >.

19 «القبض على خمسة أشخاص مشتبه بتورطهم بإنشاء حسابات مغرضة ونشر تغريدات مسيئة للأشخاص وتشكل تحريضاً وإثارة للفتنة»، **الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية**، 30 مارس 2018م، < http://www.policemc.gov.bh/news/ministry/80781 >.

20 «مجلس النواب يرفع الحصانة عن النائب خالد الشاعر»، **جريدة الأيام**، 24 أبريل 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/724783/News.html?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles >.

21 «الشاعر خارج الانتخابات: «الاستئنافية» رفضت إدراج اسمه»، **جريدة الأيام**، 11 أكتوبر 2018م، < https://elections.alayam.com/news/4356/News.html >.

22 «مصدر مطلع لـ «الأيام»: رئيس النواب لن يترشح للانتخابات»، **جريدة الأيام**، 21 أكتوبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/759150/News.html >.

23 « معالي وزير الداخلية يصدر تعميما للمحافظات بوقف إصدار أية مطبوعات أو صحف أو مجلات إعلامية»، **الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية**، 6 سبتمبر 2018م، < https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/84598 >.

24 «سمو رئيس الوزراء يتسلم الاصدار الاول من الجنوبية تايمز»، **جريدة الأيام**، 4 سبتمبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/750099/News.html >.

25 «سمو ولي العهد يلتقي سمو ولي عهد أبوظبي»، **الموقع الرسمي لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد**، 24 سبتمبر 2018م، < https://goo.gl/BCw2hi >.

26 «الأمير محمد بن سلمان يلتقي ولي عهد البحرين في جدة»، **أخبار 24**، 8 يونيو 2018م، < https://goo.gl/mf2ndc >.

27 «ولي العهد يزور قوات الواجب المشاركة في التحالف العربي في جازان والطائف»، **أخبار الخليج**، 8 يونيو 2018م، < http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1125166 >.

28 «ولي عهد البحرين يصل الرياض للمشاركة في «دافوس الصحراء»»، **صحيفة سبق**، 23 أكتوبر 2018م، < https://sabq.org/Sn9mfG >.

29 «ولي العهد يحضر «فورمولا E» بالرياض: سباقات السيارات شهدت تنوعاً كبيراً بالمنطقة»، **صحيفة الوطن**، 15 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/ZKkaqr >.

كما أشاد ولي العهد السعودي خلال حديثه مع وكالة بلومبيرغ بـ«فريق البحرين» الذي أشرف عليه ولي العهد البحريني، ومهد لإنشاء برنامج التوازن المالي واستلام دعم خليجي يبلغ 10 مليارات دولار (أنظر المحور الثالث) . وقد تشير هذه الدلائل إلتشير تزايد نفوذ ولي العهد البحريني محلياً، خاصةً مع دعم ولي العهد السعودي بالتوازن مع التحالف مع الإمارات.

داخلياً، أصدر ملك البحرين أمراً ملكياً بتكليف ولي عهده بتطوير أداء أجهزة «السلطة التنفيذية»، أي الحكومة، وتعيين المدراء ومن في حكمهم ونقلهم إلى الوزارات والهيئات الحكومية، كما عُهدت إليه رئاسة مجلس ديوان الخدمة المدنية ، مما أعطاه صلاحيات واسعة بشكل غير مسبوق.[30]

وبينما تم تكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية، فقد جرى تعيين وزيرين جديدين بالتشكيلة الحكومية الجديدة مقربين من ولي العهد، الأول هو وزير المالية والاقتصاد الوطني الذي أدار مكتب ولي العهد كنائب أول لرئيس مجلس الوزراء منذ تأسيسه في عام 2013 وأشرف على تنفيذ «الخطط والاستراتيجيات» لولي العهد ومنها برنامج التوازن المالي،[31] والثاني هو وزير شؤون الشباب والرياضة الذي عينه ولي العهد عضواً بإدارة بورصة البحرين منذ عام 2016,[32] كما أن المشاريع التي يديرها فريق ولي العهد بالحكومة وبالأخص برنامج التوازن المالي تبقى الأكثر أهمية في برامج الحكومة الحالية.

المحور الثاني: الانتخابات النيابية

شهدت البحرين في 24 نوفمبر وغرّة ديسمبر من عام 2018 الدورة الخامسة من الانتخابات النيابية. وقد تواصل الاستقطاب السياسي فيما بين الحكومة والمعارضة، حيث قوبلت الانتخابات وللمرة الثانية، بعد انتخابات 2014، بدعوات المقاطعة من الجمعيات والتكتلات والأشخاص المحسوبين على قوى المعارضة في البلاد بسبب «غياب دستور تعاقدي ووجود نظام انتخابي غير عادل ولا يحقق المساواة بين المواطنين واعتماد منهج التمييز في الدوائر» حسب تعبيرهم، علاوةً على الأزمة الأمنية الناجمة عن تداعيات احتجاجات فبراير 2011 وعدم القبول بالآخر حسب وصفهم،[33] في ظل حل ثلاث جمعيات معارضة.[34]

30 «أمر ملكي بتكليف صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بتطوير أداء أجهزة السلطة التنفيذية»، **وكالة أنباء البحرين**، 23 أكتوبر 2018م، < https://goo.gl/MX9Upz >.

31 «الوطن» تنشر السيرة الذاتية للشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني»، **صحيفة الوطن**، 4 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/Yqkcnt >.

32 «من هو أيمن المؤيد وزير شؤون الشباب والرياضة الجديد؟»، **جريدة الأيام**، 4 ديسمبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/767642/News.html >.

33 عبدالهادي خلف، «حول انتخابات البحرين الأخيرة.. وما سبقها»، **الخليج الجديد**، 9 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/g1frkJ >.

34 للمزيد حول المستجدات السياسية في البحرين لعام 2017م انظر: إسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018)، بدر النعيمي (كاتب)، **2.2 المستجدات السياسية في مملكة البحرين**، ص 17 – 35، < https://goo.gl/b58prq >.

وقد مُنع أعضاء هذه الجمعيات المنحلة من الترشح للانتخابات النيابية بعد تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية،[35] حيث برر أحد النواب السابقين هدفه قائلًا: «لن نجعل المجرمين يدخلون المجلس لكي يتستروا على جرائمهم»، فيما صرح نائب آخر بأن قرار المنع يأتي لحماية المجلس من «الإرهاب المعنوي والثقافي والإعلامي»،[36] علمًا بأن جمعية الوفاق نالت 18 من أصل 40 مقعدًا في انتخابات 2010,[37] كما تم اشتراط أن يكون عضو مجلس إدارات مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والنوادي الاجتماعية والثقافية متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية، في إشارة إلى منع أعضاء الجمعيات المنحلة الذين لا يتمتعون بهذه الحقوق حسب التعديل الجديد.[38] وفي هذا الخصوص، سعت حكومة البحرين منذ الانتخابات السابقة إلى تبيان ان العملية الانتخابية بالمملكة تسري بكل سلاسة، حيث صرح وزير العدل البحريني الذي يتولى كذلك رئاسة اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات أنه «في حالة وجود أصوات تطالب بالمقاطعة فهي غير مسموعة ولا تتجاوز أذن من نطقها»، وقد صرح بعد انتهاء الانتخابات بكون نسبة المشاركة الراهنة هي من الأكبر في تاريخ البحرين حيث بلغت نسبة ٪67 في الدور الأول.[39] في المقابل نشرت وسائل الإعلام المعارضة تقارير تزعم بحذف أسماء عشرات الآلاف من المواطنين من الجداول الانتخابية لأنهم قاطعوا الانتخابات في دورات سابقة وأكثرهم من المؤيدين لتيارات المعارضة،[40] حسب زعمها، فيما ادعت جمعية الوفاق المنحلة بأن المشاركة لم تتجاوز ٪30 فقط.[41] علمًا بأن أكبر نسبة مشاركة هي تلك التي شهدتها انتخابات 2006، حيث بلغت ٪72 وذلك بعد مشاركة الجمعيات المنحلة فيها.[42] أما إعلامياً، فقد كان شعار الحملة الرسمية «نلبي الواجب». وقد اقترح رئيس مجلس النواب السابق أحمد الملا أن توجه الحكومة لتأخير الطلبات الإسكانية والبت في طلبات التقاعد الاختياري وربط قبولها بالمشاركة في الانتخابات تعزيزاً لمبدأ «المواطنة الصالحة».[43] إلا أن وزير العدل نفى وجود عقوبات على المقاطعين، واستدرك بتوقعه مناقشة هذا الموضوع في المجلس القادم لإقرار قانون يفرض الغرامات المواطنين المقاطعين «الذين لم يلبوا الواجب»

35 «منع أعضاء الجمعيات المنحلة من الترشح لـ«النيابي»»، **جريدة الأيام**، 12 يونيو 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/734218/News.html >.

36 «حرمان أعضاء الجمعيات المنحلة من الترشح للانتخابات»، **صحيفة الوطن**، 20 فبراير 2018م، < https://goo.gl/HQXBHn >.

37 «Bahrain election puts Shia opposition as single largest group»، **صحيفة الغارديان البريطانية**، 24 أكتوبر 2010م، < https://goo.gl/KqFZ82 >.

38 «قانون رقم (36) لسنة 2018 بتعديل المادة (43) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة بميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادرة بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989»، **الجريدة الرسمية**، 2 أغسطس 2018، العدد 3377، < http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/K3618.pdf >.

39 «النتائج والإحصائيات: الكتل الانتخابية»، **الموقع الرسمي لانتخابات مملكة البحرين**، < http://www.vote.bh/category/electoral-blocs >.

40 «انتخابات 2018.. عزل سياسي مدروس بحذف عشرات الآلاف من الكتلة الناخبة»، **مرآة البحرين**، 3 أكتوبر 2018م، < http://bhmirror.myftp.biz/news/49600.html >.

41 «المعارضة البحرينية: نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز 30%»، **روسيا اليوم**، 25 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/eLJftw >.

42 «انتخابات عام 2006 النيابية واستكمال مقومات عملية التحول الديمقراطي الشامل في مملكة البحرين»، **وكالة أنباء البحرين**، 22 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/gZMn3H >.

43 المصدر نفسه: 2.

ويحرمهم من الامتيازات.[44] هذا وقد اعتقِل البرلماني الوفاقي السابق علي العشيري بتهمة التحريض على مقاطعة الانتخابات على ضوء تغريدة له قال فيها أنه وعائلته سيقاطعون الانتخابات.[45]

وقد أعلنت وزارة الداخلية أنها رصدت 40 ألف رسالة إلكترونية وجهت لمواطنين بدعوى حذف أسمائهم من كشوف الانتخابات، وقد ألقت الوزارة بالمسؤولية عن تلك الرسائل على إيران قبيل الدور الأول، ولم يتم الإعلان حتى الآن نتائج التحقيقات.[46] كما تمت إحالة شخصين للمحاكمة بتهمة التخابر مع قطر وتلقيهما أموالًا بقيمة 12 ألف دينار للترشح للانتخابات النيابية.[47]

تراجع مقاعد الجمعيات السياسية

وقد بلغ عدد مقاعد نواب الجمعيات السياسية 6 مقاعد، أي ما يعادل 15٪ من إجمالي مقاعد المجلس،[48] وهو رقم ضئيل مقارنة بالنسبة العالية التي بلغت 75٪ في انتخابات 2006,[49] وقد شاركت جمعية المنبر التقدمي في الانتخابات بعد مقاطعتها منذ عام 2011 وحازت على مقعدين،[50] ليُعَيَّن ممثل الكتلة عبد النبي سلمان نائباً أول لرئيس مجلس النواب،[51] مخالفةً بذلك توجه الجمعيات المعارضة الأخرى التي التزمت بمقاطعة الانتخابات النيابية. وجاءت المشاركة بحسب البيان الصادر عن الجمعية نتيجةً للتبعات السلبية للمقاطعة - حسب رأيها - بحيث أصبح مجلس النواب مجلسًا «ضعيفًا» استطاعت السلطة استغلاله لتمرير تشريعات غير مقبولة لدى المواطنين، ما يوجب المشاركة للدفع بـ«التغييرات الإيجابية» للبلاد و«فضح الفساد والتلاعب بالمال العام» حسب تعبير الجمعية.[52]

من جانب آخر، غاب رجال الدين المحسوبين على التيار الديني الشيعي تماماً عن عضوية المجلس لأول مرة في

44 «وزير العدل البحريني ينتقد ربط المشاركة في الانتخابات بـ«الجنة والنار»، **الوطن المصرية**، 23 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/wxrJGM >.

45 « اعتقال معارض بحريني بسبب تغريدة عن الانتخابات المقبلة»، **روسيا اليوم**، 13 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/LR2Ccf >.

46 «(مكافحة الجرائم الالكترونية): ايران مصدر ٤٠ ألف رسالة الكترونية استهدفت التأثير سلبا على العملية الانتخابية»، **الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية**، 24 نوفمبر 2018، < https://goo.gl/SpB59L >.

47 « تلقى أحدهما أكثر من 170 ألف دينار منذ 2008: بدء محاكمة المتهمين بتلقي أموال من قطر للتأثير على الانتخابات»، **صحيفة البلاد**، 3 ديسمبر 2018م، < http://www.albiladpress.com/news/2018/3703/bahrain/538169.html >.

48 «سقوط مدوٍ للنواب السابقين و3 مقاعد للأصالة وممثلان للتقدمي ومقعد للتجمع وفشل المنبر الإسلامي والرابطة: «برلمان 2018».. مفاجآت نسائية واكتساح شبابي»، **صحيفة الأيام**، < https://www.alayam.com/alayam/first/767123/News.html >.

49 المصدر نفسه: 51.

50 د. حسن مدن، «شيء ما: انتخابات البحرين ثانيةً»، **صحيفة الخليج الإماراتية**، 3 ديسمبر 2018م، < http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/d3e01202-bb5c-4175-96eb-bc58d7c62899 >.

51 «عبدالنبي سلمان يفوز بمنصب النائب الأوّل لرئيس مجلس النواب»، **صحيفة الأيام**، 12 ديسمبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/769076/News.html >.

52 « بيان اللجنة المركزية للمنبر التقدمي حول الانتخابات النيابية والبلدية»، **الموقع الرسمي لجمعية المنبر التقدمي بمملكة البحرين**، 31 أكتوبر 2017م، < http://www.altaqadomi.org/?p=1979 >.

تاريخه. كما تمت إعادة الانتخابات في 31 دائرة من أصل 40 أي أن 77,5٪ من الدوائر لم تُحسَم في الجولة الأولى،[53] بينما شهدت بعض هذه الدوائر اكتساحاً حاسمًا منذ الجولة الأولى في عام 2010 عندما شاركت المعارضة بحسب إحصائية أجرتها،[54] وقد يرجع ذلك لأسباب منها عدم وجود نخبة سياسية ذات تاريخ سياسي قادرة على الاكتساح كما كان الحال في السابق عندما اكتسحت جمعية الوفاق المنحلة جميع دوائرها، فضلاً عن كثرة المرشحين الذين بلغ عددهم أكثر من 500 مرشح في 40 دائرة.[55]

وبالنسبة للجمعيات الإسلامية السنية، فقد شهدت النتائج كذلك ولأول مرة خسارة جمعية المنبر الوطني الإسلامي المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين، حيث تقدمت بمرشحَين اثنين فقط،[56] وقد دعت الأمانة العامة للجمعية لتشكيل لجنة لدراسة نتائج الانتخابات ورفع التوصيات للإدارة.[57] والجدير بالذكر أن المترشح أنس بومطيع المحسوب على التيار قد تعرض لانتقادات من قبل بعض المغردين الإماراتيين في إشارة لتغريدات له حذفها لاحقاً تنتقد الحكومة الإماراتية في تعاطيها مع النشطاء السياسيين المحسوبين على تيار الإخوان المسلمين في تلك الدولة،[58] مما قد يفسر انحسار دور الإخوان في المشهد السياسي البحريني، على الرغم من فوز النائب المستقل عمار قمبر، ابن النائب السابق سامي قمبر العضو في جمعية المنبر الإسلامي.[59] أما جمعية الأصالة الإسلامية المحسوبة على التيار السلفي، فقد حازت على ثلاثة مقاعد بشخصيات مختلفة في انتخابات 2018،[60] أي بزيادة مقعد واحد مقارنةً بانتخابات عام 2014,[61] كما حازت جمعية تجمع الوحدة الوطنية للمرة الأولى منذ تأسيسها في أعقاب تجمع الفاتح (الذي تشكّل في خضم احتجاجات 2011) على مقعد واحد.[62]

---

53 « وزير العدل: الإعادة في 31 دائرة انتخابية نيابية و23 بلدية السبت»، **صحيفة الوطن**، 25 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/8jy1VM >.

54 «الانتخابات الهزيلة بالأرقام.. غياب المترشحين الحاسمين جعل 77.5% من نتائج الدوائر غير محسومة»، **مرآة البحرين**، 25 نوفمبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/51117.html >.

55 «انطلاق الانتخابات النيابية والبلدية في البحرين»، **أخبار سكاي نيوز عربية**، 24 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/hLjAi5 >.

56 «مرشحون مستقلون يطلبون دعم الجمعية: «المنبر الإسلامي» ترشح العمادي وبوجيري نيابياً وقائمتها النهائية قريبا»، **صحيفة البلاد**، 16 أكتوبر 2018م، < http://www.albiladpress.com/news/2018/3654/bahrain/527091.html >.

57 «لجنة مختصة سترفع النتائج لاجتماع مارس: إدارة "المنبر الإسلامي" تدرس «أسباب الخسارة»»، **صحيفة البلاد**، 6 ديسمبر 2018م، < http://albiladpress.com/newspaper/3705/538653.html >.

58 **حساب صحيفة الخليج @gccpress**، **تويتر**، 11 نوفمبر 2018م، < https://twitter.com/gccpress/status/1061884235819159552 >.

59 «11 مترشحًا نيابيًا بسابعة المحرق والحسم بالجولة الثانية: الأصالة للمحافظة على الدائرة.. وغياب رسمي للمنبر الإسلامي.. وحضور للتقدمي»، **صحيفة الأيام**، 30 أكتوبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/Parliament/760933/News.html >.

60 المصدر نفسه، ص 57.

61 «برلمان «2014»: 4 مقاعد فقط لـ «الأصالة» و«المنبر»»، **صحيفة الوسط**، 30 نوفمبر 2014م، < http://www.alwasatnews.com/news/940913.html >.

62 المصدر نفسه: 57.

وأصدر الملك أمراً ملكياً بإضافة شرط عدم انتماء أي عضو بمجلس الشورى المُعيّن لأي جمعية سياسية،[63] مما أدى لاستبعاد جاسم المهزع المنتمي لجمعية الوسط العربي الإسلامي،[64] وقد دعم بعض السياسيين القرار بحجة أنه يحقق التوازن في التشريع ويضمن اتخاذ القرار بصورة مهنية ومحايدة وحرة وخالية من الضغوط الحزبية.[65] وبذلك انحسر العمل الحزبي السياسي بشكل كبير بالنسبة للمعارضة والموالاة، واستمرت سيطرة المستقلين مع انحسار الجمعيات الإسلامية وبالذات جماعة الإخوان المسلمين في المجلسين المنتخب والمعين.

وقد زعم البعض وجود ملامح تدخل حكومي في تشكيل المجلس النيابي، مثل المساهمة في توصيل أول امرأة لرئاسة مجلس النواب لزيادة رصيد المملكة الحقوقي. فقد تفاءلت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة هالة الأنصاري بترأس المرأة البحرينية المجلس التشريعي في نوفمبر الفائت،[66] وبعد الإعلان النهائي عن النتائج في 1 ديسمبر بيوم واحد فقط ادعت النائبة فوزية زينل وجود دعم كبير من النواب لرئاستها المجلس،[67] ورجحت صحيفة الوطن فوزها بالتزكية لعدم وجود منافس لها،[68] على الرغم من توفر منافسين اثنين وهما عادل العسومي وعيسى الكوهجي. وخلال التصويت على رئاسة المجلس، فازت زينل بـ25 صوتاً أي أغلبية الأصوات،[69] إلا أن النائب العسومي ادعى وجود «جهات خارجية طلبت من النواب تصوير خيارهم لرئاسة المجلس» وإرسالها لهم، في إشارة إلى صدور توجيهات لبعض النواب للتصويت لزينل وإرسال صور أوراق الاقتراع للجهات الخارجية للتأكد من التزامهم بالتوجيه،[70] كما ادعت وسائل إعلام معارضة وجود توجيه من الديوان الملكي للعسكريين للتصويت لزينل بالانتخابات.[71] وبعدها هنأت زوجة الملك رئيسة المجلس الأعلى للمرأة النائبة زينل على الفوز، مشيدة بـ»رؤيتها الثاقبة» ودورها في دعم المرأة[72].

63 « أمر ملكي: لا يحق لأعضاء مجلس الشورى الانتماء لأية جمعية سياسية»، **أخبار الخليج**، 3 ديسمبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1146320 >.

64 «بالصور.. تعرّف على الشوريين الجدد.. والأعضاء الخارجون من التشكيلة الجديدة»، **صحيفة الأيام**، 9 ديسمبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/768483/News.html >.

65 «سياسيون لـ»الوطن»: تمثيل «الجمعيات السياسية» يجب أن يقتصر على «النواب»»، **صحيفة الوطن**، 4 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/piy4Nj >.

66 «الأنصاري: المجتمع البحريني يثق بالمرأة ومتفائلون بوصول سيدة لرأس السلطة التشريعية»، **أخبار الخليج**، 24 نوفمبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1145284 >.

67 « فوزية زينل لـ»الوطن»: أتطلع لرئاسة «النيابي» وأحظى بدعم كبير من النواب»، **صحيفة الوطن**، 2 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/kamzCz >.

68 حسن الستري، «زينل تتجه لرئاسة «النواب» بالتزكية»، **صحيفة الوطن**، 4 ديسمبر 2018م، <https://goo.gl/JitK7h>.

69 «النواب ينتخبون فوزية زينل رئيسا لمجلس النواب»، **وكالة أنباء البحرين**، 12 ديسمبر 2018م، < https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDnpQraxYgnEdDLrfrkqYSpc%3D >.

70 أوال أونلاين، «العسومي «فجّرها»: هناك جهات خارجية طلبت من النواب تصوير خيارهم لرئاسة المجلس»، **اليوتيوب**، 12 ديسمبر 2018م، < https://www.youtube.com/watch?v=EAr5g6NYhn8 >.

71 « البحرين: التمييز ضد المرأة لا يقل دناءة عن استعمالها كـ «مسحوق تجميل»»، **مرآة البحرين**، 16 ديسمبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/51535.html >.

72 «زينل تُشيد بمضامين الخطاب الملكي.. وتبارك للأميرة سبيكة فوز المرأة»، **صحيفة الأيام**، 13 ديسمبر 2018م، < https://elections.alayam.com/news/4837/News.html >.

في المقابل، أصدرت ثلاث منظمات محسوبة على المعارضة ومعنية بحقوق الإنسان تقريراً بعنوان «الترهيب الانتخابي»،[73] ادعت فيه أنه جرى استدعاء عدد من المواطنين لمكتب التحقيقات الجنائية بغرض حضهم «بالإكراه» على المشاركة أو تحمل عواقب إلغاء طلباتهم الإسكانية، كما ادعت قيام أجهزة سياسية عليا بإصدار توجيهات للوزارات والأجهزة الأمنية بالتصويت أو إكراههم على التصويت لمرشحين بعينهم في بعض الدوائر الانتخابية، ولم يصدر في هذا الشأن أي بيان حكومي للرد على هذه الاتهامات بشكل مباشر.

على الصعيد الدولي، رحبت بريطانيا على لسان وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت بالانتخابات النيابية، معتبراً إياها دليلاً على «التقدم المستمر والالتزام بالديمقراطية في البحرين»،[74] وقد وافق على خطوة البحرين باستبعاد من لا تنطبق عليهم الشروط حسب القوانين منعاً «للتشويش»،[75] كما أن المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيدر نويرت رحبت بالانتخابات وشجعت على الاستمرار في العملية الديمقراطية دون أية انتقادات،[76] في تباين واضح عن أسلوب إدارة أوباما التي اعتادت إبداء بعض الانتقادات.

وفيما يخص منظمات حقوق الإنسان الغربية، فقد انتقدت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية واتهمتها بقمع المعارضة واستهداف القيادات الشيعية،[77] ونشرت بياناً عاماً بعنوان «قمع مستمر للمعارضة البحرينية» خلال العامين الماضيين بحسب تعبيرها ، كما وصفت منظمة هيومان رايتس ووتش الانتخابات بأنها «غير حرة».[78]

المحور الثالث: الوضع الحقوقي

نالت البحرين في 2018 مقعداً في مجلس حقوق الإنسان الذي يتم تعيينه بتصويت الدول الأعضاء.[79] في المقابل، تواصلت الاتهامات من قبل المعارضة السياسية باستمرار التصعيد الأمني منذ احتجاجات 2011، وبالأخص فيما يتعلق بأحكام الإعدام وسحب الجنسية والعمل الصحافي.

73 **تقرير الترهيب الانتخابي** (منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان / ومنتدى البحرين لحقوق الإنسان / ومعهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان، 1 ديسمبر 2018م)، < https://bfhr.org/article.php?id=998&cid=1 >.

74 **الحساب الرسمي لوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا AlistairBurtUK@**، **تويتر**، 25 نوفمبر 2018م، < https://twitter.com/AlistairBurtUK/status/1066749574977634305 >.

75 مكي حسن، «وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط: نعمل على تجاوز التعاملات التجارية.. نصف مليار جنيه في السنة بين البحرين وبريطانيا»، **أخبار الخليج**، 29 أكتوبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1142232 >.

76 «المتحدثة بأسم الخارجية الأمريكية: نشجع على الالتزام بعملية سياسية ديمقراطية شاملة وسلمية في البحرين»، **أخبار الخليج**، 27 نوفمبر 2019، < http://previous.alayam.com/online/local/766227/News.html?vFrom=TagListing >.

77 «البحرين: حملة قمع واسعة النطاق على المعارضة السياسية والناشطين قبيل إجراءات الانتخابات»، **منظمة العفو الدولية**، 23 نوفمبر 2018م، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/11/bahrain-widespread-pre-election-clampdown-on-political-opposition-and-activists >.

78 « البحرين: لا انتخابات حرة في البيئة الحالية»، **منظمة هيومن رايتس ووتش**، 19 نوفمبر 2018م، < https://www.hrw.org/ar/news/2018/11/20/324426 >.

79 «البحرين تفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الثالثة في تاريخها»، **أخبار الخليج**، 13 أكتوبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1140335 >.

في أواخر أبريل، أيدت محكمة التمييز العسكرية التابعة لقوة دفاع البحرين حكم المحكمة العسكرية الابتدائية بإعدام ستة متهمين، وكذلك السجن لسبعة آخرين وإسقاط الجنسية عنهم، بتهمة محاولة اغتيال قائد الجيش،[80] إلا أن ملك البحرين خفف العقوبة إلى السجن المؤبد بدلاً من الإعدام. وقد صرح رئيس القضاء العسكري أن ذويهم قد أثنوا على خطوة الملك،[81] التي جاءت وبحسب تصريحه نتيجة لـ»الصفح والتسامح» من قبل قائد الجيش،[82] كما ادعت البحرين توافر كافة الضمانات القانونية في المحاكمة، وأن عدداً من الذين صدرت عليهم الأحكام الغيابية قد فرّوا إلى إيران والعراق.[83]

ورحب عدد من خبراء الأمم المتحدة بتخفيف الحكم، إلا أنهم استنكروا محاكمة المتهمين اما المحاكم العسركرية، ودعت إلى محاكمتهم من جديد وفقاً «للمعايير الدولية» وبالأخص التحقيق في ادعاءات الاختفاء القسري والتعذيب الممارس عليهم ومحاسبة المتورطين.[84]

كما ادعت وسائل إعلام المعارضة أن عدداً من المدانين قد اختفوا قسرياً منذ أكثر من عامين ولم يُسمع لهن حتى هذه المحاكمة، كما ادعت تعذيب آخرين لانتزاع اعترافات جرى إدلاؤها في هذه المحاكمة، كما أنها رأت أن الرواية المقدمة في المحكمة غير واقعية وتوحي بإلباسهم تهماً باطلة.[85]

هذا وقد أصدرت هيئة كبار العلماء الشيعة في البحرين بيانًا أشادوا فيه بالتخفيف واصفينه بأنه «خطوة مثمنة ومشكورة»، ودعوا أن يشمل ذلك بقية المحكومين حتى تخلو البلاد من السجناء.[86] وقد أرسلت وزارة الداخلية تحذيراً لهم ووصفت بيانهم «بالتحريض» و»توظيف المكرمة الملكية السامية» لتحقيق مآرب سياسية وتأجيج الشارع، وهددتهم أنه في حال تكرار ذلك فإنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.[87]

80 «البحرين: تأييد حكم الإعدام على 4 مدانين بمحاولة اغتيال قائد الجيش»، **سبوتنيك عربي**، 25 أبريل 2018م، < https://goo.gl/9ijxzh >.

81 «الملك يخفف عقوبة الإعدام للمتهمين بقضية الشروع بقتل المشير للمؤبد»، **صحيفة البلاد**، 25 أبريل 2018م، < http://www.albiladpress.com/news/2018/3482/bahrain/494082.html >.

82 «جلالة الملك في رسالة شكر وتقدير إلى القائد العام: ما لمسناه من جانبكم من توجه بالصفح شجعنا على تخفيف العقوبة»، **صحيفة البلاد**، 28 أبريل 2018م، < http://albiladpress.com/newspaper/3483/494374.html >.

83 «التمييز العسكرية تؤيد احكام الاعدام بحق المدانين في محاولة اغتيال المشير»، **صحيفة الأيام**، 25 أبريل 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/724999/News.html >.

84 «Bahrain: UN rights experts condemn military court convictions, cite torture allegations»، **مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة**، 30 أبريل 2018م، < https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23010&LangID=E >.

85 «الفصل ما قبل الأخير في الحكاية الأكثر غموضاً.. 6 بحرينيين ينتظرون تنفيذ الإعدام على جريمة لم تقع!»، **مرآة البحرين**، 25 أبريل 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/46784.html >.

86 «بيان بشأن إلغاء أحكام الإعدام»، **الموقع الرسمي لسماحة العلامة السيد عبد الله الغريفي دام ظله**، 26 أبريل 2018م، < http://www.alghuraifi.org/index.php?show=art&id=1079 >.

87 «مؤكدة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي تحريض مباشر أو غير مباشر ...»الشئون القانونية»: الحديث عن تخفيف عقوبة الإعدام وإطلاق سراح المساجين توظيف للمكرمة الملكية السامية في تحقيق مكاسب سياسية شخصية والعمل على تأجيج الشارع»، **الموقع الرسمي لوزارة الداخلية البحرينية**، 28 أبريل 2018م، < http://www.policemc.gov.bh/news/ministry/81557 >.

كما صدرت عدة احكام أخرى بالإعدام وتجريد الجنسية، مثل قضية تأسيس «كتائب ذو الفقار» بمساعدة الحرس الثوري الايراني في 2015، حيث تم إسقاط جنسية ما يقارب 115 مواطنًا بتهمة الإرهاب.[88] في المقابل، انتقدت منظمة العفو الدولية هذه المحاكمة الجماعية،[89] كما تم الحكم في قضية تفجير أنبوب النفط بمنطقة بوري بإعدام سبعة متهمين وإسقاط جنسياتهم وفرض غرامات بآلاف الدنانير.[90]

وقد بلغ عدد حالات إسقاط الجنسية بحسب بيان منظمة العفو الدولية أكثر من 240 حالة، وهو أعلى رقم سنوي مسجل منذ عام 2011,[91] وادعت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان المحسوبة على المعارضة في تقريرها المُعنون بـ»مواطنون بلا هوية» إسقاط جنسية أكثر من 730 بحريني بالأحكام القضائية بعد صدور المرسوم بقانون 20 لسنة 2013 الذي أعطى القضاء صلاحية إسقاط الجنسية.[92]

ومن جانب آخر، تم إصدار جواز سفر مؤقت لمدة سنة واحدة لرجل الدين الشيعي البارز الشيخ عيسى قاسم المُسقطة جنسيته منذ عام 2016،[93] وقد أشاد وزير الخارجية البحريني بسماح الملك للشيخ بالسفر استجابة لرأي أطبائه إلى مدينة لندن البريطانية وتغطية أية تكاليف للعلاج.[94] وقد اختار قاسم الإقامة في العراق بعد استكمال علاجه في بريطانيا أواخر العام 2018,[95]

أما بالنسبة للعمل الصحافي، فقد كان عام 2018 اول سنة تخلو من صحف ورقية رسمية تمنح مساحة لوجهة نظر المعارضة بعد إغلاق صحيفة الوسط عام 2017، وقد نشرت «رابطة الصحافة البحرينية» المقربة من تيار المعارضة تقريراً عن الحريات الإعلامية بالبحرين لعام 2018 انتقدت فيه التشديد على الإعلام، حيث رصدت 86 انتهاكاً شمل الاستجواب والاعتقال والأحكام القضائية وعرقلة الأنشطة الإعلامية وإسقاط الجنسية عن ثلاثة صحفيين بحسب زعمها،[96] كما عارضت اعتقال الداخلية البحرينية للمتهمين في الضلوع بالحرب الإلكترونية في حساب

---

88 «البحرين: إسقاط الجنسية عن 115 شخصاً بسبب اتهامات بالإرهاب»، **يورونيوز**، 17 مايو 2018م، < https://arabic.euronews.com/2018/05/15/bahrain-revokes-citizenship-of-115-people-for-terrorism-charges >.

89 «البحرين: إسقاط الجنسية عن 115 شخصاً في محاكمة جماعية «مثيرٌ للسخرية»»، **منظمة العفو الدولية**، 16 مايو 2018م، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/bahrain-citizenship-of-115-people-revoked-in-ludicrous-mass-trial/ >.

90 «المؤبد وإسقاط جنسية مفجري أنبوب نفط بوري»، **صحيفة الأيام**، 16 أكتوبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/758083/News.html >.

91 بيان عام، **منظمة العفو الدولية**، 23 نوفمبر 2018م، رقم الوثيقة MDE 11/9440/2018، < https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1194402018ARABIC.pdf >.

92 **تقرير مواطنون بلا هوية** (منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2018)، < http://bahrainmirror.com/media/files/2018/06/1529576866.pdf >.

93 «رجل الدين البحريني المعارض عيسى قاسم يتعالج في بريطانيا»، **جريدة النهار**، 9 يوليو 2018م، < https://goo.gl/kT6SkW >.

94 «وزير الخارجية: الملك يأمر بتسهيل إجراءات سفر عيسى قاسم للعلاج»، **صحيفة الأيام**، 7 يوليو 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/738923/News.html >.

95 «العراق.. عيسى قاسم سيقيم بالنجف واستأجر دارًا فيها»، **إرم نيوز**، 31 ديسمبر 2018م، < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1626459 >.

96 **التقرير السنوي للحريات الإعلامية في البحرين 2018** (رابطة الصحافة البحرينية، 2018)، < http://www.bahrainpa.org/?p=1348 >.

«نائب تائب» الوهمي (انظر المحور الأول)، وادعت في تقريرها أن الصحافة لم تغطي بشكل كاف حقيقة «الصراع السياسي والمجتمعي في البلاد حول المشاركة والمقاطعة في الانتخابات النيابية».

المحور الرابع: الوضع الاقتصادي

برنامج التوازن المالي وتحدياته

على الصعيد الاقتصادي، شهد عام 2018 تزايد الضرائب والإجراءات التقشفية نتيجة أزمة الميزانية العامة في البحرين، خاصة مع إعلان ما يُعرف بـ«برنامج التوازن المالي»،[97] الذي يهدف بحسب الرأي الحكومي إلى تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول العام 2022،[98] في مقابل مساعدات مالية من السعودية العربية والإمارات والكويت بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي على شكل تمويلات وقروض ميسرة لدعم البرنامج وتحقيق الاستقرار المالي،[99] خاصة بعد بلوغ تراكم الديون الناتجة عن العجز في الميزانية حوالي 87٪ من الناتج المحلي الإجمالي (11,5 مليار دينار) عام 2018 بحسب المصرف المركزي،[100] أي بزيادة 74٪ عما كان عليه عام 2008. هذا مع تراجع الإيرادات الحكومية غير النفطية بمقدار 12٪ في عام 2017 عن عام 2002 بحسب برنامج التوازن، مما يهدد تنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي القائم بنسبة كبيرة على النفط، كما بلغ العجز في ميزانية عام 2018 ما يقارب 1,3 مليار دينار.[101]

وقد ركز البرنامج على العديد من المشاريع التي وعدت حكومة البحرين ان تلتزم بها خلال الأربع سنوات المقبلة، منها مشروع خط الصهر السادس لشركة «ألبا» لتكون أكبر مصهر للألمنيوم في العالم، وتوسعة مطار البحرين الدولي بثلاثة أضعاف، وكذلك القيام بإجراءات تقشفية باسم «إعادة توجيه الدعم» وإطلاق مشاريع لضبط الإنفاق، وقد تكفل بهذا الملف ولي العهد البحريني.

---

97 برنامج التوازن المالي، **الموقع الرسمي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية**، < https://www.mofne.gov.bh/fbp_ar.pdf >.

98 «برنامج "التوازن المالي" يتضمن 6 مبادرات»، **صحيفة البلاد**، 5 أكتوبر 2018م، < http://www.albiladpress.com/newspaper/3643/524954.html >.

99 «10 مليارات دولار من السعودية والإمارات والكويت لتعزيز الاستقرار المالي في البحرين»، **أخبار الخليج**، 5 أكتوبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1139445 >.

100 «مشكلًا 87 % من الناتج المحلي الإجمالي.. المصرف المركزي: 11.5 مليار دينار الدين العام بنهاية النصف الأول من 2018»، **صحيفة الأيام**، 3 أغسطس 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/economic/744134/News.html >.

101 «قانون رقم (20) لسنة 2017 باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2017 و2018»، مادة (6)، < https://www.mofne.gov.bh/FinancialDetail.aspx?a=CI939 >.

3

برنامج التقاعد الاختياري بديلاً عن إصلاح نظام التقاعد

في يوليو 2018، انشغل البحرينيون بمناقشة مقترح حكومي باسم «إصلاح نظام التقاعد» التي تم تقديمه للسلطة التشريعية منتصف عام 2018، والذي بموجبه يتم رفع سن التقاعد المبكر تدريجياً، بدءاً من العام 2019 ولمدة خمس سنوات، ليصل الحد الأدنى إلى 55 سنة للجنسين، وكذلك تمديد سن التقاعد الإلزامي ليكون 60 سنة، والاكتفاء بصرف الزيادة السنوية للمتقاعدين لمدة 7 سنوات فقط من سن 55 وحتى 62،[102] بالإضافة إلى منح هيئة التأمين الاجتماعي صلاحية تحديد نسبة اشتراكات التقاعد، وتحديد سن التقاعد، واحتساب الراتب التقاعدي، والزيادة السنوية للمتقاعدين، وشراء المدد الافتراضية، وذلك دون الرجوع للسلطة التشريعية،[103] كل ذلك بهدف تنظيم الشؤون التقاعدية تنفيذاً لتوصيات الخبير الاكتواري لإطالة عمر الصناديق التقاعدية بحسب الرأي الحكومي. وقد استنكر التعديلات عدد من الصحفيين مثل رئيس تحرير صحيفة أخبار الخليج المحلية، الذي صرح بأنها لا تنصف المتقاعدين، بالإضافة إلى مقابلته لعدد منهم حيث صرحوا بأن التعديل هو وسيلة «للتضييق على المواطنين وزيادة الضغوط المالية ومصادرة حقوقهم الأصيلة»،[104] وقد قام مجلس النواب برفض المشروع بالإجماع، بحجة وجود شبهة دستورية، مستنكرين قيام الحكومة بسد عجزها عن طريق «جيوب المواطنين» بحسب رأيهم،[105] كما أبدت جمعيتا التجمع القومي الديمقراطي والمنبر التقدمي تحفظهما على البرنامج على اعتبار أن له «عواقب وخيمة على المدى البعيد».[106]

ثم وجه الملك خلال استقباله رئيس الوزراء ورئيسي السلطة التشريعية بإعادة بحث مشروع التقاعد والتباحث فيما بينهما،[107] ليتم تشكيل لجنة مشتركة بين البرلمان والحكومة[108] لإعداد مشروع تم إقراره في أكتوبر بجلسة مجلس النواب الاستثنائية، بحيث اقتصر التعديل على إلغاء تقاعد النواب والشوريين والبلديين واستبدالها بمكافأة نهاية خدمة.[109]

---

102 ««الأيام» تنشر الرؤية الحكومية للتعديلات الجديدة على «نظام التقاعد»»، **صحيفة الأيام**، 16 يوليو 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/740541/News.html >.

103 ««التقاعد الجديد»: مصير «المزايا والحقوق» في يد «التأمين الاجتماعي» و«الصندوق العسكري»»، **صحيفة الأيام**، 30 مايو 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/731927/News.html >.

104 علي عبدالخالق، «تعديلات التقاعد الجديدة.. صدمة للمتقاعدين ورفض شعبي وبرلماني قاطع!»، **أخبار الخليج**، 7 يونيو 2018م، < http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1125047 >.

105 حسن الستري ومريم بوجيري، «النواب» يرفض قانوني التقاعد المدني والعسكري»، **صحيفة الوطن**، 5 يونيو 2018م، < https://alwatannews.net/article/775334?rss=1 >.

106 «التقدمي» و «القومي» للبرلمان: إقرار قانون التقاعد «خطيئة لا تغتفر»، **صحيفة البلاد**، 2 يونيو 2018م، < http://www.albiladpress.com/newspaper/3518/501110.html >.

107 «جلالة الملك المفدى يوجه الحكومة لإعادة بحث مشروعي قانوني التقاعد»، **صحيفة البلاد**، 21 يونيو 2018م، < http://www.albiladpress.com/news/2018/3538/bahrain/504476.html >.

108 «في الاجتماع الأول للجنة الحكومية البرلمانية لبحث قانوني التقاعد: مستحقات تقاعد الوزراء والبرلمانيين والبلديين كباقي الموظفين.. طبقا لعدد السنوات»، **أخبار الخليج**، 5 يوليو 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1128500 >.

109 «جلسة النواب تحسم «المضافة» و«تقاعد النواب» و«التعديل الدستوري» في 45 دقيقة»، **صحيفة الوطن**، 7 أكتوبر 2018م، < https://goo.gl/MC8JtA >.

وعلى الرغم من عدم طرح موضوع نظام تقاعد المواطنين مجدداً، إلا أن الحكومة أطلقت في التاسع من أكتوبر برنامجاً آخراً للتقاعد الاختياري ضمن إطار برنامج التوازن المالي لمن يرغب من موظفي القطاع العام ضمن شروط معينة، وذلك لإعطائهم الفرصة لتوظيف خبراتهم في القطاع الخاص وتقليل النفقات على الحكومة ،[110] وقد بلغ عدد الموظفين التي تنطبق عليهم الشروط 42 ألف موظف،[111] وعدد المتقدمين أكثر من 9 آلاف حسب تصريح رئيس ديوان الخدمة المدنية.[112] وتم الإعلان عن قبول جميع المتقدمين الذين ثبت استيفاؤهم للشروط دون ذكر لأعدادهم بشكل رسمي حتى نهاية عام 2018. [113]

من جانب آخر، انتقد الأمين العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي البرنامج رغم مميزاته، مدعياً أنه يجبر العاملين الفائضين في الهيئات الحكومية على المغادرة من خلال جعلهم تحت وطأة ضغط في مدة زمنية قصيرة لاتخاذ القرار في ظل المغريات التي تظهر للوهلة الأولى دون حساب العواقب، كما تساءل عن كيفية توفير هذه المبالغ واتخاذ هذا القرار «الاستراتيجي» من قبل مجلس إدارة هيئة التأمين الاجتماعي الجديد دون التشاور مع ممثلي العمال،[114] على الرغم من عضوية الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، المحسوب على الحكومة، في مجلس الإدارة،[115] الذي أيد رئيسه يعقوب يوسف التقاعد الاختياري بوصفه «سيسهم في خلق وظائف بالقطاع العام».[116]

وصرح الاقتصادي في جمعية «وعد» المعارضة والمنحلة عبدالله جناحي في مجموعة تغريدات له بأن التقاعد الاختياري سيكون عبئاً ثقيلاً على صندوق التقاعد مما يجعله عرضة للإفلاس وبالتالي سيتم تخفيض رواتب المتقاعدين، كما سيتم الاستغناء مبكراً عن عمالة وطنية قابلة للإنتاج.[117]

وقد وصل عدد المتقدمين في مؤسسات التعليم بحسب إحصائية وسائل إعلام معارضة حوالي 4 إلى 6 آلاف معلم

---

110 «الوزارات والهيئات الحكومية تعرض على موظفيها التقاعد الاختياري»، **صحيفة الأيام**، 8 أكتوبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/756604/News.html >.

111 مريم بوجيري، «الزايد: 42 ألف موظف تنطبق عليهم شروط «التقاعد الاختياري»»، **صحيفة الوطن**، 10 أكتوبر 2018م، < https://goo.gl/7Mw9dH >.

112 «مطالبات بالتمديد وإعلان المقبولين ديسمبر المقبل: 9 آلاف طلب لـ«التقاعد الاختياري»»، **صحيفة الأيام**، 11 نوفمبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/763192/News.html >.

113 «الخدمة المدنية: قبول جميع طلبات المتقدمين لبرنامج التقاعد الاختياري ممن تنطبق عليهم الشروط»، **صحيفة البلاد**، 13 ديسمبر 2018م، < http://albiladpress.com/news/2018/3712/bahrain/540234.html >.

114 مكي حسن، «أمين عام نقابات العمال: أكثر من 10 آلاف موظف تقدموا للتقاعد الاختياري»، **أخبار الخليج**، 17 أكتوبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1140894 >.

115 «مرسوم ملكي بإعادة تشكيل مجلس إدارة التأمينات»، **صحيفة الأيام**، 16 أغسطس 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/746682/News.html >.

116 «إقبال واسع لاستكمال «التقاعد الاختياري»»، **صحيفة الأيام**، 18 نوفمبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/764510/News.html >.

117 حساب عبدالله جناحي Abdulla_Janahi@، **تويتر**، 16 أكتوبر 2018م، < https://twitter.com/Abdulla_Janahi/status/1052356015650430976 >.

ومعلمة،[118] وكذلك خُمس الموظفين في البلديات (644 موظفًا تقريبًا)،[119] ولم تعلق الحكومة رسمياً على مدى صحة هذه الأرقام، ولكن في حال ثبوت ذلك فإنها تثير التساؤل حول إمكانية إيجاد البديل لهذه الأعداد الكبيرة واحتمالية استعانة الجهات الحكومية بالعمالة الأجنبية لا سيما عن طريق سياسة الاستعانة بموظفين متعاقدين من خلال شركات القطاع الخاص (Outsource)، خاصة مع انتشار أنباء عن نقص بالمعلمين في بعض المدارس،[120] وعدم وضوح خطة للتعامل مع هذا النقص. كما لم يصدر أي تصريح حول إعادة النظ ر في «نظام إصلاح التقاعد» الذي سحبته الحكومة بعد توجيه الملك ومدى إمكانية طرحه في عام 2019.

ضريبة القيمة المضافة

بعد تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي كان مزمعاً تنفيذها في بداية عام 2018، نجحت حكومة البحرين في تمرير الضريبة في مجلس النواب السابق لتدخل حيز التنفيذ في بداية العام 2019، وذلك ضمن مبادرات برنامج التوازن المالي لمواجهة العجز وتماشياً مع التزام المملكة بالاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاونالتي تم توقيعها عام 2016، وطبقتها السعودية والإمارات بداية عام 2017. وهي ضريبة غير مباشرة تطبق عند الاستهلاك وتفرض على توريد السلع واستيراد السلع والخدمات بنسبة 5٪، ما عدا بعض اسلع مثل المواد الغذائية الأساسية، والتعليم، والصحة.[121]

وقد كانت ظروف تمرير الضريبة مثيرةً للانتباه، حيث دعى الملك النواب قبيل الانتخابات لعقد جلسة «استثنائية»، والتي أقرها قبل يومين من ذلك عن طريق إصدار مرسوم بقانون يحتم على المجلس إصدار قرار إما الموافقة أو الرفض أو اقتراح التعديل.[122] وأصدرت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية توصية برفض الضريبة بادئ الأمر، إلا أنها تراجعت عن التوصية بعد «اجتماع مع رئيس مجلس النواب في مكتبه» في نفس اليوم، لتنعقد الجلسة بعد ذلك في ظروف «سرية».[123] وانتهت الجلسة خلال بضع ساعات.[124]

---

118 «طوفان التقاعد يشلّ مدارس البحرين: بتتركوها للوافدين؟.. والمعلمين: أيدينا قادرة لكنّنا مرغمون!»، **مرآة البحرين**، 16 نوفمبر 2018م، < http://www.bahrainmirror.com/news/50873.html >.

119 ««طوفان التقاعد» يضرب وزارة البلديات: خُمس الموظفين حزموا حقائبهم!»، **مرآة البحرين**، 17 نوفمبر 2019م، < http://www.bahrainmirror.com/news/50887.html >.

120 «نقص معلمين في ابتدائية اليرموك»، **صحيفة الأيام**، 8 أكتوبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/multaqa/756479/News.html >.

121 «ضريبة القيمة المضافة: الأسئلة الشائعة»، **الموقع الرسمي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية**، < https://www.mofne.gov.bh/VAT.aspx >.

122 المصدر نفسه، ص 119.

123 «مالية النواب توافق على ضريبة القيمة المضافة»، **صحيفة الوطن**، < https://goo.gl/64RNLp >.

124 حساب بحرين سكاي @bhr_sky، **الإنستغرام**، 7 أكتوبر 2018م، < https://www.instagram.com/p/BoozA-YlMOXAP1taOMr7WZcRhUPAz1DbVTpmPo0/ >.

من جانب آخر، انتقد الضريبة عدد من الجمعيات السياسية، منها جمعية الوفاق المنحلة من خلال نائب الأمين العام الشيخ حسين الديهي، الذي وصف يوم الإقرار بـ«اليوم الأسود» على المواطنين وبالأخص الفقراء منهم،[125] وأصدرت جمعيتا المنبر التقدمي والتجمع القومي بياناً مشتركاً رفضتا فيه تحميل المواطن البحريني المزيد من الأعباء، وانتقدتا سرية الجلسة وألقتا باللوم على النواب الذين «نكثوا في مواقفهم».[126]

وفي أواخر ديسمبر 2018 وقبل بداية السنة الجديدة، صرحت غرفة تجارة وصناعة البحرين بعدم وضوح آلية تطبيق الضريبة وطلبت «التشاور» مع الجهات المعنية لفك الالتباس وتعريف القطاع الخاص بحيثياتها، مما يشير إلى أن المؤسسات الخاصة بما فيها الغرفة لم تكن على تمام الوعي بذلك. كما رفع مجلس النواب الجديد مقترحاً مستعجلاً لتأجيل تطبيق الضريبة،[127] ليوجه الملك حكومته لمراجعة آليات التطبيق،[128] ويقوم وزيرا المالية والتجارة بعقد اجتماع طارئ حول هذا الموضوع مع المختصين بالوزارتين.[129]

في المقابل، انتقدت وسائل إعلام معارضة ما رأته كمظاهر البذخ في ظل التوجه التقشفي الحكومي، مثل إقامة مهرجانات الأعياد الوطنية واستقبال المطربين،[130] وانتقدت وسائل إعلام معارضة استمرار استضافة بطولات الرجل الحديدي والمشاركة فيها وما تبع ذلك من نشر إعلانات مدفوعة،[131] بالإضافة إلى إقامة بطولات لفنون القتال في البحرين ودول أخرى مثل باكستان.[132] وتبع ذلك قيام وزير الشباب والرياضة الجديد بتنفيذ توجيهات ولي العهد بإصدار تعميم بعدم تحمل الوزارة تكاليف نفقات نشر الإعلانات المدفوعة غير المرتبطة بطبيعة عمل أو نشاط الوزارة، سواء للمناسبات العامة أو الخاصة.[133]

كما تجدر الإشارة إلى التصريح المشترك لجمعيتي المنبر التقدمي والتجمع حيث أكدتا فيه على ضرورة أن يكون

---

125 «البحرين.. ضريبة القيمة المضافة يكشف وجه مجلس النواب الحقيقي»، **قناة العالم**، 9 أكتوبر 2018م، < https://goo.gl/ZikaU7 >.

126 «على خلفية إقرار النواب وفي جلسة سرية وسريعة مراسيم بقوانين القومي والتقدمي يرفضان تحميل المواطن المزيد من الأعباء»، **الموقع الرسمي لجمعية المنبر التقدمي**، 9 أكتوبر 2018م، < http://www.altaqadomi.org/?p=8303 >.

127 ««النواب» يرفع مقترحاً مستعجلًا للحكومة يطلب فيه تأجيل تطبيق «الضريبة المضافة»»، **صحيفة الوطن**، 25 ديسمبر 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/771206/News.html >.

128 «جلالة الملك يوجه إلى مراجعة آليات تطبيق القيمة المُضافة»، **صحيفة البلاد**، 24 ديسمبر 2018م، < http://www.albiladpress.com/news/2018/3724/bahrain/542536.html >.

129 «وزيرا (المالية والصناعة) يعقدان اجتماعاً مع غرفة تجارة وصناعة البحرين صباح اليوم»، **أخبار الخليج**، 25 ديسمبر 2018م، < http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1148784 >.

130 « 80ألف زائر بختام مهرجان حلبة البحرين الدولية للعيد الوطني»، **صحيفة الوطن**، 16 ديسمبر 2018م، < https://goo.gl/8PqPGN >.

131 «البحرين تخرق التوازن المالي... وزارات وهيئات الدولة تنشر إعلانات مدفوعة من صفحة كاملة للتهنئة بفوز لم يحصل»، **مرآة البحرين**، 16 أكتوبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/49949.html >.

132 «باكستان تعيش ليلة مثيرة بنزالات «BRAVE 17»»، **وكالة أنباء البحرين**، 28 أكتوبر 2018م، < https://www.bna.bh/ConstitutionalCourttoconsiderConstitutionalCase1/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDjXM%2F5YcmhAzIE0siz%2FkJWc%3D >.

133 الحساب الرسمي لوزارة شؤون الشباب والرياضة البحرينية @mysbhr، **الإنستغرام**، <https://www.instagram.com/p/BrVJKXZhIJG/?utm_source=ig_web_button_share_sheet>.

تقليص النفقات موجهاً بالمقام الأول للوزارات الحكومية وخاصة العسكرية،[134] التي عقدت صفقة لشراء 12 طائرة مروحية أمريكية بقيمة 912 مليون دولار على سبيل المثال،[135] كما انتقدت الجمعيتان كذلك الفساد والمحسوبية وغياب الشفافية التي أدت لتمرير مثل هذه القرارات دون رقابة حسب رأيهم،

و لم يتم حتى نهاية عام 2018 عرض برنامج التوازن المالي على مجلس النواب للتصويت والموافقة عليه، نظراً إلى غياب الصفة القانونية عنه كبرنامج رسمي للحكومة، ولكون الظروف التي أدت إلى تمرير القوانين المتعلقة به كالضريبة المضافة والتقاعد الاختياري قد جاءت في فترة زمنية قصير.

الاكتشاف النفطي الكبير

في أوائل شهر أبريل، اعلن وزير النفط البحريني اكتشاف حقل «خليج البحرين» بالمنطقة الغربية كأكبر حقل نفطي في تاريخ المملكة، باحتياطي نفط صخري خفيف يتجاوز 80 مليار برميل واحتياطي غاز يبلغ 10 إلى 20 مليار متر مكعب، وبمساحة تُقدر بـ2000 كيلو متر مربع، حيث يعكف فريق الاستكشاف في الهيئة الوطنية للنفط والغاز على دراسة الجدوى الاقتصادية وتشغيل الحقل خلال 5 سنوات، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «هيليبرترون» الأمريكية للتحضير لعمليات حفر آبار إنتاجية في الحقل الجديد،[136] وأعلن الوزير عن بدء دراسة إطلاق صندوق استثماري بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي برأس مال يبلغ مليار دولار مع عوائد تبلغ بين 15٪ إلى 20٪ لإعطاء الأخيرة الأولوية في الاستثمار بقطاع النفط والغاز.[137]

هذا وقد استقبل ملك البحرين ولي عهده وفريق الاستكشاف الذين قدموا له عينة من النفط المُستكشف، وعبّر عن اعتزازه بهذا الإنجاز وأشاد بفريق العمل، ووعد بأن يتم تسخيره لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، إلا أنه وخلال تصريحه عبّر عن عتابه للمسؤولين طيلة العقود الماضية بسبب «ضعف الخطط الموجهة لاستكشاف المزيد من الموارد الطبيعية وكانت الحجة ندرة الفرص الواعدة»، كما أشار إلى الدعم الذي تم تقديمه من الدول الشقيقة والصديقة طيلة الفترات السابقة، ووعد بأن يتم رد «الفضل» لهم من خلال هذا الاستكشاف.[138]

134 المصدر نفسه: 137.

135 «صفقة بحرينية أميركية لشراء مروحيات بقيمة 912 مليون دولار»، **سكاي نيوز عربية**، 16 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/pKahDw >.

136 «تفاصيل أكبر اكتشاف نفطي في البحرين»، **روسيا اليوم**، 4 أبريل 2018م، < https://goo.gl/ozRZiW >.

137 «وزير النفط: إطلاق صندوق استثماري بمليار دولار خلال العام الجاري»، **صحيفة الأيام**، 10 مايو 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/economic/727822/News.html?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles >.

138 «الملك: اكتشاف أكبر حقل في تاريخ البحرين بشرى خير لها صدى إيجابياً»، **صحيفة الوطن**، 4 أبريل 2018م، < https://goo.gl/hKnPCa >.

وقد كان الاكتشاف بمثابة تنفس الصعداء للمملكة لتحسين وضعها المالي على المدى المتوسط وزيادة الوظائف،[139] بعد انتشار تقارير تراجع العملة والاحتياطي الأجنبي وثقة المستثمرين.[140] إلا أن بعض المراقبين ومحللين اقتصاديين قد دعوا إلى التمهل، فقد ذكر كاتب في مجلة «فوربس» أن الطبقة الجيولوجية للحقل تجعل تكلفة الاستخراج عالياً، مما يقلل جدوى الحقل من الناحية الاقتصادية، فوجود كميات معينة بدون وجود جدوى عملية للاستخراج يجعل من تكلفة الاستخراج أعلى من العائد للاحتياطي، كما أن العائد إن وُجد فسيكون بعد 5 سنوات.[141]

تصريح العمل المرن

استحدثت البحرين منتصف العام 2017 نظاماً يسمى بـ»التصريح المرن» يسمح للأجانب ممن تنطبق عليهم الشروط بالعمل والإقامة في المملكة لمدة سنتين قابلة للتجديد بدون كفيل، من أجل العمل بدوام كامل أو جزئي في حال انتهاء تأشيرات العمل أو إلغائها من قبل الكفيل.[142] وبالتالي شجع النظام إمكانية تصحيح أوضاع العمالة الوافدة وانخراطها في سوق العمل، حسب تعبير هيئة تنظيم سوق العمل.

وقد تم تكريم الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ضمن عشر شخصيات لعام 2018 قدموا جهوداً متميزة على صعيد «مكافحة الاتجار بالأشخاص»، وكان من ضمنها نظام التصريح المرن «كأول مشروع على مستوى المنطقة لتصحيح أوضاع لعمالة المخالفة بما يجنبها الاستغلال أو الابتزاز أو الاتجار وهو المشروع التي اعتمدته الأمم المتحدة كأحد أفضل الممارسات الدولية»،[143] وذلك بحسب تقرير الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص لعام 2018، بحيث وضعت البحرين في مقدمة التصنيف،[144] كما استعرضت الهيئة تجربتها في منتدى بالأمم المتحدة في شهر فبراير.[145]

---

139 بيان العابد، «Here’s everything you need to know about the newly discovered oil in Bahrain»، **Startup MGZN**، 19 يوليو 2018م، < https://www.startupmgzn.com/english/opinions/heres-everything-you-need-to-know-about-the-newly-discovered-oil-in-bahrain/ >.

140 نيتاي إيدايو إسماعيل ودانة البلتاجي، «Franklin Templeton Sheds Bahraini Bonds and Warns of Crisis»، **بلومبيرغ**، 6 يونيو 2018م، < https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-06-06/franklin-templeton-sheds-bahrain-debt-warns-of-economic-crisis >.

141 دومينيك دودلي، «Why Bahrain’s Huge Oil Discovery Might Not Provide The Windfall It Is Hoping For»، **فوربيس**، 4 أبريل 2018م، < https://www.forbes.com/sites/dominicdudley/2018/04/04/why-bahrains-huge-oil-discovery-might-not-provide-the-windfall-it-is-hoping-for/#65183ef0128f >.

142 «التصريح المرن»، **الموقع الرسمي لهيئة تنظيم سوق العمل البحرينية**، 22 أبريل 2018م، < http://lmra.bh/portal/ar/page/show/325 >.

143 «إنجاز بحريني عالمي في مكافحة الاتجار بالأشخاص»، **صحيفة الأيام**، 29 يونيو 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/737288/News.html >.

144 **تقرير الاتجار بالأشخاص 2018** (واشنطن: وزارة الخارجية الأمريكية، 2018)، ص 86، < https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/2018 >.

145 «البحرين تستعرض نموذج نظام ”العمل المرن“ خلال منتدى بمقر الامم المتحدة بنيويورك»، **الموقع الرسمي لهيئة تنظيم سوق العمل البحرينية**، 25 فبراير 2018م، < https://goo.gl/4uHma3 >.

ورغم ذلك، لاقى النظام انتقادات من مجلس النواب البحريني في فبراير، حيث رأى المجلس بأنه «يشجع العمالة السائبة» على مزاحمة العمال البحرينيين مع ازدياد الظواهر السلبية كالسرقة والعادات غير الأخلاقية بحسب تصريح أحد النواب، وادعى نائب آخر أن التصريح مجرد آلية لـ»تحصيل الرسوم»، إلا أن رئيس هيئة تنظيم سوق العمل رد على التصريحات مفتخراً بما أسماه بالإنجاز الذي حاز على الإشادة الدولية وأنكر وجود عمالة سائبة لديها تصاريح مرنة.[146]

كما انتقد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين بداية العام 2019 التصريح، مدعياً أنه يضيق على التاجر البحريني، حيث احتكر أصحاب التأشيرات المرنة ما يقارب 85٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[147] ومن جهتها، ادعت صحف معارضة بأن التصريح المرن يمثل آلية للمتجارة بالتأشيرات من أجل استغلال العمال مالياً، علاوة على تشجيعه لمزاحمتهم البحرينيين في سوق العمل، بالإضافة إلى تقليلها من شأن جائزة الخارجية الأمريكية كون النظام عبارة عن دعاية لإظهار الجانب المشرق من وضع العمال الوافدين بالبحرين، وهو وضع سيّئ في الواقع بحسب زعمها.[148]

ومن جانب آخر، أفاد وزير العمل في جلسة لمجلس النواب حول التصريح المرن بأنه تصريح شخصي يصدر لشخص طالبه الأجنبي، فبالتالي لن تتضرر نسبة البحرنة لأن العامل الأجنبي ليس له أن يجلب عمالاً أجانب آخرين. وقد بلغ عدد التصاريح في شهر فبراير حوالي 1517 تصريح، بمردود مالي يبلغ 609 آلاف دينار.[149] كما صرح الرئيس التنفيذي لهيئة سوق العمل في سبتمبر أن عدد المتورطين في الجرائم من حملة هذا التصريح هو «صفر»، وقد بلغ عدد التصريحات نحو 5 آلاف تصريح، واستبعد وجود أية عملية بيع لهذه التصاريح للعمال من قبل الحكومة،[150] وذلك على الرغم من ادعاء صحيفة محلية أن أحد حملة «الفيزا» المرنة قد احتال على عدد من المؤسسات البحرينية بمبالغ تصل لـ13 مليون دينار وهربها للخارج.[151]

146 حسن السترى وزينب درويش ومريم محمد، «العبسي: «العمل المرن» مطلب اقتصادي حاز إشادة دولية من أغلب المنظمات والهيئة أصدرت 2100 تصريح منذ تطبيقه»، **صحيفة الوطن**، 6 فبراير 2018م، < https://goo.gl/29GJb9 >.

147 «ناس: لا تراجع عن «المضافة» لكننا لسنا راضين عن طريقة التطبيق»، **صحيفة الأيام**، 14 يناير 2019م، < https://www.alayam.com/alayam/first/774413/News.html >.

148 «مذكرات 2018: انهيار مبنى للعمّال الأجانب في البحرين فوق دعايات مكافحة الاتجار بالبشر»، **مرآة البحرين**، 30 ديسمبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/51817.html >.

149 حوراء عبدالله، «609 آلاف دينار المردود المالي .. وزير العمل: 1517 تصريح عمل مرن .. ولا تأثير على «البحرنة»»، **صحيفة الأيام**، 4 فبراير 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/708976/News.html >.

150 تمام أبو صافي، «انتقاد «النظام المرن» بُني على معلومات مغلوطة وتأجيج الرأي العام.. العبسي لـ«الأيام»: الدولة «لا تبيع» إقامات على الأجانب»، **صحيفة الأيام**، 2 سبتمبر 2018م، < https://www.alayam.com/alayam/first/749540/News.html >.

151 «مبالغ المحتال الآسيوي ترتفع إلى 13 مليون دينار»، **صحيفة البلاد**، 15 أغسطس 2018م، < http://www.albiladpress.com/newspaper/3592/514849.html >.

المحور الخامس: السياسية الخارجية

استمرار الأزمة الخليجية

واصلت البحرين في اتباع سياسة متناغمة مع المحور السعودي-الإماراتي، فكانت مستمرة مع السعودية والإمارات ومصر في قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع دولة قطر والتمسك بالمطالب الـ 13 التي تم الإعلان عنها مع بداية الأزمة الخليجية في يونيو 2017.[152] وقد تواصل تبادل الاتهامات فيما بين مسؤولي البحرين وقطر. وقد استضاف مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مؤتمرين متعلقين بالموضوع، الأول بعنوان «قطر عراب الفوضى والأزمات في الشرق الأوسط» في يناير، والثاني بعنوان «حكم آل خليفة في شبه جزيرة قطر.. التاريخ والسيادة» في يونيو.

جرى في المؤتمر الأول[153] والثاني[154] ادعاء السيادة على كامل شبه جزيرة قطر وبالأخص منطقة الزبارة التي استوطنها آل خليفة واتخذوها عاصمة لدولتهم قبل السيطرة على البحرين عام 1783. والجدير بالذكر أن الزبارة كانت محور صراع سياسي بين البحرين وقطر لعقود طويلة، حتى تم إقرار السيادة رسمياً لصالح قطر بعد حكم محكمة العدل الدولية في عام 2001، وقد رحبت البحرين بالحكم على لسان الملك عندما كان أميراً للبحرين آنذاك، حيث دعا في مكالمة هاتفية نظيره القطري لـ«بدء صفحة جديدة والعمل سوياً من أجل تعزيز أواصر التعاون لخدمة مصالح بلديهما وشعبيها»،[155] ناهيك عن التخطيط لمشاريع كبيرة بين الدولتين، منها مشروع «جسر المحبة البحري»، الذي كان ليعد أطول جسر في العالم، وقد كان من المقترح أن يربط بين جزيرة البحرين الأم والجزء الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر (قريبًا من منطقة الزبارة)، مع إنشاء سكة حديد مرافقة، وقد جرى الإعلان عن المشروعين عام 2013,[156] وقد دعا المتحدثون في المؤتمر الحكومة القطرية إلى وقف دعمها للإرهاب وتواصلها مع الجمعيات «المنحلة» في البحرين وتحريضها الإعلامي على الكراهية والعنف وتشويهها لسمعة البحرين بالخارج ودعمها المالي والمخابراتي لعملائها في المملكة.

---

152 «مصر والبحرين يؤكدان التمسك بمطالب حل الأزمة مع قطر»، **صحيفة الهلال اليوم**، 11 نوفمبر 2018م، < https://www.alhilalalyoum.com/461144 >.

153 ** «منتدى «قطر عراب الفوضى» يختتم أعماله بالبحرين»، **صحيفة المدينة**، 9 يناير 2018م، < https://www.al-madina.com/article/556147 >.

154 «مؤتمر «حكم آل خليفة في شبه جزيرة قطر» يدعو لتشكيل لجنة لكشف جرائم آل ثاني في مناطق السيادة البحرينية»، **صحيفة الأيام**، 3 يونيو 2018م، < https://www.alayam.com/online/local/737556/News.html >.

155 «نزاع حدودي استمر 60 عاما محكمة العدل الدولية: جُزر «حوار» للبحرين والزبارة و«فشت الدبل» لقطر»، **قناة سويس إنفو**، 17 مارس 2001، < https://goo.gl/rUPoLM >.

156 عبدالعزيز الدوسري، «قطر والبحرين تبحثان في الدوحة بدء تنفيذ «جسر المحبة»: يختصر المسافات للخليجيين ويحتوي على سكة للقطارات وبكلفة 4 مليارات دولار»، **العربية**، 29 أكتوبر 2013م، < https://goo.gl/CSJtbM >.

وفي المؤتمر الثاني، ادعى المتحدثون وجود وثائق تثبت أن أسرة آل ثاني حرضت القبائل على التمرد على آل خليفة ومحاولة الاستيلاء على الأراضي التابعة لهم وبالذات الزبارة، حتى تم «تأديب الخارجين عن الطاعة» بحسب وصف المتحدثين وإخماد تمردهم، إلى أن قامت بريطانيا عام 1868 بإنشاء كيان لآل ثاني في الدوحة وفصله عن سيادة آل خليفة. كما أشاروا إلى الهجوم «المباغت» من قبل أسرة آل ثاني على قبيلة النعيم الموالين لآل خليفة في الزبارة عام 1937، ليصفه المؤتمر بـ«العدوان الغاشم والاحتلال التي تعادل جريمة الحرب والعدوان والتهجير القسري» [157]. كما أوصى المؤتمر بتشكل لجنة متخصصة لكشف الاحتلال أمام المحافل الدولية.

وقد استقبل الملك وجهاء قبيلة النعيم، إحدى القبائل المرتبطة تاريخياً بدولة قطر والبحرين، مستذكراً «شهداءهم» في الزبارة.[158] وقد تم منح أعضاء من القبيلة حقيبتي التعليم والدفاع في الحكومة الجديدة ومنصبين آخرين في مجلس الشورى المُعيّن، بالإضافة الى تواجد نائب في المجلس المنتخب. الجدير بالذكر أنه حصلت موجة هجرة لبعض افراد القبائل العربية القاطنة بالبحرين والمرتبطة تاريخياً بقطر خلال السنوات الماضية، اكتسبوا من خلالها الجنسية القطرية، أبرزها موجة عام 2014 التي غطتها آنذاك الصحافة البحرينية وبررتها بتحسن الأوضاع المعيشية بدولة قطر.[159] وقد استنكرت حكومة البحرين اكتساب مواطنيها الجنسية القطرية مراراً،[160] وذلك وفقًا للقانون رقم (21) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام 1963، والذي شمل فرض غرامة قد تصل لعشرة آلاف دينار على المواطن الذي يكتسب جنسية دولة خليجية دون إذن مسبق.[161]

من جانب آخر، تواردت أنباء عن قيام مقاتلات قطرية باعتراض طائرة مدنية إماراتية متجهة للبحرين في يناير وأخرى متجهة من الدمام إلى أبوظبي في أبريل.[162] وقد نفت الخارجية القطرية هذه الادعاءات، بحجة أن المقاتلات الإماراتية هي التي اعترضت المجال الجوي القطري في 3 يناير فيما جرى بث هذه الأنباء من أجل التغطية على ذلك التجاوز.[163] وبناءً على ذلك، رفعت قطر شكوى ضد دول المقاطعة ومنها البحرين بسبب إغلاق مجالها الجوي وتهديد سلامة الطيران المدني، كما قام مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو» في أواخر يونيو

157 المصدر نفسه: 168.

158 «الملك يستقبل عددا من قبيلة النعيم ويرحب بدورهم في مسيرة الوطن.. ويؤكد: حكم وسيادة آل خليفة على قطر منذ 1762»، **أخبار الخليج**، 17 أغسطس 2018م، < http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1133781 >.

159 علي الموسوي، «هجرة العائلات البحرينية تفتح ملفات الفقر والسكن والبطالة والتجنيس»، **صحيفة الوسط**، 7 أبريل 2014م، < http://www.alwasatnews.com/news/873915.html >.

160 «الداخلية» تحذر من اكتساب جنسية خليجية دون إذن... وتؤكد: قطر لا زالت تجنس البحرينيين»، **صحيفة الوسط**، 12 مايو 2017م، < http://www.alwasatnews.com/news/920554.html >.

161 «القانون رقم (21) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام 1963»، **الجريدة الرسمية**، 14 يوليو 2014م، < http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=71239#.XIpANrhS_IV >.

162 «البحرين تعلق على «اعتراض قطر» لطائرة إماراتية برحلة للمنامة»، **سي إن إن بالعربية**، 15 يناير 2018م، < https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/01/15/bahrain-reaction-qatar-jets-uae-plane >.

163 «قطر تنفي اعتراض طائرة إماراتية وتؤكد تعرضها لـ3 حوادث اختراق»، **الخليج أونلاين**، 15 يناير 2018م، < https://goo.gl/gDAhCo >.

بإعطاء الفرصة لقطر لسماع مطالبها ورفض الطعون المقدمة من الدول المقاطعة، لكن الأخيرة قامت باستئناف حكم إيكاو أمام محكمة العدل الدولية.[164]

إضافة إلى ذلك، أصدر القضاء البحريني المتمثل في محكمة الاستئناف العليا في شهر نوفمبر حكماً بالسجن المؤبد ضد رئيس جمعية الوفاق المنحلة الشيخ علي سلمان واثنين آخرين غيابياً في القضية المعروفة بـ»تخابر قطر«،[165] حيث ألغت حكم محكمة الدرجة الأولى بالبراءة للمتهمين.[166] وقد استنكرت قطر زج اسمها في خلافات البحرين الداخلية، لترد بعدها الخارجية البحرينية برفضها إساءة قطر لنزاهة القضاء البحريني واستمرار قطر في التدخل.[167] وقد استنكرت منظمة العفو الدولية الحكم، وادعت بأن الأدلة التي استندت عليها المحاكمة مسيسة، نظراً لاعتمادها على محادثات بين سلمان ورئيس الوزراء القطري الذي مثل حلقة وساطة بين المعارضة والحكومة البحرينية إبان احتجاجات 2011 بدعم أمريكي وبمعرفة من الحكومة البحرينية.[168]

التطبيع مع الكيان الصهيوني

رسمياً، لا توجد علاقات دبلوماسية بين البحرين والكيان الصهيوني. ومازالت المملكة تتبنى المبادرة العربية التي أطلقها الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز عام 2002 والقاضية بضرورة اعتراف الكيان بدولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، أي على أساس حل الدولتين.[169] إلا أن ما يصدر عن بعض الأشخاص والجمعيات المحسوبين على الحكومة، والتصريحات الودية لمسؤولين صهاينة، قد أدى بالبعض وبالذات وسائل الإعلام المحسوبة على المعارضة إلى التكهن بوجود نية مضمرة لتطبيع العلاقات في الأجل المنظور.[170]

ففي أوائل شهر مايو، رحب المتحدث باسم رئيس الوزراء الصهيوني أوفير جندمان بمشاركة فرق البحرين والإمارات للدراجات الهوائية في «طواف إيطاليا للدراجات الهوائية 2018»، التي انطلقت من مدينة القدس المحتلة.[171]

---

164 «السعودية والإمارات والبحرين ومصر ترفع قضية المجال الجوي مع قطر لـ»العدل الدولية»»، **سي إن إن بالعربية**، 27 يونيو 2018م، < https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/06/27/gulf-crisis-qatar-airspace >.

165 المصدر نفسه، ص 43.

166 عبيد السهيمي، «البحرين: المؤبد لثلاثة مدانين في قضية التخابر مع قطر .. بينهم علي سلمان رئيس جمعية «الوفاق» المنحلة»، **الشرق الأوسط**، 5 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/26iE1V >.

167 «البحرين ترد على تعليق قطر بشأن قضية التخابر»، **سبوتنيك عربي**، 5 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/85euvp >.

168 المصدر نفسه، ص ١٠١.

169 «البحرين تؤكد موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطيني»، **صحيفة اليوم السابع**، 23 مارس 2018م، < https://goo.gl/Q6d2iR >.

170 بتول دياب، «هل تكون البحرين أول دولة خليجية تبني علاقات مع إسرائيل؟»، **الميادين**، 2 مارس 2018م، < https://goo.gl/arggsK >.

171 «شاهد: «إسرائيل» ترحب بمشاركة الإمارات والبحرين في سباق تهويدي»، **الخليج أونلاين**، 4 مايو 2018م، < https://goo.gl/wxhh2P >.

وبعدها بأيام صرحت وكالة أسوشيتد برس بأن رئيس وزراء الكيان نتنياهو وزوجته قد شاركا في لقاء سري وعفوي «عن طريق الصدفة» في مأدبة عشاء بالعاصمة الأمريكية واشنطن مع السفير البحريني والسفير الإماراتي.[172] وفي نفس الشهر استضافت السفارة البحرينية في واشنطن مائدة إفطار رمضانية شاركت فيها صحيفة هآرتس العبرية، وكان من بين المتحدثين بالمأدبة رجلا دين أمريكيان يدعمان الكيان.[173]

وبعدها بأيام شارك وفد صهيوني في الاجتماع الثاني والأربعين للجنة التراث العالمي الذي تنظمه منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) بدعوة من الحكومة البحرينية بالعاصمة المنامة أوائل شهر يوليو. ونجح السفير الصهيوني بإقناع السلطات البحرينية بعدم بحث المقترح الفلسطيني المتعلق بقطع الصلة الثقافية بين الكيان من جهة ومدينتي الخليل والقدس الفلسطينيتين من جهة أخرى نقلاً عن القناة السابعة الصيهونية.[174]

وفي أواخر شهر أكتوبر في منتدى حوار المنامة، الذي ينظمه معهد IISS للاستراتيجية الدولية سنوياً لمناقشة القضايا الأمنية والسياسية بمنطقة الشرق الأوسط مع كبار المسؤولين الرسميين، أشاد وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة بـ»حكمة السلطان قابوس»، في إشارة إلى زيارة رئيس الوزراء الصهيوني إلى سلطنة عُمان ومقابلته السلطان،[175] وبعدها بأيام قليلة صرح وزير الخارجية بأن نتنياهو يمتلك «موقفاً واضحاً لأهمية استقرار المنطقة»[176]، وقد تكررت التغريدات المتعلقة بذلك اكثر من مرة.[177]

ثم نشرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» العبرية خبر قيام مداولات سرية بين الجانبين البحريني والصهيوني للإعلان عن قيام علاقات علنية بحلول نهاية العام المقبل وزيارة رئيس وزراء الكيان للمملكة كثاني دولة عربية بعد سلطنة عُمان.[178] ثم نشرت الصحيفة في يوم آخر خبر دعوة الخارجية البحرينية لوزير الاقتصاد الصهيوني إيلي كوهين لحضور مؤتمر اقتصادي مطلع العام القادم،[179] لكن وزير الخارجية البحريني نفى تلك الزيارة في تغريدة

172 جوزيف فيدرمان، «Dinner diplomacy: Netanyahu's unusual run-in with UAE envoy»، **وكالة الأسوشيتد برس**، 12 مايو 2018م، <https://goo.gl/ravQsD >.

173 المصدر نفسه، ص 165.

174 أحمد صقر، «البحرين تسقط القدس من جدول أعمال يونسكو استجابة لإسرائيل»، **عربي 21**، 22 يونيو 2018م، < https://goo.gl/UHJ9kF >.

175 «وزير الخارجية البحريني يشيد بـ»حكمة» السلطان قابوس بعد زيارة «السيد» نتنياهو لسلطنة عمان»، **روسيا اليوم**، 27 أكتوبر 2018م، < https://goo.gl/VNr18u >.

176 «وزير خارجية البحرين يثني على مواقف «السيد» نتنياهو»، **روسيا اليوم**، 2 نوفمبر 2018م، < https://ar.rt.com/l0e1 >.

177 «البحرين: قرار أستراليا بشأن القدس لا يمس بالمطالب الشرعية للفلسطينيين»، **روسيا اليوم**، 15 ديسمبر 2018م، < https://ar.rt.com/l77b >.

178 «يديعوت أحرونوت : البحرين ستبرم معاهدة سلام مع إسرائيل»، **بوابة الشرق الإلكترونية**، 22 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/bLeqWf >.

179 «يديعوت أحرنوت: دعوة رسمية من البحرين لوزير إسرائيلي»، **موقع الوقت التحليلي الإخباري**، 8 نوفمبر 2018م، < https://goo.gl/g6BTUF >.

له، مضيفاً أنه لن يتردد بالتصريح بذلك في حال وقوعها.[180] وعلى المستوى الشعبي، لم يتم تسجيل في 2018 ردات فعل قوية موازية لهذا التقارب مقارنةً بالسنوات الماضية، فيما عدا خروج بعض المسيرات من قبل الجماعات المؤيدة للمعارضة للتنديد بالتقارب البحريني الصهيوني في عدد من المناطق،[181] واستنكار «جمعية مناصرة فلسطين» زيارة الوفد الصهويني لمؤتمر اليونسكو،[182] وإطلاق 15 مؤسسة مجتمع مدني بحرينية «المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني» في مقر «الجمعية البحرينية مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني»، استهجاناً «للصمت الرسمي الغير مبرر تجاه المبادرات التطبيعية الأخيرة» ورفضًا للزيارة المرتقبة لوفد صهيوني للمملكة، على الرغم من عدم وضوح معالم هذه المبادرة وتأثيرها.[183] كما نظمت جمعية التجمع القومي الديمقراطي ندوة بعنوان «صفقة القرن والتطبيع مع الكيان الصهيوني» في شهر نوفمبر دون ظهور أي معالم للتخطيط أو التحرك ضد خطوات التطبيع.[184]

3

خاتمة

كان عام 2018 حافلاً في الساحة السياسية البحرينية، تخلله تغير في موازين القوة ضمن متخذي القرار ظهرت تداعياته الى العلن، واستقطاب فيما بين الحكومة والمعارضة في خضم انعقاد الانتخابات النيابية. واجمالاً، لم يبرز على الأفق بوادر لحل الازمة السياسية المتواصلة منذ 2011 على الأقل، في مقابل تواصل لجوء الدولة الى الخطوات الأمنية كسحب الجنسية والاحكام القضائية. وإذا ما اضيف الى ذلك عمق الازمة المالية التي أصبحت واقعاً حاداً يواجه ميزانية البلاد، فيبدو الأفق البحريني مليئاً بالتحديات المفصلية التي لن تنحصر تداعياتها ضمن شواطئ المملكة فقط، بل ستلقي بظلالها على دول مجلس التعاون ككل.

180 آدم راسغون، «وزير خارجية البحرين ينفي وجود خطة لزيارة نتنياهو للدولة الخليجية»، **تايمز أوف إسرائيل العربية**، 6 ديسمبر 2018م، < https://bit.ly/2UCH0J8 >.

181 «بالصور: مسيرات غاضبة في مختلف مناطق البحرين رفضا للسجن المؤبد لزعيم المعارضة والتطبيع مع إسرائيل»، **مرآة البحرين**، 10 نوفمبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/50678.html >.

182 حساب جمعية مناصرة فلسطين – البحرين الرسمي، **الفيسبوك**، 20 يونيو 2018م، < https://goo.gl/a9TUkz >.

183 «15 منظمة مدنية وعمالية تعلن رفضها زيارة مرتقبة لوفد صهيوني للبحرين ويدشنون مبادرة لرفض التطبيع»، **مرآة البحرين**، 28 نوفمبر 2018م، < http://bahrainmirror.com/news/51174.html >.

184 **حساب جمعية التجمع القومي الديمقراطي الرسمي @alqwmi، تويتر**، 12 نوفمبر 2018م، < https://twitter.com/alqwmi/status/1061901895730688001 >.

3.4 المستجدات في دولة الكويت – نور الشيخ

ترصد هذه الورقة أهم المستجدات السياسية في الكويت على المستوى المحلي والدولي خلال عامي 2018 و2019. فعلى الصعيد المحلي، بدأت قضايا التنمية والفساد تأخذ حيزاً أوسع من النقاش في الشأن العام، خصوصاً مع التساؤلات حول رؤية 2035 وبروز بعض الأحداث الطارئة كسيول الأمطار. كما استمرت السلطة في استعمال الأدوات الأمنية والقضائية في مواجهة المعارضة السياسية، متمثلة في أحكام السجن وسحب الجنسيات. أما على الصعيد الخارجي، وفي الوقت الذي واصلت فيه الكويت دورها كوسيط لحل الأزمة الخليجية، التي لا يلوح أي أفق قريب لحلها، طرأت بوادر على علاقاتها الدولية من خلال اتفاقيات أبرمتها مع الصين والعراق. تطرح هذه الورقة أبرز هذه التطورات التي شهدتها الكويت خلال 2018 من خلال التركيز على أهم الأحداث ومحاولة ربطها بالسياقات السياسية والحقوقية الوطنية والدولية.

تغيير وزاري

أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً بتغيير التشكيلة الحكومية بتاريخ 24 ديسمبر من عام 2018، وقد تم تعيين 4 وزراء جدد هم: خالد علي الفاضل وزيراً للنفط، سعد الخراز وزيراً للشؤون الاجتماعية، فهد علي الشعلة وزيراً للأوقاف الإسلامية، ومريم عقيل العقيل وزيرةً للشؤون الاقتصادية.[185] كما تم تغيير مناصب ثلاثة وزراء، حيث أصبح خالد الروضان وزير دولة لشؤون الخدمات واستمر في منصبه وزيراً للتجارة والصناعة، وأصبحت جنان رمضان وزيرةً للأشغال العامة، وفهد العفاسي وزيراً للعدل.

وجاء التعديل على خلفية تقديم عدد من الوزراء استقالتهم، أبرزهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، التي تعرضت لعدد من الاستجوابات في مجلس الأمة.[186] وقد دارت الاستجوابات حول محاور عدّة، أهمها تعيين الوافدين في المؤسسات الحكومية، وعدم الرقابة على منح تصاريح عمل، إضافة إلى «الفساد المالي والإداري» في هيئة القوى العاملة. ورغم أن الوزيرة تمكنت من تجاوز الاستجوابات، إلا أنها عزت استقالتها لثقل مسؤولية الوزارتين المتعلقتين بمصالح المجتمع، مما يتطلب الكثير من الجهد

185 «تعديل وزاري في الكويت يشمل دخول 4 وزراء جدد،» **البيان**، 24 ديسمبر 2018، < https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-12-24-1.3442767 >.

186 «استجواب هند الصبيح ينتهي بطلب طرح الثقة،» **جريدة القبس**، < https://alqabas.com/531050/ >.

منها شخصياً ومن الحكومة، مشيرة إلى «حاجتها للراحة».[187] ورأى البعض أن التغيير الوزاري جاء على خلفية «محاصصات»، حسب وصف الحركة التقدمية الكويتية، التي انتقدت افتقار الحكومة لبرنامج عمل يعالج المشاكل الوطنية من جذورها.[188]

أما بالنسبة لرئاسة الحكومة الجديدة، فقد كانت هناك توقعات بأن يتولاها وزير الدفاع وابن الأمير الشيخ ناصر صباح الأحمد – الذي عاد للكويت مؤخرًا بعد إجرائه لعملية جراحية[189] – نظراً لتوليه تنفيذ مشروع رؤية الكويت 2035[190] وبروزه كـ «إصلاحي» على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، غير أن التجاذبات السياسية داخل العائلة الحاكمة حالت دون ذلك وفق تحليلات بعض الباحثين في الشأن الكويتي.[191]

رؤية الكويت 2035

كما هو حال باقي الدول الخليجية التي دشنت رؤىً اقتصادية وتنموية خلال السنوات العشر الماضية، تهدف الكويت من خلال رؤية «كويت جديدة» إلى التحول لـ «مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة»، [192]حسب ما صرحت به الرؤية.

ولتنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بالرؤية، وقّعت الكويت سبع اتفاقيات ومذكرات تعاون مع الصين بلغت قيمتها 10 مليارات دولار - أهمها يتعلق بمجال التجارة الإلكترونية والسياحة - حيث تهدف من خلالها إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير 200 ألف وظيفة للكويتيين، حسب تقرير حكومي حول الاتفاقيات الموقعة.[193] كان من

187 «ناصر المحيسن، «هند الصبيح تبوح بأسرارها للرأي: أردت أن أرتاح، تعبت وأتعبت الحكومة،» **الراي**، 27 ديسمبر 2018، < https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=f553713a-12e2-490c-a2d0-6d9560e7bb76 >.

188 «بيان حول التعديل الحكومي صادر عن الحركة التقدمية الكويتية،» **الحزب الشيوعي العراقي**، 24 ديسمبر 2018، < https://www.iraqicp.com/index.php/sections/orbits/14524-2018-12-24-21-43-55 >.

189 «الكويت: الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح أجرى عملية جراحية تكللت بالنجاح،» **جريدة الأيام**، 26 يونيو 2018، < https://alay.am/p/bfa >.

190 شيخة الجاسم، «الكويت 2035: أوان التغيير والخيارات الصعبة،» **البيت الخليجي للدراسات والنشر**، 28 مارس 2018، < https://gulfhouse.org/posts/2816 >.

191 Kristin Smith Diwan, «Kuwait's MbS: The Reform Agenda of Nasser Sabah al-Ahmed al-Sabah,» The Arab Gulf States in Washington, 16 April 2018, < https://agsiw.org/kuwaits-mbs-reform-agenda-nasser-sabah-al-ahmed-al-sabah/ >.
انظر أيضا قسم مستجدات الكويت في الإصدار السابق من هذه السلسلة، **الثابت والمتحول 2018**: التنمية في هامش الخليج (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018).

192 موقع كويت جديدة، < http://www.newkuwait.gov.kw/home.aspx >. للمزيد حول الرؤية، انظر القسم الخاص بالكويت في **الثابت والمتحول 2018**، مصدر سابق.

193 «محمود بدير، «الكويت: استثمارات مع الصين توفّر آلاف الوظائف،» **العربي الجديد**، 6 أغسطس 2018، < http://tiny.cc/7aac7y >.

أهم المشاريع المخطط تنفيذها من خلال هذا التعاون مشروعي الجزر الشمالية ومدينة الحرير. غير أن عضو لجنة الأولويات في مجلس الأمة، صلاح خورشيد، أعلن عن سحب الحكومة للمشروعين من جدول الأعمال وتقديم بدائل متفق عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية كقانوني المناقصات والخصخصة.[194]

كما علت أصوات برلمانية اعتراضاً على المشروع باعتباره لا يخضع للقوانين المتبعة في الدولة وإنما سيخضع لنظام قانوني خاص به، واصفة إياه بالـ «دولة داخل دولة»[195] حسب تعبير النائبة صفاء الهاشم. ومن جانبه رأى رئيس مجلس الأمة السابق أحمد سعدون أن المشروع لا يعدّ «دولة داخل الدولة» كما تداولته الصحافة المحلية، بل دولة فوق الدولة، حسب تعبيره، لأنه يشكل تهديداً لسيادة الدولة لأسباب عدّة من ضمنها عدم خضوع مجلس الأمناء لقانون الذمة المالية ومكافحة الفساد، وعلل أن ذلك يسهل على الحكومة الكويتية والمستثمرين الهروب من المسائلة والمحاسبة، كما أنه يعطي صلاحية لدولة أخرى (الصين) لتنفيذ وإدارة المرافق العامة للدولة باعتبار أن أغلب الشركات الموجودة في المشروع صينية.[196]

وعلى الرغم من أن إحدى أهداف رؤية 2035 هي تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاعتماد على النفط، إلّا أن الكويت ما زالت معتمدة على المورد الناضب بشكل أساسي في تمويل ميزانية الدولة، حيث أن نسبة مساهمة القطاع النفطي وصلت إلى 47٪ من الناتج الإجمالي المحلي الكويتي في عام 2018,[197] ولعلّ من المهم الإشارة لتراجع سعر برميل النفط بنسبة 16,6٪، الأمر الذي أدى لخسائر تبلغ نحو 10,51 دولار لبرميل النفط،[198] بل واتجهت الكويت لتصدير النفط لدول شرق آسيا بارتفاع بنسبة 80٪ عن عام 2017، حيث تزامن ذلك مع توقفها عن تصدير النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية لمدة 4 أسابيع خلال سبتمبر 2018.[199]

وعلى الصعيد الاقتصادي المعيشي، فقد اشتد الجدل حول حملة إسقاط القروض، التي تبنتها مجموعة من النواب والمواطنين لمطالبة الدولة بتحمّل أعباء القروض وإسقاطها عن المواطنين. واستمرت هذه الحملة برفع مطالباتها للحكومة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي لمدة زادت عن الشهر، مستعرضين عدم قدرة بعض الأسر الكويتية على سداد ديونها، الأمر الذي أدى إلى منع سفر الآلاف من الكويتيين. ويشار إلى أنه سبق وأن طالب بعض النواب بإسقاط القروض قبل عدة سنوات بهدف زيادة شعبيتهم أمام المجتمع، ما يرى بعض المعارضين

194 محمد السندان، «الأولويات: الحكومة تسحب مدينة الحرير،» **جريدة القبس**، 21 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/605967/ >.

195 وليد الهولان وفرحان الشمري، «رفض نيابي «لدولة داخل الدولة» في «الحرير»،» **الراي**، 11 ابريل 2019، < https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=06087da8-3411-45ad-b307-6cfa277cdbeb >.

196 للمزيد انظر: كلمة أحمد سعدون من المؤتمر الصحفي بعنوان «الكويت فوق الجميع،» **سرمد**، < https://sarmad.com/video/v40754 >.

197 «الاحصاء الكويتية: نمو الناتج المحلي 1,2 بالمئة في 2018 ليبلغ 36,7 مليار دينار،» **وكالة الأنباء الكويتية**، 27 مارس 2019، < https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2784546&Language=ar >.

198 محمد فاروق، «17% تراجعًا بسعر برميل النفط الكويتي خلال 2018،» **مباشر**، 26 ديسمبر 2018، < https://bit.ly/2X7NFMv >.

199 Jareer Elass, "Kuwaiti Crude Exports to US at Record Low," *The Arab Weekly*, 4 November 2018 < https://thearabweekly.com/kuwaiti-crude-exports-us-record-low >.

لإسقاط القروض أنه كان السبب وراء توجه المزيد من المواطنين للاقتراض ظنّاً منهم أن النواب سيمررون قانوناً لإسقاطها فيما بعد.

وبلغ مجمل عدد المقترضين من المواطنين 429 ألفاً وفق إحصائيات بنك الكويت المركزي، ما يشكّل نسبة 90٪ من القوى العاملة دون سن الخمسين.[200] وقد تقدم مجموعة من النواب من ضمنهم الحميدي السبيعي، وماجد المطيري، وفراج العربيد، بطلب لاستعجال مناقشة القضية واقتراح قانون شراء الدولة للقروض، من منطلق دور الحكومة في دعم معيشة المواطنين.[201] وخالفهم عدد من الاقتصاديين في ذلك، حيثاعتبروا أن الاقتراض قرار فردي لا يجب على الحكومة تحمل مسؤوليته إلا في حالات استثنائية، خاصة وأن الديون المتعثرة تبلغ نسبة 0,5٪ فقط من القروض، بالإضافة إلى أن إجمالي حجم القروض يبلغ 12 مليار دينار وهو ما يفوق ما تملكه الدولة من إيداع حكومي يمكنها من شرائها.[202]

3

أزمة الأمطار والاتهامات بالفساد

برز محور الفساد في ملفات كثيرة خلال العام 2018. ومن أهم الأحداث التي تجلت فيها الاتهامات كان أزمة هطول الأمطار التي تسببت في تعطيل شوارع وإتلاف البنية التحتية لعدّة مناطق، منها الرقة وأبوحليفة والمنقف.[203] وبحلول نهاية شهر نوفمبر، أعلنت بلدية الكويت حالة الطوارئ لحين استقرار الطقس،[204] كما أعلنت الحكومة الكويتية عن وقف العمل في كافة المؤسسات الرسمية والمدارس والجامعات الخاصة والعامة كإجراء وقائي.[205] ووجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دعوة لعقد اجتماع بين الحكومة والنواب بخصوص هذا الشأن، واعداً أن المرحلة التي تلي معالجة الأوضاع ستركز على محاسبة المسؤولين وتعويض المتضررين.[206] وقد تم اقتراح تشكيل لجنة لحصر الأضرار المادية واستقبال المتضررين لتعويضهم.[207] ونتيجة لذلك، أحيل مدير عام الهيئة العامة للطرق والنقل البري إلى التقاعد والتحقيق، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين. كما طالب الكثير من الناشطين والنواب

200 سالم عبدالغفور، «المركزي: 429 ألف مواطن مقترض»، **جريدة القبس**، 11 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/602114/ >.

201 «9 نواب يستعجلون إسقاط القروض»، **جريدة القبس**، 30 ديسمبر 2018، < https://alqabas.com/620802/ >.

202 «اقتصاديون للمواطنين: لا «يقصون عليكم» في إسقاط القروض»، **الأنباء**، 1 يناير 2019، < https://bit.ly/2EDnZjQ >.

203 نايف كريم، «أمطار الكويت تغرق خطة الأشغال في عدّة مناطق»، **القبس**، 22 أكتوبر 2018، < https://alqabas.com/594682/ >.

204 «بلدية الكويت: استمرار حالة الطوارىء للتعامل مع تداعيات هطول الأمطار»، **وكالة الأنباء الكويتية**، 25 نوفمبر 2018، < https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2761105&Language=ar >.

205 "All Schools, Public Bodies Shut as Heavy Rain Forecast," *Kuwait Times*, 13 November 2018 < https://news.kuwaittimes.net/website/all-schools-public-bodies-shut-as-heavy-rain-forecast/ >.

206 محمود الزاهي ومحمد الخلف، "الأمطار حدث استثنائي في الكويت والسلطتان في استنفار،" **جريدة القبس**، 10 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/601886/ >.

207 محمد السندان وحمد الخلف، «الغانم: مواطنون طلبوا تراجع وزير الأشغال عن استقالته»، **جريدة القبس**، 11 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/601987/ >.

بإحالة وزير الأشغال أيضاً للتحقيق،[208] كما تقدّم مجموعة محامين ببلاغ ضدّه،[209] ولكنه قدّم استقالته على خلفية هذه الحادثة قبل أن يتعرض لأي تحركات رسمية لمحاسبته،[210] الأمر الذي لم يكن كافياً بالنسبة لمجموعة من النواب الذين طالبوا الحكومة كاملةً بالاستقالة نظراً لسوء إدارتها للأوضاع.[211]

وقد أثير موضوع الفساد مرة أخرى عندما تم ضبط موظف عربي في وزارة التعليم العالي اتهم بتصديق شهادات مزورة قدّر عددها بأكثر من ألف شهادة، تم استخراجها مقابل مبلغ من المال من جامعات من دول أخرى، وقد اعترف الموظف بقيامه بذلك لإحدى عشر سنة مضت. وباشرت السلطات بإجراء التحريات إثر هذه الحادثة لمعرفة أسماء الطلبة المزورين، ونوّهت آراء قانونية إلى ضرورة تغريم أولئك المتكسبين بحسب الأجور التي حصلوا عليها بناءً على هذه الشهادات بالإضافة لسجنهم لمدة لا تقل عن 7 سنين.[212] كما كشفت مصادر أمنية تزوير عدد من الوافدين لشهادات ثانوية عامة ورخص قيادة ليتمكنوا من مباشرة العمل بالكويت، وقد تمت إحالتهم للنيابة العامة.[213]

إثر هذه الحوادث، ظهرت بعض التوجهات من قبل بعض النواب لإلقاء اللوم في الفساد الإداري على المتنفذين الوافدين، وخصوصاً أؤلئك العاملين في المؤسسات الحكومية. بينما تحيل هذه التوجهات – بالنسبة لناشطين مدنيين – لمحاولة تعليق مشاكل سوء الإدارة والفساد المالي على الوافدين، دون البحث عن الأسباب الحقيقية لمشاكل الفساد المستشري في الدولة.[214]

بالإضافة إلى ذلك، تصدرت قضايا العمالة الوافدة الشأن العام على أكثر من صعيد بعد العثور على جثة عاملة فلبينية في إحدى الشقق المهجورة في فبراير عام 2017، وانتحار ثلاث عاملات أواخر عام 2017، وتزايد حالات العنف وسوء المعاملة تجاه الجالية الفلبينية، ما أدى لإعلان الحكومة الفلبينية عن توقف عن إرسال أي أعداد إضافية من مواطنيها للعمل في الكويت في يناير 2018.[215] وقد تعمقت الأزمة بعد مساعدة موظفين في السفارة الفلبينية في الكويت لبعض العاملات على الخروج من البلاد، ما دفع الكويت لطرد السفير الفلبيني في

208 هدى هنداوي، «كيف غرقت الكويت في ساعة مطر؟» **جريدة الوطن**، 7 نوفمبر 2018، < https://bit.ly/2EDnZjQ >.

209 مبارك حبيب ومحمود الزاهي، «تداعيات الأمطار: بلاغ للنيابة ضد وزير الأشغال،» **جريدة القبس**، 26 مارس 2017، < https://alqabas.com/374888/ >.

210 «استقالة وزير الأشغال الكويتي على خلفية الفيضانات التي اجتاحت البلاد،» **جريدة الأيام**، 9 نوفمبر 2018، < https://alay.am/p/ynj >.

211 محمود الزاهي، «أمطار فأنهار فاستنفار.. فاستقالة!» **جريدة القبس**، 10 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/wp-content/uploads/2018/11/16323.pdf >.

212 خالد الخالدي، «تفاصيل أكبر فضيحة تزوير للشهادات الجامعية بتاريخ الكويت،» **العربي الجديد**، 22 يوليو 2018 < https://bit.ly/2W7swWs >.

213 «تزوير الشهادات في الكويت يصل إلى الثانوية العامة،» **الخليج أونلاين**، 16 أغسطس 2018، < http://cli.re/67XjDj >.

214 «جدل توطين الوظائف يضغط على العمالة الوافدة في الكويت، **العرب**، 29 أغسطس 2017، < https://bit.ly/2HDISx9 >.

215 شملان يوسف العيسى، «حول العمالة الفلبينية في الكويت،» **الشرق الأوسط**، 16 فبراير 2018، < https://bit.ly/2YOFF3p >.

ابريل2018، وأكدت بعد هذا القرار استعدادها للتباحث حول الحلول. وبعد بضعة أشهر، في مايو تحديداً، تجاوبت الفلبين بإرسال وفد بقيادة وزير العمل إلى الكويت،[216] حيث توصل البلدين أخيراً لاتفاقية تهدف لتحسين أوضاع العمال الفلبينيين وتحمي حقوقهم، من ضمنها حقهم في الاحتفاظ بهواتفهم النقالة وجوازات سفرهم.[217] وبشكل عام، ليس مستغرباً أن تتبوأ قضايا الفساد حيزاً محلوظاً في الشأن العام الكويتي، الأمر الذي يعزيه البعض إلى الانفتاح والشفافية النسبية في الكويت مقارنة بجاراتها، بالإضافة إلى الترهل الذي تعاني منه مؤسسات الدولة بشكل عام،[218] إلا أن تراكم القضايا وبروزها بشكل حاد خلال عام 2018 جعل الفساد يتصدّر حديث الساحة. وكمحاولة لحلحلة أزمة الفساد، اتخذت الكويت خطوة بإقامتها مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد، الذي دشنت من خلاله الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،[219] هادفة إلى رفع مستوى الوعي والتشديد على الرقابة والمحاسبة. ولعل خطوة إرساء الاستراتيجية الوطنية ستسهل من تشريع قانون يمكّن المواطنين من الاطلاع على المعلومات العامة، وهو القانون الذي تمّ اقتراحه سابقاً كوسيلة لزيادة معدلات الشفافية في الدولة.[220]

كما سنّت الكويت قانون تضارب المصالح للموظفين في المؤسسات الحكومية، الذي يحظر استغلال الموظفين مناصبهم من أجل مصلحة شخصية، مادية أكانت أم معنوية. وينصّ القانون على وجوب الإفصاح بأي تضارب في المصالح وترك المنصب في حال ثبوته، إضافةً إلى معاقبة المدان بالحبس بين السنة والخمس سنوات ودفع غرامة تتراوح بين الـ 3 إلى 10 آلاف دينار.[221] وقد انتُقِد القانون من قبل مختصين كويتيين من جهة افتقاره للإيضاحات اللازمة حول إجراءات الإفصاح وسوء تعريفه لتضارب المصالح،[222] وخلطه بين تضارب المصالح وكشف الذمة المالية. وأكّد مستشارون قانونيون وجود شبهات دستورية تخالف مبدأ الحرية الشخصية في حال إفصاح الشخص

216 «الفلبين ترسل وفدًا لحل أزمة العمالة في الكويت،» **BBC**، 1 مايو 2018، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43965012 >.

217 «الكويت والفلبين يوقعان اتفاقية تنهي أزمة العمالة بينهما،» **BBC**، 11 مايو 2018، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44081862 >.

218 راجع:

عمر الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الانسان تاريخ الخلل الانتاجي في دول الخليج العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2018)، الفصل الرابع.

219 «إطلاق الاستيراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برعاية أميرية،» **جريدة القبس**، 15 يناير 2019، < https://alqabas.com/625984/ >.

220 عبدالحميد علي عبدالمنعم، «حق الاطلاع في هيئة مكافحة الفساد،» **جريدة القبس**، 4 نوفمبر 2018، < https://alqabas.com/599435/ >.

221 «قانون رقم 13 لسنة 2018،» **الكويت اليوم**، العدد 1388، 15 ابريل 2018، http://www.nazaha.gov.kw/AR/DocLib/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B1%D9%82%D9%85%2013%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202018%20%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9%94%D9%86%20%D8%AD%D8%B8%D8%B1%20%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD.pdf >.

222 «(نزاهة) الكويتية تؤكد ضرورة وجود قانون يتسم بالوضوح في تعريف مصطلح تضارب المصالح،» **وكالة الأنباء الكويتية**، 27 نوفمبر 2018، < https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2761609 >.

3

عن أموال أقربائه.[223] ولفت البعض إلى توسعة القانون دائرة التجريم بشكل غير مبرر، خاصة وأن نسبة كبيرة من الموظفين تمتلك حصصاً اشتروها أو منحتهم الدولة إياها في شركات ومؤسسات خاصة.[224] وقد صدر حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القانون في مايو 2019، نصت حيثياته على أن «عبارات القانون غامضة ليس لها مدلول في تحديد المصلحة المادية المحتملة وغير المالية التي تنشأ عن علاقات شخصية أو عائلية».[225]

الحريات والحقوق المدنية في الكويت

الأحداث التي مرّت بها الكويت في 2018 مثّلت تراجعاً في سجل الحريات العامة، لا سيما حرية الفكر والتعبير. فمع حلول معرض الكويت الدولي للكتاب، أثيرت ضجة حول الكتب الممنوعة وسياسة الرقابة في وزارة الإعلام مجدّداً، إلا أن إعلان عدد الكتب الممنوعة (4390) كان بمثابة قفزة تفاجأ بها الكثير، حيث ضمت في قائمتها روايات أجنبية وعربية وكويتية وقصص أطفال وكتب ثقافية وعلمية ودراسات إسلامية وغيرها. وجاء رد الحكومة على لسان وزارة الإعلام أن سبب المنع هو عدم تناسب العناوين الممنوعة مع المجتمع الكويتي وثقافته.[226] ونظّم مواطنون وقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة الإعلام، حملوا فيها لافتات تنادي بوقف «الوصاية الفكرية»، على حد تعبيرهم، كما توازى ذلك مع حملات إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل حملة «ممنوع في الكويت» و«لا للرقابة».[227] ولفتت الكاتبة بثينة العيسى – باعتبارها ناشطة ثقافية – إلى عدم قانونية سياسة وزارة الإعلام في المنع وانتقائيتها، حيث أن الكتب التي منعت حديثاً لطالما كانت مسموحة حتى بعد تشريع القانون، مضيفة أن القائمين على الرقابة «يفتقرون للثقافة الكافية» للقيام بمثل هذا الدور.[228] فيما ذهب بعض المحلّلين إلى أن النقاش حول المنع ميزة تتمتّع بها الكويت دون غيرها، وهي نتيجة لنظام أكثر ديمقراطية، مشيرين إلى وجود مجلس الأمة الذي أعطى للمجتمع صلاحيات لتسيير أموره، وأن قوة حضور الإسلاميين والمحافظين فيه هو أحد أسباب قرارات المنع.[229] يذكر أن وزير الإعلام اعترض بعد تسلّمه مقاليد الوزارة في أواخر عام 2017 على «دخول» المفكر

223 شفيق إمام، «ما قل ودل: المثالب الدستورية في قانون حظر تعارض المصالح،» **الجريدة**، 20 مايو 2018 < http://www.aljarida.com/articles/1526737959599884000/ >.

224 نواف الياسين، «تعارض المصالح: قراءة قانونية تحليلية نقدية،» **الجريدة**، 27 مارس 2018 < http://www.aljarida.com/articles/1522086695861283800/ >.

225 ««تعارض المصالح» غير دستوري.. ولائحته متجردة من القانون،» **الأنباء**، 2 مايو 2019، < https://bit.ly/2HWHZ1D >.

226 «محمد حنفي، «أسباب منع الكتب في 16 كرتونة،» **جريدة القبس**، 6 سبتمبر 2018، < https://alqabas.com/578698/ >.

227 «تسقط الرقابة.. غضب ضد فضيحة منع آلاف الكتب في الكويت،» **رصيف22**، 4 سبتمبر 2018، < https://bit.ly/2wm5vQ7 >.

228 «الرقابة في الكويت تمنع أكثر من 4 آلاف كتاب،» **الشرق الأوسط**، 13 سبتمبر 2018، < https://bit.ly/2D7zPEs >.

229 Terrance J. Mintner, "The Politics Behind Kuwait's Rising Book Censorship," *The Media Line*, 3 October 2018 < https://themedialine.org/news/the-politics-behind-kuwaits-rising-book-censorship/#.W7ZIDSC4KXQ.twitter >.

الإسلامي جلال الدين الرومي للكويت، وهو المتوفى منذ أكثر من 700 سنة، مدعياً بأن هذه الاحتفالات مخالفة لتقاليد الكويت، وذلك ما أثار حفيظة الكثير من النشطاء الثقافيين والأدباء والكتاب.[230]

وفي الجانب السياسي، أصدرت محكمة التمييز الأحكام النهائية بحق المدانين في ما يعرف بـ «قضية دخول مجلس الأمة» في يوليو 2018. وقضت بالحكم على 13 منهم وعلى رأسهم النائب السابق مسلم البراك والنائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش بالحبس لمدة 3 سنوات ونصف مع الشغل لاتهامهم باستخدام العنف ضد حرس المجلس ورجال الشرطة. كما حكمت على 3 منهم بالحبس لمدة سنتين مع الشغل عن استعمال القوة والعنف ضد حرس المجلس ودخول عقار في حيازة الغير بقصد الاشتراك في التجمع وارتكاب جريمة،[231] وامتنعت عن النطق بالعقاب لآخرين (34 شخص) وكلّفتهم بدفع غرامة مقدارها ألف دينار كويتي مع المحافظة على حسن السلوك لمدة سنة، وحكمت ببراءة الآخرين من التهم التي كانت منسوبة إليهم، ومن ضمنها «الدعوة للتجمع داخل مجلس الأمة» و«إهانة أفراد الشرطة بالإشارة والقول أثناء تأدية وظيفتهم».[232] وكانت إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية قد عممت أسماء المحكومين على قائمة الإنتربول،[233] إذ أن عدداً منهم كان متواجداً خارج البلاد وقت النطق بالحكم، كما ترتب على ذلك منع المحكومين من الترشح لعضوية مجلس الأمة في المستقبل. وبذلك تكون خيارات المعارضة بعد تلك الأحكام بالذات محدودة. فقد أثرت تلك الأحكام في وجود المعارضة الكويتية على الساحة بشكل واضح، إلّا أن خياراتها المتوفرة وقوتها كانت قد تضعضعت وخبت ذروتها قبل بضع سنوات. فأصبحت خيارات المعارضة محصورة في نقل نشاطها خارج البلاد، كتواجد عدد من رموزها في تركيا، أو تمكين الجيل القيادي من الشباب من التصدي للعمل السياسي في الداخل.[234]

لم تؤثر قرارات الحكم بالسجن على الناشطين السياسيين فحسب، بل طالت المغردين أيضاً. فعلى سبيل المثال، وصلت الأحكام الصادرة غيابياً بحق المغرد عبدالله صالح لـ 25 سنة في يناير 2018، في قضايا متعدّدة من ضمنها «الإساءة لدول خليجية»،[235] وحكمت محكمة الجنايات الكويتية بـ 5 سنوات إضافية عليه في مطلع عام 2019،

---

230 نسرين العبوش، «تعيين وزير الإعلام الكويتي الجديد يحيي قصته مع جلال الدين الرومي،» **إرم نيوز**، 11 ديسمبر 2017 < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1105502 >.

231 وليد الهولان وأحمد لازم، «القضاء قال كلمته في دخول المجلس،» **الراي**، 9 يوليو 2018، < http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=4021d2c7-5584-4268-9eca-a32859f78ac7 >.

232 «نص حكم محكمة التمييز النهائي في قضية دخول مجلس الأمة،» **القبس الكويتية**، 9 يوليو 2018، < https://alziadiq8.com/290879.html >.

233 نسرين العبوش، «الكويت تلجأ الى الانتربول لملاحقة مداني اقتحام مجلس الأمة،» **إرم نيوز**، 9 يوليو 2018، < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1407784 >.

234 خالد الخالدي، «حكم اقتحام مجلس الأمة الكويتي: ضربة قانونية قاضية للمعارضة،» **العربي الجديد**، 8 يوليو 2018، < https://bit.ly/2ED2oI9 >.

235 استعراض **حالة حقوق الإنسان في الكويت لعام 2018** (منظمة العفو الدولية، 2019)، < https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1799092019ARABIC.pdf >.

3

بتهمة الإساءة لمملكة البحرين، مما يجعل مجموع الأحكام الصادرة بحقه 30 عاماً.[236] ورأى أمين عام الحركة الليبرالية في الكويت أنور الرشيد أن معدل حبس المغردين في الكويت هو الأعلى على مستوى دول الخليج.[237] وقد طالب النائب صالح عاشور أن يتم الاكتفاء بالطلب من المغردين بتوقيع على تعهدات عند انتقادهم دول خليجية أخرى عوضاً عن إحالتهم للنيابة.[238]

وفي حملة موازية لنهج عدد من الدول الخليجية خلال السنوات الأخيرة، أقدمت الكويت على سحب جنسية 17 شخصاً، من ضمنهم عاملين في القطاع العسكري وآخرين في وظائف مدنية مرموقة، وتتابع إثر ذلك سحب جنسيات 250 شخصاً من اقربائهم. وعلل مجلس الوزراء سحب الجنسيات بعدم استحقاقهم للجنسية، إما بسبب تهديد أمن البلد أو الحصول على الجنسية بشكل غير قانوني.[239] وعارض عدد من الحقوقيين هذا القرار موضحين بأن سحب الجنسيات يقتضي صدور حكم جزائي بحق أصحابها، ولكن مجلس الوزراء نعامل مع مسألة الجنسية على أنها حق سيادي لا يحق للقضاء التدخل به.[240]

وقد أعيدت الجنسيات لـ 9 أشخاص في وقت لاحق من السنة،[241] كما أعيدت الجنسيات لـ 10 آخرين بعد رفعهم تظلمات للجنة النظر بعودة الجنسيات من أصل 58 ملف كانت جنسياتهم قد سحبت في أعوام سابقة.[242] ومع بداية العام 2019، أعاد مجلس الوزراء الكويتي الجنسية للمعارض سعد العجمي، والذي سحبت جنسيته في العام 2014.[243] وبتاريخ 17 مارس 2018، أصدرت محكمة التمييز حكماً بمنع المتظاهرين المدانين بجرائم كتخريب الأملاك العامة ومقاومة رجال الأمن والتظاهر من غير ترخيص، من حقهم في الترشح والانتخاب. كما يتضمّن الحكم تعطيل حق العمل للموظفين في القطاعين العام والخاص في حال إدانتهم،[244] ما يزيد من تعقد المشهد السياسي، خاصة بعد صدور الأحكام على المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة بتهم شبيهة لهذه. وبذلك تواصل النمط الذي تستعمله السلطة السياسية منذ العام 2012 لمواجهة معارضتها، مستخدمةً الوسائل الأمنية والمؤسسة القضائية للتضييق على الساحة السياسية.[245]

236 نسرين العبوش، «5 سنوات سجن للكاتب الكويتي عبدالله الصالح بتهمة الإساءة للبحرين،» **إرم نيوز**، 26 مارس 2019، < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1741103 >.

237 فيديو: «الساعة الخليجية: حقوق الإنسان في الخليج بين كماشة السلطة والمعارضة،» **حساب مونت كارلو الدولية في اليوتيوب**، < https://www.youtube.com/watch?v=cCr5sEEfwR4 >.

238 «عاشور يطالب بوقف سجن المغردين والاكتفاء بالتعهد كباقي دول الخليج،» **جريدة الأنباء**، 2 مارس 2018، < https://bit.ly/2Ez7qoU >.

239 نسرين العبوش، «الكويت تسقط الجنسية عن 250 شخص بينهم ضباط متقاعدون،» **إرم نيوز**، 12 فبراير 2018، < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1193254 >.

240 مشاري الخلف، «قانونيون: إعادة جنسية بحكم غير قابلة للتعميم،» **جريدة القبس**، 14 مايو 2018، < https://alqabas.com/535959/ >.

241 «إعادة 9 جناسي لأصحابها بينهم العوضي والمطيري،» **جريدة القبس**، 22 أكتوبر 2018، < https://alqabas.com/594755/ >.

242 «الكويت تعيد الجنسية للداعية نبيل العوضي وآخرين.. وتعليقات،» **عربي 21**، 23 أكتوبر 2018، < https://bit.ly/2YTiLIl >.

243 «الكويت تعيد الجنسية للإعلامي سعد العجمي بعد تركه السعودية،» **الخليج أونلاين**، 4 مارس 2019، < http://khaleej.online/Gp4qev >.

244 فهد التركي، «لا تعيين للمتظاهرين،» **الجريدة الكويتية**، 17 مارس 2018 < http://www.aljarida.com/articles/1552756921905268800/ >.

245 انظر أيضا قسم مستجدات الكويت في الإصدار السابق من هذه السلسلة، **الثابت والمتحول 2018**، مصدر سابق.

قضية البدون

ما زالت قضية البدون تعتبر من أهم القضايا في المجتمع الكويتي. وكانت الحكومة الكويتية بصدد وضع مخطط يتضمن رؤيتها لحل القضية عن طريق تقسيم فئة البدون لثلاث شرائح، الأولى «حملة إحصاء 1965»، والثانية والثالثة لمن تواجدوا في الكويت قبل 1980 وبعدها، وقامت بإنشاء الجهاز المركزي «لمعالجة المقيمين بصورة غير قانونية».[246] ولكن تغيراً في أوضاع البدون لم يلاحظ منذ ذلك الحين، بل إن الكثير يرى أن أوضاعهم قد ازدادت سوءاً بعد إنشاء الجهاز. فمن ناحية بعض الإجراءات، وقعت اتفاقيات لتسهيل خدمات الحجاج مع السعودية، لاعتماد الحجاج «البدون» على مطار الطائف ودخولهم منه لأداء فريضتي الحج والعمرة،[247] بالإضافة إلى إعلان لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية موافقتها على الاقتراح الذي ينص على رفع سن قبول أبناء وأحفاد العسكريين لـ 39 سنة، حيث يتضمن قبول توظيف أبناء وأحفاد «البدون» في وزارتي الدفاع والخارجية.[248]

في المقابل، اشتكى الكثيرون من تزايد التضييق من خلال إغلاق حساباتهم البنكية بأمر من الجهاز المركزي بحجّة عدم تجديدهم لبطاقاتهم الأمنية أو بطاقات الضمان الصحّي. وقام الجهاز المركزي بالردّ على الاحتجاجات الواسعة على هذا القرار بقوله أن الأمر مقتصر على من يرفضون تجديد بطاقاتهم رغم وجود «ما يثبت جنسياتهم» على حد تعبيره، وإقرار تسليم هؤلاء المبالغ كاملة من البنوك في حال طلبها. غير أن الضرر الذي يلحق بالمتأثرين من القرار لا يقتصر على المعاملات البنكية بل يمتد حتى لعدم حصولهم على عقود الزواج الخاصة بهم، ولا شهادات الميلاد، ومنعهم من تسجيل أبنائهم في المدارس.[249] وفي الوقت ذاته، تمارس الحكومة الضغط عليهم لتعديل جنسياتهم للحصول على حقوقهم، وتتهمهم بامتلاكهم لجنسيات وإخفائهم إياها،[250] مما يعلّق المسؤولية لتصحيح المشكلة على البدون نفسهم عوضاً عن البحث عن حلول جذرية.

وكانت الكويت قد سعت في سنوات ماضية الاتفاق مع دول عربية وأجنبية لتجنيس البدون بجنسياتها، ولكن اتضح لاحقاً أن الجنسيات المستخرجة لهم كانت مزورة بتوجيه من قبل أشخاص يعملون في لجنة البدون.[251] ولا يبدو أن الحكومة أو اللجنة تعترفان بمسؤولياتهما تجاه النتائج. وشدد رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس الأمة

246 «من هم البدون الذين دعاهم صحفي اسرائيلي للهجرة لاسرائيل»، **BBC**، 1 مارس 2018، < http://www.bbc.com/arabic/in-depth-43244106 >.

247 «الأوقاف: تمكين البدون من الحج والعمرة»، **الوطن**، 1 يناير 2019، < http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=580149&yearquarter=20191 >.

248 «فهاد: قبول البدون في الجيش الى 39 عامًا»، **جريدة القبس**، 11 مارس 2018، < https://alqabas.com/511140/ >.

249 «إغلاق حسابات بنكية للبدون.. غضب بالكويت والغانم يلمح لحل جذري»، **الجزيرة**، 18 ابريل 2019، < https://bit.ly/2Xcxf5C >.

250 «فيديو: صالح الفضالة رئيس جهاز معالجة البدون: لدينا وثائق عن 67 الف يدعون انهم بدون وهذه بعض الوثائق»، **مدونة الزيادي**، 16 مايو 2013، < https://alziadiq8.com/23393.html >.

251 «مزيد وعسكر يطالبان بحل قضية الجوازات المزورة للبدون»، **الراي**، 22 ابريل 2011، < http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=9ba7819e-bf29-45de-8329-ddaffd69abb3 >.

عادل الدمخي على ضرورة عدم تكرار ما حصل، متهماً من أسماهم بـ «عصابات التزوير» بذلك،[252] دون الإشارة لمسؤولين آخرين أو تقديم اقتراح لتعويض المتضررين.

وفي هذا الصدد، انتشرت حملة « نرفض استمرارية الجهاز المركزي» على مواقع التواصل الاجتماعي، وظهرت اتهامات للجهاز بالفساد لقاء تحديد الدولة لميزانية ضخمة للجهاز دون سعيه لحل المشكلة. وتواصلت الاحتجاجات إلى مطلع عام 2019 في اعتصام في منطقة تيماء للمطالبة بحقوق البدون الأساسية والتعبير عن غضبهم تجاه سياسات الجهاز المركزي، رغم تنديد الحكومة بهذه التظاهرات معتبرةً إياها «غير مرخّصة».[253] بينما صرح الجهاز المركزي بتوظيف 4022 شخصاً في الجهات الحكومية خلال 6 أعوام. واشترط تقدم الموظفين للوظائف أن يكونوا من حملة إحصاء 1965,[254] كما أعلن أن 8508 منهم عدّلوا أوضاعهم إلى جنسياتهم الأصل منذ 2011 لنهاية العام 2017,[255] وتمكن الجهاز المركزي من إصدار 37879 بطاقة مراجعة لغير محددي الجنسية حسب تصريحاته.[256]

العلاقات الدولية

واصلت الكويت لعب دور الوسيط بين دول الخليج منذ اندلاع الأزمة الخليجية. فخلال القمة الخليجية التي عُقدت في الرياض في ديسمبر 2018 والتي لم يحضرها أمير قطر وأناب عنه وزير الدولة للشؤون الخارجية،[257] ألقى أمير الكويت خلال المؤتمر كلمة انتقد فيها التراشق الإعلامي الحاد بين الأطراف المتنازعة، وحثّ فيها على استخدام لهجة إعلامية هادئة، وتطلّع لحل الخلاف في أقرب فرصة ممكنة.[258]

وفي العام نفسه، تواترت أنباء عن توصل الكويت لاتفاق مع السعودية بشأن منطقة النفط المشتركة بينهما (الخفجي والوفرة)، وأنه سيتم استئناف إنتاج النفط مع بداية سنة 2019، على أمل إغلاق الملف العالق منذ

252 خالد الخالدي، «خارطة طريق لحل قضية البدون ضمن 4 فئات : جنسيات كويتية أو عربية،» **العربي الجديد**، 10 مارس 2018، < https://bit.ly/2ImNTsd >.

253 محمد الهزيم، «هذا ما ينتظر المتظاهرين البدون،» **الراي**، 11 يناير 2019، < http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=c42a5cc3-47ba-4807-9b12-17529a3d113c >.

254 «الجهاز المركزي: توظيف 4022 من البدون خلال 6 أعوام،» **الوطن الكويتية**، 17 مارس 2018، < http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=547610&yearquarter=20181 >.

255 «الجهاز المركزي: 8508 من البدون عدلوا أوضاعهم منذ 2011،» **جريدة القبس**، 27 يناير 2018، < https://alqabas.com/493520/ >.

256 «الجهاز المركزي: إصدار 37879 بطاقة مراجعة جديدة للبدون منذ بداية 2018،» **الكويتية**، 30 يونيو 2018، < http://alkuwaityah.com/Article.aspx?id=467180 >.

257 «قمة مجلس التعاون: أمير قطر الشيخ تميم يقرر عدم حضور القمة بالرياض،» **BBC**، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46497611 ، 9 ديسمبر 2018»

258 خالد الشرقاوي، «الجارالله: أي تحرك لحل الأزمة الخليجية لابد أن يبنى على كلمة الأمير في قمة الرياض،» **صحيفة الراي**، 16 ديسمبر 2018، < http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=3ef6737b-1a3d-479f-9dba-e3ad49dc0f7c >.

حوالي أربع سنوات.[259] وجاء ذلك بعد زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للكويت في سبتمبر 2018، التي كان إنتاج النفط في الحقول المشتركة على رأس أولوياتها.

وكانت قد تسرّبت أنباء حول توتر الزيارة وحدوث خلاف بين قادة الدولتين خلالها، إذ أنها كانت مقررة في يوم السبت وأجلت ليوم الأحد، إلا أن الكويت نفت بدورها هذه الأنباء مؤكدة على العلاقات الجيدة بين الدولتين، واكتفت ببيانات رسمية مقتضبة حول الزيارة.[260] وجاءت الزيارة بعد طلب الرئيس الأمريكي ترامب من ولي العهد السعودي بزيادة إنتاج النفط لـ 2 مليون برميل تعويضاً للخسائر الناتجة عن وقف الصادرات من فنزويلا وإيران، والتي أدت لزيادة أسعار النفط.[261]

على الصعيد الإقليمي، ظهرت بوادر لتعزيز الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع أطراف خارج دول مجلس التعاون، ما رأى البعض أنه يهدف لخلق تحالفات توازن مع القوى الإقليمية وحماية وضع الكويت وسط الصراعات الخليجية والإقليمية المحيطة بها. ففي أكتوبر 2018 وقعت الكويت اتفاقية مع تركيا لخطة عمل التعاون الدفاعي للعام 2019 لتبادل الخبرات والتعاون العسكري بين البلدين.[262] كما قامت الكويت بخطوات أكثر جدية للتقارب مع جارتها العراق، عن طريق تقديم تعهدات بقيمة 122 مليون دولار من أصل 330 مليون دولار لإعادة إعمار العراق، وذلك أثناء استضافتها لمؤتمر دولي مُعد لهذا الغرض،[263] إثر إعلان العراق حاجتها لـ 88,2 بليون دولار لترميم الأضرار التي لحقت بالمدن إثر الحروب.[264]

وبعد ما يعرف بقضية «خلية العبدلي»، وتوتر العلاقة الإيرانية-الكويتية، وطرد السفير الإيراني السابق، قدم السفير الجديد محمد إيراني أوراق اعتماده، ولاقى ترحيباً من جهة الكويت، إلا أن الأخيرة أعلنت عن عدم رغبتها في تعيين سفير لها في طهران حتى تغيّر إيران من سياساتها الخارجية، وفق ما صرحت به الحكومة.[265] ولعل توتر العلاقة بين البلدين يفسر ترحيب الكويت بإنشاء «ناتو عربي» كتحالف أمني بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية،

---

259 «السعودية والكويت تطويان الخلاف بشأن الحقل النفطي المشترك،» **العرب**، 13 ديسمبر 2018، < https://bit.ly/2VUtpfY >.

260 «السعودية تسرّب قائمة عشاء بن سلمان في الكويت وتخفي نتائج الزيارة،» **الخليج أونلاين**، 1 أكتوبر 2018، < http://khaleej.online/6wrBVq >.

261 Trump, "Saudi King agree to production boost to battle rising oil prices, and offset Venezuela, Iran supply woes," CNBC, 30 June 2018, < https://www.cnbc.com/2018/06/30/trump-says-saudi-king-has-agreed-to-his-request-to-raise-oil-productio.html >.

262 «اتفاقية تعاون دفاعي مشترك بين تركيا والكويت،» **الخليج أونلاين**، 10 أكتوبر 2018، < http://khaleej.online/gREYJa >.

263 «330 مليون تعهدات لإعمار العراق.. 122 مليونًا من الكويت،» **جريدة القبس**، 12 فبراير 2018، < https://alqabas.com/500496/ >.

264 "Iraq wants $88 Billion for Rebuilding. Allies Offer a Fraction of that," *New York Times*, 13 February 2018, < https://www.nytimes.com/2018/02/13/world/middleeast/iraqi-donor-conference-abadi-tillerson.html?smid=tw-share >.

265 «السفير الإيراني بالكويت يقدم أوراق اعتماده ويقول: ننتظر بفارغ الصبر زيارة الأمير،» **إرم نيوز**، 18 ديسمبر 2018، < https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1610382 >.

بهدف مواجهة السياسات الإيرانية في المنطقة،[266] رغم حفاظ الكويت على علاقة مستقرة بالجمهورية الإيرانية سابقاً.

كما قررت محكمة الجنايات حبس 13 من المتهمين بالتستر على المدانين بقضية خلية العبدلي بأحكام تتراوح بين السنة للمتهمين من الثالث حتى الثالث عشر والخمس سنوات للمتهمين الأول والثاني مع الشغل والنفاذ، ومراقبة الشرطة لهم بعد إنهاء العقوبة بخمس سنوات.[267]

وفيما يخص مستجدات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من أن الكويت عرفت بمواقفها الثابتة المناهضة للتطبيع، إلاأن مشاركتها في مؤتمر وارسو في بولندا لمناقشة الأمن الدولي – المؤتمر الأول منذ تسعينات القرن الماضي الذي يجمع بين دول عربية والكيان الصهيوني[268] – مثّل صدمة للمراهنين على الكويت ومواقفها من القضية الفلسطينية، مما دفع الدولة للرد من خلال تصريحات وزير الخارجية الكويتي بتأكيده على تمسك الكويت بموقفها في رفض التطبيع واعتباره المشاركة في المؤتمر تلبية لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بولندا التي تربط بينهما والكويت علاقة وطيدة، كما برّر المشاركة بأهمية حضور الكويت وقت مناقشة قضايا المنطقة ومن ضمنها القضية الفلسطينية.[269]

وتجلّى موقف الكويتيين من التطبيع من خلال مقاطعة الكويتيين المسجلين في مؤتمر ريادة الأعمال للمؤتمر، الذي عقد في أبريل 2019 في البحرين والذي شارك فيه وفد من الكيان الصهيوني. إذ أعلن المشاركون الكويتيو،ن ومن ضمنهم الوزير خالد الروضان، عن انسحابهم رسمياً من المؤتمر، وذلك بعد انطلاق حملات تدعو لمقاطعة المؤتمر على مواقع التواصل الاجتماعي.[270]

خاتمة

لعلّ القضايا المتعلقة بالفساد الإداري والمالي التي عصفت بالرأي العام، بالإضافة إلى الجدل حول رؤية 2035 ومدينة الحرير، كانت من أهم ما طرأ من الناحية الاقتصادية-التنموية في الكويت، إلا أن تغيراً ملموساً لم يطرأ بعد في أي من الملفين. أما على الصعيد السياسي الداخلي، فيبدو أن الحكومة حالياً نجحت في إضعاف المعارضة

266 «ناتو عربي: هل ينجح ترامب في تشكيله»، **BBC**، 28 سبتمبر 2018، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45679991 >.

267 غانم السليماني، «الحبس لـ13 بينهم المعتوق بتهمة التستر على خلية العبدلي»، **الراي**، 30 نوفمبر 2018 < http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=d1c6bc2f-0b43-4ce2-8b2b-cfc7e293ef97 >.

268 جوناثان ماركوس، «مؤتمر وارسو: أول محفل دولي يضم عربًا وإسرائيليين منذ تسعينيات القرن الماضي»، **BBC**، 14 فبراير 2019، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47224800 >.

269 «الجار الله: موقفنا راسخ في رفض التطبيع مع اسرائيل والصورة الجماعية بمؤتمر وارسو لا تعني تغير موقفنا»، **وكالة الأنباء الكويتية**، 15 فبراير 2019، < https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2777949 >.

270 «الويت تقاطع مؤتمرًا في البحرين بسبب مشاركة اسرائيل»، **الخليج أونلاين**، < http://khaleej.online/GZZJD2 >.

عن طريق الوسائل الأمنية والقضائية، حيث توجه الكثير من قياداتها إلى الخارج في ظل إصدار الأحكام القضائية بحقهم وسحب الجنسيات منهم. أما من الناحية الإقليمية، فإن احتقان الأزمة الخليجية لا يزال هو سيّد الموقف رغم استمرار محاولات الكويت للتوسط والوصول إلى حل، وذلك ما بدأ يدفعها إلى تعزيز علاقاتها الدولية مع دول أخرى كطريقة لتوسعة الخيارات. ومع تشابك القضايا وتعقّدها، يبدو أن مسيرة التنمية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ما زالت متعثرة في الكويت نتيجة عدم استكمال التجربة الديمقراطية.

3.5 المستجدات في دولة قطر – هيا الشهواني وحصة المهندي

يمكننا وصف عام 2018 في قطر بأنه امتداد للعام الذي سبقه، من حيث استمرار الازمة الخليجية وتبعاتها على المجتمع والدولة، حيث استمر التراشق الإعلامي بين أطراف الأزمة كل من خلال ادواته الإعلامية، فضلاً عن استمرار إغلاق الحدود وقطع العلاقات. إلا أن وطأة الصدمة الأولى على قطر قد زالت، وتجلى ذلك ببعض الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالقضايا الداخلية، كما شهدت الدولة خلال هذا العام عدداً من التشريعات ذات العلاقة المباشرة بين الأفراد في قطر (وخصوصاً المواطنين) وبين الدولة، بينما لم يطرأ أي تغيير جذري يذكر من ناحية الإصلاحات السياسية.

ومع زيادة الضغوطات الخارجية على دولة قطر حول الوضع الحقوقي، ومع استمرار الأزمة الخليجية، بدأت الدولة في محاولة تعزيز موقفها دولياً من خلال إصدار بعض القوانين ذات الطابع الحقوقي إضافة إلى المصادقة على بعض الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان. فقد شهد العام 2018 انضمام قطر للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى سن قانون لتنظيم اللجوء السياسي، وقانون آخر ينظم الإقامة الدائمة للأجانب، والوعد بإعداد تشريعات لانتخابات برلمانية وإنشاء صندوق لدعم العمال. هذا بالإضافة الى الإعلان عن أكبر ميزانية للحكومة في قطر.

انضمام قطر للعهدين الدوليين وقانون اللجوء السياسي

انضمت دولة قطر خلال عام 2018 إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعني الانضمام لكل منهما إقرار الدولة المنضمة باحترام الحقوق المدنية والسياسية المنبثقة من مبادئ حقوق الإنسان كما أقرتها الأمم المتحدة. وتعد قطر ثالث دولة خليجية تنضم لهذين العهدين بعد كل من الكويت والبحرين. إلا أن الدولة تحفظت على عدد من المواد في كلا العهدين، خصوصاً تلك المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق المدنية والسياسية بدعوى مخالفتها للدستور، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بدعوى مخالفتها للشريعة فيما يتعلق بمسائل الإرث.

كما تحفظت على مادة تعنى بكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى عقد القران وأثناء فترة الزواج وفي حال الطلاق وحضانة الأطفال. كما أوضحت عدد من الإعلانات بشأن تفسير بعض الفقرات والمصطلحات بما لا يخالف الشريعة الإسلامية وما لا يخالف الآداب العامة، مثل ما يتعلق بحرية التدين إقامة الشعائر الدينية، أما

أبرز الإعلانات كان تفسير المقصود بالنقابات في كلا العهدين بأن تكون بما يتفق مع قانون أحكام العمل في دولة قطر.[1] وقد تلقت قطر إشادة من منظمة سلام الدولية لحقوق الإنسان،[2] لكن في المقابل فإن منظمة هيومن رايتس ووتش انتقدت تحفظات قطر واعتبرتها تقلل من تأثير هذه الخطوة، واصفة آليات رفض مساواة النساء والعمالة الوافدة "بأسباب بالية".[3]

خلال أوائل شهر سبتمبر من عام 2018، وقع أمير قطر قانوناً ينظم اللجوء السياسي، وبذلك تكون قطر أول دولة خليجية تقر قانوناً حول هذا الموضوع. وصرحت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش بأن هذا القانون يمثل «خطوة كبيرة (...) لكن على قطر أن تذهب أبعد من ذلك»، حيث تم توجيه نقد لهذا القانون فيما يخص المواد التي تمنع ممارسة النشاط السياسي داخل الدولة بالنسبة للاجئ وعدم تمتعه بحرية التنقل دون موافقة من الدولة، إضافة لعدم وجود طريق للتظلم القضائي في حال رفض طلب اللجوء والاستعاضة عن ذلك بتظلم يقدم لرئيس مجلس الوزراء.[4]

ويمكن اعتبار صدور هذا النوع من القوانين في دولة خليجية نتيجةً رئيسيةً للأزمة بين قطر وجاراتها، لاسيما في ظل الاتهامات الموجهة للأولى بإيوائها للمعارضين أو المطلوبين أمنياً في الدول «المقاطعة»، وبالتالي تأتي هذه الخطوة ليتم تنظيم اللجوء السياسي قانونياً ويوفر نوعاً من الغطاء الدولي لهذا الأمر.

البرلمان الموعود وقانون الجنسية

استمرت الوعود بانتخاب أعضاء مجلس الشورى وإقرار الإطار التشريعي المنظّم له قائمةً ولكن دون خطوات عملية على أرض الواقع. فقد شهدت السنوات الماضية وعوداً متكررة بالانتخابات لكن أياً منها لم يتحقق، حيث وعد الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بإجرائها في عام 2013. وجاء الأمير الحالي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ليجدد تلك الوعود في الكلمة التي ألقاها في دور الانعقاد العادي السابع والأربعين لمجلس الشورى،[5] علماً بأن مجلس الشورى الحالي قد تم تمديد فترته في عام 2016 لغاية يونيو 2019.[6]

1 «مرسوم رقم (٤٠) ومرسوم رقم (٤١)،» **الجريدة الرسمية**، العدد (١٥)، الجريدة الرسمية، قطر، ص ٤٥-٢٧٧.

2 «في خطوة إيجابية قطر تودع وثيقة تصدقها على العهدين الدوليين»، **موقع منظمة السلام الدولية**، 24 مايو 2018، <https://sphngo.org/%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%B9-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%82%D9%87%D8%A7/>.

3 «قطر تنضم إلى معاهدتين أساسيتين لحقوق الإنسان،» **هيومن رايتس ووتش**، 24 مايو 2018، < https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/24/318410 >.

4 «قطر تسن أول قانون لجوء خليجي،» **هيومن رايتس ووتش**، 30 اكتوبر 2018، < https://www.hrw.org/ar/news/2018/10/30/323829 >.

5 «أبرز ما جاء في خطاب صاحب السمو بمجلس الشورى،» **جريدة الشرق**، 6 نوفمبر 2018، < https://www.al-sharq.com/article/06/11/2018/أبرز-ما-جاء-في-خطاب-صاحب-السمو-بمجلس-الشورى >.

6 «أمير قطر يمد فترة مجلس الشورى ثلاث سنوات،» **الخليج أونلاين**، 16 يونيو 2018، < https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/24/318410 >.

وجدير بالذكر أن مجلس الشورى الحالي معين ويخضع للنظام الأساسي المعدل للبلاد وليس للدستور. وينص الدستور على إجراء انتخابات يدعو إليها الأمير ويتم بموجبها انتخاب ثلثي الأعضاء وتعيين الثلث، ثم يتم تقييد هذا البرلمان ذا الصلاحيات المحدودة بشروط مثل شرط موافقة ثلثي الأعضاء لتعديل مادة من الدستور أو لسحب الثقة. وهذا يطرح تساؤلات حول إمكانية حل الخلل الديمقراطي بمجرد إقامة الانتخابات الموعودة.

ويرتبط الحديث عن البرلمان الموعود بإثارة إشكالية تتعلق بقانون الجنسية، الذي يميز في شأن الترشح والانتخاب بين القطريين المكتسبين للجنسية والقطريين بالتجنس. وتمنح الجنسية القطرية لكل من ثبت وجود ذريته من الأب في قطر عام 1930 ولكل من ثبت أن أصوله قطرية ولو لم يتوفر فيه الشرط السابق، ومن ردت إليهم جنسيتهم القطرية، ومن وُلِد لأب قطري داخل أو خارج قطر. ويمكن بقرار أميري منح الجنسية القطرية لمن ليس قطرياً. ويعد قطرياً بالتجنس كل من لم تثبت وجوده أو أصوله في قطر خلال عام 1930، وتنتقل صفة التجنس من الأب المتجنس إلى الابن،[7] وبالتالي يضرب هذا القانون في مواطنة عدد غير يسير من القطريين ويجعل مواطنتهم منقوصة، فحقوق المواطنين ليست سواء. حيث يحرم هذا القانون القطريين بالتجنس من الاستفادة من قانون الإسكان بذات الدرجة التي يستفيد منها القطري المكتسب أو "بالأصالة"، فيحصل المتجنس على قرض فقط بينما يحصل المكتسب على قطعة أرض بالإضافة لقرض.[8] كما أن القطري المجنس لا يحق له الانتخاب إلا بعد مرور 15 عاماً على حصوله على الجنسية، أما الترشح فلا يحق للمتجنس إلا في حال كان والده من مواليد دولة قطر.[9]

اعتماد أكبر موازنة بتاريخ قطر

أما على صعيد التشريع الاقتصادي، فقد أصدر أمير قطر في ديسمبر 2018 القانون رقم 23 وذلك باعتماده الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019، التي تعتبر أكبر موازنة في تاريخ دولة قطر، حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة المصاريف 206,7 مليار ريال (56,8 مليار دولار)، وأنها ستحقق فائضاً بنسبة 4,3 مليار ريال. وبذلك تكون هذه ثاني ميزانية مقدرة على التوالي يتوقع أن تشهد فائضاً. وقد سجلت موازنة 2019 في تقديرها ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإيرادات بنسبة 20,5 بالمئة عن العام 2018، هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم المصروفات بنسبة 15٪ عن العام السابق، وزيادة سعر برميل النفط إلى 55 دولار مقارنة بـ 45 دولار في 2018,[10]وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة جاءت بناء على توقعات بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الإنتاج.

7 حسن السيد، «انتخابات منصفة،» **مدونة الدكتور حسن السيد**، 21 نوفمبر 2017، < http://drhalsayed.blogspot.com >.

8 «قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2008 بتحديد شروط وضوابط انتفاع القطريين المتجنسين بنظام الإسكان،» **موقع الميزان**، 23 سبتمبر 2018، < http://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=11101&lawId=3343&language=ar >.

9 «من يحقل له الانتخاب ومن يحق له الترشح،» **موقع وزارة الداخلية**، 19 مارس 2019، < https://www.moi.gov.qa/elections/ >.

10 «قطر تعلن موازنة 2019 بفائض متوقع 1,19 مليار دولار،» **وكالة أنباء الأناضول**، 13 ديسمبر 2018، < https://bit.ly/2CbmqbP >.

كما أن من أهم ما صاحب هذه الموازنة هو إنشاء الهيئة العامة للضرائب، حيث عقبت وزارة المالية في هذا الصدد بأنها لن تفرض ضريبة القيمة المضافة أسوة بدول أخرى من دول مجلس التعاون، ولكن "من المقرّر فرض ضريبة مع بداية 2019 على بعض السلع المضرّة بالصحة، من بينها ضريبة بنسبة ٪100 على التبغ ومشروبات الطاقة، وأخرى بنسبة ٪50 على المشروبات السكرية».[11]

الوضع الحقوقي للعمالة الوافدة

ما زال وضع العمالة الأجنبية في قطر ونظام الكفالة يعتبران من أكثر المواضيع المثارة حول قطر من قبل منظمات حقوق الإنسان الغربية، ولا سيما بعد فوز قطر باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2010. ففي عام 2015، وبعد ضغوطات دولية عديدة، بدأ العمل في قطر بقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم،[12] الذي وصفته الجهات الرسمية بأنه إلغاء لنظام الكفالة. ويسمح هذا القانون للوافد بأن يغير عمله بمجرد انتهاء العقد بينه وبين رب العمل، كما يمكنه من الاطلاع على عقد العمل قبل القدوم لقطر. وبات احتجاز جواز سفر العامل مجرماً ويعاقب من يرتكبه بغرامة بلغت 25 ألف ريال. إلا أن حملات منظمات حقوق الإنسان لم تتوقف، حيث رأت ان نظام الكفالة في جوهره ما زال مستمراً وان تغير المسمى.. ففي تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في مارس 2016، أكدت المنظمة حسب تعبيرها على التمييز الذي تتبناه الحكومة القطرية تجاه العمالة الوافدة.[13] وكانت وزارة العمل القطرية قد تعهدت في عام 2012 بإلغاء هذا النظام مع نهاية عام 2016، وبأنها ستقيم نقابة منتخبة للعمال القطريين والأجانب.[14] وجدير بالذكر أن قانون العمل القطري وإن كان ينص على جواز تأسيس النقابات العمالية، إلا أنه يتضمن شروطاً قد تعرقل تأسيس أي تنظيم نقابي عملياً، فلا يوجد حتى كتابة هذه السطور أي تنظيم نقابي في قطر، أكان للمواطنين أم للوافدين.

وفي ديسمبر 2016 فعّلت قطر القانون الجديد، حيث استبدل النظام الجديد الكفيل بالجهة المتعاقدة مع العامل. ولكن القانون الجديد قوبل بالنقد من المنظمات الحقوقية، حيث وصفت هيومن رايتس ووتش هذا القانون بأنه لم يفعل شيئاً سوى إلغاء كلمة كفالة.[15] وبقدر ما شهد عام 2016 من تحرك في ملف العمالة وتحسين أحوالها

---

11 «أمير قطر يعتمد موازنة 2019 بفائض يفوق المليار دولار،» **الخليج أونلاين**، 13 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/5au17y >.

12 «قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم،» **موقع الميزان**، 27 أكتوبر 2015، < http://almeezan.qa/LawPage.aspx?id=6809 >.

13 «قطر: تقرير جديد يكشف انتهاكات ضد العمال في منشآت بطولة كأس العالم لكرة القدم،» **موقع منظمة العفو الدولية**، 31 مارس 2016، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/03/abuse-of-world-cup-workers-exposed/ >.

14 «قطر تعتزم إلغاء نظام الكفيل وإقامة «نقابة للعمال»،» **صحيفة الإمارات اليوم**، 2 مايو 2012، < https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2012-05-02-1.481157 >.

15 «قطر: إلغاء نظام الكفالة رسمياً في قانون العمل،» **فرانس 24**، 31 ديسمبر 2016، < https://www.france24.com/ar/20161213-قطر-قانون-العمل-نظام-الكفالة-حقوق-الإنسان >.

المعيشية والقانونية، لم ترصد المنظمات الحقوقية أي جديد في ملف الإلغاء لهذا القانون، حيث ترى استمرار الكثير من مظاهر التمييز ضد هذه الفئات.[16]

وتم توقيع اتفاق للتعاون الفني بين دولة قطر ومنظمة العمل الدولية لثلاث سنوات، وذلك بعد سنوات من التداول لشكوى رفعها الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC) ضد قطر في مجلس إدارة المنظمة. وبموجب هذا الاتفاق تلتزم قطر بمعايير العمل الدولية، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي تضعها هذه المعايير، والعمل على وضع آليات لتطبيق الحد الأدنى لأجور العمال بالدولة، بما يراعي كفاية مستوى الأجور لتحقيق الاحتياجات الضرورية للعامل والعيش بمستوى إنساني مناسب.[17] وقد افتتحت منظمة العمل الدولية مكتباً لها في قطر لإدارة مشروع التعاون الفني.

وبالنسبة إلى العمال في قطاع الإنشاء لكأس العالم، الذي واجه الكثير من الاتهامات حول أماكن الإقامة وساعات وظروف العمل، فقد أعلنت مجموعة العمل المشتركة بين الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب واللجنة العليا للمشاريع والإرث أن الملاعب التي ستستضيف نهائيات كأس العالم لكرة القدم «قطر 2022» وأماكن إقامة العمال في مشاريع كأس العالم تحافظ على المعايير الدولية لرعاية العمال التي تم وضعها بالتشاور مع منظمات حقوقية، منها منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش.[18]

واجتمعت مجموعة العمل المشتركة، التي تشكلت عام 2016 في قطر، ست مرات خلال عام 2017، وقامت بزيارات تفتيشية لأربعة من مشاريع الملاعب وأماكن إقامة العمال بها، على أن تواصل عملها حتى استضافة كأس العالم عام 2022، ما رآه الكثير نتاجاً للضغوطات الدولية على قطر في هذا الجانب.[19] وقد أنشأت قطر في هذا الصدد صندوقاً لدعم ورعاية العمال وفقاً للقانون رقم (17) لسنة 2018،[20] حيث يهتم هذا الصندوق بشكل أساسي بالعمال الذين يتعرضون للظلم من قبل الشركات التي يعملون فيها، مثل عدم دفع مستحقاتهم أو توفير الظروف اللازمة لمعيشتهم.[21]

---

16 «أمنستي: قانون خروج الوافدين خطوة مهمة ولكن.» **الحرة**، 5 سبتمبر 2018، <http://tiny.cc/6wu17y>.

17 أسامة سعد الدين، «قطر: إصلاحات واسعة لحماية العمالة الوافدة،» **العربي الجديد**، 30 ابريل 2018، <http://tiny.cc/l67j7y>.

18 «محاضرة وزير الدفاع القطري الدكتور خالد العطيّة في جامعة قطر،» **منشور على حساب متداول في موقع يوتيوب**، 27 اكتوبر 2018، <https://www.youtube.com/watch?v=Ss7CXYmZpdI>.

19 المصدر نفسه.

20 «قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2018 بإنشاء صندوق دعم وتأمين العمال،» **موقع لميزان**، 30 اكتوبر 2018، <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7798&language=ar>.

21 «قطر: صندوق الدعم الجديد قد يمنح الأمل للعمال الأجانب الذين يتعرضون للإستغلال،» **منظمة العفو الدولية**، 31 أكتوبر 2018، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/qatar-new-fund-could-bring-hope-to-exploited-migrant-workers>.

وسائل التواصل الاجتماعي بديلاً لمؤسسات المجتمع المدني

نتيجة لغياب الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، فإن الناس في قطر عادة ما يلجؤون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن اعتراضاتهم أو القضايا التي تهمهم في معظم الأحيان،[22] إلا أن عام 2018 شهد بعض الاستثناءات هنا وهناك نتيجة تحرك بعض الأكاديميين والطلاب داخل الجامعات.

ففي مجال حقوق المرأة، وعلى الرغم من تعيين أربع سيدات قطريات في مجلس الشورى في نهاية عام 2017، إلا أن المطالبات من قبل الناشطات والنشطاء في مجال المرأة تواصلت، خصوصاً فيما يخص نقل المرأة القطرية لجنسيتها إلى أبنائها بموجب قانون الجنسية. وعلى الرغم من أن قطر وقعت على اتفاقية القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة،[23] إلا أنها تحفظت على عدد من موادها، سيما تلك المتعلقة بتمرير جنسية المرأة لأبنائها ومساواتها بالرجل في الدساتير والتشريعات الوطنية.[24]

وشهدت أواسط عام 2018 نشاط وسم #حقوق_المرأة_القطرية عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، الذي غرد فيه عدد من الناشطين والناشطات مستعرضين القوانين والسياسات التي تميز بين الذكور والإناث، مثل عدم قدرة المرأة على تمرير جنسيتها لأبنائها وتوقيف انتفاع القطريات من قانون الإسكان، وعدم قدرة القطرية دون 25 عاماً على السفر دون مرافق ذكر أو موافقة من ولي الأمر. كما جرى التطرق إلى سياسات تطبقها بعض الجهات الحكومية، مثل طلب ورقة عدم ممانعة من ولي الأمر أباً أو زوجاً من أجل توظيف النساء، بين معارض ومؤيد لها. وتُرجِم هذا الحراك على أرض الواقع بحلقة نقاشية حول ذات الموضوع عقدت في جامعة قطر في أول نوفمبر، وسط حضور كبير كان غالبه من النساء المؤيدات، كما حضر عدد من المعارضين وأبدوا تحفظاتهم حيث رأوا أن هذه المطالبات قد تخالف الشريعة الإسلامية.[25]

على صعيد آخر، صدرت في عام 2018 بعض التعديلات التي تخص قانون المحاماة، تضمن عدم السماح لوكلاء الشركات بالترافع أمام المحكمة. ومع ذلك، ما يزال المحامين يرون بأن القانون لم يحقق المراد منه.[26] وتعد جمعية المحامين أبرز جمعية مهنية في قطر، إلا أنها تواجه العديد من التحديات في ظل قانون الجمعيات الحالي، وهو

---

22 للمزيد حول القيود المفروضة على عمل مؤسسات المجتمع المدني في قطر، أنظر في ذلك، **الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014)، « حرية التجمّع في الخليج... وفقًا لما ينظّمه القانون،» < http://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1719 >.

23 آمنة المري ومريم الهاجري، **الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج** (بيروت والكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، «المستجدات السياسية في دولة قطر»، < https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2698&Itemid=616 >.

24 موزة المالكي، «همسة ود .. التحفظات على اتفاقية سيداو،» **جريدة الراية**، 12 أكتوبر 2009، < http://tiny.cc/x3v17y >.

25 «إعلان حلقة نقاشية حول حقوق المرأة القطرية،» **حساب نادي المناظرات في تويتر**، 5 نوفمبر 2018، < https://twitter.com/QUDebateClub/status/1059467946785955840 >.

26 «جمعية المحامين تثمن موافقة العدل على تعديلات قانون المحاماة،» **الشرق القطرية**، 5 يناير 2018، < https://www.al-sharq.com/article/05/01/2017/جمعية-المحامين-تثمن-موافقة-العدل-على-تعديلات-قانون-المحاماة >.

الذي يعثر إنشاء جمعيات وهيئات سياسية ونقابية، وسبق وأن عرقل هذا القانون محاولة تأسيس جمعية المعلمين القطرية، حيث جاء الرد بالرفض من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.[27] ولعل هذا القانون من أبرز معوقات قيام مجتمع مدني يعبر من خلاله المواطنين والمقيمين عن أنفسهم وهمومهم ويتحركون فيه بعيداً عن التوجهات والقوالب الرسمية. وترى جمعية المحامين أن القانون يعزز «الوصاية على مهنة المحاماة الحرة المستقلة» من قبل وزارة العدل.[28] ومن جملة الاعتراضات التي أبدتها الجمعية على القانون أنه يصنف مكاتب المحاماة إلى مكاتب درجة أولى ودرجة ثانية، حيث وصفت الجمعية في بيانها هذا التصنيف بـ«البدعة».

ومن أبرز ما تم الحديث عنه عبر وسائل التواصل الاجتماعي كانت محمية الجنوب والمشاريع التي غطت مساحات هائلة من الرياض في الجزء الشمالي من البلاد. وكان المحرك الرئيسي لهذه الاحتجاجات عدد من الناشطين في مجال البيئة من أفراد ومجموعات تطوعية، يقومون برصد كل ما من شأنه الإضرار بالبيئة الطبيعية في قطر عبر إطلاق عدد من الوسوم تنديداً بالمشاريع التي تقام على تلك الأراضي والتي من شأنها الإضرار بالبيئة البرية، مثل وسم #أوقفوا_مشروع_محمية_الجنوب، ومن أبرز الأمثلة على المجموعات التي نشطت في هذا المجال مجموعة الشهبانة .[29]

وشهدت دولة قطر خلال هذا العام أمطاراً غزيرة كشفت عن الخلل في العديد من المشاريع العمرانية والطرق، مثل مبنى المكتبة الوطنية ومبنى جامعة حمد بن خليفة، بل وقارن بعض المغردين على تويتر بين المكتبة الوطنية ومبناها الحديث الذي لم يصمد أمام الأمطار وبين مبنى دار الكتب القطرية الذي يزيد عمره على خمسين عاماً ولم يتأثر أبداً، وهذا ما أثار موجة من الغضب والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الفساد في هذه المشاريع عبر وسم #أمطار_قطر.

كما استمر وسم #قبيلتي_قطر في البروز على وسائل التواصل الاجتماعي بين المواطنين القطريين كوسيلة للتعبير عن الولاء لقطر بعيداً عن الاصطفافات القبلية التي تم تأجيجها خلال أزمة 2018. وعلى ذات الوتر أعلنت دولة قطر إلغاء عرضات القبائل للسنة الثانية على التوالي، حيث كانت تقوم كل قبيلة أو مجموعة قبلية بإقامة العرضة الخاصة بها، وهذا ما تغير منذ بدء الأزمة حيث تم الاكتفاء بعرضة واحدة سميت بعرضة أهل قطر.[30]

---

27 هناء رحيم، «معلمون مواطنون: فشل إنشاد جمعية للمعلمين بسبب عدم وجود تعريف قانوني للمهنة،» **العرب**، 21 يونيو 2011، < http://www.alarab.qa/story/138693/معلمون-مواطنون-فشل-إنشاء-جمعية-للمعلمين-بسبب-عدم-و >.

28 «بيان جمعية المحامين القطرية،» **جمعية المحامين**، 3 مايو 2018، < http://tiny.cc/26hn6y >.

29 **حساب رابطة الشهبانة موقع تويتر**، 23 سبتمبر 2018، < https://twitter.com/alshabhanah >.

30 عماد مراد، «عرضة أهل قطر الحصار يلم شمل القبائل،» **الجزيرة نت**، 18 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/ps8j7y >.

التطبيع مستمر

شهد عام 2018 تطبيعاً متصاعد الوتيرة، حيث كان كم الوفود والشخصيات الصهيونية هو الأعلى خلال السنوات الماضية، فشمل وفوداً وشخصيات رياضية ودبلوماسية وأكاديمية، وبالتالي كانت ردود الفعل الرافضة أقوى ويمكن القول أنها غير مسبوقة أيضاً.

تمثلت الأحداث التطبيعية القطرية خلال هذا العام بحضور وفد رياضي صهيوني للمشاركة في بطولة العالم للجمباز التي استضافتها الدوحة خلال عام 2018، وكان ضمن اللاعبين الصهاينة لاعب يعمل في جيش الاحتلال.[31]

واستضافت وزارة الخارجية في أكتوبر 2018 وفداً صهيونياً للمشاركة في مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط، وكان الوفد مكوناً من عدد من الدبلوماسيين والعسكريين السابقين والإعلاميين الصهاينة. كما استضافت مكتبة قطر الوطنية الصحفي الصهيوني روجر كوهين، واستضافت مؤسسة قطر البروفيسور الصهيوني الأمريكي آلان ديرشوتز. كما حضر فريق لتمثيل الكيان الصهيوني في البطولة المدرسية لكرة اليد، فضلاً عن تطبيع اتحاد التنس عبر استضافة لاعب صهيوني في بطولة إكسون موبل المفتوحة، أما آخر المناسبات التطبيعية فتمثلت في بطولة LGCT Doha التي يرعاها مربط الشقب للخيل العربية التابع لمؤسسة قطر.[32]

وتمثلت ردود الفعل حول هذه الاستضافات المتتالية في إطلاق هاشتاقات عبر تويتر مثل #التطبيع_مرفوض_في_قطر و#قطريون_ضد_التطبيع للتنديد الشعبي بكل هذه الاستضافات، كما عقدت مجموعة شباب قطر ضد التطبيع ندوة شعبية استعرضوا خلالها تاريخ الموقف الشعبي القطري الرافض للتطبيع، والدور الذي لعبه توتر الأوضاع الإقليمية في الموقف من القضية الفلسطينية، إضافة لمناقشة أهم السبل التي يمكن اتخاذها للمقاطعة،[33] وحضر هذه الندوة عدد كبير من القطريين والقطريات الذين تفاعلوا خلال الندوة وبعدها. كما وقع عدد من القطريين على عريضة منددة بالتطبيع الخليجي عموماً وكان ضمنهم عدد من الأكاديميين والأكاديميات والمشايخ والباحثين والباحثات.[34]

وحظيت هذه الاستضافات وردود الفعل التي شاركت فيها أعداد كبيرة من الرافضين للتطبيع بتغطية إعلامية غير مسبوقة من مختلف المواقع الإخبارية ومن قناة الجزيرة خصوصاً، سيما برنامج "فوق السلطة"، ومن منصة AJ+ التابعة للجزيرة أيضاً من خلال إعداد عدد من الفيديوهات حول المواقف التطبيعية المتكررة، إلا أن هذا لم يبرئ

31 «فريق جمباز إسرائيلي في بطولة تنظمها قطر،» **الحرة**، 24 أكتوبر 2018، < http://tiny.cc/kahn6y >.

32 **مدونة شباب قطر ضد التطبيع**، 23 سبتمبر 2018، < https://qayon.org >.

33 المصدر نفسه.

34 «دعوة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لوقفة كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وتفعيل قوانين المقاطعة،» **مدونة بي دي إس الخليج**، 22 سبتمبر 2018، < http://gulfbds.blogspot.com/2018/11/blog-post.html >.

الجزيرة التي ما زالت تستضيف المتحدثين باسم جيش الاحتلال عبر قناتها الرئيسية في اكثر من مناسبة.

إن هذا التضاد في الموقف من التطبيع بين الشعب القطري والحكومة القطرية يعكس مدى الفجوة في العلاقة بين المجتمع والسلطة، فالدولة لا تأخذ موقف المواطنين الرافض بعين الاعتبار، وهذا من أوجه الخلل في المواطنة التي لا تكتمل بغياب عنصر المشاركة الشعبية، بل ويبدو أن قرارات التطبيع تخضع لرأي الفرد أو القلة وليس الأغلبية الرافضة للتطبيع.

المستجدات الإقليمية والدولية

أزمة الخليج

مع دخول الأزمة الخليجية عامها الثاني في 2018، سعت قطر إلى توسعة علاقاتها مع دول في المنطقة تتعدى نطاق دول مجلس التعاون. فبالإضافة إلى تركيا التي باتت تمثل الحليف الإقليمي الأول لقطر، كما تبين من إرسالها لقوات عسكرية في بداية الأزمة وتدشين خط جوي للإمدادات الغذائية ساهم بشكل كبير في تعويض النقص في المواد الغذائية الذي شهدته الأسواق القطرية على إثر المقاطعة مباشرة،[35] لم يقتصر التعاون العسكري على استضافة الدوحة لأول قاعدة عسكرية تركية في العالم العربي على أراضيها، وإنما شمل أيضاً صفقات التسلح التي شهدت نموّا معتبراً من خلال توقيع قطر للعديد من الصفقات مع الشركات الدفاعية التركية في معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري، المعروف ب «ديمديكس» 2018.[36] في المقابل، فقد لعبت قطر دوراً في مساندة حكومة أردوغان خلال أزمة الليرة التركية في 2018، فبادرت قطر إلى ضخ 15 مليار دولار في المصارف التركية لتحصين الليرة من التداعي المستمر، كما عبّر عدد من القطريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن تقديمهم الدعم لتركيا عن طريق شراء مبالغ بالليرة التركية.بالإضافة إلى تركيا، فقد توسعت العلاقات الاقتصادية بين قطر وإيران أيضاً. فبالإضافة إلى اشتراك الدوحة مع طهران في حقل الشمال للغاز، يرى المراقبون أن إيران من المستفيدين من الشرخ الذي حل بمجلس التعاون الخليجي بلا شك.[37] وتعزيزا للإمداد من الحاجيات الغذائية، خصّصت إيران ميناءً بحرياً لتسهيل نقل البضائع والسلع الغذائية إلى ميناء حمد، وذلك بمعدل 3 شحنات أسبوعياً عبر السفن،[38] وقد مكّن ذلك الدوحة من خفض تكلفة نقل البضائع بنسبة 80 في المئة، بسبب القرب الجغرافي واختصار المسافة. وبذلك أصبحت

---

35 عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محررين)، **صمود قطر: نموج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، و علي حسين باكير، الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، 69.

36 المصدر نفسه.

37 محجوب الزويري، «إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر،» **مجلة سياسات عربية**، عدد (27)، يوليو (2017)، 40

38 حسين علي باكير، «كيف تجاوزت قطر الأزمة الخليجية؟» **السورية دوت نت**، 3 يونيو 2018، < http://tiny.cc/wux17y >.

البضائع التي كانت تصل في ظل 11 يوما من تركيا، تصل إلى الدوحة من إيران في يوم فقط. وقُدّر التبادل التجاري مع إيران بحوالي مليار دولار عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع سنة 2019 إلى خمسة مليارات دولار.[39]

من ناحية مجلس التعاون، فما زال المجلس لا يتطرق عموماً إلى أزمة الخليج بأي شكل، بل إن أمانة المجلس لم تتطرق في بيانها الختامي للقمة التاسعة والثلاثين المنعقدة في الرياض في 9 ديسمبر 2018 للأزمة لا من قريب ولا من بعيد.[40] وقد أرسلت قطر تمثيلًا رسمياً مخفضاً إلى القمة. وقد أثارت انتباه الرأي العام في قطر على التواصل الاجتماعي الكلمة التي ألقاها أمير الكويت في القمة، والتي انتقد فيها التعاطي الإعلامي والتراشق خلال الأزمة، ودعا إلى إيجاد حل لها سريعاً، بالإضافة إلى مقطع فيديو يصوره وهو يتلمس العلم القطري، ما أثار ردود فعل إيجابية في منصات التواصل الاجتماعية القطرية.[41]

أما من الناحية الاقتصادية، فبعد الهزة الأولى التي تلت بدايات الأزمة، ركزت الحكومة القطرية على محاولة معالجة التداعيات الاقتصادية للأزمة كخروج رؤوس الأموال من قطر، والضغط على الريال القطري، وما يستتبعه ذلك من تداعيات على مشاريع البنى التحتية ومشاريع كأس العالم والقطاع المالي والإنتاجي في قطر بشكل عام.[42] وتأخذ هذه القضية أهمية مضاعفة لاعتماد قطر على الاستيراد لتلبية حاجاتها الاقتصادية بشكل يكاد يكون كاملاً، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية. إلا أن نسبة استيرادها من دول الأزمة بلغت 13 في المئة، تستأثر منها الإمارات بنسبة ٪9 والسعودية بنسبة ٪4 عام 2017، وذلك نظراً لمحدودية التجارة البينية نسبياً بين دول المجلس.

وقد رصد بعض المختصين مصادر الانكشاف في الاقتصاد القطري للأيام الأولى من الأزمة فيما يلي: انكماش في حجم التجارة الخارجية: حيث تم تسجيل تراجع الاستيراد في أول شهر من الأزمة، بنسبة ٪40 وذلك قبل أن تحول قطر مصادر الاستيراد ووسائطه. هذا بالإضافة تسجيل ارتفاع محدود في الأسعار بفعل التضخم الذي ارتفع إلى 4,5 على أساس سنوي قبل أن يتراجع إلى ٪2,8.[43]

في المقابل، فقد اتخذت قطر سياسات وقائية للحد من التبعات على سعر صرف الريال، وذلك من ناحيتين، الأولى محدودية عرض الريال القطري في الأسواق الخارجية، أما الثانية فهي قيام الدوحة بضخ ودائع في الجهاز

39 «طهران: رغبة قطرية لزيادة التبادل التجاري مع إيران خمسة مرات،» **DW عربي**، 26 نوفمبر 2017، < http://tiny.cc/frhn6y >.

40 «مؤتمر صحافي عقب اختتام القمة الخليجية التاسعة والثلاثين،» **القبس**، 9 ديسمبر 2018، < https://alqabas.com/612998/ >.

41 «تداول فيديو لأمير الكويت مع علم قطر بالقمة الخليجية في السعودية، والمريخي يقبل رأسة،» **سي ان ان العربية**، 10 ديسمبر 2018، < https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/12/10/video-emir-kuwait-qatar-flag-gulf-summit-saudi-arabia >.

42 المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملخص إحصائي حول التبادل التجاري بين مجلس دول التعاون الخليجي والدول العربية**، 2015، العدد رقم 7، 2017، 4.

43 خالد بن راشد الخاطر، «استراتيجيات قطر في إفشال الحصار الاقتصادي»، في عز الدين عبد المولى والحواس تقية (محررين)، **صمود قطر: نموج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، علي حسين باكير الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 130.

المصرفي بنحو 29 مليار دولار في أول شهرين من الأزمة. هذا بالإضافة إلى زيادة إنتاج الغاز لزيادة احتياطاتها من الدولار. كما عمدت الحكومة إلى ضخ مبلغ 38,5 مليار دولار في الاقتصاد.[44] كما تم التوجه نحو توسعة المنتجات والشركات المحلية خصوصاً من ناحية المنتوجات الزراعية.[45]

انسحاب قطر من منظمة الأوبك

أعلنت دولة قطر عن انسحابها من منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، وجاء هذا الإعلان في ديسمبر 2018، على أن يكون الانسحاب في يناير 2019. وشكل انسحاب قطر من الأوبك مفاجأة للدول الأعضاء، حيث قضت دولة قطر حوالي 57 سنة في منظمة تعتبر من انجح أنواع التعاون في دول العالم الثالث. رسميا، عزت قطر انسحابها من الأوبك جاء لعدة أسباب اقتصادية وفنية، من أهمها التركيز والاهتمام الكبيرة الذي توليه الدولة لصناعة الغاز المسال، باعتبارها من كبرى الدول المنتجة للغاز، وثالث أكبر دولة مصدرة في العالم، وتعتبر نسبة تصديرها للنفط ضئيلة جداً إذا ما قُرنت بحجم تصدير الغاز، إضافة إلى أن خروجها من المنظمة يعطيها شيئاً من المرونة في زيادة وتخفيض الإنتاج، هذا إلى جانب استياء الدولة من تلاعب بعض دول الأعضاء في تخفيض الإنتاج أو التلاعب في الحصص لصالح دول كبرى.[46] الا ان الكثير من المحللين يرون ان الهدف الرئيسي من خروج قطر كان اضعاف منظمة أوبك عبر البدء في تفكيكها وتباعاً اضعاف قوة الدولة المسيطرة فيها، الا وهي السعودية.[47]

خاتمة

إن العام الثاني للأزمة الخليجية كان أكثر هدوءًا على صعيد العلاقات الخارجية والوضع الاقليمي، إلا أنه شهد تصاعداً في الحراك الداخليا على مستوى المجتمع، إضافة لعدد من التشريعات مثل قانون الإقامة الدائمة والوعد بالإعداد لمجلس الشورى والإنضمام للعهدين الدوليين للحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، وقانون اللجوء

---

44 المصدر نفسه، ص 138.

45 سيد محمد، «مستثمرون للشرق: 70% نسبة تواجد المنتج المحلي في متاجر التجزئة»، **الشرق**، 29 مايو 2018، < https://www.al-sharq.com/article/29/05/2018/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-70-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D8%A9

46 «قطر تعلن الانسحاب من منظمة أوبك»، **الجزيرة**، 3 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/t0vh8y >.

47 "Qatar's exit from Opec deepens rift with Saudi Arabia," *Financial Times*, < https://www.ft.com/content/f33b64de-f710-11e8-8b7c-6fa24bd5409c >.

السياسي والتعديلات على الوضع الحقوقي للعمال. يأتي ذلك مع استمرار أزمة المواطنة التي تفاقمها العديد من القوانين التي تفرق بين مكتسب الجنسية والمجنس، بالإضافة الى تواصل التحركات حول حقوق المرأة القطرية ومناهضة التمييز ضد النساء. وبشكل عام وكما هو الحال في غالبية دول المجلس، فإن المواطنين عموماً لا يحظون بحقوق أساسية من شأنها إكسابهم صفة المواطنة بل يبقون رعايا أو سكان، فليس هناك مشاركة في اتخاذ القرار أو سن القوانين والتشريعات، كما تغيب التنظيمات الجماعية والمنصات الفاعلة للتعبير عن الرأي الذي يبقى حبيس وسائل التواصل الاجتماعي دون أن يؤخذ به في كثير من الأحيان.

3.6 المستجدات في الإمارات – آلاء الصديق

أتت التطورات الداخلية والخارجية في الإمارات في عام 2018 متسقة مع نهجها في السنوات السابقة، إذ واصلت خارجياً تحالفها مع المملكة العربية السعودية وعدد من الدول التي انضمت لهما في أزمة قطر وحرب اليمن. أما داخلياً، فقد تواصل التعاطي الأمني مع المعارضة السياسية، في مقابل توجه الكثير من أفراد المعارضة إلى العمل من الخارج.

تعديلات على القوانين وحفاظ على التشريعات

استقرت الإمارات على التعديل الوزاري الأخير في 2017 والذي استحدثت فيه عدداً من المناصب الوزارية الجديدة [1]، مثل وزارة السعادة ووزارة الذكاء الاصطناعي. ويعد المجلس الأعلى للاتحاد أكبر سلطة في الدولة، تضم حكام الإمارات السبع من عائلات محددة منذ نشوء الدولة، وينتخب المجلس رئيسه (حاكم أبوظبي - رئيس الدولة) ونائبه (حاكم دبي - نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء)،[2] ولم تطرأ خلال 2018 أية تعديلات جوهرية من ناحية تشكيلة الحكومة أو نظام الحكم.

ويشكل المجلس الوطني بدوره الاستشاري المساحة السياسية الأساسية المتاحة لأعضائه المعينين لإبداء رأيهم، وذلك عبر انتخابات لنصف أعضائه الأربعين من قبل لجان انتخابية مختارة من قبل حاكم كل إمارة.[3] ولا ينص قانون الدولة صراحة على حظر تشكيل الأحزاب السياسية، ولكن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية يحذر في المادة 16 من «التدخل في السياسة أو في الأمور التي تمس أمن الدولة ونظام الحكم فيها».[4]

وفيما يتعلق بقوانين حرية التعبير ومكافحة الإرهاب، يعد قانون مكافحة الجرائم الإرهابية7 لعام 2014 القانون الأبرز الذي تتراوح غالب عقوباته بين الإعدام والسجن المؤبد،[5] ويضم حسب تصنيف الحكومة منظمات إرهابية

---

1 إسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **الثابت والمتحول 2018 :التنمية في هامش الخليج** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018)، ملف PDF، ص81، < https://www.gulfpolicies.com/media/files/%20%20%20%202018.pdf >.

2 «الحكومة والنظام السياسي»، **موقع حكومة الإمارات**، < https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/political-system-and-government >.

3 «المجلس الوطني الاتحادي»، **موقع حكومة الإمارات**، < https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-national-council >.

4 «قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام»، **موقع وزارة تنمية المجتمع**، < https://www.mocd.gov.ae/ar/about-mocd/laws-and-legislations.aspx >.

5 «قانون مكافحة الجرائم الإرهابية»، < https://www.adjd.gov.ae/sites/Authoring/AR/ELibrary%20Books/E-Library/PDFs/Law%20against%20terrorist%20crimes.pdf >.

أهمها دعوة الإصلاح الإماراتية المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين. يضاف لذلك قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2012، [6] الذي يضم في مواده من 24 إلى 32 نصاً يجرم ويعاقب من يستخدم شبكة الإنترنت لنشر معلومات أو صور أو إنشاء مواقع من شأنها السخرية من الدولة أو الإضرار بمكانتها ومؤسساتها أو الدعوة والترويج لمظاهرات بدون ترخيص أو التحريض والدعوة إلى عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة. وفي عام 2018 شهد هذا القانون تعديلاً على المادتين 26 و28،[7] اللتين اتسمتا إجمالاً بتشديد العقوبات المفروضة.

ففي التعديل الذي أدخِل على المادة 26 من القانون، تم تغليظ عقوبة إنشاء أو إدارة أو الإشراف على موقع إلكتروني أو«وسيلة تقنية معلومات لجماعة إرهابية أو مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة» إلى السجن من 10 إلى 25 عاماً، بينما كان الحد الأدنى للسجن قبل تعديل المادة خمس سنوات، إضافة إلى مضاعفة مقدار الغرامات المالية المترتبة. فبعد أن كان الحد الأدنى للغرامة مليون درهم والحد الأقصى مليوني درهم، أصبح الحد الأدنى بعد التعديل مليوني درهم والحد الأقصى 4 ملايين درهم. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية القانون والتغييرات التي طرأت عليه، حيث رأت أنها تحتوي على صيغ فضفاضة تحدد الفعل «المجرم» بشكل واسع جداً.[8]

من ناحية الجنسية، تذكر المادة 8 من الدستور الإماراتي[9] المقر سنة 1996 أن «يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية. ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون». ويوضح القانون الاتحادي رقم 17 لعام 1972 [10] الذي مر بأكثر من تعديل، آليات اكتساب الجنسية بثلاث طرق وهي: بحكم القانون أو بالتبعية أو بالتجنيس، ولكل منها شروط مختلفة تشمل الإقامة في البلد قبل سنة معينة أو لفترات معينة والتخلي عن الجنسية السابقة وحسن السيرة والسلوك. وأضيف تعديل على القانون في عام 2017 يتيح لرئيس الدولة منح الجنسية أو تثبيتها لمن لا تنطبق عليه الشروط.[11]

---

6 عمر الشهابي ومحمود المحمود ومحمد الدوسري (محررون)، **الثابت والمتحول2016: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016)، < https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2309/GCCS2016.pdf > ، ص9.

7 «تعديل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات،» **البيان**، ١٤ أغسطس ٢٠١٨ < https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-08-14-1.3335315 >.

8 **تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2018/17**، ص 86، < https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/united-arab-emirates/report-united-arab-emirates/ >.

9 **الدستور**، < https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution >.

10 «قانون اتحادي رقم 17،» **موقع حكومة الإمارات**، < https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_OG/10002S_1972/11-28-1972_0007/UAE-OG_1972-11-18_00017_kait.pdf >.

11 «جنسية دولة الإمارات،» **موقع حكومة الإمارات**، < https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/passports-and-traveling/uae-nationality >.

3

وفي 2012 أقدمت السلطات الإماراتية في سابقة لها على سحب جنسية 7 مواطنين، بتهمة قيامهم بأعمال تهدد الأمن الوطني من خلال انضمامهم لمنظمات دولية مشبوهة. وقد اعترض هؤلاء المواطنون كونهم أعطوا جنسية بحكم القانون وليسوا متجنسين، ولا يجوز سحب الجنسية منهم للتهمة أعلاه وإنما إسقاطها، ولا تندرج التهمة التي تستحق السحب في بنود استحقاق الإسقاط.[12]

في المقابل، فقد اعتمد مجلس الوزراء في نوفمبر 2018 قانون التأشيرات طويلة الأمد التي تصل لعشر سنوات لكل من المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المواهب التخصصية والطلبة المتفوقين، بهدف تسهيل مزاولة أعمالهم وخلق بيئة جاذبة ومشجعة على الإبداع.[13] وبحسب بعض المحللين فإن هذه قد تكون الخطوة الأولى في سبيل منح المغتربين المتقاعدين الإقامة الطويلة، وقد جاءت لتعزيز سوق العقارات في دبي، الذي يشهد تراجعاً منذ عام 2014. [14]

الوضع الاقتصادي: الميزانية الأكبر وضريبة القيمة المضافة

اعتمدت الإمارات الميزانية الاتحادية الخاصة لعام 2019 بما يقدر بـ 60,3 مليار درهم، وهي الميزانية الإتحادية الأعلى في تاريخها، إذ بلغت العام الماضي 51,4 مليار درهم بزيادة قدرت بـ 17,3٪.[15] يذكر أن الميزانية الإتحادية لا تتضمن الميزانيات المنفصلة لكل إمارة، ووهي أكبرها حجماً لدى إمارة أبو ظبي ومن ثم دبي. وقد بدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مستوى الإتحادة منذ 1 يناير 2018، بنسبة 5٪ تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، وفي كثير من الحالات فإن المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة، التي تقوم الشركات باحتسابها وتحصيلها لصالح الحكومة.[16]

وشهد سوق العقارات السكنية في دبي تراجعاً ملحوظاً، مما أجبر الشركات الهندسية على خفض الوظائف وتأجيل خطط التطوير. فبحسب ستيف مورجان الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط لدى سافيلس، فإن أسعار العقارات السكنية انخفضت بنسبة تتراوح من 6٪ إلى 10٪ في 2018. ويذكر مورجان أن هذا التراجع عائد للفائض في المعروض إلى جوار انخفاض أسعار النفط.[17]

12 «رئيس الإمارات يسقط الجنسية عن 6 إسلاميين»، **سي ان ان بالعربية**، < http://archive.arabic.cnn.com/2011/middle_east/12/22/UAE.Activists/index.html >.

13 «مجلس الوزراء يعزز جاذبية الدولة للاستثمارات والمواهب باعتماد التأشيرات طويلة الأمد»، **البيان**، 25 نوفمبر 2018، < https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-11-25-1.3418074 >.

14 "UAE's new retirement visa to help boost Dubai's property market", *Gulfbusiness*, < https://gulfbusiness.com/uaes-new-retirement-visa-help-boost-dubais-property-market/ >.

15 بدور الراعي، «تحليل.. ميزانية الإمارات لعام 2019 الأضخم في تاريخها»، **مباشر**، 2 اكتوبر 2018، < http://tiny.cc/5er36y >.

16 «ضريبة القيمة المضافة»، **موقع حكومة الإمارات**، < https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/finance-and-investment/taxation/valueaddedtaxvat >.

17 «سافيلس: أسعار العقارات السكنية بدبي قد تنخفض ما يصل إلى 10% في 2019»، **رويترز**، 7 يناير 2018، < https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1P10VW >.

وبالنظر لهذا العامل، إضافة للاعتبارات الجيوسياسية التي مرت بها المنطقة كأزمة قطر وعقوبات إيران التي امتد تأثيرها للشركات في دبي، فإن كثيراً من الشركات أخذ في العمل على تخفيض عدد الموظفين، وتقليل المزايا والعروض المقدمة لهم، الأمر الذي حدا بالكثير منهم لمغادرة البلاد باعتبار أن نشاط السوق بات بطيئاً ولم يعد من أُنهيت أو انتهت عقودهم قادرين على الحصول على فرص عمل أخرى توازي السابقة بسهولة، فلم يعد أمامهم سوى القبول بالعروض الأقل أو العودة إلي بلدانهم. وبحسب خبراء اقتصاديين فإن ضريبة القيمة المضافة شكلت تصوراً بأن تكاليف العيش في الإمارات باتت أعلى، وبالرغم من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الواقع يشير إلى انخفاض في نمو القطاع الخاص[18].

الحراك السياسي والوضع الحقوقي

واصلت المعارضة الإماراتية السياسية تمركزها في الخارج خلال عام 2018، وخصوصاً في تركيا والمملكة المتحدة. ويمكن تصنيف تلك المعارضة على أنها مكونة من مجموعة أعضاء في دعوة الإصلاح المحسوبة على الإخوان المسلمين والمحكوم عليهم غيابياً ضمن قضية الإمارات 94 (UAE94)، وآخرين مستقلين يميل أغلبهم للتيار الإسلامي بصورة عامة، مع أفراد من حزب الأمة الإماراتي ذي النمط الإسلامي الراديكالي. وتطالب هذه المجموعة حسب بياناتها بفتح المجال السياسي والإصلاح الاقتصادي والتطرق إلى قضايا المعتقلين. إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تكوين كتلة شعبية في الداخل، مع تمكنها من لفت أنظار منظمات حقوق الإنسان في الخارج بشكل خاص إلى واقع الوضع الحقوقي داخل الدولة وتأثيراته خارجها.[19]

وترى المعارضة أنه جرى الرد على هذه المطالبات من قبل الحكومة بالتصعيد الأمني على مدى السنوات الماضية. وقد احتج عدد من منظمات حقوق الإنسان بأن المعارضين السياسيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان قد جرت محاكمتهم بموجب قوانين جرائم الإرهاب والجرائم الإلكترونية،[20] التي تفرض قيوداً على انتقاد الحكومة وحرية التعبير عبر الإعلام والإنترنت حسب وصفهم. وتصنف الإمارات في فئة الدول «غير الحرة» على صعيد حرية التعبير وفق منظمة فريدوم هاوس.[21]

18 Louise Redvers, "Is the UAE still a high-paid expat haven," *BBC*, 18 December 2018, < http://www.bbc.com/capital/story/20181218-is-the-uae-still-a-high-paid-expat-haven >.

19 إسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **الثابت والمتحول 2018 :التنمية في هامش الخليج** (لكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018)، ملف PDF، ص83-84 < https://www.gulfpolicies.com/media/files/%20%20%20%202018.pdf >.

20 **تعديلات على القوانين وحفاظ على التشريعات**، مرجع سابق.

21 **منظمة فريدوم هاوس** < https://freedomhouse.org/country/united-arab-emirates >.

وفي مايو 2018 حُكم على الناشط أحمد منصور بالسجن 10 سنوات والبقاء تحت الرقابة لمدة ثلاث سنوات بعد قضاء فترة العقوبة،[22] ودفع غرامة قدرها مليون درهم إماراتي،[23] وتم تأييد الحكم في ديسمبر بعد الاستئناف وذلك بتهمة «التشهير بالإمارات من خلال قنوات التواصل الاجتماعي»،[24] عبر «استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك وغيرها لنشر معلومات كاذبة وشائعات وأكاذيب حول الإمارات وتعزيز المشاعر الطائفية والكراهية التي من شأنها الإضرار بالوئام الاجتماعي والوحدة في الإمارات، كما شجع أتباعه على وسائل التواصل الاجتماعي على عدم اتباع القوانين وصوَّر الإمارات كأرض خارجة على القانون».[25]

في المقابل، أدان البرلمان الأوروبي هذا الحكم ،كما عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء رفض الإمارات الكشف عن حيثيات القضية، ونقلت أنه تعرض للحبس الانفرادي وسمح له بلقاء عائلته مرتين فقط.[26] وقد تناقلت وسائل الأنباء الغربية قضية أحمد منصور بشكل مكثف، خصوصاً مع ظهور تقارير إخبارية متعددة بأنه تم اختراق هاتفه بواسطة برنامج متقدم التقنية دفع عملاق الهواتف الذكية «أبل» لإصدار تحديث أمني لأنظمته.[27] يذكر أن أحمد منصور قد حاز على جائزة مارتن إنالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015،[28] كما تعرض للاعتقال مسبقاً في عام 2011 فيما يُعرف بقضية UAE5 وخرج بعفو عام.

كما دخل الدكتور ناصر بن غيث المعتقل في 2015 إضراباً عن الطعام لفترات متقطعة في عام 2018.[29] وكان قد حكم عليه بالسجن 10 سنوات جراء تهمة «نشر معلومات كاذبة من أجل تشويه سمعة ومكانة الدولة وإحدى مؤسساتها»، استناداً على تغريدات له في تويتر،[30] وقد سبق واعتقِل في قضية UAE5 مع الناشط أحمد

22 تم ذكر خبر اعتقاله بتاريخ 20 مارس 2017، في الإصدار السابق، إسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018)، ملف PDF، ص84، < https://www.gulfpolicies.com/media/files/%20%20%20%202018.pdf >.

23 «الإمارات: الحكم بالسجن لمدة 10 سنوات على المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور،» **منظمة العفو الدولية**، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/12/uae-10-year-prison-sentence-upheld-for-prominent-human-rights-defender-ahmed-mansoor/ >.

24 "Emirati Ahmed Mansoor fails to overturn 10-year jail term for insulting UAE and its leaders," *The National*, 31 December 2018, < https://www.thenational.ae/uae/government/emirati-ahmed-mansoor-fails-to-overturn-10-year-jail-term-for-insulting-uae-and-its-leaders-1.808045 >.

25 Abdullah Rasheed, "Man gets 10 years jail for defaming UAE through social media," *Gulf News*, 30 May 2018, < https://gulfnews.com/uae/crime/man-gets-10-years-jail-for-defaming-uae-through-social-media-1.2229192 >.

26 «الإمارات العربية المتحدة: يجب على المجتمع الدولي الضغط على السلطات الإماراتية للإفراج عن أحمد منصور،» **منظمة العفو الدولية**، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/uae-international-community-must-step-up-pressure-on-the-uae-authorities-to-release-ahmed-mansoor/ >.

27 "Offline: Ahmed Mansoor", Eff, < https://www.eff.org/offline/ahmed-mansoor >.

28 **موقع الجائزة**، < http://www.martinennalsaward.org/hrd/ahmed-mansoor-2/ >.

29 «بيان للرأي العام أرسله ناصر بن غيث من سجنه،» **المركز العالمي للعدالة وحقوق الإنسان**، < http://tiny.cc/52ua7y >.

30 «الإمارات العربية المتحدة: الحكم على أستاذ جامعي بارز بالسجن 10 سنوات بسبب تغريدات على موقع تويتر يمثل صفعة عنيفة لحرية التعبير،» **منظمة العفو الدولية** ، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/03/uae-prominent-academic-jailed-for-10-years-over-tweets-in-outrageous-blow-to-freedom-of-expression/ >.

منصور. يذكر ان الدكتور ناصر بن غيب هو من المساهمين في سلسلة إصدارات «الخليج بين الثابت والمتحول» في أعداد سابقة.

وفي ذات السياق، نظمت عائلة تيسير النجار الصحفي الأردني المعتقل في الإمارات منذ 2015 حملة لجمع الغرامة التي تبلغ 500 ألف درهم إماراتي بعد انتهاء محكوميته في 2018،[31] ليتم الإفراج عنه بعد أن قضى 3 سنوات في السجن جراء منشور على الفيسبوك انتقد فيه الإمارات على موقفها من العدوان على غزة في 2014، وحكم عليه بموجب قانون مكافحة الجرائم الإماراتي.[32]

وقد استمرت قضية المعتقلتين علياء عبد النور وأمينة العبدولي[33] في الاستحواذ على اهتمام منظمات حقوق الإنسان الغربية وتلك المحسوبة على المعارضة. [34]وقد توفيت عبد النور نتيجة مرضها بسرطان الثدي في السجن حسب ما تناقلته بعض المواقع الإخبارية، التي اتهمت السلطات الإماراتية بعدم تمكينها من العلاج اللازم وعدم السماح لها بالتواصل المستمر مع أهلها،[35] إلا أن النيابة العامة الاماراتية نفت تلك الأخبار واعتبرتها «مشبوهة ومناهضة للدولة»، وصرحت بأنها توفيت في أحد المستشفيات التي كانت تتلقى فيها العلاج.[36] وقد ظهر تسريب صوتي في 2018 للمعتقلة مريم البلوشي[37] من داخل السجن، وهي التي جرى اعتقالها ومحاكمتها في 2017 بتهمة تمويل منظمة إرهابية وحكم عليها بالسجن 5 سنوات. فيما رأى مسانديها أنه جرى إيداعها في سجن سري وقعت فيه على اعترافات تحت الضغط. [38]

وفي تطور جديد فقد قضى عدد من المعتقلين في قضية إمارات94 (وهم: سعيد البريمي، وعبد الواحد البادي، وأسامة النجار، وعبد الله الحلو، وفيصل الشحي، وبدر البحري، وأحمد الملا، وعبدالواحد البادي، وسعيد البريمي،

---

31 عمر الشهابي وأحمد العوفي وخليل بوهزاع (محررون) **الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017) Pdf، < http://gulfpolicies.com/images/Research_report_web2016_Final.pdf >.

32 «حملة تبرعات لصحفي أردني محتجز في الإمارات تجمع أموال غرامته»، **عربي 21**، 23 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/sfva7y >.

33 تمت الإشارة لاعتقالهم، في الإصدار السابق للثابت والمتحول، إسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج** (لكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2018)، ملف PDF، ص84-85، < http://gulfpolicies.com/media/files/%20%20%20%202018.pdf >.

34 «أمينة العبدولي تطلق نداءً عاجلًا من سجن الوثبة لإنهاء معاناتها»، **المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان**، < http://www.ic4jhr.org/ar/activites-ar/urgent-actions/914-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-2.html >.

35 «الإمارات: وفاة سجينة مصابة بالسرطان»، **هيومن رايتس ووتش**، 6 مايو 2019، < https://www.hrw.org/ar/news/2019/05/06/329887 >.

36 «الإمارات تكشف مكان وفاة المعتقلة علياء عبد النور وطريقة التعامل مع مرضها»، **سي إن إن العربية**، 5 مايو 2019، < https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/05/05/uae-alia-abdelnour-cancer-death >.

37 التسريب الأول، < https://www.youtube.com/watch?v=WThTwBVMG3A&t=1s >.

38 «المعتقلة مريم سليمان البلوشي ضحية أخرى تشكو التعذيب في سجن الوثبة»، **المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان**، 29 مايو 2018، < http://www.ic4jhr.org/ar/activites-ar/urgent-actions/916-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-3.html >.

وعثمان الشحي، وخليفة ربيعة) الفترة المحددة لمحكوميتهم، التي تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات منذ محاكمتهم في 2014، ولم يتم الإفراج عنهم حتى كتابة هذه السطور. وقد تم إيداعهم في مراكز للمناصحة لإعادة تأهيلهم بحجة أنهم يشكلون خطراً على البلد حسب قانون جرائم الإرهاب.[39]

وقد تكون قضية اعتقال ماثيو هيدجز في 5 مايو[40] أثناء محاولته مغادرة الإمارات هي التي استحوذت على أكبر قدر من الاهتمام الغربي، خصوصاً بعد إدانته بالتجسس والحكم عليه بالسجن مدى الحياة في نوفمبر من نفس السنة، ثم العفو عنه في نفس الشهر بعد مناشدات وضغوطات متعددة. وهيدجز طالب دكتوراة في جامعة دُرام يبلغ من العمر 31[41] عاماً وعاش سابقاً في الإمارات وسبق له كطالب تناول الإمارات في أبحاثه، إذ كان عنوان رسالته للماجستير: «ما الذي حفز الإنفاق العسكري في الإمارات منذ عام 2001؟»[42] وقدِم هيدجز للإمارات من أجل العمل على بحث الدكتوراه الذي تناول موضوع «تأثير انتفاضات «الربيع العربي» على دول الخليج»،[43] كما أن عائلته كانت تعمل في الإمارات. ويعمل هو كباحث مساعد في معهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية التابعة لجامعته، إلى جوار عمله كمحلل معلومات في شركة غالف ستيت أنالتكس الاستشارية. وقال مصدر حكومي أن ماثيو استغل المناخ المنفتح في الدولة لكافة الأكاديميين والباحثين لإجراء بحوثهم بحرية ليقوم بعملية تجسس بصفته باحثاً ورجل أعمال، وهو ما اعترف به المدان خلال التحقيق، حسب تعبير المصدر الحكومي. وقد جاء العفو عنه بعد اطلاق عريضة إلكترونية وقعها أكثر من مئة الف شخص،[44] وقطع بعض الجامعات البريطانية علاقاتها مع الإمارات، بالإضافة إلى تصريحات متعددة من مسؤولين في الحكومة البريطانية حول الموضوع.[45]

المستجدات في العلاقات مع الدول الأخرى

واصلت الإمارات حلفها مع السعودية والبحرين ومصر في مواجهة قطر دبلوماسياً واقتصادياً، لتدخل أزمة الخليج عامها الثاني، إذ اتهمت هذه الدول قطر بدعمها للتنظيمات الارهابية عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر،

39 «الإمارات: عثمان الشحي وخليفة ربيعة قيد الاعتقال رغم انقضاء مدة عقوبتهما،» **المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان**، 27 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/puva7y >.

40 « «حل ودي» محتمل في قضية البريطاني المدان بالتجسس في الإمارات،» **بي بي سي عربي**، < http://www.bbc.com/arabic/world-46312522 >.

41 «من هو ماثيو هيدجز الأكاديمي البريطاني الذي عفت عنه الإمارات بعد إدانته بالتجسس؟» **بي بي سي عربي**، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46334927 >.

42 المصدر السابق.

43 المصدر السابق.

44 "Petition to free Matthew Hedges reaches over 100,000 signatures," *Palatinate*, 22 Nov 2018, < https://www.palatinate.org.uk/petition-to-free-matthew-hedges-reaches-over-100000-signatures/ >.

45 "Matthew Hedges jailing: two more UK universities cut ties with UAE," *The Guardian*, < https://www.theguardian.com/education/2018/nov/24/matthew-hedges-jailing-two-more-uk-universities-cut-ties-with-uae >.

إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنياً على ساحتها، وتدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول.[46] وقد وجهت قطر في المقابل إلى هذه الدول اتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان عبر التفرقة بين الأسر وأبنائها، إذ يعيش بقطر قرابة 11 ألف خليجي من مواطني السعودية والإمارات والبحرين، أمرتهم دولهم بمغادرة قطر كما أمرت القطريين بمغادرة دولهم منذ بدء الأزمة في 5 يونيو 2017 وحتى الآن.[47]

وأعادت الإمارات في خطوة خليجية أولى فتح سفارتها في دمشق في 28 ديسمبر 2018،[48] وصرحت وزارة الخارجية الإماراتية أنها تتطلع عبر هذه الخطوة «إلى أن يسود السلام والأمن والاستقرار في ربوع الجمهورية العربية السورية»،[49] كما أعلنت الحكومة السورية استئناف الرحلات الجوية بين اللاذقية والشارقة في الاتجاهين.[50] تأتي هذه الخطوة بعد إغلاق السفارة منذ 2012 مع تصاعد الاحتجاجات في سوريا، في خطوة أقدمت عليها كل دول مجلس التعاون سابقاً.[51]

وفي اليمن دخلت الحرب سنتها الثالثة في عام 2018 منذ أن كرّس التحالف السعودي-الإماراتي نفسه للوقوف في صف الحكومة في مواجهة جماعة الحوثي. وبالرغم من وحدة الصف بين السعودية والإمارات في مواجهة الخصم العام المتجلي في الحوثيين، ألا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأخبار حول تباين بعض الأهداف.[52] إذ أن السعودية دعمت القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والقوات العسكرية والقبلية التي عملت مع حزب الإصلاح المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين، الذي تعاديه الإمارات وتدعم في مكانه الانفصاليين الجنوبيين والسلفيين. وقد نتج عن ذلك بعض القتال بين الفصائل التي تدعمها الإمارات وتلك التي تدعمها السعودية.[53]

على الصعيد الغربي، وعلى الرغم من استمرار الولايات المتحدة في تقديم الدعم العسكري للسعودية والإمارات، فقد ارتفعت في عام 2018 نبرة الاتهامات حول الأوضاع التي تمر بها اليمن في الحرب لعدد من الأطراف المشاركة

---

46 «الامارات تؤيد بياني مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بشأن قطر،» **وكالة الأنباء الإماراتية (وام)**، 5 يونيو 2017، < http://wam.ae/ar/details/1395302617555 >.

47 «أسر تتمزق وحرية التعبير تتعرض للهجوم وسط الصراع السياسي في الخليج،» **منظمة العفو الدولية**، < https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/06/families-ripped-apart-freedom-of-expression-under-attack-amid-political-dispute-in-gulf/ >.

48 «البشير يزور دمشق ويلتقي الأسد،» **سكاي نيوز عربية**، < http://tiny.cc/b8va7y >.

49 «عودة العمل في سفارة الدولة بدمشق،» **الاتحاد**، < http://tiny.cc/tbwa7y >.

50 «استئناف الرحلات الجوية بين اللاذقية السورية وإمارة الشارقة،» ، **RT**. <http://bit.do/eTn8T>.

51 "دول مجلس التعاون الخليجي تسحب سفراءها من دمشق وتطرد سفراء سوريا،» **بي بي سي عربي**، < http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120207_syria_gulf_ambassadors>.

52 دانيال بايمن، «اليمن بعد انسحاب السعودية: ما الذي سيتغيّر؟» **بروكنغز**، 5 ديسمبر 2018، < http://tiny.cc/plwa7y >.

53 Daniel Byman, "Saudi Arabia and the United Arab Emirates Have a Disastrous Yemen Strategy," *Law Fare* ,16 July 2018, < https://www.lawfareblog.com/saudi-arabia-and-united-arab-emirates-have-disastrous-yemen-strategy >.

ميدانياً ومادياً ومنهم الإمارات، إلى جوار استغلال الموانئ والأراضي اقتصادياً، وأخيراً مزاعم التعذيب.[54] وحول ذلك نشر السيناتور بمجلس الشيوخ الأمريكي والمرشح الرئاسي الديمقراطي بيرني ساندرز في صحيفة نيويورك تايمز مقالة وضح فيها ضرورة وقف الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها للسعودية وحلفائها في حرب اليمن.[55]

وعلى صعيد التطبيع، ففي حين لا تعترف الإمارات بوجود الكيان الصهيوني رسمياً، إلا ان بوادر التطبيع استمرت في الازدياد في المجالات الرياضية والاقتصادية والسياسية. فقد ألغى اتحاد الجودو في 2017 الحظر على أبوظبي لاستضافة بطولاته بعد أن أكد اتحاد الجودو الإماراتي أنه سيسمح لوفود الكيان الصهيوني بالمشاركة.[56] وقد عزِف النشيد الوطني للكيان خلال بطولة غراند سلام للجودو في أبوظبي في أكتوبر 2018، وكتب بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الصهيوني على حسابه الرسمي بالعربية على تويتر: «أتأثر كثيراً لسماع نشيدنا الوطني «هاتكفا» يعزف في أبوظبي للمرة الثانية خلال يوم واحد بعد أن حقق لاعب الجودو بيتر بالتشيك انتصاراً عظيماً».[57] كما رافقت الوفد وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغيف، وأقامت مع اللاعب احتفالًا باستقبال يوم السبت المقدس.[58]

وفي أكتوبر 2018 زار دبي وزير الاتصالات الصهيوني أيوب قرا، المنتمي لحزب الليكود اليميني الذي يتزعمه نتنياهو، ليلقي كلمة في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، دعا فيها بالعربية إلى «الأمن والسلام للجميع».[59] كما نقلت أسوشيتد برس بأن السفير الإماراتي يوسف يوسف العتيبة والسفير البحريني الشيخ عبد الله بن راشد آل خليفة التقى في مارس 2018 على طاولة العشاء بنتنياهو وزوجته مع وجود آخرين بشكل غير رسمي، بعد أن صادف وجودهم في المطعم لينضم إليهم نتنياهو، حسب زعمهم.[60]

54 "Disappearances and torture in southern Yemen detention facilities must be investigated as war crimes," *Amnesty*, 12 july 2018, < https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/07/disappearances-and-torture-in-southern-yemen-detention-facilities-must-be-investigated-as-war-crimes/ >.

55 Bernie Sanders, "Bernie Sanders: We Must Stop Helping Saudi Arabia in Yemen," *The New York Times*, 24 October 2018 < https://www.nytimes.com/2018/10/24/opinion/bernie-sanders-saudi-arabia-war-yemen.html >.

56 "Under pressure, UAE says it will treat Israelis equally at upcoming sports event," *The times of Israel*, 3 September 2018, < https://www.timesofisrael.com/under-pressure-uae-says-it-will-treat-israelis-equally-at-upcoming-sports-event/ >.

57 «بعد يوم من تتويج مواطنه.. لاعب إسرائيلي يحرز ذهبية أخرى ببطولة أبوظبي للجودو»، **بي بي سي بالعربية**، < https://arabic.cnn.com/sport/article/2018/10/29/judo-israeli-player-abu-dhabi >.

58 "Flying own flag, three Israelis win bronze at Abu Dhabi judo tourney," *The times of Israel*, 28 October 2018 < https://www.timesofisrael.com/flying-own-flag-three-israelis-win-bronze-at-abu-dhabi-judo-tourney/ >.

59 "Likud minister calls for 'peace and security' at Dubai conference," *The times of Israel*, 30 October 2018 < https://www.timesofisrael.com/likud-minister-calls-for-peace-and-security-at-dubai-conference/ >.

60 JOSH LEDERMAN, "Dinner diplomacy: Netanyahu's unusual run-in with UAE envo," *AP NEWS* < https://www.apnews.com/8e8fa52fa01b4e8182b8256264fdf197 >.

خاتمة

جاء عام 2018 على نفس وتيرة ما سبقه في الإمارات، إذ تستمر مواجهة المعارضة داخلياً عبر التصعيد الأمني، بعد أن انتقل أغلب المحسوبين عليها إلى الخارج وخصوصاً تركيا. أما خارجياً فقد تواصل حلف الإمارات مع السعودية، خصوصاً فيما يتعلق بازمة قطر وحرب اليمن، إلا أن تركيز الضوء الإعلامي انصبّ بشكل أكبر على نشاطات الإمارات في الخارج، وخصوصاً من قبل الإعلام الغربي. وكما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون، يبقى الإصلاح السياسي المبني على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار أمراً بعيد المنال في خضم هذه المستجدات.

3

3.7 المستجدات في سلطنة عمان – وضحاء شامس

ترصد هذه الورقة أبرز المستجدات السياسية في سلطنة عُمان على المستويين الداخلي والخارجي، خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى بداية عام2019. وسيتم التركيز على رؤية 2040 التنموية، بالإضافة الى قضية العاطلين عن العمل من ناحية التطورات الاقتصادية، فيما سيتركز سرد المستجدات السياسية على التفاوت المستمر في أداء مجلس الشورى، وتواصل إحكام القبضة الأمنية على الناشطين. أما على المستوى الخارجي، فستتصدر زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني أهم التطورات على صعيد العلاقات الدولية.

أولاً: التطورات السياسية الداخلية والخارجية العُمانية

مجلس الشورى العُماني والمطالبات الشعبية

يحاول مجلس الشورى العُماني بعد مضي 28 عاماً على تأسيسه ممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية الممنوحة، وعلى الرغم من ذلك ما زال أداؤه يواجه الكثير من الانتقادات الشعبية،[1] وقد يعود ذلك إلى واقع بعض الصلاحيات غير الفاعلة في المجلس،[2] بينما يرى آخرون أن ذلك يعود إلى تدني مستوى الوعي الانتخابي عند الناخبين، حيث يستند غالباً على دعم القبيلة، بالإضافة إلى خصائص العضو المنتخب التي تعكس مثل هذه المحددات.[3] وكمثال على الأخيرة، شهد عام 2018 غياب معظم أعضاء مجلس الشورى عن إحدى الجلسات النقاشية مع مجلس الدولة، ما أثار استغراب المتابعين عن قرب لأداء المجلس العُماني ومطالبتهم بتفسير هذا الغياب.[4] و قد أشارت إحدى التبريرات إلى وجود إشكاليات إجرائية تنظيمية متمثلة في تأخير تقديم الدعوات لحضور هذه الجلسات.[5]

---

1 السكندر إبراهيم، «تداعيات: مجلس الشورى العُماني.. تجربة ديمقراطية مغللة بصلاحيات السلطان،» **مجلة مواطن الإلكترونية**، 14 اكتوبر 2018، < www.muwatin.net >.

2 سعيد سلطان الهاشمي، **الثابت والمتحول 2016: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية**، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية ودار آفاق للنشر، 2016)، تغيّرٌ في الداخل وتغاير في الخارج – المستجدات السياسية في السلطنة، < https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2316:25-&catid=258:2016-05-16-09-50-52&Itemid=576 >.

3 سعود الزدجالي، «المواطنة في عُمان، وعلاقة الدولة بالمجتمع، السِكّة،» **تويتر**، 31 ديسمبر 2018، < https://twitter.com/hashtag/بودكاست_السكة?src=hash >.

4 علي المطاعني، «غياب 22 عضواً من الشورى... ماذا يعني ؟!،» **جريدة الشبيبة**، 7 يوليو 2018، < https://www.shabiba.com/article/215674/مقالات/محلي/غياب-22-عضوا-من-الشورى-ماذا-يعني >.

5 توفيق اللواتي، **تويتر**، 6 يوليو 2018، < https://twitter.com/altawfiq/status/1015129129711276033 >.

ومن جانب آخر، برزت الخلافات الداخلية بين أعضاء مجلس الشورى في الجلسات المعلنة، حيث شغلت استقالة أحد أعضاء المجلس الرأي العام،[6] وذلك بعد انسحاب العضو من جلسة مناقشة بيان وزارة التنمية الاجتماعية وإعلان استقالتهِ - غير الرسمية – عبر تغريدة على موقع تويتر.[7] وقد فُسِّر الانسحاب على أنه «أحد أشكال الاعتراض على إدارة الجلسة بالإضافة إلى تأخر وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم بيانها للمجلس مما هضم حق البيان في الدراسة وحق الأعضاء في إعداد مداخلاتهم».[8] بينما يرى البعض الآخر في مواقع التواصل الاجتماعي أن تقديم الاستقالة كان محاولة للفت انتباه الناخبين قبل نهاية الدورة البرلمانية، وتسليط الضوء على العضو من أجل انتخابه في الفترات البرلمانية القادمة.[9] وحتى كتابة هذا السطور يشكل مجلس الشورى أداة غير مؤثرة بشكل فاعل في صنع القرارات الوطنية، حيث يقف المجلس عاجزاً في ضوء التحديات التي تواجه صلاحياته التشريعية والرقابية الممنوحة.

سجال حول التاريخ العُماني

صاحبت موضوع التاريخ العُماني تداعيات سياسية جمّة خلال عام 2018، حيث رصد النشطاء العُمانيين من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة من «التجاوزات» على التاريخ العُماني تتعلق بنسب الشخصيات التاريخية البارزة إلى دولة الإمارات حسب رأيهم، وما رأوه من محاولات متكررة لتشويه خريطة سلطنة عُمان وطمس الحدود الجغرافية الرسمية. وقد كانت هناك مطالبات بضرورة تسجيل موقف للتاريخ العُماني عبر الدفاع عن عنه والرد على بعض الاستدلالات التاريخية المستمرة من خلال مجلس الشورى، وقد جرت مناقشتها كإحدى القضايا الملحة مع وزير الإعلام، وذلك لإدارة أدوات الإعلام المتاحة وغير المتاحة للتصدي لمثل هذه الظاهرة.[10]

وفي إطار ما سبق، أحدث إنتاج المسلسل الإماراتي «المهلب بن أبي صفرة» خلافاً بين العمانيين والإماراتيين على اعتبار أن الكثير من الناشطين العمانيين يرون أن الشخصية التاريخية تنتمي في أصلها إلى عُمان، ووصل الحال إلى وصف بعض المغردين العمانيين هذه التجاوز بـ»السرقة»، وتم تدشين وسمين: أحدهما بعنوان #المهلب_بن_أبي_

6 إسحاق السيابي، «استقالة عضو مجلس الشورى أحمد البرواني،» **تويتر**، 19 مارس 2018، < https://twitter.com/ishaqsiabi >..

7 أحمد البرواني، «اعلان استقالة،» **تويتر**، 18 مارس 2018، < https://twitter.com/AhmedSAlbarwani/status/975314764766367745 >.

8 خلود العلوي، «كل الأسئلة: تفاصيل ما وقع من أحداث تحت قبة مجلس الشورى لمناقشة بيان التنمية الاجتماعية،» **موقع ساوند كلاود**، 21 مارس 2018، < https://soundcloud.com/halafmradio/uvvsirlfdrt5 >.

9 «#استقالة_عضو_الشورى_أحمد_البرواني،» **تويتر**، < http://tiny.cc/ppos6y >.

10 TopMax، «سرقات للتاريخ بالجملة مداخلة عضو مجلس الشورى،» **يوتيوب**، 5 نوفمبر 2018، < https://www.youtube.com/watch?v=2rSST9EeZaA >.

صفرة_العماني، والآخر بعنوان #المهلب_بن_أبي_صفرة_الإماراتي.[11] كما ذكر تقرير في مجلة ناشيونال الإماراتية «أن أبوظبي تنقّب عن تاريخ البحارة الإماراتيين في زنجبار»،[12] وقد رأى بعض العمانيين أن هذا التنقيب محاولة لصناعة تاريخ إماراتي على حساب التاريخ العُماني في شرق أفريقيا بشكل عام وفي زنجبار خاصة.[13] أما فيما يرتبط بالحدود الجغرافية العُمانية، تفاعل نشطاء عُمانيون وخليجيون مع وسم #مسندم_عمانية في موقع تويتر، بعد أن دُمجت محافظة مسندم العُمانية مع الأراضي الإماراتية في أحد الإعلانات الترويجية.[14] وتكررت إشكالية خريطة السلطنة في أحد الكتب المعروضة والمعنونة بـ "الإمارات» في معرض مسقط الدولي للكتاب، حيث ظهرت الخريطة على غلاف الكتاب باسم دولة البحرين، وعليه تم سحب جميع النسخ المتوفرة من دار النشر.[15] و بناء على ما سبق حث السيد أسعد بن طارق[16] في أحد لقاءاته الرسمية إلى وقف العراك الافتراضي بين العُمانيين والإماراتيين مشيراً إلى أن « جارك سيظل جارك».[17]

قضية شبكة التجسس

في أغسطس عام 2018 انتشرت أنباء عن اكتشاف شبكة تجسس جديدة للمرة الثانية في سلطنة عُمان،[18] وقد أشارت بعض التفاصيل المسربة حسب مواقع التواصل الاجتماعي إلى تورط خمسة متهمين من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة،[19] إلّا أنه ولغاية كتابة هذه السطور لم يتم التعليق على تلك التفاصيل رسمياً، كما فعلت السلطنة عند اكتشاف أول شبكة تجسس تابعة لجهاز أمن دولة الإمارات في عام 2011 والتي أعلِن أنها تستهدف نظام الحكم في عُمان.[20] أدى ذلك إلى إثارة العديد من التساؤلات الشعبية حول أسباب عدم الإقرار بوجود شبكة

11 «سرقة نسب جد السلطان قابوس تشعل غضباً على الإمارات،» **الخليج أون لاين**، 9 مايو 2018، < https://alkhaleejonline.net/ثقافة-وفن/سرقة-نسب-جد-السلطان-قابوس-تُشعل-غضباً-عُمانياً-على-الإمارات >.

12 «اعلامي عُماني يشن هجوماً حاداً على الإمارات،» **وطن يغرد خارج السرب**، 12 اغسطس 2018، < https://www.watanserb.com/2017/08/12/إعلامي-عماني-يشن-هجوماً-حادّاً-على-الإ/ >.

13 موسى الفرعي، «سرقة التاريخ ماركة مسجلة باسمهم،» **تويتر**، 12 اغسطس 2018، < https://twitter.com/moosaFarei/status/896484732271198208 >.

موسى الفرعي، «التاريخ ما نقش على حجر،» **تويتر**، 12 اغسطس 2018، < https://twitter.com/moosaFarei/status/896488367491211266 >.

14 الغيلاني، «بعد اخفاقها في قطر.. لماذا تتجه الإمارات للعبث بتاريخ وجغرافية عُمان؟» **الخليج أون لاين**، 26 مارس 2018، < https://alkhaleejonline.net/سياسة/بعد-إخفاقها-في-قطر-لماذا-تتجه-الإمارات-للعبث-بتاريخ-وجغرافية-عُمان؟ >.

15 المختار الهنائي، «تم سحب الكتاب المشوه لخريطة عمان وسنتخذ إجراء ضد دار النشر،» **أثير الإلكترونية**، 27 فبراير 2019،< https://www.atheer.om/archives/492103/مصدر-لـ-أثير-تم-سحب-الكتاب-المشوه-لخري/ >.

16 السيد أسعد بن طارق: هو وهو نائب لرئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي، وممثل السلطان قابوس منذ عام 2002.

17 ضوء الفجر الصادق، «صاحب السمو السيد اسعد بن طارق آل سعيد متحدثا عن المشادة بين أبناء السلطنة و أبناء دولة الإمارات،» **يوتيوب**، 26 مارس 2019، < https://www.youtube.com/watch?v=dYX-Kd9WtaY >.

18 موسى الفرعي، «خلية التجسس،» **تويتر**، 11 سبتمبر 2018، < https://twitter.com/moosaFarei/status/1039526210806730752 >.

19 المحتار الهنائي، "شبكة التجسس،" **تويتر**، 11 مارس 2019، < https://twitter.com/MuktarOman/status/1105039574374465536 >.

20 بدر الربيعي. «الإعلان الرسمي عن خلية التجسس الإماراتية في مسقط،» **يوتيوب**، 30 يناير 2011، < https://www.youtube.com/watch?v=9fMKWwWAsyw >.

التجسس الثانية. وقد حاول البعض اقتناص الإجابة على التساؤلات في اللقاءات الرسمية مع شخصيات سياسية عمانية بارزة، حيث جاء الرد من الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية للسلطنة يوسف بن علوي قائلاً: «هذه الأمور تحصل بين الجيران ونحن نتعامل مع الجيران بشيء من اللطف».[21]

العلاقات الدولية ما بين المناورات العسكرية والتطبيع

ركزت السلطنة في السنوات الأخيرة على إعداد وتجهيز قواتها العسكرية والأمنية في ضوء توتر الأوضاع السياسية على مستوى المنطقة الخليجية والعربية،[22] ويؤكد التقرير الذي نشره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) «أن سلطنة عُمان أنفقت نسبة ٪12 من ناتجها المحلي على التسلّح في عام 2017»،[23] وفي نفس العام احتلت السلطنة المرتبة 12 عالمياً في ترتيب شراء الأسلحة، بمبلغ يعادل 783 مليون دولار،[24] وتعدُّ الولايات المتحدة المورد الأول للمعدات العسكرية لسلطنة عُمان، تليها المملكة المتحدة.[25]

وقد شهد عام 2018 تنفيذ عدد من المناورات العسكرية في سلطنة عُمان، متمثلة في تمارين «الجهد المشترك 10» و«الشموخ 2» و«السيف السريع 3».[26] واستمرت التمرينات العسكرية حتى بداية عام 2019، وذلك بمشاركة السلطنة في التمرين العسكري العماني-الإماراتي «تعاون 2»،[27] الأمر الذي أدى ببعض العمانيين إلى التوجس بشأن المناورات العسكرية المكثفة في الفترة الأخيرة، سيما بالنظر إلى اضطراب الأوضاع السياسية في المنطقة.[28] ويرى البعض «أن هذه المناورات العسكرية العُمانية تحمل رسائل ضمنية للحد من الأطماع الجيوسياسية الإقليمية والعالمية».[29] وفي المقابل نفى اللواء الركن أحمد النبهاني علاقة المناورات العسكرية بالأوضاع السياسية الراهنة، حيث أكد أنها ليست موجهة ضد أحد.[30]

---

21 نصر البوسعيدي، "خلية التجسس،" **تويتر**، 17 مارس 2019، < https://twitter.com/BusaidiNaser/status/1107333851242733569 >.

22 الزهراء عزازي، «عمان: التحديات الوطنية والقضايا الإقليمية في عصر ما بعد قابوس.» **ترجمات** (مجلة مواطن الالكترونية)، العدد 35 (2018)، < https://muwatin.net/archives/4975 >.

23 «7 من الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح عالمياً تتواجد في الشرق الأوسط،» **رصيف 22**، 3 مايو 2018، < http://tiny.cc/v1ss6y >.

24 "Arms imports2017," *The Spectator Index twitter*, 13 Feb 2018, < https://twitter.com/spectatorindex/status/1095592593591754755 >.

25 الزهراء عزازي، «عمان: التحديات الوطنية والقضايا، **ترجمات**،

26 «أكبر تمرين عسكري في تاريخ سلطنة عُمان،» **Sputnik عربي**، 1 اكتوبر 2018، < https://alroya.om/post/209707 >.

27 «قوة عسكرية خاصة من الجيش السلطاني العُماني تتوجه إلى الإمارات هذه مهمتها،» **وطن**، 31 يناير 2019، < https://www.watanserb.com/2019/01/31/قوة-عسكرية-خاصة-من-الجيش-السلطاني-العُ/ >.

28 فايزة محمد، «هكذا تفاعل المغردون العُمانيون مع انطلاق تمرين الشموخ2،» **شؤون عمانية**، 2 اكتوبر 2018، < https://shuoon.om/?p=36406 >.

29 عبدالله باحاج، «السيف السريع3 ورسائله السياسية القاطعة، فهل نحتاج لسيف آخر لتحصين قوتنا الناعمة؟» **أثير**، 19 سبتمبر 2018، < https://www.atheer.om/archives/479966/د-عبدالله-باحاج-يكتب-السيف-السريع-3ور/ >.

30 علي البادي، «قائد الجيش العُماني ينفي أي علاقة بين تمرين: السيف السريع: والتطورات،» **البيان**، 27 اكتوبر 2018، < https://www.albayan.ae/one-world/2001-10-27-1.1212381 >.

على الصعيد اليمني، يرى بعض المراقبين أن السياسة الخارجية العُمانية بدأت تتخذ موقفاً منحازاً غير مصرح بهِ نحو الحوثيين، فقد اعتبر البعض استقبال الجرحى الحوثيين في مستشفيات السلطنة وتدخل السلطنة في توفير طائرة عُمانية لنقل الحوثيين لإجراء محادثات السلام بين الأطراف اليمنية في جنيف من ضمن الدلائل التي تؤكد على تنامي دور السلطنة في القضية اليمنية،[31] بينما يرى آخرون أن ما تقوم بهِ السلطنة لا يخرجها عن دائرة الحياد، بل هي محاولة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية وحل النزاع فيما بينهم.[32] ورغم النفي المتكرر من قبل السلطات العمانية، فإنها كثيراً ما تتعرض للنقد من قبل عدد من الجهات الإعلامية لعدم قيامها بإجراءات صارمة لوقف تدفق السلاح إلى الحوثيين عبر حدودها البرية.[33]

في المقابل، فقد تصدّرت المشهد السياسي العُماني في عام 2018 زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عُمان،[34] وقد أثارت هذه الزيارة ردود أفعال استنكارية على المستوى العربي، حيث رآى فيها الكثيرون نقضاً لمبادرة السلام العربية،[35] وأن هذه الزيارة ليست في صالح القضايا العربية.[36] وبتسليط الضوء على موقف العُمانيين لزيارة نتنياهو، دشن العُمانيون وسماً بعنوان #عمانيون_ضد_التطبيع عبروا به عن رفضهم لهذه الزيارة،[37] وفي خضم الانتقادات والاحتجاجات لزيارة نتنياهو العلنية إلى سلطنة عمان تم اعتقال عدد من النشطاء على الإنترنت كسلطان المكتومي[38] وعدي العميري[39] ومصعب الذهلي[40] و هيثم المشايخي،[41] وقد كتب

31 «سلطنة عُمان تغادر مربع النأي بالنفس في الملف اليمني،» **العرب**، 27 سبتمبر 2018، < https://alarab.co.uk/سلطنة-عُمان-تغادر-مربع-النأي-بالنفس-في-الملف-اليمني >.

32 «ما هو دور سلطنة عُمان في الملف اليمني،» **البوابة**، 7 سبتمبر 2018، < https://www.albawaba.com/ar/أخبار/ما-هو-دور-سلطنة-عمان-في-الملف-اليمني؟-1182786 >.

33 «مسؤولون: إيران تصعد إمدادات السلاح للحوثيين عن طريق سلطنة عمان،» **رويترز**، 20 أكتوبر 2016، < https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN12K149 >.

34 «جلالة السلطان المعظم يستقبل ببيت البركة دولة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي،» **مركز الأخبار**، 26 اكتوبر 2018، < https://www.youtube.com/watch?v=0MWav-zThBw&feature=youtu.be >.

35 «علقت سلطنة عمان على الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو وزوجته إلى السلطنة،» **Sputnik عربي**، 26 اكتوبر 2018، < https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201810261036335720-رد-رسمي-عمان-نتنياهو-سلطنة-عمان/ >.

36 RT Arabic، «ماذا يفعل نتنياهو في سلطنة عُمان؟» **يوتيوب**، 26 اكتوبر 2018، < https://www.youtube.com/watch?v=TZimnPKjK4U >.

37 «#عماني_ضد_التطبيع هكذا عبر العُمانيون عن رفضهم للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي،» **وطن**، 26 اكتوبر 2018، < https://www.watanserb.com/2018/10/26/عماني_ضد_التطبيع-هكذا-عبّر-عُمانيون-ع/ >.

38 «عمان: اعتقال اثنين من ناشطين الإنترنت بسبب كتاباتهم،» **مركز الخليج لحقوق الإنسان**، 6 نوفمبر 2018، < https://www.gc4hr.org/news/view/1983 >.

39 **التقرير السنوي للانتهاكات الحقوقية في عُمان** (عمان: المركز العُماني لحقوق الإنسان، 2018)، < https://ochroman.org/annual2018/ >.

40 حساب Omani Center، «#مصعب_الذهلي،» **تويتر**، 18 فبراير 2019، < https://twitter.com/ochromanorg/status/1097458791984099328 >.

41 حساب Omani Center، «#هيثم_المشايخي،» **تويتر**، 19 فبراير 2019، < https://twitter.com/ochromanorg/status/1097815279680323584 >.

بعض المعتقلين بعد إطلاق سراحهم رسائل اعتذار للحكومة العُمانية، مؤكدين أنهم لم يجبروا على ذلك.[42]، وفي ذات السياق جاء التصريح الرسمي على انتقادات استقبال نتنياهو في سلطنة عُمان من قبل الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي في أكثر من لقاء أشار فيه إلى "عدم وجود تطبيع مع إسرائيل وإنما السلطنة تولي اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، وأن دورها ليست كوسيط بل ميسر»،[43] مضيفاً أن السبيل إلى ذلك هو «البحث عن الحلول السلمية لإنهاء الصراع في الأراضي الفلسطينية»،[44] كما «أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضرورة استراتيجية ليست فقط للفلسطينيين وإنما للمحيط بالكامل».[45] وفي بيان آخر، حث يوسف بن علوي «أن تتخذ الدول العربية إجراءات مطمئنة لإسرائيل كي تشعر بالأمان في محيطها العربي، بهدف وضع حد للحروب التي دارت طيلة العقود الماضية بين الجانبيين».[46]

ثانياً: المستجدات القانونية والحالة الحقوقية العُمانية

الوجه الآخر للحريات العامة

من أبرز المستجدات القانونية والحقوقية التي طرأت على سلطنة عُمان في مطلع عام 2019 ما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث سحبت السلطنة تحفظها على الفقرة (4) من المادة (15) التي تنص على أن "تمنح دول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحرية حركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم»،[47] وما زالت السلطنة تتحفظ على بعض الأحكام والنصوص الواردة في الاتفاقية، ومن أبرزها ما يرتبط بقضية التبني وقضية منح المرأة الجنسية لأبنائها،[48] مبررة ذلك بتعارض تلك النصوص مع أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات المعمول بها في السلطنة.[49]

42 عدي العميري، «منشور اعتذار،» **الفيس بوك**، 5 ديسمبر 2018، < https://www.facebook.com/adi.n.alomiri >.
هيثم المشايخي، «منشور اعتذار،» **الفيس بوك**، 3 مارس 2019، < https://www.facebook.com/profile.php?id=100003707175724 >.

43 «لقاء مع معالي يوسف بن علوي المسؤول عن الشؤون الخارجية،» **مركز الأخبار**، 26 اكتوبر 2018، < https://www.youtube.com/watch?time_continue=14&v=9CJJ7WEu9n8 >.

44 «بن علوي: ليس هناك تطبيع مع إسرائيل،» **أثير**، 19 فبراير 2019، < https://www.youtube.com/watch?v=3PwwjNdxFCc >.

45 عبد الوهاب الهنائي، «ابن علوي: المبادئ التي تقوم عليها السياسة العُمانية "راسخة لا تتغير"،» **جريدة عمان**، 18 مارس 2019، < http://www.omandaily.om/?p=682494 >.

46 «سلطنة عُمان: يجب اتخاذ إجراءات «مطمئنة» لإسرائيل كي تشعر بالأمان،» **i24NEWS**، < https://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/1554564180-سلطنة-ع-مان-يجب-اتخاذ-إجراءات-مطمئنة-لإسرائيل-كي-تشعر-بالأمان >.

47 جريدة عُمان، 13 يناير 2019، < http://www.omandaily.om/662392/ >.

48 مرسوم سلطاني رقم 42/ 2005 بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، **قانون**، < http://data.qanoon.om/ar/rd/2005/2005-042.pdf >.

49 **جريدة عُمان**، 13 يناير 2019م. http://www.omandaily.om/662392/

وأفصح تقرير «الحرية في العالم» لعام 2018 الصادر عن منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) إلى أن تصنيف سلطنة عُمان يندرج تحت الدول «غير الحرة»، حيث انخفض مجموع نقاط حقوق الإنسان بمقدار نقطتين.[50] وأشار مؤشر «حرية الصحافة» في العالم لعام 2018 إلى تراجع ترتيب سلطنة عُمان درجة واحدة لتحتل المرتبة 127 من أصل 180 دولة.[51] كما أدان مركز الخليج لحقوق الإنسان قانون الجزاء العُماني 7/2018، مطالباً السلطات العُمانية بإلغاء المواد الآتية: المادة (116)، والمادة (118)، والمادة (121)، والمادة (123)، والمادة (125)، وذلك من أجل حماية حرية تكوين الجمعيات والأحزاب والمنظمات المدنية والحقوقية، وحرية التعبير وحرية الرأي، ودعى المركز إلى الالتزام بضمان حق التجمع السلمي و إلغاء عقوبة الإعدام.[52] وفي ضوء ما سبق فقد شهد عام 2018 وبداية عام 2019 ما وُصِف بالانتهاكات من قبل عدد من المنظمات الحقوقية، كان من أبرزها: «وفاة الناشط حسن البشام وهو يقضي فترة عقوبته في سجن سمائل المركزي بتهمة الإلحاد وإعابة الذات السلطانية»،[53] و«صدور حكم بسجن الكاتب عبدالله حبيب لمدة 3 سنوات بتهمة تتعلق بازدراء الأديان والتجديف في الذات الإلهية»،[54] علمًا أنه تم إطلاق سراحهُ بعد أن شمله العفو الذي أصدره السلطان قابوس بمناسبة عيد الفطر.[55] كما نشرت المحامية بسمة مبارك مقالًا بعنوان «أكتب دفاعاً عن حقي» كشفت فيه عن تعرضها لمضايقات أثناء ممارستها لمهنة المحاماة لعدم ارتدائها الحجاب.[56]

وفي ذات السياق، باتت مصادرة الكتب في معرض مسقط الدولي للكتاب أحد المشاهد المتكررة بشكلٍ سنوي وخاصة في السنتين الأخيرتين،[57] حيث بلغ عدد الكتب المسحوبة من معرض مسقط الدولي للكتاب في دورتها 24 ما يقارب 30 كتاباً،[58] وعلى الرغم من مصادرة مجموعة الكتب من المعرض قامت بعض دور النشر بنشر الكتب المسحوبة بصيغة PDF في مواقع التواصل الاجتماعي، كما تم توفيرها للشراء بمواقع بيع الكتب الإلكترونية.[59]

---

50 Freedom in the world2018 – *Oman profile (Freedom House, 2018)* < https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/oman >.

51 *world press freedom index* (Reporters without borders, 2018), < https://rsf.org/en/oman >.

52 «عُمان: قانون جزاء جديد يستهدف الناشطين والحريات العامة،» **مركز الخليج لحقوق الإنسان**، 15 يناير 2018، < https://www.gc4hr.org/news/view/1770 >.

53 **التقرير السنوي للانتهاكات الحقوقية** (عمان: المركز العُماني لحقوق الإنسان، 2018)، < https://ochroman.org/annual2018/ >.

54 نفس المصدر.

55 «عمان: اطلاق سراح الكاتب والناشط على الإنترنت عبدالله حبيب،» **مركز الخليج لحقوق الإنسان**، 18 يونيو 2018، < https://www.gc4hr.org/news/view/1886 >.

56 بسمة مبارك الكيومي، «أكتب دفاعاً عن حقي،» **الفلق**، 22 يناير 2019، < http://www.alfalq.com/?p=10666 >.

57 زاهر المحروقي، «وانتهى معرض الكتاب،» **الرؤية الالكترونية**، 3 مارس 2019، < https://alroya.om/post/209034/وانتهى-معرض-الكتاب >.

58 سليمان المعمري، **الفيس بوك**، 3 مارس 2019، < https://www.facebook.com/profile.php?id=100000924437879 >.

59 حساب **DararabUK**، تويتر. 26 فبراير 2019، < https://twitter.com/dararabUK/status/1100391764505120769 >.

الوقفة الاحتجاجية للباحثين عن العمل

ما زالت قضية الباحثين عن العمل تشكل أزمة داخلية متصاعدة في سلطنة عمان، حيث توضح الاحصائيات أن نسبة الشباب الباحثين عن العمل في الفئة العمرية 15-29 سنة وصلت إلى ٪74 عام 2018، يمثل فيها الذكور نسبة ٪37، أما الإناث فبلغت نسبتهن ٪63.[60] وفي مطلع شهر يناير 2019، انتقلت مطالبات الباحثين عن العمل من وسم #باحثون_عن_عمل_يستغيثون من موقع تويتر إلى أرض الواقع أمام مبنى وزارة القوى العاملة بمحافظتي مسقط وظفار، جاءت على شاكلة وقفة احتجاجية سلمية، ناشد فيها الباحثون عن العمل الوزارة بتوفير الوظائف وإحلال العمالة الوافدة.[61] وقد منعت التغطية الإعلامية نقل تفاصيل التجمع السلمي، حيث تم «مصادرة أجهزة مذيعان من قناة هلا أف إم وهما: قصي منصور، ومازن الشبيبي»،[62] كما طُلِب من المذيعين بقناة الوصال محمد العلوي وإيناس ناصر مسح الصور والمغادرة.[63] وحتى كتابة هذه السطور تستمر مطالبات الباحثين عن العمل تحت شعار» التجمع السلمي حق وليس جريمة»،[64] وتعدُّ هذه القضية الأبرز في خضم الأوضاع الاقتصادية الحالية في السلطنة والتي تعاني من اضطراب أسعار النفط،[65] «وعدم انسجام مستوى الإنفاق مع حجم الموارد المالية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على المالية العامة للدولة نتيجة العجز المتراكم خلال السنوات 2015-2017 والتي أبرزها ارتفاع الدين العام».[66]

وقد تم الإعلان عن مرسومٍ سلطاني بإنشاء المركز الوطني للتشغيل وإصدار نظامه،[67] حيث يعمل حسب تعبيره «على ترشيح الباحثين عن العمل للوظائف، ويضع برنامج قائم على استبدال العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية وأيضاً التنسيق مع جهات التدريب والتأهيل لإلحاق الباحثين عن عمل بالبرامج التدريبية، كما يقوم بعمل خطة

60 **سلسلة الاحصاءات المجتمعية- الشباب** (عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018)، < https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_The%20Young%20N_445461b3-d26a-46d6-9b91-e10e92a5e74c.pdf >.

61 «عمانيون يطالبون بالتوظيف في تجمع سلمي،» **واف**،1 يناير 2019، < http://wafoman.com/2019/01/01/عمانيون-يطالبون-بالتوظيف-في-تجمع-سلمي/ >.

62 «#باحثون_عن_عمل_يستغيثون19،» **حساب علوي المشهور في تويتر**، 1 يناير 2019، < https://twitter.com/alwi_999/status/1080033743060983808 >.

63 «وسم #باحثون_عن_عمل_يستغيثون،» **حساب الوصال في تويتر**، 19 يناير 2019، https://twitter.com/al_wisal/status/1080061732716982272

64 **حساب رابطة الباحثين عن العمل في تويتر**، 6 فبراير 2019، < https://twitter.com/jddvukdefjca?lang=ar >.

65 «بيان الميزانية العامة للدولة –الاستدامة المالية والاقتصادية2019،» **وزارة المالية**، 9 مايو 2019، < https://www.mof.gov.om/Portals/1/documents/Financial-reports/The-state-budget/2019/2019.pdf >.

66 بيان الميزانية العامة للدولة –ميزانية التنويع الاقتصادي2018، **وزارة المالية**، 9 مايو 2019، < https://www.mof.gov.om/Portals/1/documents/Financial-reports/The-state-budget/2018/2018.pdf >.

67 «جلالة السلطان المعظم يصدر مرسوماً سلطانياً سامياً بإنشاء المركز الوطني للتشغيل،» Oman News Center account on YouTube، 28 فبراير 2019، < https://www.youtube.com/watch?v=X_v4Cvo2Z-g >.

3

متكاملة لمعالجة المواءمة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل، كذلك يعمل المركز الوطني للتشغيل على مراجعة التشريعات المنظمة للمهن والأنشطة».[68] والسؤال الذي يطرح نفسهُ هنا: هل سيستطيع المركز الوطني للتشغيل استيعاب أعداد الباحثين عن العمل وتحقيق جميع مطالبهم وطموحاتهم في ظل ارتفاع أعدادهم سنوياً؟ وهل سيكون توفير 5000 وظيفة شاغرة في القطاع الحكومي، كما ورد في ميزانية عام 2019، كافٍ فعلاً أمام ارتفاع أعداد الباحثين عن عمل؟[69]

ثالثاً: رؤية عُمان 2040

أعلنت سلطنة عُمان عن رؤية 2020 في عام 1995، وتعدُّ هذه الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني الأولى من ناحية الرؤى الاقتصادية على مستوى دول مجلس التعاون،[70] وقد طرحتْ الكثير من التساؤلات حول مدى تمكن الرؤية من تحقيق أهدافها الموضوعة في السنوات الأخيرة وخاصة أنها تشرف على نهاية فترتها، حيث يرى بعض الباحثين أن هناك إخفاق في تحقيق أهداف الرؤية وخاصة تلك المرتبطة بتنويع قاعدة الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط، والتوازن بين مصروفات ودخل المال العام، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير ودعم القطاع الخاص ليشارك في عملية التنمية والنمو الاقتصادي.[71] وعلى الرغم من ذلك فقد تم تجاهل تقييم رؤية 2020 والإعلان عن بدء إعداد رؤية جديدة 2040 وفق «المنهجية التشاركية» حسب تعبير منظميها.[72] وفي الوقت الذي استعرضتْ فيه الوثيقة الأولية لرؤية 2040، أثارت الوثيقة تساؤلات جدلية في أوساط الرأي العام، من قبيل: «هل نحن مستعدون للتغيير من أجل تحقيق هذه الرؤية الطموحة؟»[73] و«كيف يمكننا تمويل مشاريع الرؤية ونحن لا نزال نفكّر في تخفيض عجز الموازنة من خلال مصادر تقليدية كفرض الضرائب واستحداث رسوم جديدة أو تقليص الإنفاق الحكومي على مشاريع حيوية؟»[74]، و«كيف ستواجه رؤية 2040 مسألة الباحثين عن العمل، والأيادي

68 «الفرق بين أدوار المركز وأدوار الهيئة العامة لسجل القوى العاملة،» **حساب التواصل الحكومي في تويتر**، 2 مارس 2019، < https://twitter.com/Oman_GC/status/1101781849389572097 >.

69 «بيان الميزانية العامة للدولة –الاستدامة المالية والاقتصادية2019،» **وزارة المالية**، 9 مايو 2019، < https://www.mof.gov.om/Portals/1/documents/Financial-reports/The-state-budget/2019/2019.pdf >.

70 حيدر اللواتي، «الرؤية المستقبلية «عمان 2040»،» **جريدة عُمان الالكترونية**، 19 مارس 2018، < http://www.omandaily.om/573559/ >.

71 سعيد الصقري وآن الكندي، **الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية** (الكويت ولبنان: مركز الخليج لسياسات التنمية ومركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، رؤية عمان 2020 بين الواقع والمأمول، < https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2439&Itemid=597 >.

72 «السلطنة تعبر إلى المستقبل،» **جريدة عُمان الالكترونية**، 20 مارس 2018، < http://www.omandaily.om/573846/ >.

73 محمد عيسى البلوشي، «تجار عُمان ورؤية 2040،» **شؤون عمانية**، 31 يناير 2019، < https://shuoon.om/?p=43698 >.

74 محمد الشيزاوي، «شفافية: هل نحن مستعدون لتنفيذ رؤية عُمان 2040؟» **جريدة عُمان الإلكترونية**، 26 فبراير 2019، < http://www.omandaily.om/675901/ >.

العاملة الوافدة، وفرص الاستثمار المتكافئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟»[75]، و«لماذا لم يستند القائمين على الوثيقة بعمل مؤشرات وطنية تتوائم مع المؤشرات الدولية ومع تطلعات المجتمع وخصائصه؟»، و«ما المعايير والأسس التي تم على إثرها تحديد درجات التحسن والتغيير التي ستحدث خلال عام2030، 2040؟»، و«هل يمكن لأفراد المجتمع الحصول على هذه المعايير؟»[76] وقد طرح الباحث العُماني سيف المعمري قراءته النقدية حول رؤية 2040، حيث يرى أن الرؤية ليست «رؤية شعب» كما صُوِّرَ لها، فهي محصورة في تقديم المقترحات والملاحظات، كما تحاول استبعاد صفة استفراد الحكومة بالرؤية، وإضافة الشرعية عليها حتى يتحمل جميع فئات المجتمع مسؤولية ما إن فشلت في المستقبل، وعلاوة على ذلك فإن وجود مدافعين عن رؤية 2020 هي محاولة آخرى للحفاظ على مكانة الحكومة وصورتها التي تقدم نفسها كحكومة مؤهلة للمرة الثانية لصياغة رؤية جديد أمام المجتمع».[77]

3

خاتمة

جاء عام 2018 في سلطنة عمان ليتبع مساراً مماثلاً للسنوات التي سبقته. فتواصل الوضع الاقتصادي في تبوأ جزء ليس بهين من الشأن العام، متمثلاً في تفاقم مشكلة البطالة، وطرح السلطنة مبادرة رؤية 2040، كآخر جولة من الجولات المتكررة في دول مجلس التعاون لطرح رؤى اقتصادية لعل وعسى تنتشلهم من الاعتماد المتفاقم على إيرادات النفط، الذي وصل الى مرحلة حرجة في عمان مع تفاقم عجز ميزانية الدولة والدين العام. أما على المستوى الدولي، فقد يكون التطور الأبرز الذي تصدر الصحف هو زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني للسلطنة، طارحاً التساؤلات حول دور التطبيع في تفاقم الاعتمادية على القوى الخارجية والغربية منها خصوصاً في توفير الغطاء الأمني للمنطقة. أما على المستوى السياسي الداخلي، فإن التواصل في التضييق على النشطاء مع محدودية فاعلية مجلس الشورى، يجعل التحديات السياسية نحو المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وترسيخ المواطنة تحدياً مستمراً في سلطنة عمان، كما هو الحال في بقية دول المجلس.

---

75 عمير ألماس العشيت، «مساقات الرؤية المستقبلية عمان 2040،» **جريدة عمان الالكترونية**، 5 فبراير 2019، < http://www.omandaily.om/669638 >.

76 زيانة عبد الله امبوسعيدي ووضحاء شامس الكيومي، **الرؤية المستقبلية عُمان 2040** (مراجعة نقدية للوثيقة الأولية)، تم ارسالها عبر البريد الالكتروني إلى اللجنة القائمة على رؤية 2040.

77 سيف المعمري، «2040..قراءة أيديولوجية،» **الرؤية الالكترونية**، 2 فبراير 2019، < https://alroya.om/post/231533/2040-قراءة-أيديولوجية >.



4. خاتمة: نحو المواطنة في تيارات الخليج

4. خاتمة: نحو المواطنة في تيارات الخليج السياسية

لا شك أن الخلل السياسي – المتمثل في حكم مطلق ينحصر في أيدي قلة قليلة من محتكري السلطة، الذين عادة ما يكونون من عائلة واحدة وتدعمهم قوى غربية كبرى، في مقابل ضيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار – هو الواقع الساري في سواحل الخليج العربية، كما جادلت أوراق سعيد الهاشمي وعمر الشهابي. بل وقد تكون قبضة السلطة قد اشتدت في السنوات التي أعقبت احتجاجات 2011، حيث زاد التوجه نحو استعمال الأدوات القسرية في مواجهة المعارضة السياسية، بما فيها السجن وسحب الجنسية وصولاً إلى أحكام الإعدام، وفي المقابل لم تطرأ أي إصلاحات سياسية جذرية تذكر.

وعلى الرغم من التصعيد في الجانب القسري، يبقى الخلل السياسي هو المفتاح لمواجهة أوجه الخلل المزمنة الأخرى في دول مجلس التعاون. فمن دون المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرار، لن يكون بالإمكان التطرق إلى الخلل الإنتاجي المتمثل في الاعتمادية المتصاعدة على مورد ناضب يستغل بشكل غير مستدام، ولا التطرق إلى الخلل السكاني المتفاقم الذي حوّل من يقطن المنطقة إلى سكان تنقصهم حقوق المواطنة، ولا تدارك الخلل الأمني من الاتكالية المتواصلة على القوى الغربية كالعراب الأخير للحماية، وستبقى الديمقراطية والتنمية والوحدة أهدافاً بعيدة المنال.[1]

وإذا كان الخلل السياسي هو المفتاح لمواجهة أوجه الخلل المزمنة الأخرى، فإن مفتاح الخلل السياسي هو تفعيل المواطنة. ولكن كيف السبيل إلى ذلك عندما تطبق القلة على أغلب مفاصل السلطة، في مقابل ضعف العمل الجماعي وتفاقم الشقاق المجتمعي، وتدني تبني خطاب المواطنة حتى لدى النخب والتيارات السياسية والاجتماعية، كما تبين لنا أوراق علي الزميع وغسان الشهابي وبدر النعيمي؟ دفع هذا الحال بالباحث أحمد عبيد غباش لتوصيف الوضع في دول الخليج العربية بـــ «سلطة اكثر من مطلقة، ومجتمع أقل من عاجز».[2] ولا شك أن الخلل جسيم، وفرص النجاح متدنية، لكن يبقى هذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجه مواطني دول مجلس التعاون. وقد يعطى الحراك المجتمعي الذي طفا على السطح منذ عام 2011 بعضاً من الأمل في هذا السياق.[3]

---

1 للمزيد حول أوجه الخلل المزمنة التي تواجه دول مجلس التعاون، ورؤية المركز أن الديمقراطية والتنمية والوحدة هي الحلول المنشودة، انظر: عمر الشهابي (محرر)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف، 2013).

2 محمد عبيد غباش، «الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز»، **منتدى التنمية: الاجتماع السنوي الخامس والعشرون**، 2003.

3 انظر كمثال الحراك النسوي الذي تم تغطيته في الإصدار السابق من هذه السلسلة:
احمد العوفي واسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، **التنمية في هوامش الخليج** (بيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

ويبدو أن التحدي الأكبر سيكون بناء «كتلة تاريخية» من الأطياف والتيارات السياسية والمجتمعية المختلفة التي تعمل نحو هذا الهدف. وقد يكون من المهم أن تحرص أي كتلة على ثلاثة شروط أساسية كحد أدنى: الأول هو الاتفاق على أهداف واضحة ومحددة تمثل أساس المطالب التي يتم التوافق عليها، وأن يكون جوهرها هو تفعيل المواطنة الحقة عبر الديمقراطية. وثانياً، فعلى الكتلة أن تشمل أوسع طيف من التيارات المختلفة التي تؤمن وتهدف إلى هذا المطلب. أما ثالثاً، وربما هو الأهم، فقد بات من الملح أن يكون العمل على مستوى دول مجلس التعاون ككل، مع فهم والتطرق إلى خصوصية كل من أقطاره على حدة. فما يحصل في الكويت يؤثر على السعودية، وما يستجد في السعودية ينعكس على قطر، ولا يمكن لأي إصلاح حقيقي أن يتجذر إلا إذا انتشر على مستوى الخليج ككل، بحيث يتكاتف الناس حول مبدأ المواطنة، كما تكاتفت الأنظمة حول الحكم المطلق. فما من مفر من وحدة المصير، وحري بنا أن نمحور هذا المصير حول المواطنة.